ذئب الأناضول

مصطفى الزين



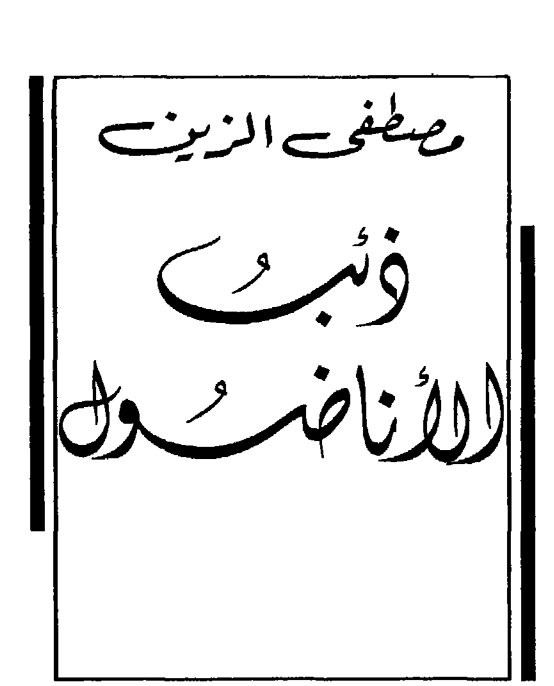


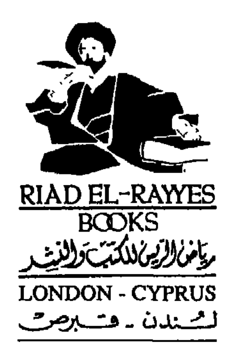




ذئب الأناضول




مصطفى الزين
ذئب
الأناضول


RIAD EL-RAYYES
BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر
LONDON - CYPRUS
لندن - قبرص

THE WOLF OF ANATOLIA

BY

MUSTAFA ZEIN

First Published in the United Kingdom in 1991

U.K: 56 Knightsbridge
LONDON: SW1X 7NJ
CYPRUS: P.O.Box: 7038 - Limassol

British Library Cataloguing in Publication Data
Zein, Mustafa
The wolf of anatolia
I. Title
956.1024092

ISBN 1-85513 -09 -47

الطبعة الأولى: حزيران/ يونيو ١٩٩١

الإهداء

إلى ليلى شامبيل
وفاء لعهد قطعته على نفسي...

مصطفى الزين


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المحتويات

القسم الثاني
تركيا بعد أتاتورك
من الدكتاتورية القادرة إلى الديموقراطية العاجزة

مقدمة

يتناول هذا الكتاب السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، إضافة الى قسم آخر حول تطور تركيا السياسي بعد وفاة أتاتورك عام ١٩٣٨، لغاية الانقلاب العسكري الأخير في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ الذي قاده رئيس الاركان الجنرال كنعان أفرين.

وكنت ارغب في ان أضيف فصلاً عن وضع تركيا الراهن الذي أعقب انقلاب ١٩٨٠، الا انني صرفت النظر عن هذا الأمر لأن ما حصل بعد هذا التاريخ لا يعدو كونه سرداً لأحداث داخلية بحتة لا تهم سوى الأتراك.

طبعاً الموضوع الأكثر اهمية في هذا الكتاب هو سيرة حياة أتاتورك. إذ إن سيرة حياته هي سيرة حياة الأمبراطورية العثمانية في طور نزاعها الأخير الذي سبق انهيارها في أعقاب الحرب العالمية الأولى. كما انها ايضاً سيرة تركيا الحديثة التي ولدت على يديه وبرزت كأول دولة اسلامية علمانية في الشرق، فكان بروزها على هذا النحو بمثابة صدمة سياسية ما زالت آثارها تتفاعل حتى اليوم على المسرح الدولي والاقليمي.

وإذا كنت قد ركزت في هذا الكتاب على الجانب العسكري من حياة اتاتورك، فلأن هذا الجانب هو الأهم في حياته نظراً لانعكاساته التي تخطت حدود تركيا وقلبت الكثير من الموازين الدولية. فانتصاراته على جيوش «الدول الحليفة» في الحرب العالمية الأولى قد أحدثت زلزالاً في معظم الدول التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها. فقبل مصطفى كمال كانت شعوب هذه الدول

ترزح تحت كابوس من الوهم بأن الانكليز هم قضاء وقدر، وان الدخول في ثورات وصراعات وحروب معهم لن يجر عليها سوى الهزائم والمصائب والكوارث، وبالتالي فلا مفر من الرضوخ والإذعان لجبروتهم وتسلطهم. ولكن ما ان بدأ مصطفى كمال ينزل بهم الهزائم العسكرية الواحدة تلو الأخرى في معارك الدردنيل والبحر الأسود، حتى استيقظت المشاعر الوطنية والقومية في نفوس وعقول هذه الشعوب وراحت تتساءل: إذا كان ضابط تركي قد استطاع ان يلحق كل هذه الهزائم بالبريطانيين فلماذا نعجز نحن عن مقاومتهم؟ وقد تأججت هذه المشاعر بصورة خاصة بعدما أغرق مصطفى كمال قطع الأسطول البريطاني في مضيق الدردنيل، وقضى على عشرات الألوف من الجنود البريطانيين والاوستراليين والنيوزيلانديين في «معركة غاليبولي» الثانية. (معركة غاليبولي الأولى كانت ضد الجيوش البلغارية)، فإذا بهذه الشعوب تهبّ دفعة واحدة مطالبة بجلاء الانكليز عن بلدانها. فاندلعت الثورة الشعبية ضدهم في مصر عام ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول، كما نشبت اضطرابات شعبية واسعة ضد الانكليز في العراق عام ١٩٢٠، لا سيما في المدن ذات الغالبية الشيعية، بعدما اصدر المرجع الشيعي الأعلى في ذلك الوقت الميرزا محمد حسين الشيرازي فتواه الشهيرة في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٢٠، بوجوب مقاومة الاحتلال البريطاني للعراق ولو بقوة السلاح. ثم انتقلت الشرارة الى الهند، فانفجرت حركة العصيان المدني ضد الانكليز في التاريخ نفسه تقريباً من عام ١٩٢٠ بزعامة المهاتما غاندي، وكانت اعمال عنف مسلح قد سبقت هذا العصيان بقيادة زعماء «حزب المؤتمر الهندي» وفي مقدمتهم جواهر لآل نهرو ولآل بهادورشاستري ومحمد علي جناح. لذلك، فإن شعوب المستعمرات البريطانية كانت تنظر الى مصطفى كمال على انه رمز الوطنية في الشرق.

واذكر انني عندما كنت قائماً بأعمال السفارة اللبنانية في الهند (١٩٧٠)، سمعت ذات يوم صراخاً وضجيجاً في الشارع الرئيسي في نيودلهي حيث تقع مكاتب السفارة. فخرجت من مكتبي لاستطلاع الأمر، وإذ بي أرى حشداً من الشباب والطلاب يقدر بحوالى عشرين الفاً، وقد رفعوا يافطات باللغة الهندوكية وهم يصرخون بهتافات وشعارات لم أفهم منها شيئاً. فاستدعيت سكرتيرتي الهندية وسألتها: من هم هؤلاء؟

فأجابتني: انهم «الحزب الأتاتوركي»!
فذهلت وسألتها مجدداً:
وكيف وصل اتاتورك الى عندكم؟ وما شأنكم انتم به؟

فاجابتني باستغراب:
ألا تعلم ان أتاتورك قد هزم البريطانيين الذين ذقنا منهم الأمرين في الهند؟

والحقيقة ان انتصارات مصطفى كمال العسكرية كانت أشبه بالمعجزات نظراً لدقة خططها والجرأة الاسطورية في تنفيذها، مما سيجد القارىء تفاصيله في القسم الأول من هذا الكتاب، حتى ان بعض خططه تدرس اليوم في معظم الكليات والاكاديميات الحربية من ضمن مادة التاريخ العسكري. ففي الخامس والعشرين من شهر نيسان/ ابريل ١٩٩٠، تم احياء ذكرى معركة «غاليبولي الثانية» التي قادها «الكولونيل» مصطفى كمال عن الجانب التركي، في مواجهة «الأميرال» هاملتون عن الجانب البريطاني في التاريخ نفسه من عام ١٩١٥. وقد شاركت في احياء ذكرى هذه المعركة عدة بوارج حربية بريطانية وعلى متنها جنود بريطانيون وأوستراليون ونيوزيلانديون، واتخذت المواقع نفسها التي كانت البوارج البريطانية قد اتخذتها عام ١٩١٥، كما انتشر جنود أتراك في المواقع نفسها التي كان جنود مصطفى كمال قد اتخذوها فوق قمم المرتفعات على الجانب الثاني من المضيق. واعيد إحياء المعركة بالذخيرة الحية في احتفال مهيب دعي اليه عدد غفير من السفراء الاجانب والملحقين العسكريين في انقرة وكبار ضباط الجيش الأتراك، إضافة الى ضباط كبار وخبراء عسكريين أوروبيين من دول الحلف الاطلسي، وحشد هائل من الصحافيين والمراسلين الأتراك والأجانب. في محاولة لفهم الخطة العبقرية التي وضعها مصطفى كمال، والتي حققت له ذلك الانتصار الاسطوري الذي رقي على أثره الى رتبة «جنرال».

وأذكر عندما كنت سفيراً للبنان في تركيا (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧) ان سفير اندونيسيا الجديد زارني ذات يوم في مكتبي. ومن خلال الحديث عرفت منه انه ضابط برتبة «جنرال»، وانه كان قائداً لسلاح الطيران وشارك في الانقلاب العسكري على الرئيس السابق احمد سوكارنو عام ١٩٦٦.

وعندما همّ بالانصراف طلبت منه موعداً لزيارته في مكتبه، فأجابني بأنه سيتغيب عن أنقرة لمدة ثلاثة أيام لأنه ينوي الذهاب غداً الى منطقة «الدردنيل»، وانه بعد عودته سوف يتصل بي لتحديد الموعد. وعندما سألته عن سبب سفره الى «الدردنيل»، اجابني بأنه يريد ان يدرس «على الأرض» جغرافية المنطقة التي دارت عليها معركة غاليبولي. فسألته مجدداً:

كيف وصلك خبر هذه المعركة؟ لا شك انك قد قرأت سيرة حياة أتاتورك قبل تعيينك سفيراً في أنقرة.

فأجابني:

كلا، لقد درست وقائعها عندما كنت طالباً في الكلية الحربية في جاكارتا، لأنها من ضمن مواد التاريخ العسكري الذي يدرّس في الكلية.

ثم كانت لي مفاجأة أخرى عندما التقيت الملحق العسكري الايطالي على مائدة عشاء عند رئيس مكتب وكالة الأنباء الايطالية (ANSA) في أنقرة. فأخبرني انه قد عاد منذ يومين الى أنقرة بعد ان قام بزيارة تفقدية لمدينة انطاليا (مدينة في جنوب تركيا على البحر الأبيض المتوسط)، حيث زار مواقع الجنود الايطاليين الذين كانوا قد احتلوا المدينة اثناء دخول جيوش «الحلفاء» الى تركيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وذلك من اجل فهم الخطة العسكرية التي وضعها مصطفى كمال لمحاصرتهم والقضاء عليهم. ثم أضاف: لقد حمدت الله على ان جنودنا في ذلك الوقت قد ركبوا البحر ونجوا بأنفسهم عندما علموا بالخطة، والا لما كان بقي جندي واحد منهم على قيد الحياة. وعندما سألته كيف عرف بأمر هذه الخطة اجابني:

انها من ضمن مادة التاريخ العسكري في الاكاديميات العسكرية الايطالية.

ومما لا شك فيه ان «معركة السخاريا»، التي تكلمت عنها مطولاً في سياق هذا الكتاب، هي ايضاً من ضمن المواد التي يدرسها العسكريون اليونانيون، وكذلك معركة «غاليبولي الأولى» بالنسبة الى العسكريين البلغار، ومعارك «مرعش» و«أورفا» بالنسبة الى العسكريين الفرنسيين.

هذا لا يعني ان كل ما في هذا الكتاب هو رواية معارك أتاتورك وبطولاته

العسكرية، فهنالك معارك اخرى سياسية واجتماعية وثقافية وعمرانية خاضها بالعزيمة والزخم نفسهما اللذين خاض بهما المعارك العسكرية ولا تقل عنها شأناً في مطلق الأحوال. فهو لم يخض المعارك الحربية شغفاً بالحرب، وانما من أجل بناء دولة علمانية حديثة ما زالت تجربتها موضع جدال ونقاش حتى اليوم في الشرق والغرب على السواء.

انه التحدي الكبير.

مصطفى الزين



القسم الأول

ذئب
الأناضول أتاتورك
سيرة حياة...



١

المشاغب الصغير

في ليلة قارسة من ليالي شتاء عام ١٨٨١، كانت امرأة تدعى «زبيدة» تعاني آلام مخاض مبرحة فوق فراشها الأرضي في منزل متواضع من منازل الحي التركي في بلدة «سالونيك»، وليس لها من معين سوى بعض النسوة من جاراتها الفقيرات المحجبات اللواتي التففن حولها لمساعدتها بوسائلهن البدائية التقليدية، ذلك أن الاستعانة بالطبيب في حالات الولادة لم تكن مألوفة لدى الأسر الاسلامية الفقيرة عدا أن نفقاتها لم تكن متيسرة. أما الزوج علي رضا افندي، الموظف الصغير في احد دواوين «صندوق الديون العثمانية»، فقد انزوى في مقهى شعبي صغير مجاور، حيث راح يحتسي أكواب الشاي بعصبية ظاهرة منتظراً بفارغ الصبر ولادة الطفل... فقد كانت التقاليد تقضي بأن يبتعد الزوج عن البيت عندما تهمّ الزوجة بوضع مولودها، حتى لا تتكشف عليه النساء المحجبات وهن يقمن بإسعافها لاجتياز هذه المحنة الطبيعية. وكم كانت فرحته كبيرة عندما هرعت إليه احدى النسوة لتزف اليه بشرى ولادة الطفل، ذلك أن الصبي ـ كما هو مألوف ومتوارث لدى الشرقيين ـ هو الذي يعطي الزواج اهميته الحقيقية بما يضفي عليه من طابع الرجولة!

لم تكن فرحة «زبيدة» بأقل من فرحة زوجها عندما انبأتها «الداية» ـ وهي القابلة في ذلك الوقت ـ بأن المولود ذكر. فطالما دعت الله وهي

حامل وتوسلت اليه بشتى طرق التضرع والابتهال أن يكون طفلها القـادم صبياً، لكي تعوض ما تركه في نفسها موت ابنها الأول ـ الذي توفي اثر ولادته ـ من ألم ولوعة وحسرة.. وكعادة الأهل، كلما رزقوا بمولود جديد، اختلف علي رضا وزوجته حول تسمية الطفل، فقد أصر الأب، بدافع التعصب لتركيته، على اعطائه اسماً تركياً خالصـاً يذكـره بأمجـاد «ارطغـرول»، بينما تمسكت الأم، وهي المعروفة بالتقوى والتدين الأمي البريء، بإطلاق احد اسماء النبي عليه. واخيراً تغلبت رغبة الأم فسمي الطفل: مصطفى. إلّا ان هذا القادم الجديد الذي كان مصدر سعادة وفرح لوالديه ما لبث أن تحـول إلى مصدر ازعاج وقلق دائم لهما. فقد كان صراخه يملأ باستمرار أرجاء البيت، حتى أنه لم يترك لهما فرصة للنوم والراحة لا في الليل ولا في النهار... وكثيراً ما كانت تصحب صراخه حركات تشنجية عصبية شديدة تجعل قلبيهما يخفقان هلعاً على حياته، مما دفعهما في النهاية إلى وضعه في غرفة صغيرة مستقلة. وكم كانت دهشتهما كبيرة عندما كفّ الطفل، بعد هذا «الانفراد»، عن الصراخ والبكاء. فكأنما قد ولد وهو يحمل في دمه تلك النزعة، التي عرفت عنه فيما بعد، نحو الاستقلال والتفرد في الرأي والاستمتاع بالحياة على طريقته الخاصة.

وكبر الطفل وكبرت معه متاعب والديه. فقد كان عنيداً ومشاكساً في جميع تصرفاته، حتى أنه كان يرفض كلمات التدليل والغنج التي تحيـطه بها والدته! كما كان شرس الطبع في مخالطته لأبناء حيه الذين هم في سنه فلا يكاد يمضي يوم دون أن يتعارك معهم... وكان الضرب والرفس أقل ما يرد به على كل من يتحداه أو يوجه اليه كلمة نابية... وكان الوالد في هذه الأثناء قد استقال من وظيفته ليتعاطى تجارة الخشب، إذ ان راتبه المتواضع لم يعد يسمح له بمجابهة نفقات الأسرة المتزايدة، إلّا أنه لم يوفق كثيراً في تجارته وسرعان ما اضطر إلى اغلاق حانوته الصغير واصبح طريداً للدائنين والمرابين...

ونشب الخلاف مرة اخرى بينه وبين زوجته حول إعداد مستقبل الطفل، فبينما كان هو يطمح إلى أن يرى ابنه ذات يوم موظفاً في احد دواوين الدولة ليحمل لقب «أفندي»، كانت هي تحلم بأن تجعل منه إماماً دينياً أو «خوجة» ـ بالتعبير التركي ـ يخطب فوق منابر المساجد ويؤم المصلين في صلاة الجمعة! ومرة أخرى تغلب رأي «زبيدة» التي كانت، بفعل قوة شخصيتها، هي المسيطرة على شؤون البيت والأسرة. وألحق مصطفى بمدرسة دينية تابعة لأحد الجوامع القريبة، حيث بدأ يتلقى أول مفاهيم الدين الاسلامي، إلاّ انه لم يبد أي اهتمام لما يسمع أو يقرأ أو يحفظ من أمور الدين، فقد كان شديد المقت لهذا النوع من العلم وللذين كانوا يقومون بتدريسه بطريقتهم الترداديه المملة، فيستحفظون طلابهم بعض الآيات والسور القرآنية العربية دون أن يفقهوا شيئاً من معانيها. ولم يكد ينهي عامه الدراسي الأول في هذه المدرسة حتى رفض العودة اليها رغم جميع توسلات والدته ودموعها في أكثر الأحيان. وأخيراً رضخت «زبيدة» لشيئة ابنها ـ فقد كانت تعرف مدى تصلبه وعناده ـ ونقلته إلى مدرسة اخرى كانت تقوم بتدريس العلوم الزمنية تدعى مدرسة «شمسي أفندي».

وأظهر مصطفى رغبة واهتماماً كبيرين بهذا النوع الجديد من العلم، فأقبل على متابعته والاجتهاد فيه بنهم شديد أثار اعجاب اساتذته بمقدار ما أثار حسد زملائه. إلاّ أن والده توفي فجأة وهو مثقل بالهموم والديون، فاضطرت والدته الى هجر منزلها الزوجي في «سالونيك»، والانتقال به وبأخته «مقبولة» إلى بيت شقيقها الفلاح في قرية قريبة تدعى «لازاسان».

وفي «لازاسان» اضطر مصطفى إلى أن يحيا حياة الفلاحين ـ وهي حياة لم تكن في أي حال افضل من مستوى حياة الفقر التي كان يعيشها من مرتب والده الصغير في سالونيك، فكان يقود مع كل صباح مواشي خاله إلى المراعي في البرية ليعود بها إلى المنزل في

المسـاء، حيث يشغـل نفسه هناك أيضاً بتنظيف مراقدها وتدبير علفها قبل أن يأوي الى فراشه. إلّا أن هذا النمط من الحياة لم يعجبـه أيضاً، رغم أن هواء الريف النقي والتنقل في المراعي قد اكسبا جسمه قوة ومنعة، فبات موفور الصحة والعافية بعد أن كان شاحب الوجه نحيل الجسم. وكثرت مشاكساته مع والدته وشقيقها فكان يثور بوجهيهما لأتفه الأسباب، ويهدد بمغادرة المنزل إلى غير رجعـة إذا لم يعيداه إلى مدرسة محترمة في «سالونيك» يستطيع مواصلة دراستـه فيها. ولما كان خاله غير قادر على تحمل نفقات دراستـه، فقـد التجـأت والدتـه إلى شقيقة لها ميسورة الحال، وأقنعتها بأن تقرضها مبلغاً من المال لتنفقه على تعليم ابنها ريثما ينال شهادته ويصبح قادراً على كسب معيشته فترده اليها. وهكذا عاد مصطفى إلى سالونيك، والتحق بإحدى مدارسها التي كانت أرفع مستوى من مدرسة «شمسي أفندي».

وظنت «زبيدة» انها قد ارتاحت اخيراً من شراسة ابنها ومشاكله، لولا انهـا فوجئت ذات يوم بعودته إلى منزل شقيقها حاملاً كتبه ودفاتره واقلامه في حقيبة من القماش، مدلاة من فوق عنقه إلى ما تحت إبطه وهو مدمى الوجه مشعث الشعر ممزق الثياب! ولم تكن «زبيدة» بحاجة إلى الكثير من الذكاء أو الحدس لتدرك السبب... فلطالما ألفت هذا المنظر عندما كانت لا تزال في منزلها الزوجي في «سالونيك»، حيث كان مصطفى يطل عليها في كل مساء تقريباً وهو على مثل هذه الحال، بعد أن يكون قد تشاجر مع فتيان الحي من أتـرابه، إلّا أن شجاره هذه المرة كان اكثر عنفاً وأبعد خطراً على مستقبله. فقد تعارك في المدرسة مع بعض الصبية ونالهم منه من الأذى أكثـر ممـا ناله منهم، عنـدها تدخل «الناظر» وانتزعه من وسطهم بعد أن صفعه لرفضه ترك شعر أحدهم وكان قد تشبث به محاولاً طرحه أرضاً، فما كان من مصطفى الا أن رفس «الناظر» أيضاً وشتمه، فانهال هذا عليه ضرباً ولكماً وطرده من المدرسة!

٢

المشاغب يصبح... جندياً

أمام هذا الوضع المتمثل بالرفض لكل شيء: للبيت وللمدرسة وللدين وللوظيفة وللحياة القروية، اصبح «مصطفى» مجرد عنصر ازعاج دائم ومتاعب لا تنتهي لوالدته ولشقيقها، فاحتارا في أمره وفي أمر المستقبل الذي عليهما أن يعدانه له. وأخيراً خطر لشقيق «زبيدة» خاطر جديد ما لبث ان صارحها به. لماذا لا يدخل مصطفى المدرسة العسكرية المجانية في سالونيك؟ فالجندية بما فيها من انضباط ونظام صارم هي السبيل الوحيد لترويض نفسيته المتمردة وطباعه الشرسة. فإذا ما قدّر له أن ينجح فيها فقد ضمن حياته وأمن مستقبله، وإذا فشل فليذهب إلى الشيطان! إنه الآن في الخامسة عشرة من عمره، وقد آن له أن يواجه الحياة ويتحمل مسؤوليته بنفسه!

واستسلمت «زبيدة» لمشورة اخيها دون أن تستطيع اخفاء الدموع المنهمرة من عينيها خوفاً وجزعاً من هذا المصير المحفوف بالمخاطر الذي سيساق ابنها اليه. فقد كانت الجندية في نظرها مهنة العذاب والشقاء والموت... ومن يدري ما إذا كان مصطفى سيرغم في يوم من الأيام على ملاقاة حتفه في أحد اطراف السلطنة العثمانية الشاسعة كاليمن مثلاً أو القفقاس! وما ان فاتحت ابنها في المساء، وقبل أن يأوي إلى فراشه، بما يعتزم خاله بشأنه، حتى سرت في عروقه نشوة لم يشعر بمثلها من قبل، وومضت عيناه ببريق غريب كمن كان

أعمى وأبصر فجأة اشراقة الشمس، لقد وجد اخيراً الطريق الذي أعده له القدر: الجندية، ولا شيء سوى الجندية! فالارشاد والوعظ من على منابر المساجد ووضع عمة «الخوجة» فوق رأسه، كما تريد له أمه، أشياء لم تكن تثير في نفسه أي رغبة أو ميل.. وحياة الوظيفة، التي كان والده يتمناها له، لم تكن تجذبه أو تغريه. فهو لم يخلق للاستكتاب في الدوائر والدواوين ولا لهذه الحياة الروتينية المملة التي يحياها الموظفون وراء مكاتبهم، فقد كانت مطامحه أبعد من ذلك بكثير. أما التجارة فقد كانت في نظره مهنة تليق باليونانيين والأرمن واليهود، لا بالأتراك الذين كانوا دائماً عبر تاريخهم الطويل الحافل يولدون في الحروب والفتوحات ويموتون فيها وفي سبيلها. إذاً فإلى المدرسة الحربية وما من قوة في الأرض تستطيع منعه من ولوج ابوابها! وقضى ليلته تلك يحلم بما ستوفره له الجندية من سلطة ومجد. فأخذ يتصور نفسه وقد اصبح قائداً عسكرياً مرموقاً تلمع النجوم المذهبة فوق كتفيه ويتشح صدره بالأوسمة والنياشين، وقد اصطف الجنود أمامه ليأخذوا له التحية العسكرية ويتلقوا منه التعليمات والأوامر. وأحياناً كان يشتط به الخيال فيرى نفسه فوق صهوة جواد مطهم، وقد شهر سيفه ليقود هجوماً على الأعداء يحقق له الشهرة والنصر! وما ان بزغ الفجر حتى انسل من غرفة نومه خفية عن أعين أمه وخاله قاصداً سالونيك، ولما بلغ المدينة تذكر ضابطاً مسناً محالاً على التقاعد كان فيما مضى صديقاً لوالده، فذهب اليه في منزله وطلب منه مساعدته على دخول المدرسة العسكرية الاعدادية، وكان لهذا الضابط اصدقاء في ادارة المدرسة فأوصاهم به. وتقدم مصطفى لامتحان الدخول فاجتازه بنجاح باهر، وهكذا أصبح جندياً دون أن يترك لأمه أو لخاله الفرصة لاعادة النظر فيما كانا قد اتفقا عليه بشأنه!

وجد مصطفى نفسه في المدرسة الحربية كسمكة كان المد قد قذفها إلى الشاطىء ثم أعادها الجزر إلى مياه المحيط. إنه هنا في صميم

الحياة التي خلق لها وخلقت له. فهو منذ حداثته كان دائب الشجار والعراك مع اولاد حيه في سالونيك، ولم يكن ليتركهم دون أن يحرز الغلبة والتفوق عليهم، وها هو الآن يدرس فن الحرب والقتال والتغلب على الأعداء بأساليب علمية حديثة. كما كان منذ نشأته يفرض رغباته فرضاً على والديه ويطلب منهما تنفيذها بشكل اوامر لا تقبل المهاودة أو المناقشة، وهو الآن يتدرب على كيفية اصدار هذه الأوامر وفق خطط مدروسة ومنظمة. فأقبل بكليته وبحماس بالغ على دراسته العسكرية حتى احرز فيها تفوقاً باهراً، وظهرت مواهبه اكثر ما ظهرت في الرياضيات واللغات الأجنبية، لا سيما الفرنسية.
كما أظهر براعة فائقة في تنظيم الطوابير والاستعراضات العسكرية، مما أثار اعجاب أحد اساتذته المدعو مصطفى أيضاً فرقاه إلى رتبة «تلميذ مدرس»، وطلب منه الاشراف على بعض الدروس التي كانت تلقى على التلامذة الصغار المبتدئين. وسر مصطفى ايما سرور بهذه الترقية السريعة التي اتاحت له لأول مرة فرصة السيطرة واصدار الأوامر، ولكي لا يحصل التباس بالاسم بينه وبين استاذه «اليوزباشي»، فقد اطلق عليه هذا الأخير اسم «مصطفى كمال» الذي اصبح يعرف به منذ ذلك الحين. وقضى مصطفى كمال سنتين في مدرسة سالونيك الاعدادية بزّ خلالهما جميع رفاقه في جميع المجالات، فقد كان مبدؤه في الحياة أن يكون الأول في كل شيء أو لا يكون شيئاً على الاطلاق! وفي نهاية العام الثاني تقدم إلى الامتحان النهائي فكانت درجته الأول بين جميع المتخرجين وعلق اسمه على لائحة الشرف، وأرسل إلى المدرسة العسكرية العليا في «موناستير» في مقدونيا.



٣

الجندي يتحول إلى ضابط ثائر

توجه مصطفى كمال إلى «موناستير» وفي رأسه حلم براق يدفعه للوصول اليها بأسرع ما يمكن للالتحاق بمدرستها العسكرية العليا. فعما قريب سيصبح ضابطاً وستشهد هذه المدرسة نبوغه وتفوقه كما شهدتهما المدرسة العسكرية الاعدادية في سالونيك! وما ان وطئت قدماه مدخل البلدة حتى وجدها قائمة قاعدة تعج ساحاتها وشوارعها بطوابير الجنود المدججين بسلاحهم الكامل وهم يقطرون خلفهم العجلات المحملة بالمدافع والذخيرة، أما سكان البلدة فكانوا يراقبون هذا المشهد وهم في حالة ذهول وذعر شديدين! لقد احتلت اليونان جزيرة «كريت» واعلنت تركيا الحرب عليها، واصبح الوضع ينذر بشر مستطير قد يؤدي إلى نشوب حرب عالمية. ولم يجزع مصطفى كمال لسماعه هذا النبأ ولم يخف على حلمه الذهبي من أن تبدده رياح الحرب، بل على العكس تماماً، فقد الهب النبأ شعوره القومي ووجد فيه فرصة تاريخية لدخول معترك الحرب واظهار مواهبه في القتال، وعندها لن يحصل فقط على رتبة ضابط بل على ارفع الرتب العسكرية! فتوجه لتوه الى المدرسة العسكرية العليا وقدم نفسه إلى رئيسها راجياً منه الحاقه فوراً بالجبهة، إلّا أن هذا طلب منه الاهتمام أولاً بدروسه لأن أوامر القيادة العليا لم تصدر بعد باستنفار طلاب المدرسة الحربية للقتال. وباشر مصطفى دروسه

بانتـظار أن يصـدر أمر القيادة بنقله إلى الجبهة، إلّا أن قضية «كريت» ما لبثت أن سويت، فقد تدخلت الدول الكبرى (بريطانيا وفرنسا وروسيا) بين اثينا «والباب العالي»، وحملت الطرفين على توقيـع معـاهـدة صلح عام ١٨٩٧ انسحبت بمـوجبهـا القوات اليـونـانيـة من الجزيرة، مقابل أن تتمتع هذه باستقلال داخلي ويحكمها حاكم من اهلها يكون بمثابة وال عليها من قبل السلطان العثماني.

أحس مصطفى كمال بعد توقيع معاهدة الصلح بشيء من المرارة والخيبة، وبدأ يضطرم في نفسه شعور بالحقد على الذين وقعوا هذه المعاهدة، واقتنع بينه وبين نفسه أن السلطان عبد الحميد، بتنازله عن سيـادة تركيا المطلقة على جزيرة كريت، قد فرط بحق الوطن وتـراجع امام الغزو اليوناني وتدخل الدول الكبرى. وكيف يقبل تركي على نفسه التراجع، بل كيف يجوز له ذلك! إن خللاً ما قد تسرب إلى «قصر يلدز» ويجب إصلاح هذا الخلل بأسرع ما يمكن وإلّا، فإن مجد الامبراطورية العثمانية وعظمتها مهددان بالزوال! وخيل اليه أنه أول من بدأ يتحسس هذا المصير ويتألم من عواقبه، فراح يفضي بمشاعره إلى زملائه من «صف الضباط»، وكم كانت دهشتـه كبـيرة عندما اكتشف أن زملاءه لا يشاركونه فقط هذه المشاعر، وإنما قد تخطوها منذ زمن بعيد إلى ما هو اخطر وأدهى، وان معظمهم منخرطون في جمعيات سياسية سرية تسعى للإطاحة بالسلطان عبد الحميد، وبنظامه الاستبدادي القائم على الارهاب والبـطش والاستسـلام لمآرب الدول الكبـرى واطماعها. ذلك أن القسم الأوروبي من الامبراطورية كان مشتعلاً بالحركات الثورية «والأفكار الجديدة» لمفهوم الدولة والحكم ـ ربما لكون سكانه اكثر التصـاقـاً بالغرب منهم بالشرق ـ وكانت «موناستير» ملتقى هذه الأفكـار والتحـركـات بسبب وجـود الضبـاط الأتراك الشبان في مدرستها العسكرية. ورسخ في العقول الثورية أن اسقاط النظام

يجب أن يتم على أيدي هؤلاء الضباط بواسطة انقلاب عسكري، لأن «الثـورة الشعبيـة» أمر شبه مستحيل نظراً للمكانة الدينية الرفيعـة التي يتمتـع بهـا السلطان في نفوس السواد الأكبر من الشعب بوصفه خليفة على المسلمين!

وانخرط مصطفى كمال في هذا التيار الثوري بحماس بالغ، وأحس أن السياسة بدأت تستهويه بقدر ما تستهويه الحياة العسكرية. فبدأ يحضر الاجتماعات السرية التي كان رفاقه يعقدونها لمناقشة اوضاع البلاد، ويساهم في صياغة المنشورات الثورية التي تدعو لقلب نظام الحكم والتي كانت توزع في المدينة والمدرسة العسكرية بحـذر بالغ، بعـد أن أحـاط السلطان عبد الحميد الامبراطورية بشبكة هائلة من الجواسيس والمخبرين الذين انبثوا في طول البلاد وعرضها، حتى لم يعد أخ يجرؤ على التفوه بكلمة نابية عن الحكم امام اخيه مخافة أن يكون عيناً للسلطان عليه! وقد اتاحت له هذه الاجتماعات فرصة التعرف على زميل له يدعى «فتحي» كان مثله، وربما اكثر منه، نقمة على الحكم وأوضاعه المهترئة، إضافة إلى أنه كان يتقن اللغة الفرنسية، فأصبح يقضي معظم أوقاته بصحبته ويطالعان معاً كل ما تصل اليه ايديهما من كتب «فولتير» و«روسو» و«مونتيسكيو» وسواهم من رواد الثورة الفرنسية، وكانت كلها من الكتب الممنوعة والمحرمة وتعرّض كل من وجدت في حوزته للتنكيل والسجن واحيـانـاً كثـيرة للنفي! إلّا أن اشتغال مصطفى كمال بالسياسة لم يمنعه من المواظبة على دراسته العسكرية، فقد كان مصمماً على أن يتخرج ضابطاً بأسرع ما يمكن من الوقت! وبعد أن قضى في مدرسة موناستير العسكرية اربع سنوات، كان خلالها الأول دائماً بين جميع زملائه، تخرج منها برتبة «ملازم ثان» وارسل بناء على اقتراح رؤسائه إلى كلية الأركان العليا في اسطنبول ـ أو «الحربية» كما كانت تسمى آنذاك ـ وهي الكلية المعدة لتخريج كبار الضباط.

وصل مصطفى كمال إلى اسطنبول فخيل إليه كأنه يعيش في حلم. لقد قرأ الكثير وسمع الكثير عن «عاصمة السلاطين» منذ حداثته في سالونيك ولكنه لم يكن ليتصورها بمثل هذه الأبهة والجلال والروعة! فأخذ يقضي معظم أوقاته فوق ضفتي البوسفور يشاهد حركة البواخر وهي تعبر بالمسافرين من الشاطىء الآسيوي إلى الشاطىء الأوروبي وبالعكس، ويتنقل في شوارعها وبين احيائها متأملاً بدهشة واعجاب مساجدها الكبيرة ذات المآذن الخضراء العالية والقباب المذهبة الشاهقة ونقوشها التي تعتبر روعة في الفن الزخرفي الشرقي، ثم ينتقل إلى الهضبة المحيطة بالقرن الذهبي ليطل منها على قصور السلاطين التي تعتبر من أفخم ما وقعت عليه عين وسمعت به اذن! فكانت تعتريه نشوة الاعتزاز والكبرياء لانتمائه إلى هذه الامبراطورية الشاسعة التي تمتد تخومها من جبال القفقاس حتى شواطىء الأطلسي، ولهذه الأمة التي تفوقت على ما سواها من الأمم عزة وثراء وقوة وعظمة! وكانت هذه المشاعر تزيد من حماسه في الاقبال على دراسته، وتقوّي اعتزازه بنفسه لانتمائه إلى «العسكرية التركية» التي قام على اكتافها كل هذا المجد الذي تنعم به الامبراطورية العثمانية.

انصب مصطفى كمال إذاً بكليته على دراسته، فإذا به ـ كما كان في سالونيك وموناستير ـ يثير اعجاب اساتذته ورفاقه بنبوغه وتفوقه في جميع الميادين وبانضباطه المسلكي. فقد كان كثير الدقة شديد الصرامة والحزم فيما يتعلق بالأمور العسكرية البحتة. وما ان اشرف عام ١٩٠٥ حتى تخرج برتبة «يوزباشي» أو «كابتن» وهو ما زال في الرابعة والعشرين من عمره. وجاء ترتيبه الأول ـ كالعادة ـ بين جميع الذين تخرجوا معه في هذه الدفعة وبدرجة «ممتاز جداً»!

ومما لا شك فيه أن عدم وجود تمييز طبقي أو عائلي في سلك الجندية قد ساعده كثيراً على احراز النجاح والتقدم بمثل هذه السرعة. فقد

كانت «العسكرية التركية» ـ خلافاً للوظائف المدنية ـ لا تخضع لاعتبارات الحسب والنسب أو مكانة الأهل وثرائهم، بل كان يكفي أن يكون ضابط الكلية الحربية من اصحاب الكفاءة حتى يفسح في المجال أمامه للوصول إلى ارفع المراتب، وكان هذا سر قوتها الذي مكنها من تحقيق فتوحاتها الواسعة في الشرق وفي اوروبا، لذلك لم يكن انتماؤه إلى طبقة الفلاحين ليعيق تقدمه أو ليقف حجر عثرة امام طموحه ومواهبه. إلّا انه وجد نفسه مرة اخرى محاطاً بضباط ثوريين قد نظموا انفسهم في خلايا وجمعيات سرية، شأن اخوانهم من «صف الضباط» في «موناستير» ولكن بشكل اكثر نضجاً وافضل تنظيماً. فقد كانوا جميعهم في العشرين أو الثلاثين من العمر. وكانت جمعية «وطن» اقوى هذه الجمعيات واكثرها انتشاراً، فانضم مصطفى كمال اليها وراح يساهم بكل همة ونشاط في عقد اجتماعاتها وفي كتابة المقالات النارية في نشرتها السرية التي تحمل اسمها، بل كثيراً ما كان ينشر فيها قصائد ـ إذ كان شاعراً ايضاً ـ يدعو فيها الجيش والشعب للثورة على الاستبداد الحميدي والحكام الفاسدين الذين يدعمونه، ليظلوا متنعمين بمراكزهم التي تتيح لهم الاثراء بشتى الوسائل والسبل غير المشروعة.

وكانت اعداد هذه النشرة كثيراً ما تقع بين أيدي رجال البوليس السري، إلّا انهم عجزوا عن اكتشاف مكان صدورها واسماء الذين يساهمون في تحريرها. ورفعوا بذلك تقريراً إلى السلطان عبد الحميد، الذي ما ان علم بأمر هذه الجمعية، حتى فقد صوابه، فالقضية في نظره لم تكن قضية شبان طائشين أو متحمسين لبعض الأفكار المستوردة من دول الغرب، بل هي اخطر من ذلك بكثير لأنها تتفشى بين ضباط عسكريين سيتولون في يوم من الأيام مسؤوليات قيادية في الجيش، وربما دفعهم تهورهم إلى الثورة على النظام أو على الأقل التمرد على أوامره. فاستدعى «اسماعيل حقي باشا»

القائد العام للتدريب الحربي، واسمعه كلاماً قاسياً لعدم اكتشافه أمر هذه الجمعية من قبل وبالتالي القضاء عليها وخنقها في المهد. ولم يكن سخط «اسماعيل حقي باشا» بأقل من سخط السلطان على هذه «الفضيحة العسكرية»، فأرسل وراء مدير الكلية الحربية وعنفه تعنيفاً شديداً لتغاضيه عن نشاط اعضاء هذه الجمعية والمروجين لمبادئها، وطلب منه بحزم وضع حد «لاجرامها» وعدم السماح لأي من الضباط بالاشتغال في السياسة تحت طائلة الطرد من الكلية والاحالة على «المجلس العرفي». ولم يسع مدير الكلية إلّا اطاعة الأوامر، على الرغم من أنه كان يعطف على حماس تلامذته ومطالبهم الاصلاحية، فمنع عقد أي اجتماع سياسي للضباط داخل الكلية، فما كان من هؤلاء إلّا أن بدأوا يجتمعون خارج ثكناتهم. وكان مصطفى كمال في هذه الأثناء قد اصبح رئيساً للجمعية بعد أن طغت شخصيته وافكاره على الآخرين، فاستأجر غرفة في أحد الأحياء الشعبية الفقيرة لإبعاد الشبهة وتضليل رجال البوليس، وجعلها مركزاً لعقد الاجتماعات واصدار نشرة «وطن» السرية. إلّا أن البوليس الحميدي وفق آخر الأمر إلى اكتشاف مكان الاجتماعات عن طريق احد عملائه الذي انضم إلى الجمعية، بعد أن أوهم أعضاءها بأنه لا يقل عنهم نقمة على السلطان ونظام حكمه. وفي الوقت المناسب، واثناء انعقاد الاجتماع، دهم رجال البوليس المكان، واعتقلوا جميع اعضاء الجمعية بمن فيهم مصطفى كمال، وزجوهم في «السجن الأحمر» الرهيب الذي كان يعتبر الداخل اليه مفقوداً والخارج منه مولوداً.. ولما تبين اثناء التحقيق أن مصطفى كمال هو زعيم الجمعية، فصل عن رفاقه الآخرين وزج به في «زنزانة» منفردة تحت الأرض، لا يدخلها النور إلّا من خلال كوة صغيرة تعيث فيها الحشرات والهوام محوّمة باستمرار فوق رأسه في النهار، ومتخذة من فراشه مأوى لها في الليل، كما منعت عنه قراءة أي كتاب أو صحيفة ولم يسمح له

بالتـدخـين. فثارت ثائرته لهذه المعاملة الوحشية حتى أوشك أن يصاب بنوبة من الجنون!

وذات يوم، ودون مقـدمـات، دخـل إلى زنزانته اثنان من الجنود المسلحـين واقتـاداه إلى مكتب «اسمـاعيل حقي باشا» في وزارة الحربية. وبعد أن أدى التحية العسكرية وهو ماثل بين الجنديين اللذين يحرسانه، رفع «اسماعيل حقي باشا» (الكسلك) الذهبي من فوق احدى عينيه ثم اعتدل في جلسته وراح يرمق مصطفى كمال بنظرة عميقة متفحصة، ثم بادره قائلاً:

«لقد اظهرت منذ دخولك «الحربية» مقدرة فائقة شهد لك بها جميع اساتذتك ورؤسائك. وكان أمامك مستقبل باهر لخدمة وطنك وسلطانك. لكنك بدلاً من ذلك قد جلبت العار على نفسك وعلى لباسك العسكري وانغمست في تيار الخيانة والتآمر الذي جرف بعض الضباط من رفاقك المضللين المغرورين. على أن عظمة السلطان قد ارتأى، رغم كل ما قمت به، أن يظهر نحوك الرأفة والحلم باعتبار أنك شاب طائش قد انسقت إلى ذلك الاجرام دون أن تقدر عواقبه وخطورته. لذلك فقد أمر بإلحاقك بأحد الفيالق المعسكرة في دمشق. واعلم جيداً أن مستقبلك يتوقف على التقارير التي سيرفعها رؤساؤك الينا بحقك. فعليك أن تكف عن جميع هذه الحماقات وأن تكرس كل وقتك وجهدك للنهوض بواجباتك العسكرية.. فخذ حذرك واعلم أن هذه فرصتك الأخيرة وإنه لن تتاح لك فرصة اخرى مثلها. واكرر إنها فرصتك الأخيرة.. أفهمت؟!»

وقبل أن يتاح لمصطفى كمال التفوه بكلمة واحدة للدفاع عن نفسه، اقتاده الجنديان إلى زنزانته. ولم يعط سوى فرصة نصف ساعة لتـوضيب ثيـابه وأمتعته، ثم اقتيد إلى باخرة متجهة نحو بيروت فصعـد اليهـا دون أن يسمح له بتوديع احد من رفاقه ولا حتى والدته. عندها ادرك مصطفى كمال، أن الاشتغال بالسياسة ليس «لعبة اطفال»!



٤

طريق دمشق

وصل مصطفى كمال إلى بيروت على ظهر الباخرة التي أقلته من اسطنبول، فلم يتمكن من قضاء أي برهة فيها لمشاهدة معالمها والتعرف إلى طابعها، إذ ان الأوامر كانت تقضي بأن يلتحق فوراً بفرقته في دمشق. فاستأجر حصاناً ومضى به عبر الطرقات الجبلية الصعبة التي كانت تربط ما بين دمشق وبيروت في ذلك الحين، إذ لم يكن تعبيدها قد تم بعد. وما ان وصل الى العاصمة السورية حتى وجد فرقته تتأهب لقمع ثورة الدروز في جنوب سوريا، فذهب معها إلى (درعا) التي كانت مركز الثورة، إلا أن تجربته هذه المرة كانت فاشلة ومؤلمة. ذلك ان الدروز كانوا قد اعتصموا في جبال منطقتهم الوعرة وأخذوا يتصيدون جنود الفرقة التركية واحدا اثر الآخر، ولم يكن باستطاعة هؤلاء مقابلتهم بالمثل لأنهم لم يكونوا مدربين على حرب العصابات، إضافة إلى جهلهم لطبيعة المنطقة ومسالك جبالها، ولما وجدوا ان معركتهم مع الثوار خاسرة انقضوا على قرى الدروز فأحرقوها ونهبوها وأتلفوا محاصيلها الزراعية. ولم يكن مصطفى كمال راضياً عن هذا التصرف الذي أمر به قائد الفرقة، ورفض أن يشارك الجنود فيما أقدموا عليه من أعمال الحرق والنهب.. ولما سأله رئيسه عن سبب عصيانه الأوامر أجابه:

«إن الضباط الأتراك الشبان اليوم هم غير الضباط القدامى الذين

تنتمي أنت إليهم. إنهم يرفضون هذا النوع من أعمال القمع الحقيرة!».

وما ان عادت الفرقة إلى دمشق حتى ضاق مصطفى كمال ذرعاً بمسلك قائدها وتصرفات جنودها. فقد كان هؤلاء يعتبرون ان مهمتهم تنحصر بالتنكيل بالفقراء من أهل البلاد لإرغامهم على دفع الضرائب والأتاوات للوالي، أما قائد الفرقة فقد فتح الباب على مصراعيه للابتزاز والرشوة، وكان يبدد ما يكسبه من المال الحرام على العربدة والمقامرة في بيوت بعض أصدقائه من السوريين الأثرياء. عندها أدرك مصطفى كمال ان القصد الحقيقي من إرساله إلى دمشق هو تحطيم معنوياته وإخماد جذوة الثورة المتأججة في صدره وإغراقه في حياة الكسل والخمول والتلهي بالتوافه، إلا ان الذين أرادوا له هذا المصير قد أخطأوا في حساباتهم وكانوا أغبياء وأغبياء جدا! فهم لم يفهموا نفسيته وطبيعته، ولم يدركوا إنه ليس من هذه الطينة من الناس الذين ينامون على الضيم أو يرضون بالمصير الذي يقرره لهم الآخرون! إذاً، فإلى السياسة من جديد ولتذهب تهديدات «اسماعيل حقي باشا» إلى الجحيم!

وبدأ مصطفى كمال اتصالاته من أجل تأسيس خلايا لجمعية «وطن» التي كان قد انضم اليها أثناء وجوده في «الحربية» في اسطنبول، ولقي تجاوباً من عدد كبير من الضباط الذين كانوا لا يقلون عنه نقمة وسخطاً على الحكم الحميدي. فألف منهم الخلايا السرية، وربط هذه الخلايا بعضها ببعض بشكل حزبي منظم، حتى تمت له السيطرة التامة على جميع الضباط الصغار الذين وضعوا أنفسهم رهن إشارته للقيام بأي عمل يطلب منهم. وانصرف مصطفى كمال إلى وضع خطة لانقلاب عسكري. فقرر أن يبدأ هذا الانقلاب أولاً داخل الفيلق نفسه، بحيث يستولي الضباط الموالون له على جميع الفرق، وعندها يتسلم هو قيادة الفيلق ويزحف به على

اسطنبول، فيخلع السلطان ويطرد جميع الوزراء ورجال الحاشية ويؤلف حكومة جديدة برئاسته تتولى إعلان النظام الجمهوري وإعادة تنظيم الجيش، إلا انه تراجع في اللحظة الاخيرة عن تنفيذ هذه الخطة لسببين:

أولاً: لأنه لم يكن ضامناً تأييد أهل البلاد من السوريين لما يعتزم القيام به، إذ ان هؤلاء سينظرون الى الإنقلاب على انه قضية داخلية بحتة تهم الأتراك فيما بينهم، ولا فرق عندهم بين أن يحكمهم «وال» من قبل السلطان أو «ممثل» للنظام الجمهوري.

ثانياً: لأن المسافة بين دمشق واسطنبول بعيدة جداً، الأمر الذي سيتيح لعبد الحميد تجميع فرق الجيش الموالية له في العاصمة وسحق الفيلق الثائر قبل أن يصل إليها.

ما العمل إذاً؟ هل يتخلى عن السياسة وينصرف الى واجباته العسكرية فقط؟ إن هذا ليس بحل، لأن تخليه عن السياسة في الوقت الذي تعاني فيه بلاده أشد محنها الداخلية والخارجية معناه الخيانة بحق الوطن والأمة، وإطلاق يد عبد الحميد في كبت الحريات واضطهاد الوطنيين الأحرار، والإستسلام لمطامع الدول الأجنبية التي بدأت تكشر عن أنيابها لاقتسام تركة «الرجل المريض» الذي بدأ يحتضر... هل يستقيل من الجيش ويعود إلى العاصمة للإنصراف إلى السياسة؟ إن هذا ليس بحل أيضاً، لأن دماء الجندية تسري في عروقه، ولم يكن ليستطيع أن يتصور نفسه للحظة واحدة من دون اللباس العسكري! وفيما هو على هذه الحال من التوتر العصبي الشديد الذي حرمه طعم النوم لعدة أسابيع، إذا برسالة تصله من صديقه القديم «فتحي»، ينصحه فيها بأن يتدبر أمر نقله إلى «سالونيك» بجميع الوسائل والطرق الممكنة، لأن الشرارة الأولى للثورة سوف تندلع من المناطق التركية في البلقان لا من رقاع الامبراطورية في الشرق ولا حتى من العاصمة اسطنبول.

وما ان فرغ مصطفى كمال من تلاوة الرسالة حتى هدأت أعصابه وتبدد قلقه: لقد وضحت معالم الطريق أمامه من جديد ووجد المخرج لما يعانيه من حيرة وتوتر. وللحال حصل من رئيس فرقته على إجازة قصيرة، فغادر دمشق إلى يافا حيث اجتمع بقائد الحامية التركية هناك «أحمد بك» ـ وكان هذا عضواً في جمعية «وطن» وصديقاً شخصياً له ـ فاتفق معه على أن يزوده بجواز سفر مزور باسم تاجر سوري، يستطيع بواسطته السفر الى سالونيك لدراسة الوضع عن كثب، والتأكد من صحة مزاعم صديقه فتحي. فسلمه «أحمد بك» الجواز المطلوب، وأبحر من يافا متنكراً على ظهر سفينة متجهة إلى مصر، ومن هناك ركب سفينة أخرى متجهة إلى أثينا فسالونيك. وما ان وصل إلى مسقط رأسه حتى اختبأ بعض الوقت في بيت والدته، ثم بدأ يتصل برفاقه القدامى في جمعية «وطن» فتأكدت له صحة أخبار «فتحي»، ولمس بنفسه مدى السخط والتحفز للثورة في البلقان، واستعداد صغار الضباط للقيام بانقلاب عسكري في أول فرصة مناسبة. عندها قرر العودة إلى دمشق ومطالبة القيادة العليا للجيش بنقله إلى سالونيك، معتمداً في ذلك على صداقته مع بعض الضباط في مجلس أركان الحرب، إلا ان جواسيس السلطان عبد الحميد اكتشفوا وجوده في سالونيك قبل أن يتمكن من مغادرتها ورفعوا تقريراً معجلاً بذلك إلى «الباب العالي»، فصدرت الأوامر الى مدير البوليس في سالونيك بإلقاء القبض على مصطفى كمال وإرساله مخفوراً تحت الحراسة المشددة إلى العاصمة. وهنا أسعفه الحظ مرة أخرى. فقد كان مدير البوليس «جمال بك» عضواً في جمعية «وطن»، وبدلاً من أن يعتقله بعث إليه برسول أمين ليخبره بنبأ صدور الأوامر باعتقاله وينصحه بمغادرة المدينة فوراً. عندها غادر مصطفى كمال سالونيك إلى اليونان، ومن هناك استقل السفينة عائداً إلى يافا، إلا ان أمر القبض عليه كان قد سبقه إلى هناك أيضاً وعهد إلى «أحمد

بك» بتنفيذه. وما أن دخلت السفينة المرفأ حتى صعد إليه «أحمد بك» وأخبره بالأمر الصادر باعتقاله، ونصحه بالفرار إلى غزة حيث كان صديقه «مفيد لطفي» يتولى قيادة الحامية التركية فيها، ثم استعـاد منـه جواز السفر المزور وسلمه أوراقه الخاصة وبذته العسكرية التي كان قد تركها عنده. فتوجه مصطفى كمال فوراً إلى غزة واطلع «مفيد لطفي» على كل ما جرى معه، ثم غادر غزة عائداً إلى دمشق حيث التحق بفرقته. وما ان اطمأن «أحمد بك» لدخول مصطفى كمال إلى دمشق، حتى كتب إلى اسطنبول طالباً المزيد من «الإيضاح» بشأنه مؤكداً أن القضية هي مجرد شبهة، لأنه بعد «التحريات» التي قام بها، تبين له أن مصطفى كمال كان في غزة طيلة هذه المدة ولم يذهب مطلقاً إلى سالونيك، وأيد «مفيد لطفي» أيضاً هذه الأقوال، فاعتبر عبد الحميد ان تقرير بوليسه السري كان ملفقاً ولمجرد الوشاية. وهكذا نجا مصطفى كمال من العودة إلى «السجن الأحمر» وربما من الاعدام...

وأدرك مصطفى كمال ان مثل هذه التصرفات لن تجر عليه سوى الوبال. فقد كان حذراً بقدر ما كان جريئاً، لذلك قرر الانقطاع عن العمل السياسي والانصراف إلى واجباته العسكرية البحتة طالما هو موجـود في سوريـا حتى يحظى بثقة رؤسائه وتقديرهم، وعندها يصبح من السهل عليه المطالبة بنقله إلى سالونيك. وبالفعل رفع رؤسـاؤه تقـارير حسنة بحقه إلى اسطنبول، فاطمأن «اسماعيل حقي باشا» إلى ان مصطفى كمال «قد ثاب إلى رشده والى واجباته العسكرية»، فاستجاب لطلب رفاقه الذين كانوا يراجعونه بشأن نقله، وأصدر أمراً بإلحاقه في فرقة أركان حرب الجيش الثالث في سالونيك.



٥

الشبان الأتراك يجهضون الثورة

وصل مصطفى كمال إلى سالونيك، فنزل في بيت والدته التي كانت قد تزوجت من رجل ثري ما لبث أن توفي تاركاً لها البيت وبعض النقود. وفي اليوم التالي لوصوله، قدم نفسه إلى قائد فرقة أركان الجيش الثالث المعسكرة فيها، فعهد إليه رئيس الفرقة بمهمة التدريب والتفتيش في المناطق. وانصرف مصطفى كمال إلى القيام بمهامه الجديدة بنشاط وحماس مثبتاً كفاءاته الخارقة ـ كالعادة ـ لا سيما وان «كابوس دمشق» قد أزيح أخيراً عن رأسه. لكن شيطان السياسة ما لبث ان عاوده، فأخذ يتصل بزملائه القدامى من أجل تأسيس فروع جديدة لجمعية «وطن» في سالونيك، إلا انه لاحظ هذه المرة تغيراً في مسلكهم معه. فقد كانوا ينصتون إليه بحذر شديد وأحياناً كثيرة بقلب الشفاه! بل إنه كثيراً ما كان يفاجئهم وهم متجمعون في حلقة يتداولون فيما بينهم أطراف الحديث، فما ان يجلس معهم حتى يقطعوا حديثهم فجأة ويأخذون في الكلام بمواضيع لا علاقة لها بالسياسة! فارتاب بأمرهم، وظن لأول وهلة أنهم قد أصبحوا يخافون مجالسته أو التعاطي معه، بعد أن كثرت مشاكله وأصبح موضع شبهة دائمة من جواسيس السلطان. ووقع في حيرة وارتباك شديدين، فأخذ يلح عليهم لمعرفة أسباب هذه «القطيعة» إلا إنه لم يكن يحظى منهم إلا بأجوبة مقتضبة، ظاهرها المجاملة وباطنها الإنطواء على أمر لا

يستطيعون أن يبوحوا له به. وأخيراً صارحه صديقه القديم «فتحي» بأن جمعية جديدة قد أنشئت في سالونيك تدعى «جمعية الإتحاد والترقي»، وانها تضم معظم الضباط الثوريين الذين أطلقوا على أنفسهم لقب «الشبان الأتراك»، وان هذه الجمعية قد امتصت جميع الجمعيات الثورية الأخرى بما فيها جمعية «وطن» وأصبحت تتمتع بنفوذ كبير داخل الجيش وفي أوساط الشعب، وأن بإمكانه الإنضمام إليها إذا شاء. وقبل مصطفى كمال أن يصبح عضواً في هذه الجمعية لكي يكتشف حقيقتها والقائمين عليها، فألحق بإحدى خلاياها وبدأ يحضر الإجتماعات التي كانت هذه الخلية تعقدها داخل الأبواب والنوافذ الموصدة وفي جو شديد من الحذر والسرية. وظن أول الأمر ان الغاية من عقد هذه الإجتماعات هي البحث في أمور الثورة وكيفية تنظيمها وتوقيت إعلانها، إلا انه فوجىء بأن غالبية الأحاديث كانت تدور حول اضطهاد اليهود في روسيا وفي سواها من الدول الأوروبية، دون أن يتطرق أحد من المجتمعين إلى الحديث عن تركيا ومشاكلها. فأدرك لتوه انه قد تورط في منظمة دولية ذات أهداف غامضة بعيدة كل البعد عن أهدافه وهمومه. وأخيراً اكتشف «اللعبة». فقد كان زعيم الصهيونية العالمية «هرتزل» قابل مع «كاراسو»، زعيم الجالية اليهودية في أزمير، السلطان عبد الحميد لإقناعه بالتخلي عن فلسطين، كي يتمكن يهود العالم من جعلها وطناً قومياً لهم، إلا ان السلطان رفض هذا الطلب. عندها حاول هرتزل إغراءه بالمال فعرض عليه أن يتعهد اليهود بإيفاء جميع ديون الأمبراطورية العثمانية مقابل تنازله عن فلسطين، إلا ان هذا العرض لم يزد عبد الحميد إلا عناداً وتشبثاً بموقفه. إزاء هذا التصلب قرر المجلس الصهيوني العالمي الإنتقام من السلطان عبد الحميد وإزاحته عن العرش، على أمل الاتيان بسلطان آخر محله يمكن التفاهم معه، وسرعان ما أصدر المجلس أوامره إلى جميع المحافل الماسونية التابعة له في

اسطنبول، باجتذاب الضباط الأتراك الناقمين على عبد الحميد وتحريضهم على قلب نظام الحكم. فبدأت هذه المحافل عملها وتمكنت من ضم عدد كبير منهم أمثال: أنور، جمال، طلعت، فتحي، نيازي وسواهم، وراحت تغدق عليهم الأموال التي كانت تصلهم بواسطة رئيسها اليهودي المدعو «جاويد»، الذي أصبح أمين صندوق «جمعية الإتحاد والترقي»!

ولما تكشفت هذه الحقيقة لمصطفى كمال، أدرك أن الخلية التي كان يحضر اجتماعاتها لم تكن سوى محفل ماسوني يهودي! فثارت ثائرته على «جمعية الاتحاد والترقي»، واعتبر ان قادتها وزعماءها ليسوا سوى «خونة» أو، على أقل تقدير، مغفلين مغرورين همهم الوحيد الوصول الى الحكم بأي ثمن! فبدأ يبتعد عن الجمعية ويوجه نقده اللاذع علناً لأهدافها ووسائلها والقائمين عليها، مما أثار حذر أعضائها منه ونقمتهم عليه.

وبانفصاله عن «جمعية الاتحاد والترقي»، وجد مصطفى كمال نفسه مرة جديدة في عزلة خانقة، فلم يكن أمامه سوى مواصلة ما كان قد بدأه في دمشق، أي إنشاء خلايا جديدة لجمعية «وطن». فكان يقوم بواجباته العسكرية خير قيام في النهار، وفي الليل يعقد اجتماعات سرية في منزل والدته مع صغار الضباط والجنود الذين كانوا يستجيبون لدعوته، فيشرح لهم فداحة الأخطار التي تحيط بالبلاد، ويتناقش معهم في ضرورة إعلان الثورة وكيفية القيام بها. إلا ان والدته التي كانت تسترق السمع أحياناً لما يدور من أحاديث داخل غرفة ابنها، أدركت ان مصطفى قد عاد من جديد إلى «اللعب بالنار»، وإنه لن يلبث طويلاً حتى يحل ضيفاً مرة أخرى على «السجن الأحمر».. فأخذت تنصحه، وأحياناً تعنفه على ما يورط نفسه فيه، وتهدده بإغلاق باب بيتها في وجه أصدقائه، إلى ان ضاق مصطفى كمال ذرعاً بتدخل والدته في شؤونه، فاستأجر غرفة في

أحد الأحياء المعزولة وبدأ يعقد الاجتماعات فيها. وفيما هو منهمك بالتحضير للثورة ووضع الخطط النهائية للقيام بها، إذا بشرار هذه الثورة يندلع، ومن بدون مقدمات، على يد سواه من «الشبان الأتراك» في ربيع عام ١٩٠٨. فقد تلقى نيازي أمراً عسكرياً بالحضور إلى اسطنبول، إلا انه أدرك، على ما يظهر، ان الغاية من هذا الاستدعاء هي إلقاء القبض عليه لكونه من زعماء «جمعية الاتحاد والترقي»، فما كان منه إلا ان حشد بعض جنوده وزحف بهم عبر مقدونيا الجنوبية متحدياً الأمر الصادر اليه من اسطنبول. وما كاد «أنور» يعلم بتمرد «نيازي» حتى أصدر بياناً يعلن فيه قيام الثورة، وزحف هو الآخر بفيلقه عبر مقدونيا الشرقية. وفكر مصطفى كمال بالانضمام الى الثورة رغم كرهه واحتقاره لنيازي وأنور، إلا انه تراجع في اللحظة الأخيرة بعد أن اعتبر القضية مجرد «مغامرة». فأعضاء «جمعية الاتحاد والترقي» لا يزيدون على الثلاثمائة شخص ما بين عسكريين ومدنيين، عدا ان القائمين بالثورة لم يبنوا تصرفهم على أي دراسة صحيحة واقعية لإمكانية تجاوب الشعب وسائر قطاعات الجيش معهم، فبقي منصرفاً إلى واجباته العسكرية البحتة، وكان يرد على كل من يسأله رأيه بهذه الثورة أنها «مجرد مغامرة لن تعيش أكثر من يومين».

إلا ان الثورة نجحت رغم كل التقديرات المعاكسة. ولأول مرة أخطأ مصطفى كمال في حساباته وتحسباته للأمور الجدية. فالجنود الذين أرسلهم عبدالحميد على جناح السرعة من اسطنبول الى مقدونيا لسحق الثورة ما لبثوا أن انضموا إلى القائمين بها، إذ أقنعهم الثوار بأن الثورة إنما قامت لمصلحتهم. عندها أصدر عبد الحميد أوامره إلى إحدى الفرق المرابطة في العاصمة، والتي كانت تعتبر من أفضل فرق الجيش تدريباً وانضباطاً بالتوجه إلى مقدونيا والقضاء على الجنود الذين قاموا بحركة التمرد، إلا ان هذه الفرقة رفضت تنفيذ الأوامر، مما رفع معنويات الثوار وأكسبهم نصراً لم

يكونوا ليتوقعوه أو حتى ليحلموا به، فقرروا الزحف على العاصمة! إذ ذاك أدرك عبد الحميد ان الثورة ليست مجرد عمل طائش قام به بعض «المغامرين»، وشعر ان العرش بدأ يهتز من تحته، فأعلن تشكيل حكومة وعهد إليها بتطبيق الدستور الذي كان «مدحت باشا» قد وضعه عام ١٨٧٦، وألقى مسؤولية جميع مساوىء الحكم ومثالبه على أعوانه ومستشاريه، وامتدح الثوار ووصفهم بأنهم «أبطال» الوطن وحماته البواسل، ثم أعرب عن استعداده لاستقبالهم والترحيب بهم في قصره في اسطنبول وتهنئتهم على «العمل البطولي» الذي قاموا به!

ودخل نيازي وأنور سالونيك دخول الفاتحين، فهرعت الجماهير لملاقاتهما بشكل مظاهرة ضخمة شملت تقريباً جميع سكان البلدة من المدنيين والعسكريين، ومن بينهم مصطفى كمال نفسه الذي لم يكترث أحد لوجوده. ثم صعد أنور إلى فندق «أولمبيا بالاس» القائم في الساحة الرئيسية، حيث ألقى في الجموع المحتشدة من على إحدى شرفاته خطاباً حماسياً، أعلن فيه استيلاء «الشبان الأتراك» على الحكم وسط عاصفة من التصفيق والهتاف بحياة الثورة والقائمين بها. وما ان شاعت أنباء انتصار الثورة في الخارج وتراجع السلطان عبد الحميد أمام «الشبان الأتراك» والعودة الى الحكم الدستوري، حتى بدأت أفواج المنفيين واللاجئين السياسيين بالتدفق على اسطنبول من باريس وجنيف والقاهرة وسواها من العواصم. وكان بينهم وزراء ورؤساء وزراء سابقون وشيوخ واعيان، بل وحتى بعض الأمراء من سلالة السلاطين الذين كان عبد الحميد قد أبعدهم لأنه كان يخشى منافستهم له على العرش. وضاع قادة الثورة الشبان في خضم هؤلاء الساسة المحترفين الذين غصت بهم العاصمة، حتى ان الكثيرين منهم نفذوا إلى قيادة «جمعية الاتحاد والترقي». وهكذا أصبح الحكم الفعلي في يد هؤلاء الوصوليين الذين ما لبثوا ان تسلموا دفة القيادة

وبعثروا صفوف «الشبان الأتراك»، فأبعدوا «نيازي» إلى البانيا ثم ما لبثوا أن دبروا اغتياله وتخلصوا منه إلى الأبد، أما «أنور» فقد عين ملحقاً عسكرياً في برلين، كما أرسل مصطفى كمال في مهمة تفتيشية إلى طرابلس الغرب لتفقد أحوال الحامية التركية هناك، أما الباقون فقد أعطوا وظائف ثانوية جداً لا تشكل أي خطر على الحكم والمستأثرين به. وكان طبيعياً والحالة هذه ان يعم الارتباك وتسود الفوضى، وان تنشب الخلافات الحادة بين قادة «جمعية الاتحاد والترقي» الذين قاموا بالثورة، وبين النفعيين والوصوليين من الساسة المحترفين الذين قطفوا ثمارها. فاستغل السلطان عبد الحميد هذه الفرصة، وأخذ يغدق الأموال الطائلة على الجنود المعسكرين في العاصمة، كما بث الوعاظ ورجال الدين في طول الامبراطورية وعرضها، ليؤلبوا الناس على أعضاء «جمعية الاتحاد والترقي» ويتهموهم بالالحاد والكفر واعتناق المبادىء الماسونية، والتآمر على الخلافة والسعي للقضاء على الاسلام والمسلمين.

وكانت النتيجة ان قامت في نيسان / ابريل عام ١٩٠٩ ثورة مضادة لمصلحة السلطان، فتمرد جنود العاصمة على ضباطهم وقتلوا البعض منهم وسجنوا الآخرين، ثم زحفوا على «السراي» فطردوا منها أعضاء «جمعية الاتحاد والترقي». عندها التجأ «الاتحاديون» إلى القائد الأعلى للقوات التركية في مقدونيا، وهو عراقي من أصل عربي يدعى «محمود شوكت باشا»، وكان يعطف عليهم، كما انه كان في الوقت نفسه مقرباً من السلطان وصديقاً له، واحتار محمود شوكت أي قرار يتخذ؟! هل ينضم إلى الثورة المضادة ويلقي القبض على هؤلاء الضباط الشبان الذين لاذوا به وكانوا فيما مضى من تلامذته في «الحربية»، أم ينحاز إلى جانبهم ويغدر بالسلطان الذي هو ولي نعمته وخليفة المسلمين؟! وأخيراً، وبضغط من مصطفى كمال نفسه، الذي كان قد عاد من طرابلس الغرب، قرر الوقوف إلى جانب الثوار، وأصدر أمره الى الجيشين

الثاني والثالث المعسكرين في مقدونيا بالزحف على اسطنبول، وعين مصطفى كمال رئيساً لأركان حربه، كما سلم قيادة الفرسان الى «أنور» الذي كان قد هرب سراً من برلين لدى سماعه أنباء الأحداث الأخيرة. وتمكن محمود شوكت من القضاء على الثورة المضادة، وخلع السلطان عبد الحميد وسجنه في قصر صغير في سالونيك حيث عهد بحراسته إلى «فتحي»، ثم نصب مكانه على العرش إبن عمه محمد الخامس المعروف بالسلطان محمد رشاد، وكان هزيلاً ضعيف الهمة وشبه مقعد.

وهكذا عاد قادة «الاتحاد والترقي» إلى الحكم من جديد وعلى رأسهم «أنور»، الذي أصبح في نظر الجماهير بطلا شعبياً أنقذ الامبراطورية مرتين، بينما بقي مصطفى كمال في الظل دون أن يحس به أحد أو يحسب له حساباً، باستثناء الزعماء «الاتحاديين» الذين عرفوه عن كثب وخبروا مدى خطورته، فأعادوه الى عمله العسكري في الجيش دون أن يسندوا اليه أي منصب في الحكم الجديد، مع انه هو الذي دفع محمود شوكت إلى إنقاذ الوضع وسحق الثورة المضادة!

عاد مصطفى كمال إذاً إلى مركزه في رئاسة أركان الحرب، فأخذ يعمل بهمة لا تعرف الكلل وعزيمة خارقة فيها من الصمت بقدر ما فيها من الجد والحزم، كعادته كلما ركز تفكيره على العمل العسكري الصرف، ولم يمض عليه كثير من الوقت حتى أصبح رئيس أركان حرب الجيش المقدوني الثالث وهو ما زال دون الثلاثين من عمره. وفي عام ١٩١٠ ألحق بالبعثة العسكرية المرافقة للجنرال علي رضا لحضور المناورات العسكرية السنوية التي يجريها الجيش الفرنسي في «بيكاردي»، فمكث بضعة أيام في باريس، ثم توجه إلى مكان المناورات فراقبها باهتمام بالغ وأبدى ملاحظات دقيقة بشأنها أثارت إعجاب علي رضا، فرفع كتاباً بحقه إلى محمود شوكت

امتدح فيه نباهته وكفاءته العسكرية، ولم يكن محمود شوكت بحاجة إلى مثل هذا التقرير ليقدر كفاءة مصطفى كمال فقد خبره منذ ان كان يعمل تحت امرته في مقدونيا. ولما عادت البعثة من فرنسا، عين مصطفى كمال رئيساً لكلية الضباط في سالونيك، فأعاد تنظيم هذه المدرسة على أسس حديثة، وقضى على ما كان سائداً فيها من كسل وخمول وقلة انضباط وعدم فهم صحيح للواجبات العسكرية، مما أثار إعجاب مرؤوسيه ورؤسائه الذين لم يكونوا ليستطيعوا، رغم خلافهم معه بل وكرههم له أحياناً، إلا الشهادة بكفاءاته العسكرية العالية التي تصل إلى حد العبقرية...

إلا ان مصطفى كمال بقدر ما كان موضع إعجاب رؤسائه، فقد كان في الوقت نفسه مصدر قلق وخوف دائمين لهم بسبب جرأته وعنفه في توجيه الانتقادات العلنية اللاذعة لمن هم في مراكز الحكم والقيادة، ومطامحه البعيدة التي لا تعرف الحدود! وسرعان ما وصلت الأخبار إلى محمود شوكت، الذي كان قد أصبح وزيراً للحربية، بأن مصطفى كمال قد حول مدرسة الضباط في سالونيك إلى خلية ثورية ضد الحكم! وأخذ الثلاثي: «أنور» و«جمال» و«طلعت» الذين احتلوا مراكز القيادة في الحكم الجديد يضغطون على محمود شوكت من أجل وضع حد لتصرفات مصطفى كمال، فما كان من هذا إلا أن استدعاه إلى اسطنبول ووجه اليه تهمة تحريض الضباط على القيام بانقلاب عسكري ضد «الحكم الاتحادي»، إلا انه لم يتمكن من اثبات التهمة بحقه، فقد كان مصطفى كمال حذراً جداً في تصرفاته، ولم يكن يستميل إلى جانبه الا الضباط الذين يثق بهم. عندها قرر محمود شوكت نقله الى «السرعسكر» في العاصمة ـ أي وزارة الحربية ـ لكي يظل على مقربة منه، ويتمكن بذلك من مراقبة جميع تحركاته وتصرفاته. وزيادة في الحيطة والتخويف أعطاه مكتباً الى جانب مكتبه تطل نافذته على «السجن الأحمر»، لكي يذكره دائماً بالمصير الذي

ينتظره إذا ما عاد الى ممارسة السياسة والمغامرة بالتحضير لانقلاب جديد! إلا ان جميع هذه التدابير والتهديدات لم تجد معه نفعاً. فالخوف والجبن لم يكن لهما وجود أو معنى في قاموسه! فظل يواصل اتصالاته بالضباط المنضمين إلى جمعية «وطن» التي أصبح الآن زعيمها والمشرف على أمورها، ويعقد معهم الاجتماعات السرية شارحاً لهم فشل «الاتحاديين» في تنفيذ ما وعدوا به الشعب قبل استيلائهم على الحكم. فهم قد وعدوا بطرد النفوذ الأجنبي من البلاد، وها هو زعيمهم «أنور» يغرق البلاد بالضباط الألمان الذين استقدمهم بصفة مدربين و«خبراء» لإعادة تنظيم الجيش. كما ان مطامع الدول الكبرى ازدادت شراهة بامتصاص خيرات الامبراطورية وثرواتها. فقد وقعت روسيا والمانيا اتفاقاً سرياً اقتسمتا بموجبه النفوذ في الشرق الأوسط، بحيث تطلق يد القيصر الروسي نقولا الثاني في إيران وأرمينيا، بينما يضع الامبراطور الألماني غليوم الثاني يده على تركيا والعراق. أما على الصعيد الداخلي البحت فقد بقي كل شيء على فساده الذي كان متفشياً أيام عبد الحميد: فالفقر منتشر بين جميع طبقات الشعب في المدن والقرى، والسخط عام وشامل في أوساط الجيش بسبب أساليب القمع والارهاب التي يمارسها كبار الضباط من «جمعية الاتحاد والترقي» ومناصروهم، كما ان الحكم الجديد قد عاد إلى سياسة القروض الأجنبية التي غرق فيها عبد الحميد. فقد استدان «جاويد» الذي أصبح وزيراً للمالية مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني من بريطانيا وفرنسا، وسرت إشاعات قوية بأنه قد أخذ «عمولة» على تدبير هذا القرض تقدر بالملايين! كما انه باع سكة حديد بغداد للألمان وأخذ «حصته» من هذه الصفقة أيضاً، فكانت هذه الأحاديث تلهب مشاعر الضباط الوطنيين المخلصين الذين بدأوا ينظرون إلى مصطفى كمال على انه المنقذ الوحيد للبلاد مما يحيط بها من أخطار داخلية وخارجية، ووضعوا جميع إمكاناتهم

وأرواحهم تحت تصرفه للقيام بالخطوة الحاسمة التي يرتئيها وفي الوقت الذي يشاءه. وفيما كان مصطفى كمال غارقاً في التخطيط لانقلاب جديد ينقذ البلاد من طغاة «الحكم الاتحادي»، إذا بإيطاليا تعمد فجأة، ومن دون أي إنذار، إلى احتلال طرابلس الغرب في شهر تشرين الأول/ اكتوبر من عام ١٩١١. عندها قرر مصطفى كمال طرح السياسة جانباً والالتحاق بالجبهة في ليبيا لطرد الايطاليين منها، فالوطن الآن في خطر وعلى جميع المخلصين من أبنائه ان يمتشقوا السلاح للدفاع عنه، أما السياسة فبامكانها ان تنتظر!

٦

مصطفى كمال في الجبهة الليبية

عندما نشبت الحرب التركية ـ الايطالية عام ١٩١١، لم يكن يربط اسطنبول بطرابلس الغرب سوى طريق بري يمر عبر سوريا وفلسطين ومصر. ذلك ان الايطاليين كانوا، بحكم سيطرتهم البحرية، قد أغلقوا مضيق الدردنيل بوجه الأسطول العثماني، الذي لم يعد له على كل حال أي أهمية منذ وفاة السلطان «سليمان القانوني»، إذ أصبح يقتصر على بارجتين وبعض الطرادات الحربية، التي تآكلها الصدأ لطول رسوها في الخليج الذهبي، لذلك كان على الضباط الأتراك الذين تطوعوا لقتال الايطاليين في الجبهة الليبية أن يسلكوا هذا الطريق البري الطويل بوسائلهم الخاصة. وكان «أنور» قد سبق الجميع إلى هناك ثم تبعه فتحي، الذي كان في ذلك الوقت ملحقاً عسكرياً في باريس، والذي ما إن سمع بالاعتداء الايطالي حتى غادر العاصمة الفرنسية الى مرسيليا، ومن هناك استقل سفينة صيد نقلته الى تونس، ومن تونس وصل براً الى ليبيا.

أما مصطفى كمال فقد سلك الطريق البري ومعه اثنان من أصدقائه الضباط، وما ان وصل الى الاسكندرية مع رفيقيه حتى فوجىء بإعلان بريطانيا حياد مصر إزاء الحرب التركية ـ الإيطالية، وإغلاق حدودها بوجه جميع فرق الجنود والأعتدة الحربية التابعة لكلا الطرفين. فثارت ثائرة مصطفى كمال على هذه «الوقاحة»

البريطانية، إذ كيف يجوز للانكليز أن يعلنوا حياد مصر وهي ما زالت تابعة للسلطنة العثمانية؟ وأخيراً أدرك أن لا حيلة له في الأمر، فهـو ليس السلطان ليعلن الحرب على بريطانيا بسبب تدخلها في شؤون تركيا، وكل ما يهمه في الوقت الحاضر الوصول إلى الجبهة الليبية... فاقترح على زميليه أن يفترقوا وأن يتدبر كل منهم أمره بنفسه وبالوسيلة التي يراها مناسبة للتسلل إلى الحدود الليبية، وتنكر هو بزي عربي واستقل القطار المتجه إلى طرابلس الغرب، إلا أنـه أوقف في نقـطة التفتيش على الحـدود. فقد كانت السلطات البـريطانية، التي بدأت تبسط نفوذها في مصر، على علم بسفره، فعممت أوصافه على جميع نقاط التفتيش والمراقبة، وأمرت كل من يتعرف اليه ان يلقي القبض عليه فوراً ويعيده من حيث أتى. إلا أن الحظ أسعفه هذه المرة أيضاً، فقد كان رئيس مركز التفتيش يكره البريطانيين كرهاً شديداً، فتركه يكمل طريقه وألقى القبض على شخص آخـر تشبه ملامحه ملامح مصطفى كمال من حيث زرقـة عينيه وشعره الأشقر، وما ان دخل مصطفى كمال الحدود الليبيـة حتى توجـه رأساً إلى الحامية التركية في «عين المنصور» فاستقبل بحفاوة بالغة، إذ ان الحامية هناك كانت مفتقرة الى قائد من أصحـاب الكفاءة العالية، وكان ضباطها وجنودها قد سمعوا الكثير عن مواهبه العسكرية. وتسلم مصطفى كمال قيادة قطاع «درنـة» وجعل مركز قيادته في «عين المنصور» نفسها، حيث كان يعسكر «أنور» القائد العام للجبهة.

في هذه الأثناء كان الايطاليون قد احتلوا طرابلس الغرب وجميع المراكز الليبية الساحلية، إلا انهم لم يتمكنوا من التوغل في الداخل بسبب التعـزيـزات العسكـرية التركية ومناصرة القبائل العربية الليبية لها. فقد كان رؤساء هذه القبائل وزعماؤها يتدفقون كل يوم على مقـر قيـادة «أنـور» داخل خيمته الشرقية الفخمة المفروشة بالسجـاد الايـراني والطنافس الدمشقية الوثيرة، ويضعون معه

الخطط لشن الغارات على الايطاليين والقضاء على جيوبهم المتقدمة نحو الداخل. وقد لعب الخيالة العرب دوراً كبيراً في هذه الغارات، إذ كانوا من الفرسان المشهود لهم بحرب الصحراء وفنونها، اضافة إلى أنهم يقاتلون على أرض هي أرضهم، فهم بطبيعة الحال أدرى بشعابها ومسالكها من الايطاليين ومن الأتراك.

وبقي الحال على هذا المنوال سنة كاملة، فلا الايطاليون قادرون على التوغل في الداخل بسبب الجبهة العربية ـ التركية، ولا الأتراك قادرون على طرد الايطاليين من الساحل بسبب القطع الحربية الايطالية المنتشرة على طول الشاطىء، والتي يمكنها في أي وقت إنزال قوات جديدة لصدّ أي هجوم معاكس. وأخيراً حدث ما أخرج هذا الوضع من جموده وركوده. ففي شهر تشرين الأول/ اكتوبر من عام ١٩١٢، أعلن «الجبل الأسود»، ودون أي مقدمات، الحرب على تركيا، فما كان من يوغوسلافيا وبلغاريا واليونان إلا أن أعلنت تضامنها معه، وهكذا وجدت تركيا نفسها أمام حرب بلقانية جديدة، فما كان من حكومة اسطنبول إلا ان أسرعت في عقد صلح مع إيطاليا، وأصدرت أوامرها إلى جميع الفرق التركية المعسكرة في ليبيا بالانسحاب الى مصر. أما الضباط المتطوعون فقد استدعوا على جناح السرعة للالتحاق بمراكزهم الأصلية في العاصمة، لمجابهة الخطر الجديد الداهم الذي يهدد باجتياح الأراضي التركية نفسها.



٧

معركة غاليبولي

عاد مصطفى كمال إلى بلاده عن طريق فرنسا فرومانيا فالبحر الأسود، إذ إن السلطات النمساوية لم تسمح له بالمرور عبر اراضيها بالقطار، فزاد هذا الحادث من سخطه ونقمته على هذه «الحرب المهزلة»، التي لم يتمكن من أن يلعب أي دور ذي شأن فيها بسبب تصرفات «أنور» الطائشة، وميله إلى الفخفخة وحب الظهور والأعمال المسرحية التي تلفت اليه الأنظار، اكثر من انصرافه إلى الأمور الجدية التي تتطلب الصبر والعناد والمثابرة واقتحام الصعاب برؤية وبعد نظر. وما كادت قدماه تطآن العاصمة في اوائل شهر كانون الأول/ ديسمبر، حتى وجدها غارقة في لجة من الفوضى والاضطراب لا مثيل لهما. فقد هزمت الجيوش التركية على جميع الجبهات البلقانية، إذ هاجمتها القوات الصربية من الشمال واحتلت «دوران» و«موناستير»، كما هاجمتها القوات اليونانية من الجنوب واستولت على سالونيك وأسرت خمساً وعشرين ألف جندي تركي. أما البلغار فقد انقضوا عليها مباشرة باتجاه اسطنبول، وحاصروا «ادرنة» اكبر المدن التركية بعد العاصمة. وغصت المستشفيات والمدارس والكنائس والمساجد بالجرحى، وامتلأت الضواحي بمخيمات اللاجئين الذين كانوا يتساقطون كل يوم بالمئات، بسبب تفشي التيفوس والكوليرا والجدري، وعدم توافر الاسعافات الطبية

اللازمة لمكافحتها. ووسط هذه الحالة من البؤس والذعر والهلع والموت، ظل رجال السياسة غارقين في منازعاتهم ومماحكاتهم الصغيرة من اجل السيطرة والنفوذ، بدلاً من التفاهم والاتحاد ومجابهة الكارثة بقوة وحزم، فأصبح الحكم مضعضعاً وهزيلاً، ولم تعد هنالك أي سلطة فعلية تسيطر على الموقف.

ووسط هذا الظلام الشامل الذي لف البلاد بأسرها لم يلمع في الأفق سوى بريق أمل ضعيف. فقد فر الضابط البحري الشاب «رؤوف» بالطراد القديم «الحميدية»، الذي كان السلطان عبد الحميد قد ابتاعه من المانيا، واخترق الحصار الذي ضربه اليونانيون عند مخرج الدردنيل، وراح يشن الغارات المفاجئة في بحر «ايجيه»، فلا يكاد يظهر في ناحية ليدمر ميناء أو مرفأ عدواً، حتى يختفي ليظهر فجأة في ناحية اخرى فيدمر سفينة أو ناقلة جنود، حتى غدا في نظر المواطنين «بطلاً وطنياً». إلّا أن بطولات «رؤوف» لم تكن كافية لانقاذ البلاد من الكارثة الشاملة التي أحاقت بها من جميع الجهات. وراح مصطفى كمال، بعد أن تناهى إلى سمعه ما حل بسالونيك على يد اليونانيين، يتتبع بلهفة أخبار والدته وشقيقته «مقبولة»، إلى أن عثر عليهما في أحد معسكرات اللاجئين وهما في حالة يرثى لها من الاعياء والجوع والبرد، فنقلهما فوراً إلى غرفة استأجرها لهما في اسطنبول وزودهما ببعض النقود الكافية لتأمين معيشتهما، ثم توجه إلى وزارة الحربية حيث قدم نفسه إلى القيادة العليا، فعين على الفور رئيساً لأركان حرب الفيلق المرابط في شبه جزيرة «غاليبولي» المواجهة لمضيق الدردنيل.

وصل مصطفى كمال إلى غاليبولي فوجد وضعها العسكري على شفير الانهيار، فمعنويات جنودها في الحضيض: لا قيادة ولا ذخيرة ولا مؤن ولا وسائل اسعاف وتمريض مما تحتاج اليه الحروب، كما أن تحصينات الفيلق لم تكن لتزيد على مخلفات خط دفاعي بناه

المهندسون البريطانيون قبل خمسين سنة أثناء حرب القرم، مع أن مصير الجبهة التركية ـ البلغارية يتوقف كله على صمود هذا الفيلق. فلو قدر للبلغار أن يحتلوا «غاليبولي»، لكانوا سيطروا على الدردنيل وقطعوا كل مدد بري عن العاصمة اسطنبول وحاصروها واستولوا عليها من الخلف، وإذ ذاك لن يقف في وجههم أي رادع لاحتلال ما يشاؤون من الأناضول، إلاّ أن وجود مصطفى كمال قلب الأوضاع رأساً على عقب. فقد رفع معنويات الجنود بما اسبغ عليهم من روحه القتالية العالية واخذوا يحفرون وفقاً لارشاداته خطاً دفاعياً جديداً، كما انتظم وضعهم من حيث توزيع الفرق ومسؤوليات الضباط والمهام التي أوكلت إلى كل واحد منهم. وبعد أن كانوا يرتجفون خوفاً وراء خنادقهم من هجوم البلغار، اصبحوا يطالبون بأن يبدأوا هم الهجوم. وما ان شعر البلغار بالتحصينات والتنظيمات التركية الجديدة وعلموا أن مصطفى كمال هو الذي يتولى قيادة الجبهة، حتى شنوا هجومهم الأول بقيادة الجنرال «سافا سافوف» إلاّ أنهم منوا بهزيمة منكرة وتكبدوا خسائر فادحة في الأنفس والمعدات. فاعادوا الهجوم ثماني مرات ولكن دون أي نتيجة. فقد صمد الأتراك صموداً بطولياً وراء قائدهم مصطفى كمال الذي كان دائماً في الخط الأول عند بدء كل هجوم. وفيما كانت رحى المعارك مستعرة على أشدها بين الطرفين، حتى إنها كثيراً ما كانت تدور بالسلاح الأبيض، إذ بنفير الهدنة يعلن وقف القتال على جميع الجبهات. فقد عقدت القيادة التركية العليا اتفاقاً لوقف اطلاق النار مع الدول البلقانية بناء لتدخل «الدول الكبرى»، التي دعت جميع الأطراف إلى عقد مؤتمر صلح وفض النزاع فيما بينها بالطرق السلمية. إلاّ ان الدول البلقانية التي اعتبرت نفسها منتصرة في هذه الحرب فرضت شروطاً قاسية لوقف القتال. فقد طالبت بأن تسلم اليها الامبراطورية العثمانية جميع ممتلكاتها في أوروبا باستثناء اسطنبول، كما اصرت بلغاريا على ضم «ادرنة» اليها، وكانت هذه لا تزال محاصرة من قبل قواتها. وما ان ذاعت

أخبار مطالب الدول البلقانية حتى انقسم الأتراك على انفسهم إلى قسمين: قسم يتزعمه السياسيون ورجال الحكومة ينادي بقبول هذه المطالب لأن البلاد أصبحت عاجزة، في نظرهم، عن مواصلة الحرب، وقسم آخر، على رأسه الضباط الشبان، يصرخ مطالباً برفض هذه المطالب المهينة بحق الجيش والأمة ومواصلة الحرب مهما كان الثمن. وبدأت حركات التمرد والعصيان والقلاقل تنفجر هنا وهناك، فاختلط الحابل بالنابل وافلت زمام الأمن من يد السلطة.

ووسط هذه الفوضى التي كادت تغرق البلاد في حرب أهلية، وصل «أنور» فجأة من ليبيا إلى اسطنبول، فعقد اجتماعاً طارئاً لجمعية «الاتحاد والترقي»، وحشد بعض الضباط الشبان حوله وزحف بهم نحو العاصمة، فاقتحم قصر السلطان ودخل قاعة الاجتماعات أثناء انعقاد مجلس الوزراء فيها واعتقلهم جميعاً. ولما حاول «ناظم باشا»، وزير الحربية، اعتراض سبيله بوصفه رئيساً له، أطلق عليه «أنور» رصاصتين من مسدسه فأرداه قتيلاً، ثم زج المعتقلين في «السجن الأحمر» وأعلن تأليف حكومة جديدة منه ومن «طلعت» و«جمال» برئاسة محمود شوكت باشا، ثم حل البرلمان وارسل النواب إلى بيوتهم. ولما رفع بعض السياسيين اصواتهم محتجين على هذه التصرفات الدكتاتورية، اعتقلهم «انور» وشنقهم في ساحة العاصمة، ثم قضى بالاسلوب نفسه على حركات التمرد والعصيان داخل الجيش، واعلن رفض تركيا شروط الدول البلقانية لعقد الصلح.

وبينما كانت الأحداث تتوالى على هذا الشكل السريع في العاصمة، بقيت «ادرنة» محاصرة من القوات البلغارية، وأخذ سكانها يرسلون النداء تلو النداء إلى اسطنبول لفك الحصار عنها، إذ ان الحامية التركية المقيمة فيها لم تتمكن من دحر البلغاريين

واصبحت هي نفسها مهددة بالفناء. عندها استدعى «أنور» قادة أركـان الحـرب وعقـد معهم اجتمـاعـاً على ظهر احدى البوارج الحـربيـة، حيث عرض عليهم خطة لتحـرير «ادرنة» تقضي بأن يتحـرك الاسطول العثماني من الخليج الذهبي باتجاه الدردنيل تحت حمـاية المدفعية، بينما تبحر قوات الفيلق العاشر إلى «شاه كوي» شمال «غاليبولي» وتتمركز فيها. في هذه الأثناء تشن القوات المعسكرة في «غاليبولي» هجوماً مباشراً على القوات البلغارية، بينما تلتف القـوات المعسكـرة في «شاه كوي» حولها، وبهذه الطريقة تصبح القوات البلغارية بين فكي الكماشة ويسهل القضاء عليها. وبعد ذلك تلتقي قوات «غاليبولي» وقوات «شاه كوي» وتتجهان معاً نحو «ادرنة»، فتطوقان القوات البلغارية التي ضربت الحصار حول المـدينة وتقضيان عليها، وبذلك يتم تحرير «ادرنة» وانقاذها من قبضة البلغاريين.

وأدهشت الخطة جميع الضباط المجتمعين الذين بهرتهم «عبقرية» أنور العسكرية فوافقوا عليها بالاجماع، باستثناء مصطفى كمال الذي كان حاضراً الاجتماع بوصفه قائد قوات غاليبولي. فقد كانت الخطة في نظره فاشلة ومبنية على التخيلات والأوهام لا على دراسة واقعية للموقف، عندها ضاق «انور» ذرعاً بكثرة اعتراضاته فخاطبه قائلاً:

> «هذه هي الخطة ولا خطة اخرى سواها. وبوصفي رئيسك آمرك أن تنفذ ما يقع على عاتقك منها بدون إبطاء أو تردد!».

وفي صبـاح الثامن من شباط/ فبراير ١٩١٣ نفذت خطة «أنور» بحـذافيرها، فاذا بها تمنى بالفشل التام كما توقع لها مصطفى كمال. فقد أباد البلغار الفيلق التركي العاشر عن بكرة أبيه، كما أبادوا نصف قوات غاليبولي التي بدأت الهجوم. وبعد مضي شهر واحـد على هذه الهـزيمة المخجلة سقطت «ادرنة» في يد القوات البلغارية، واضطر «أنور» إلى القبول بشروط الصلح التي كان قد

رفضها من قبل. وعاد مصطفى كمال إلى العاصمة وفي داخله مرجل يغلي بالحقد والغضب على «أنور»، الذي تسبب في هذه الكارثة الفادحة ومرغ جبين تركيا بالوحل بسبب تصرفاته الرعناء وعدم مقدرته على تقييم المواقف العسكرية تقييماً واقعياً سليماً. وبدأ يفكر بطريقة يستطيع ان يخلص بها البلاد من قبضة «الضباط الطواويس»، كما كان يسمي «أنور» ورفاقه من اعضاء «جمعية الاتحاد والترقي».

وفيما كان مصطفى كمال، ومعه البلاد بأسرها، يجتر مرارة الهزيمة والخيبة إذا ببريق الأمل يلوح في الأفق. فقد اختلفت الدول البلقانية المتحالفة بعد توقيع معاهدة الصلح مع تركيا على اقتسام المغانم والأسلاب التي انتزعتها من الامبراطورية العثمانية وأخذ بعضها برقاب بعض، فأعلنت بلغاريا الحرب على الصرب واليونان وسحبت معظم قواتها من الجبهة التركية لتقاتل بها حليفتي الأمس. فما كان من «أنور» إلّا أن انتهز الفرصة، فحشد القوات التركية المبعثرة في مختلف انحاء البلاد، وسار بها من اسطنبول باتجاه ادرنة مكتسحاً امامه الجيوب البلغارية المتبقية دون مقاومة تذكر. ودخل «ادرنة» دخول الفاتحين بعد أن أباد القوات البلغارية المحيطة بها وفك عنها الحصار. فاستقبله الأهالي بالتهليل والتكبير وفرشوا الطريق امامه بالورود والرياحين وتقدم منه حاكم المدينة فقبل يده، بينما كانت زغاريد النساء والألحان العسكرية التركية القديمة على قرع الطبول تشق عنان السماء مرحبة به وبالطوابير المظفرة الزاحفة وراءه. وكان على رأس أحد هذه الطوابير مصطفى كمال نفسه الذي لم ينتبه أحد لوجوده. فقد نسي الجميع، في غمرة الحماس التي استقبل بها «أنور»، هذا الضابط الذي أنقذ البلاد بالأمس من الاجتياح البلغاري بصموده ذلك الصمود البطولي في معركة غاليبولي..

٨

اندلاع الحرب العالمية الأولى

عاد «أنور» إلى العاصمة ليمارس حكماً دكتاتورياً ارهابياً بالاشتراك مع «جمال» و«طلعت»، إذ ان تحرير «ادرنة» والاستقبال الحماسي الكبير الذي استقبل به هناك جعلاه يعتقد أنه قد اصبح «الهاً جديداً» من آلهة الحرب، وان جميع شعوب الامبراطورية اصبحت تنظر اليه على أنه «محمد الفاتح» الجديد. ولكي يتخلص ممن هم اعلى منه رتبة في الجيش، عمد إلى تدبير اغتيال «محمود شوكت باشا»، قائد الجيش المقدوني الثاني والثالث ورئيس الوزراء، فضمن بذلك التفرد بالسيطرة على الجيش والحكم.

وعصفت برأسه أوهام العظمة والمجد، فتزوج اميرة من العائلة المالكة، واختار لسكنه قصراً انيقاً على ضفاف البوسفور، وراح يحلم بإقامة «امبراطورية طورانية» فتية تمتد تخومها من الصين حتى بحر ايجيه لتحل محل الامبراطورية العثمانية القديمة المهترئة! وما دام قد تزوج اميرة عثمانية فقد اصبح يحق له أن يتربع هو على عرش هذه الامبراطورية. وبينما كان «أنور» يركض وراء هذه الأوهام ويبني تصرفاته في الحكم على اساسها، كان مصطفى كمال يراقب هذه التصرفات البهلوانية وينظر اليها باستهزاء وسخرية باردة وهو منزوٍ في منزل والدته، حيث كان يخلد

إلى الراحة والاستجمام من آلام عصبية حادة نتيجة الارهاق والاجهاد.

وتمادى «أنور» في رعونته، فاستقدم عدداً كبيراً من الضباط الالمان وعلى رأسهم الجنرال «ليمان فون ساندرن» ليعهد اليهم بإعادة تنظيم الجيش التركي وتدريبه. فعين الجنرال «فون دير غولتز» قائداً للقوات التركية في البحر الأسود، والكولونيل «كريس كريسنشتاين» رئيساً لاركان الجيش الرابع الذي اصبح تحت قيادة «جمال»، والجنرال «كانينجيسير» قائداً لقوات المدفعية ومشرفاً عاماً على التحصينات، كما عين الكولونيل «برونسارت فون شيلندورف» مستشاراً خاصاً له. أما الجنرال «ليمان فون ساندرن» فقد عينه مفتشاً عاماً لجميع القوات التركية في انحاء الامبراطورية العثمانية كافة. ثم بدأ يشتري من المانيا معدات حربية ضخمة ويحول البلاد إلى ترسانة اسلحة، مما أثار دهشة العالم وتساؤله عما تنوي أن تقدم عليه تركيا؟ ولم يكتف «أنور» بذلك، بل طلب من الحكومة الالمانية سحب سفيرها العجوز البارون «فون مارشال» من اسنطبول واستبداله بسفير أكثر حركة ونشاطاً، فأرسلت اليه السفير الشاب «فون وانجنهايم» الممتلىء حيوية واندفاعاً وكان على جانب كبير من الذكاء، إضافة إلى تعصبه العنيف لجرمانيته.

وراح مصطفى كمال يتسقط نيات «أنور» ودوافع تصرفاته المثيرة إلى أن وقف على حقيقة الأمر من احد اصدقائه المقربين، وخلاصتها أن «أنور» يعتقد بأن حرباً عالمية ستنشب في القريب العاجل، وان على تركيا أن تتحالف مع المانيا في هذه الحرب، لذلك يجب أن يكون جيشها قادراً منذ الآن وعلى استعداد كامل لضرب ضربته فيها. أما هذه الضربة فيجب أن توجه إلى روسيا، «هذا العملاق الواقف على رجلين من خشب» ـ على حد تعبيره ـ وعندها يكون «أنور» قد خطا خطوته الأولى من أجل انشاء «الامبراطورية الطورانية»، إذ انه باستيلائه على روسيا يكون قد حمل تخوم هذه الامبراطورية إلى

المـدى الذي يطمح اليه في الشرق. أما دور المانيا في هذه الحرب فيقتصر على «تجميـد» الجبهـة الغربية بحيث لا تسمح لفرنسا وبريطانيا بالاستيلاء على تركيا الأوروبية! عندها شعر مصطفى كمال أنه اصبح لا بدّ من وضع حد سريع وعاجل لجنون «أنور» قبل أن يقود البلاد إلى كارثة محققة. فبدأ يتصل بالسياسيين المبعدين عن الحكم وببعض الضبـاط الشبـان شارحـاً لهم مدى خطورة تصرفات «أنور» وما ستجره على تركيا من ويلات ومصائب هي بغنى عنها. وذات يوم حشد من هؤلاء واولئك جمعاً كبيراً في منزله وصرخ فيهم قائلاً:

«ما الفائدة من وضع الجيش التركي في قبضة الضباط الالمان؟ اليس لدينا ضباطاً ذوي كفاءة يستطيعون اعادة تنظيم هذا الجيش ورفع مستواه القتالي؟ وإذا اصبح الجيش ـ الذي هو الأمل الوحيد لانقاذ تركيا ـ في قبضة الأجانب، فماذا يتبقى لنا وأي أمل يعود لهذه البلاد في الخلاص من الكارثة المحدقة بها من الداخل والخارج؟ وإذا ما نشبت حرب عالمية، كما يتوقع «أنور»، فإن خوض تركيا غمارها إلى جانب المانيا لن يجر عليها سوى الوبال في جميع الحالات. فاذا ما ربحت المانيا الحرب فإنها ستشدد قبضتها الحديدية علينا للاستيلاء على مرافق بلادنا الحيوية واستثمار مواردها الضخمة. وإذا خسرتها فإننا نكون قد هيأنا لخصومنا الفرصة الذهبية للانتقام منّا، بحكم كوننا طرفاً في النزاع، وفسحنا لهم في المجال لتحقيق اطماعهم التقليدية في الاستيلاء على مضايقنا ذات الأهمية العالمية وتقاسم رقاع سلطنتنا الواسعة في الشرقين الأوسط والأدنى».

إلّا ان هذه الرؤى التي تشبه النبوءات لم تجد صداها المطلوب في نفوس المستمعين اليه. فالسياسيون كانوا اجبن من أن يتحركوا في وجه «انور»، لا سيما بعد أن شاهدوا اعناق زملائهم تتدلى فوق اعواد المشانق، والضباط كان معظمهم مبهورين بشخصية «محرر ادرنة» و«بطل الانقلاب» فلم يكترثوا لأقواله وتحذيراته. عندها قرر مصطفى كمال أن يسمع صوته لكبار الضباط فلم يشاركه مخاوفه

إلاّ «جمال» الذي كان مثله يستشعر خطر التغلغل الالماني داخل الجيش التـركي. واخيراً صمم على مقابلة «أنور» نفسه لإسماعه رأيه في اعماله وتصرفاته وليحذره من عواقبها ونتائجها الوخيمة، إلاّ أن «أنور» رفض مقابلته، فما كان من مصطفى كمال إلاّ أن ترك له رسالة عنيفة اللهجة ضمنها رأيه الصريح بكل تصرفاته. وضاق «أنـور» ذرعـاً به وبانتقاداته واعتراضاته الدائمة لكل المشاريع والخطط التي كان يدبرها أو يقوم بها منذ أن تعرف اليه في سالونيك فقـرر التخلص منه، وعينه ملحقاً عسكرياً في صوفيا حيث يقيم صديقـه القـديم «فتحي» الذي اصبـح سفيراً «للباب العالي» في العاصمة البلغارية.

واعتبر مصطفى كمال هذا التعيين بمثابة نفي له من البلاد فازداد حقده على «أنور» وكرهه له، إلاّ أنه كان كعادته دائماً يضطلع بكل دقة وحزم بمهام أي مسؤولية يعهد اليه بها، فقام بواجباته كملحق عسكـري خير قيام. فكان يحضر الاستعراضات والمناورات التي يقوم بها الجيش البلغاري ويرفع التقارير عنها إلى وزارة الحربية في اسـطنبـول. كمـا أنه ارتبط بصداقات قوية مع كبار الضباط البلغـاريـين بمن فيهم قائد الجيش «كيتشيف» والجنرال «سافا سافوف» الذي خاض ضده «معركة غاليبولي» وانزل بقواته خسائر فادحة. فقد كان مصطفى كمال ـ كما يقول عنه الكابتن هـ. س. ارمسترونغ في كتابه «الذئب الأغبر» ـ يكره الضابط أو السياسي المنافس له، لكنه يحترم العدو الشجاع الباسل! إلاّ أن عمله كملحق عسكري (وكان قد اصبح برتبة كولونيل) كان أقل بكثير من طاقته الجبـارة على العمل ومطامحه الواسعة اللامحدودة، فاحتار كيف يقضي الوقت ويدفع عن نفسه «سرطان» الضجر والملل والوحدة، فأخذ يكثر من التردد على الحفلات والاستقبالات الدبلوماسية التي كان يدعى اليهـا بحكم منصبـه، ومغـازلة النسـاء من الطبقات الاجتماعية الراقية التي تدعى عادة لحضور مثل هذه الحفلات،

وارتبط بصداقات وعلاقات مع الكثيرات منهن. واخذ يتلقى دروساً في الرقص الأوروبي (فالس، تانغو، فوكس تروت... الخ)، إلّا أنه لم يغرق في هذا النوع من حياة الترف، فقد كان تفكيره متجهاً بكليته نحو الجندية والسياسة ومسؤوليته التاريخية في انقاذ تركيا من الأزمات التي تتخبط فيها. وفيما هو على هذه الحال من الثورة والقلق على مصير بلاده بسبب الدكتاتورية الفوضوية التي تتلاعب بأمورها المصيرية، إذا ببعض الارهابيين الصرب يغتالون ولي عهد النمسا «الارشيدوق فرانسوا فيردنان» في ٢٨ حزيران/ يونيو عام ١٩١٤ اثناء زيارته الرسمية لسيراجيفو. فما كان من النمسا إلّا أن اعلنت الحرب على صربيا فانحازت اليها روسيا وحشدت قواتها على طول الحدود، عندها انتصرت المانيا للنمسا واعلنت الحرب على روسيا، فتضامنت معها فرنسا واعلنت الحرب على المانيا. أما انكلترا فقد ترددت في خوض غمار هذه الحرب، رغم أنها ضمناً كانت متعاطفة مع روسيا وفرنسا. وطلبت المانيا من بلجيكا السماح لها بدخول قواتها عبر اراضيها لمقاتلة فرنسا فرفضت بلجيكا هذا الطلب فما كان من المانيا إلّا أن احتلتها. عندها دخلت بريطانيا المعركة واعلنت الحرب على المانيا. وفي الثاني من شهر آب/ اغسطس عام ١٩١٤ بدأت الحرب بين «دول المحور» و«الحلفاء»، فما كان من «انور» إلّا أن ارغم السلطان محمد رشاد على توقيع معاهدة تحالف مع المانيا. وهكذا دخلت تركيا الحرب رسمياً إلى جانب المانيا ضد «الحلفاء»، وغادر سفراء روسيا وبريطانيا وفرنسا اسطنبول عائدين الى بلادهم. وفي الثاني من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر قطعت العلاقات الدبلوماسية بين «الحلفاء» و«الباب العالي».

وكان مصطفى كمال ضد دخول تركيا الحرب، كما اسلفنا، وقاوم هذا الاتجاه بكل قوته قبل تعيينه ملحقاً عسكرياً في صوفيا وبعد هذا التعيين. أما وقد قضي الأمر واصبحت بلاده في وسط المعمعة،

فقـد رأى من واجبـه أن ينتقل إلى الخطوط الأمامية منها. فأخذ يرسل البرقية تلو البرقية إلى «أنور» من أجل استدعائه من صوفيا وإلحاقه بالجبهة، واخيراً تلقى منه رداً حازماً مقتضباً بأن يبقى حيث هو لأن بلاده تحتاج إلى خدماته في العاصمة البلغارية! فما كان من مصـطفى كمـال إلّا أن صمم على تحـدي أوامر «أنور» ومغـادرة صوفيا من دون اذن ليتطوع في القتال، وفيما هو يحزم حقائبه تلقى امراً باستدعائه الى اسطنبول!

٩

بطل الدردنيل

وصل مصطفى كمال إلى اسطنبول فتوجه لتوه إلى وزارة الحربية لمقابلة «أنور»، إلّا أن كبار المسؤولين فيها ابلغوه أنه قد توجه لقيادة الجبهة الروسية، ذلك أن «أنور» ما كاد يرغم السلطان على توقيع معاهدة التحالف مع المانيا حتى اندفع وراء حلمه «الطوراني» في الاستيلاء على امبراطورية القياصرة، فاستقبل الحرب بفتح الجبهة الأولى في القفقاس تاركاً مقاليد الحكم في يد «حقي باشا»، الذي كان يشغل في الوقت نفسه منصب وزير الحربية بالوكالة. وكان «حقي باشا» رجل دولة بكل ما في الكلمة من معنى، فلم يكن يحفل بميول «أنور» الخاصة وعواطفه الشخصية، بل جعل كل همه تزويد الجيش بالقواد المجربين الموثوقين، وكان هو الذي ارسل أمر الاستدعاء إلى مصطفى كمال من صوفيا، وما ان علم بوجوده في «السرعسكر» حتى استدعاه إلى مكتبه، وقدمه إلى الجنرال «ليمان فون ساندرن» ممتدحاً اخلاصه وجرأته وكفاءته العسكرية واوصاه بأن يعتمد عليه اعتماداً كلياً. وكان «فون ساندرن» قد بدأ على وجه السرعة في إعداد جيش جديد بعد أن بلغته أنباء عن حشد عسكري بريطاني ضخم في مصر يستعد للزحف والاستيلاء على الدردنيل، فأسند فوراً إلى مصطفى كمال قيادة القطاع الجنوبي في شبه جزيرة غاليبولي. في هذه الأثناء كان «أنور» قد عاد من جبهة القفقاس إلى

العاصمة، وما ان علم بتسليم مصطفى كمال قيادة العمليات في غاليبولي حتى طلب من «ليمان فون ساندرن» نزع القيادة منه وتسليمها إلى شخص آخر، ولم يكن بإمكان «ليمان فون ساندرن» إلّا اطاعة أوامر «أنور»، فهو وزير الحربية والقائد العام للجبهة التركية ـ الألمانية. فنحى مصطفى كمال عن قيادة القطاع الجنوبي في غاليبولي واسند اليه قيادة الفرقة التاسعة عشرة الاحتياطية في «مايدوس»، إلّا أنه اعرب علناً أمام «أنور» عن أسفه لهذا التدبير، لأنه لمس بنفسه كفاءة مصطفى كمال ويعتبره اهلاً للقيام بالمهمة التي كانت موكولة اليه. وقرر مصطفى كمال تقديم استقالته احتجاجاً على تصرف «انور»، إلّا انه تراجع عن هذه الاستقالة في اللحظة الأخيرة بعد أن علم بوقوف «ليمان فون ساندرن» إلى جانبه ومدى ثقته به، فانصرف إلى مهمته الجديدة بحماس واندفاع غريبين مظهراً مدى كفاءته العسكرية، ولم تنقض بضعة اسابيع حتى اصبحت فرقته افضل فرقة عسكرية في الجبهة كلها، وبدأ يدرس الموقف ويعد الخطط ويتأهب لجميع الاحتمالات.

وهنا أترك للكابتن هـ. س. ارمسترونغ وصف معركة الدردنيل كما يرويها في كتابه «الذئب الأغبر»، نظراً لطابعها العسكري الصرف:

بعد أن وصلت أنباء تأهب الانكليز للهجوم على الدردنيل بجيش قوامه ثمانون ألف مقاتل عدا الاسطول الجرار المعد للاشتراك في القتال، واجهت «ليمان فون ساندرن» مشكلة عسيرة، إذ ان شاطىء شبه جزيرة غاليبولي، الذي سيتم عليه الانزال البريطاني، يبلغ طوله نحو اثنين وخمسين ميلاً. وكانت الجبال والمرتفعات المحيطة بالشاطىء تشرف وتهيمن على الموقف كله، لذلك كان من السهل على البريطانيين أن ينزلوا قواتهم في أي نقطة على هذا الشاطىء الفسيح. وكان يكفي أن يتمكنوا من الاستيلاء على أحد المرتفعات المحيطة به حتى يستولوا على مضيق الدردنيل ومن هناك يتجهون

باسطولهم رأساً إلى اسطنبول، لذلك وزع «فون ساندرن» قواته، وعددها ستون ألفاً، على ثلاث مجموعات تتألف كل منها من عشرين ألف جندي.

وفي يوم الأحد الواقع في الخامس والعشرين من شهر نيسان/ ابريل وقع الهجوم البريطاني المنتظر. فبرز من خلال الضباب المخيم على الشاطىء رتل هائل من السفن الحربية البريطانية المدرعة من بوارج ومدمرات وناقلات.. وهجم بعضها على القطاع الشمالي من شبه الجزيرة عند «بولير» ـ وكان هذا الهجوم مجرد خدعة إلّا إنها انطلت على «فون ساندرن» ـ وهجم بعضها الآخر على القطاع الجنوبي، بينما تركز الهجوم الرئيسي على القطاع الأوسط، وكان الهدف منه إنزال قوات اوسترالية إلى البر في منطقة منخفضة عند «جاباتيب» ثم اجتياز وادي «مايدوس»، ومن هناك تستدير هذه القوات وتستولي على منطقة تلال «شونك بير» المجاورة لمعسكر مصطفى كمال والتي تعد «المفتاح» الرئيسي للموقف كله! إلّا أن تياراً بحرياً قوياً جرف السفن المقلة للجنود الاوستراليين إلى أبعد من المنطقة المحددة لنزولهم إلى البر فهبطوا خطأ في «أرى بورنو»، وما ان وجدوا أنفسهم عند حافة منطقة التلال حتى اتجهوا رأساً نحو مرتفعات «شونك بير». ولم يعرف مصطفى كمال شيئاً عن عملية الانزال، إلّا أنه كان قد امر اقوى فرقة، وهي الفرقة السابعة والخمسون، بالخروج إلى العراء في الساعة الخامسة والنصف صباحاً لاجراء المناورات العادية عند سفح احد تلال «شونك بير»... وفيما هو يتسلق سفح التل إذا به يفاجأ بطابور تركي منحدر من القمة، فعلم من قائده أن البريطانيين قد نزلوا إلى البر عند «ارى بورنو» واضطروه إلى الانسحاب مع قواته بينما كان يقوم بمهمة الاستكشاف على الساحل، وما ان وقف مصطفى كمال على هذه التفاصيل حتى انحدر من السفح وأصدر أمره إلى قواته بالتحرك. وبعد دقائق جاءه طلب من الفرقة التاسعة المعسكرة إلى

جانبه بإسعافها بطابور من جنوده لتغطية جناحها الأيسر.. عندها فكر مصطفى كمال ملياً بالأمر ورجح أن تكون «شونك بير» هي المنطقة التي يعتزم البريطانيون مهاجمتها. فقرر وجوب انقاذ هذه المنطقة دون ابطاء، وبأي ثمن، دون انتظار أوامر القيادة العليا وتعليماتها!

ان للدقائق قيمتها ووزنها في هذه الظروف. وكان مصطفى كمال كثيراً ما يردد في هذا الصدد شعار نابوليون: «السرعة، السرعة، والسرعة دائماً»! ومن ثم اصدر أوامره إلى قواته بالتقدم فوراً، وبأقصى السرعة، نحو «شونك بير»! ولم يكن في حوزته لدى بدء المعركة سوى خريطة صغيرة غير موضح فيها حتى موقع «ارى بورنو» الذي هبط فيه الانكليز. فأمسك الخريطة بيد وامسك «بوصلة» باليد الأخرى واصطحب معه مئتين من جنوده ودليلاً يرشده إلى الطريق، وسار في المقدمة لاستكشاف مراكز العدو!

كان الطريق وعراً تعترضه الصخور والوديان والخنادق، فعجز أكثر الجنود عن مواصلة السير ولم يبق معه لدى وصوله إلى قمة المرتفع سوى عدد قليل منهم. وهناك رأى مصطفى كمال طلائع القوات الاوسترالية وقد بدأت تتسلق السفح. عندها صرخ بأقرب مرؤوس اليه:

> «عد بأقصى السرعة واجمع كل من تستطيع جمعه من قواتنا لمهاجمة العدو فوراً»!

وبعد قليل وصلت وحدات الفرقة السابعة والخمسين وقد ارهقتها مشقة تسلق المرتفع، فأعاد مصطفى كمال تنظيمها على عجل ودفع بجنودها إلى الامام... ثم وصلت بطارية من المدفعية فساهم بيديه في وضع المدفع في المركز الملائم. ومضى تحت وابل رصاص الأعداء المنهمر على قواته لتركيز الهجوم هنا وهناك، ثم استدعى فرقته الثانية والقى بها في المعركة على مسؤوليته الخاصة أيضاً دون أن

يتلقى أمراً بذلك من «ليمان فون ساندرن»! ولما وجد أن ذلك كله ليس كافياً لصد الهجوم، سارع إلى استقدام الفرقة الثالثة والأخيرة والقى بها هي الأخرى في آتون المعركة لاعتقاده بأنه يواجه الهجوم الرئيسي للعدو! ولم يكن خافياً على مصطفى كمال مدى الخطر الشديد على الجبهة كلها فيما إذا اخطأ في تقديره للموقف وكان الهجوم الرئيسي في موضع آخر، إلّا أنه تبين بعد قليل أن تقديره كان في محله. واحتدم القتال طيلة ذاك النهار. وكان الأوستراليون قد قطعوا ثلثي السفح عندما اشتبك مصطفى كمال معهم، فلم يتمكنوا بعد ذلك من التقدم خطوة واحدة وإن كانوا قد تمكنوا من القضاء على الفرقة التركية التاسعة والخمسين قضاء تاماً. إلّا أن خسائرهم أيضاً لم تكن لتقل عن خسائر الأتراك، مما جعل ميزان المعركة معلقاً على وصول المدد إلى احد الفريقين لكي ترجح كفته.

وهبط الظلام والتل لا يزال في يد الأتراك، بينما الاوستراليون متشبثون بالسفح.. إلّا أن مصطفى كمال لم يشأ «تجميد» الموقف عند هذا الحد، فاتخذ من مخبأ يقع خلف كومة من الأحجار مركزاً لقيادته، وظل طيلة تلك الليلة واليوم التالي بكامله يواصل العمل في نشاط عجيب، ويشن الهجوم تلو الآخر لدحر الاوستراليين ودفعهم نحو البحر قبل أن يوطدوا اقدامهم ويحتلوا قمة التل. وكان كلما فشل هجوم يشن غيره فوراً دون يأس أو كلل! ذلك أن تقديره للموقف كان كما يلي:

إن مرتفع «شونك بير» هو مفتاح الطريق إلى الدردنيل، والدردنيل مفتاح الطريق إلى اسطنبول، فإذا لم ينجح في صد الاوستراليين عن هذا الموقع، فإن تركيا سوف تعزل عن حليفتها المانيا وعندها قد تقف اليونان ورومانيا وبلغاريا إلى جانب بريطانيا ـ وكانت الدول الثلاث حتى ذلك التاريخ ملتزمة الحياد ـ وتتحالف معها ضد تركيا الأمر الذي سيؤدي إلى انتزاع أوروبا الشرقية بكاملها

من تركيا، ويفتح الطريق امام روسيا كي تتزود بالسلاح والمؤن، ويطبق الجميع على المانيا فتخسر الحرب وتستسلم مع حليفتها تركيا، لذلك احتدم أوار المعركة بين الاوستراليين المهاجمين لتحقيق هذه المطامع الواسعة، وبين مصطفى كمال الذي صمد امامهم بوجهه الأغبر وعزيمته الجبارة ليذود عن هذا المرتفع الضيق الذي قد يقرر سقوطه مصير الحرب برمتها، معتمداً على كفاءته العسكرية العالية وشخصيته القوية المسيطرة. وعجز كل من الفريقين عن قهر الآخر ودحره، فبدأ كل منهما يحفر الخنادق في مكانه ويتحصن وراءها.. وقد استقر عزم الاوستراليين على الثبات في المركز الذي بلغوه إلى أن تتاح لهم الفرصة لمواصلة التقدم، في حين قرر مصطفى كمال الا يدعهم يستقرون الا.. في البحر!

ومضت الأسابيع والفريقان يعانيان الارهاق الشديد من حرب الخنادق وما يكتنفها من متاعب واخطار واهوال وقلق مثير للأعصاب. فانفجار القنابل وصفير الرصاص لا ينقطعان، واصلاح الأسلاك المقطوعة في المنطقة الفاصلة بين الطرفين تحت جنح الظلام يبعث في الأوصال الرعب القاتل. هذا عدا ساعات الانفعال المريرة من هجوم مفاجيء مروع بالسلاح الأبيض والحراب الحادة! وهناك الحشرجة الأليمة المنبعثة من الجرحى في الخنادق الضيقة تحت سطح الأرض، والمذابح الوحشية التي تتناثر فيها اشلاء الأجساد الممزقة وتختلط فيها الدماء الحارة المتدفقة بشظايا القنابل المتفجرة!

ومع كل هذه الأهوال اقبل الصيف بما يلازمه من نقص في الماء، وتسلط حرارة الشمس الملتهبة فوق التلال الصخرية حتى لتكاد تصهرها.. وكانت جثث القتلى بين صفوف الطرفين تتعفن فيمتلىء الجو بأسراب الطيور الجارحة، كما امتلأت الأرض بالحشرات والهوام الناقلة للأوبئة والحميات.. وهكذا بلغت حدة المقاومة لدى

كل من الفريقين وطاقته على الاحتمال حداً يهدد بالانهيار في أي لحظة! وفي وسط هذا الجحيم الحقيقي لم يعط مصطفى كمال نفسه فرصة صغيرة للهدوء أو الراحة. فقد ظل موفور النشاط سعيداً بأنه يمارس هوايته المفضلة.. هواية القتال!

وادهشت كفاءته الجنرال الالماني «كانينجيسر» قائد الفرقة التاسعة التي تقاتل إلى ميمنته، فكتب إلى «ليمان فون ساندرن» تقريراً قال فيه:

«إن مصطفى كمال ضابط في غاية النشاط وصفاء الذهن. يقرر كل شيء معتمداً على نفسه ويعرف بالضبط ماذا يريد».

وكان مصطفى كمال دائم الطواف بين خطوط القتال يدرس طبيعة الأرض ويستطلع انباء العدو من مراكزه الأمامية، معرضاً نفسه للأخطار التي جرى العرف بألا يستهدف اليها القواد!

وخلال هدنة قصيرة في شهر أيار/ مايو، تنكر مصطفى كمال في زي «جاويش» واشترك في اعمال احدى الفرق المخصصة لدفن الموتى مستفيداً من وقف إطلاق النار لكي يتجسس بنفسه على خنادق الأعداء ويكتشف مواقعها.. وما ان انتهت فترة الهدنة لدفن القتلى حتى قام بسلسلة هجمات متواصلة لارهاق قوى العدو. وكان احياناً كثيرة يقود الهجوم بنفسه كي يضاعف من حماس جنوده في القتال، كما أنه لم يسترح يوماً واحداً أو يترك قوى رجاله المعنوية تخور أو تضعف! وقد استهدف أكثر من مرة بالرصاص ومع ذلك لم يصب بأي اذى، بينما كان الجنود من حوله يتساقطون بالعشرات كل يوم! وكثيراً ما اقدم على تصرفات جاوزت حد الاستهتار بالموت، فألهب بذلك همم رجاله وحماسهم. وقد حدث مرة أنه كان واقفاً خارج الخندق يستطلع أوضاع قواته، ففتحت «بطارية» انكليزية نيرانها عليه واخذت القنابل تتساقط من حوله، وأيقن جنوده أنه سيصاب حتماً فألحوا عليه بأن يلجأ إلى خندق

آمن. إلّا أنه رفض النزول إلى الخندق واجاب جنوده: «لا احب أن أكون مثلاً سيئاً لكم!»، ثم أشعل سيجارة وظل يتكلم معهم في ثبات وعدم مبالاة بالخطر مما رفع معنويات جنوده حتى... السماء! وفي المناطق المكشوفة، كان مصطفى كمال يبطىء في سيره متعمداً لكي يشجع جنوده ويقوي عزائمهم. وقد فشل قناصة العدو أكثر من مرة في اصابته رغم قربه منهم! وكان يؤكد لمن حوله من الجنود الذين كانوا يصرخون في وجهه بالانبطاح ارضاً مخافة الاصابة، بأنه موقن كل اليقين بأنه لن يصاب بأي طلقة، وإنه لذلك لا يعد تعرضه لقذائف العدو جرأة تستحق الذكر.

وفي شهر تموز/ يوليو اكتشف مصطفى كمال مركزاً ضعيفاً في خطوط الاوستراليين، فدبر خطة سريعة محكمة للهجوم على ذلك المركز واشاعة الاضطراب في صفوفهم وارغامهم على الانسحاب. وحدد موعد ذلك الهجوم في الثامن والعشرين من الشهر واعد للقيام به طابوراً كان قد وصل حديثاً لنجدته على أن تقوم فرقته بأكملها بمساندته. وقبل موعد الهجوم بيومين زار «أنور» جبهة القتال في غاليبولي، فلما علم بأمر هذا الهجوم عارضه قائلاً:

> «على مصطفى كمال أن يستشير السلطات العليا قبل أن يزهق ارواح جنوده في هجوم خاسر»!

وكان مصطفى كمال قد أعلن استيلاءه على مدفعين رشاشين للعدو، فأبدى «أنور» شكه في هذا الادعاء وطلب منه أن يريه المدفعين ليتأكد بنفسه من صدق أقواله، فما كان من مصطفى كمال إلّا أن ثارت ثائرته لهذه الاهانة التي نفذت إلى صميم كرامته فقدم استقالته على الفور!

وما كادت استقالة مصطفى كمال تصل إلى «ليمان فون ساندرن» حتى سارع إلى اقناعه بسحبها. فقد عز عليه أن يفقد اكفأ معاونيه في هذه الظروف العصيبة، اضافة إلى أنه كان يشارك مصطفى

كمال احتقاره لأنور واستياءه من تدخله فيما لا يعنيه! وازاء هذا الاصرار من مصطفى كمال على تنفيذ خطته ووقوف «ليمان فون ساندرن» إلى جانبه، لم يسع «أنور» إلاّ أن يعدل عن معارضته للهجوم المرسوم الذي تمّ في موعده، إلاّ أن الهجوم انتهى بفشل كامل وابيد الطابور الذي قام به عن بكرة ابيه بسبب اهمال الذين اوكل اليهم مهمة تنفيذه. فاستغل «انور» فرصة هذا الفشل للنيل من مصطفى كمال، وقام بزيارة خاطفة للفرقة التاسعة عشرة حيث وجه اليه اللوم علناً على تلك النتيجة. ومرة جديدة انتفض مصطفى كمال لكرامته وقدم استقالته للمرة الثانية، وعبثاً حاول «ليمان فون ساندرن» هذه المرة أن يحمله على سحب استقالته إلاّ أنه ظل مصراً عليها. على أن عودة «أنور» للعاصمة بعد ذلك هيأت الفرصة لإصلاح ما أفسده بموقفه من مصطفى كمال، فأفلح «ليمان فون ساندرن» في اقناعه بالعدول عن استقالته الجديدة.

وفي أوائل شهر آب/ اغسطس بدا واضحاً أن الانكليز يدبرون خطة للقيام بهجوم كبير. فقد شوهدت في الموانىء المصرية والجزر اليونانية ناقلات تحمل فرقاً جديدة وامدادات كبيرة، عندها عمد الأتراك إلى تعزيز جيشهم في شبه جزيرة غاليبولي. ووقع الهجوم المنتظر ليلة ١٦ آب/ اغسطس وكان هدفه قمة جبل يعرف باسم «حاجي شيمين» ويقع شمال منطقة «شونك بير»، ويتصل بها بواسطة معبر جبلي يقع خلف الجناح الأيمن لخط القتال الذي يشرف عليه مصطفى كمال. وكان الانكليز يأملون من وراء الاستيلاء على هذه القمة أن يلتفوا حول منطقة «شونك بير»، وبذلك يطوقون القوات التركية بكاملها ويسيطرون على شبه الجزيرة. من اجل ذلك قرروا أن يخرج طابور واحد من يسار خط الاوستراليين متجهاً إلى «حاجي شيمين»، في حين ينزل طابور آخر قوامه خمسة وعشرون ألف جندي على بعد خمسة أميال من ساحل خليج «سوفلا»، ثم يزحف إلى الداخل حتى ينضم إلى الطابور الأول،

وعندها يهجم الطابوران معاً للاستيلاء على «عنق» شبه الجزيرة، وبذلك يفتح الطريق أمامهم إلى الدردنيل.. فاسطنبول!

وقبل وقوع الهجوم بأسبوع، كان الانكليز قد اخذوا ينزلون إلى البر كل ليلة ـ وفي تكتم شديد ـ قوات جديدة على الساحل الواقع في اسفل خط الاوستراليين المواجه لمصطفى كمال. وكانت ليلة السادس من شهر آب/ اغسطس شديدة العتمة، فانتهزوا هذه الفرصة وبعثوا من خلف خطوط الاوستراليين بطابور مؤلف من ستة عشر ألف مقاتل، ساروا مسافة حوالى الميل في محاذاة الشاطىء، ثم توغلوا إلى الداخل متجهين رأساً إلى «حاجي شيمين» لكي يبلغوا قمة التل عند طلوع الفجر. وما كادت هذه الأنباء تصل إلى «فون ساندرن»، حتى اصدر أمره إلى الجنرال «كاننجيسير» بأن يقود الفرقة التاسعة المعسكرة عند ميمنة فرقة مصطفى كمال كي يصد الهجوم الجديد.

وهرع «كاننجيسير» عبر الأودية الوعرة قاصدا قمة «حاجي شيمين» فبلغها في الساعة الرابعة والنصف ليلاً، ومن هناك رأى في ضوء نور الفجر الباهت وعلى بعد ثلاثة كيلومترات تقريباً طليعة طابور العدو الذي كان يتسلق ببطء ومشقة. ولم يكن مع القائد الالماني إذ ذاك سوى عشرين جندياً فقط، إلّا انه لم يشأ أن يضيع الوقت في انتظار وصول بقية جنوده، فأمر من معه بإطلاق النار على طليعة العدو الزاحفة. وخيل إلى الانكليز أنهم أمام مقدمة مقاومة منظمة فتوقفوا حيث هم، وبدأوا يحفرون الخنادق استعداداً لقتال طويل الأمد. وكان القناصة الأتراك قد قاوموهم لدى نزولهم إلى البر مقاومة عنيفة انهكت قواهم واضطرتهم إلى تلمس النجاة في الظلام عبر الوديان المليئة بالصخور الحادة المدببة، يضاف الى ذلك أن الحر كان شديداً والماء شحيحاً، فكان من الطبيعي أن يرحب الانكليز بالتوقف التماساً للراحة من كل هذا العناء. واستراح الانكليز طيلة النهار، بينما انهمكت الفرقة التركية

التاسعة في جلب الامدادات واقامة التحصينات، وفي الوقت نفسه أمدها مصطفى كمال بكل ما استطاع الاستغناء عنه من جنوده.

على أن الخطر الأكبر على الأتراك كان يتمثل في ذلك الطابور الانكليزي الآخر المؤلف من خمسة وعشرين ألف جندي. فقد استطاع هذا الطابور النزول إلى البر في خليج «سفلا» دون أن يلقى مقاومة تذكر، ثم حط رحاله في اقرب موضع ليأخذ افراده قسطاً من الراحة. ولم يخف هذا الخطر على «ليمان فون ساندرن»، فسارع إلى الاستعداد لمواجهته بأن جلب من «مايدوس» على عجل فرقتيه الاحتياطيتين، كما استقدم من «بولير» ومن تركيا الآسيوية كل الجنود الذين في متناوله، على أن عدد قواته حتى تلك الساعة لم يكن يزيد على ألف وخمسمائة جندي فكيف يستطيع الصمود في وجه الهجوم البريطاني الخطير؟! وبقي الانكليز طيلة اليوم السابع من شهر آب/ اغسطس خالدين إلى الراحة أمام خليج «سفلا»، في حين كان في مقدورهم أن يتقدموا بسهولة ويسحقوا القوات التركية الضئيلة فيربحوا المعركة كلها!

وفي فجر اليوم التالي بدأ الانكليز هجومهم على جبهة «حاجي شيمين» موجهين جناحهم الرئيسي نحو القمة، وجناحهم الأيمن نحو «حاجي شيمين»، وجناحهم الأيسر نحو «شونك بير» التي يدافع عنها مصطفى كمال. واحتدم القتال بشدة ووحشية، واستطاع الجنود النيوزيلنديون أن يثبتوا اقدامهم فوق قمة «شونك بير»، فكرّ عليهم مصطفى كمال في هجوم مضاد إلّا أنهم استطاعوا صد الهجوم، فساد الارتباك في صفوف فرقة مصطفى كمال وتوقع ضباطها الهزيمة والانسحاب من ذلك الموقع الحربي الهام، إلّا أن مصطفى كمال ظل بارد الأعصاب ثابت الجنان ومضى يتنقل بين جنوده تحت وابل الرصاص والنيران، يبث في نفوسهم الثقة والأمل بشجاعته ورباطة جأشه المعهودة، ويشجعهم على

الصمود في وجه العدو. وهكذا لم يتمكن الانكليز من التقدم خطوة اخرى نحو القمة الوسطى أو نحو «حاجي شيمين»، وظلوا متشبثين بالمركز الذي بلغوه في «شونك بير». وفي ساعة متأخرة من مساء ذلك اليوم، أرسل «فون ساندرز» في طلب مصطفى كمال وصارحه، في سورة من الغضب والسخط، بيأسه من الموقف، لأن المدد الذي طلبه من «بولير» لم يصل بعد، ولأن القائد «فوزي» اثبت نقصاً في الكفـاءة استحق من أجله أن يفصله، بينما جبهة «سفلا» التي زارهـا في الصباح ليس فيها سوى فرقة واحدة ضعيفة وممزقة. واذاً.. فليس ثمة ما يمنع الانكليز من التقدم والاستيلاء على شبه جزيرة غاليبولي!

والواقع أن القائد الالماني كان على حق. فقد قضى طيلة النهار في طلب الامـداد بكـل الوسـائل: بالبرق والتلفون والرسائل إلى كل الجهات المختصة، مؤكداً تأهب الانكليز للهجوم في جبهة «سفلا» خلال الساعات القليلة المقبلة، وان الموقف في غاية الحرج، لكنه لم يتلق أي مدد من أي جهة! وختم «ليمان فون ساندرز» كلامه مع مصطفى كمال قائلاً:

> «لقد قررت أن اجمع كل القوات المشتتة في الميدان في جيش واحد وأريد منك أن تتولى أنت قيادتها»...

ولم يتردد مصطفى كمال في قبول هذه المهمة الضخمة، كما أنه لم يطلب اي ايضاحات اخرى. فقد كانت المسؤوليات الكبيرة تستثير حميته وكفاءاته العالية.. لذلك قبل العبء الخطير الذي القي على عاتقه في هدوء وروية وحزم. ثم بدأ يعد خططه ويعمل على تنفيذها بنشاط خارق، وفيما هو منهمك في عمله وصلت قوات «بولير» بعد قليل، فاستقبلها مصطفى كمال مغتبطاً ومنحها فترة قصيرة للراحة ثم اعـدهـا للهجوم المضاد الذي كان الأمل الوحيد الباقي لصد الانكليز، إذ لم يكن في الوقت متسع لاعداد مراكز الدفاع. وفي تلك الليلة نفسها كان الانكليز بدورهم يعدون عدتهم لحسم الموقف في

اقصر وقت ممكن، وقـد وصـل «هاملتون» القائد الأعلى لقواتهم واصدر أمره بمواصلة التقدم فوراً، وحدد له فجر اليوم التاسع من آب / اغسطس.

وهكـذا وقـع الهجومان في وقت واحد واستمر القتال سجالاً بين الفريقين، فثبت الأتراك في مواقعهم ولم يتمكن الانكليز ـ برغم ما بذلوه من جهـود وتضحيات ـ من الاستيلاء إلّا على قمة «شونك بير»، وكان الأتراك قد أرغموهم على التراجع قليلاً إلى اسفل السفح في «حاجي شيمين»، ثم اندفع طابور من الهنود والانكليز إلى قمة هذا المـوقـع حيث هاجمـوا الأتراك بالحراب وطردوهم إلى اسفل السفـح وكـادوا يبيـدونهم. وكان النيوزيلانديون قد تمكنوا من الاستيلاء على موقع في «شونك بير» واخذوا يصلون الخطوط التركية بنيرانهم الحامية، وفشلت جميع الهجمات المضادة في زحزحتهم عن ذلك الموقع... وهكذا يئس ضباط الفرقة التاسعة عشرة من الحالة، فاتصلوا هاتفياً بمصطفى كمال وابلغوه أن التعب والوهن قد دبا في نفـوس جنـودهم واصبحـوا عاجـزين عن مواصلة الهجوم، وان مدفعيـة العـدو الرهيبـة تواصل الفتك بهم وقد تفشى الذعر بين صفوفهم. فأجابهم مصطفى كمال بصوت هادىء:

«لا تنزعجوا.. اثبتوا في أماكنكم أربعاً وعشرين ساعة اخرى حتى اتدبر الموقف في جبهتي وعندئذٍ الحق بكم واضع الأمور في نصابها»..

وفي الساعة الثامنة مساء كان مصطفى كمال قد عاد إلى «شونك بير» فخرج بنفسه للاستطلاع، وكاد القناصة الانكليز يصيبونه مرتين.. فرجاه رجاله أن يأخذ حذره، لكنه لم يلتفت اليهم واقترب من خطوط الأعـداء كي يدرس طبيعة الأرض بعناية، ثم عاد إلى موقعه دون أن يغطي نفسه بأي وسيلة من وسائل الحماية! وبعد أن أنهى جولتـه الاستـطلاعيـة هذه، تبـين له أنـه ما لم يرغم النيوزيلنديين على التخلي عن قمة «شونك بير» فلا مفر من الهزيمة

المحققة. وقضى تلك الليلة بكاملها يفكر ويدبر الخطط.. وكان «فون ساندرز» قد أرسل لنجدته الفرقة الثامنة من تركيا الآسيوية، بينما عزز هو الفرقة التاسعة عشرة بما يعادل ثلاثة فيالق. وحشد جنوده في الخنادق بقدر ما استطاع، واستثار شجاعتهم بأن سار بينهم يمازحهم ويقوي عزائمهم قائلاً لهم:

«لا تتعجلوا المعركة يا ابنائي، فسوف نختار لها اللحظة المناسبة، وعندئذٍ سأخرج أنا في مقدمتكم. وعندما ترونني أرفع يدي، أعدوا حرابكم بأيديكم واتبعوني».

وهكذا «حقن» مصطفى كمال جنوده بقوة معنوية هائلة، فتأهب الجميع لأن يتبعوه ولو إلى الجحيم!

وقبل الفجر بدأت المدافع التركية اطلاق نيرانها على مواقع الأعداء، ورد عليها هؤلاء بالمثل، وفجأة خرج مصطفى كمال من الخندق ومن خلفه جنوده. واصابت احدى رصاصات العدو ساعته لكنه لم يصب هو بأي سوء. وحينما توقفت نيران المدفعية وقف مصطفى كمال في العراء وقفة القائد المسيطر الواثق من النصر ثم رفع يده صائحاً بجنوده: «إلى الأمام»! وسرعان ما اندفع سائر الجنود من خنادقهم وراءه وبأيديهم الحراب المشرعة، ثم اشتبكوا مع الفرقتين الانكليزيتين فأبادوهما وواصلوا التقدم نحو السفح المواجه للبحر، وعندئذٍ اطلق الأسطول البريطاني المرابط على الشاطئ نيرانه عليهم، فأحدث في جموعهم ثغرات كبيرة اضطرتهم إلى التراجع وحفر الخنادق للاحتماء فيها.. لكنهم كانوا قد طهروا قمة «شونك بير» من الأعداء، وانقذوا الموقف بتلك المعجزة التي صنعها مصطفى كمال والتي رقي على اثرها إلى رتبة «جنرال»، فأصبح يعرف منذ ذلك الحين «بمصطفى كمال باشا»..

وخلال الأشهر الثلاثة التالية بقي مصطفى كمال يشرف على الجبهة كلها، وكان القتال قد اقتصر على حرب الخنادق. واخيراً وفي

شهـر كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩١٥، يئس الانكليز من الانتصار فانسحبوا من المعركة وهم يجرون أذيال الخيبة، وعاد مصطفى كمال إلى اسطنبول مع جنود فرقته فاستقبلته صحفها بعناوين ضخمة مطلقة عليه لقب: «بطل الدردنيل ومنقذ العاصمة»!



١٠

أنور ينتقم

عاد مصطفى كمال إلى العاصمة بنفسية جديدة ومعنويات جديدة و.. لقب جديد. إنه الآن «الجنرال مصطفى كمال باشا» و«بطل الدردنيل ومنقذ العاصمة»... لذلك قرر بينه وبين نفسه أن يسمع صوته هذه المرة لمن كان في آذانهم صمم من السياسيين والعسكريين، الذين لم يكونوا ليأبهوا في الماضي لتحذيراته المستمرة من خطر تسلط الضباط الألمان على الجيش، وجر تركيا لدخول الحرب إلى جانب ألمانيا. وكان الكثيرون من هؤلاء وأولئك قد بدأوا يتحسسون ويتلمسون بأنفسهم ـ ولكن بعد فوات الأوان ـ صحة «تنبوءات» مصطفى كمال عن مخاطر هذه الحرب التي دفع الشعب التركي ثمناً غالياً من دماء أبنائه وأرواحهم بسببها، واضطر هو إلى تحمل العبء الأكبر من أوزارها بعد أن وجد أن لا مفر من خوض غمارها ما دام «طواويس الاتحاد والترقي» قد زجوا البلاد فيها. فكان حاله مع من بيدهم زمام الأمور كحال شاعر «غزية» مع بني قبيلته:

أمرتهم أمري بمنعرج اللوى
فلم يستبينوا الرشد إلا ضحى الغد

عاد مصطفى كمال إذاً إلى ترديد ما كان يجاهر به سابقاً، داعياً للتخلص من سيطرة الضباط الألمان على الجيش التركي والاستعانة بهم كخبراء ومستشارين فقط، إذا كان لا بد من بقائهم أو

استبقائهم. وكان هؤلاء قد بدأوا يشعرون بتضاؤل عطف الأتراك عليهم، بل كثـيراً ما كانوا يختلفون معهم ويسمعون منهم غليظ الكلام بأنهم هم سبب توريط تركيا في هذه الحرب التي فتكت بخيرة شبابهم، والتي لن تكون نتائجها إلا وبالاً عليهم، أياً كانت هذه النتائج، وسواء ربحها الألمان أم خسروها، أي الكلام نفسه الذي كان يردده مصطفى كمال قبل دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، لذلك بدأ الكثيرون ينصتون الى أقواله هذه المرة. وكثر أنصاره في العاصمة وبدأ الناس يتطلعون إليه لانقاذ تركيا بكاملها بعد أن أنقـذ الدردنيـل والعاصمة، وبدأ هو يستشعر من جهته انه قد أصبح في مركز القوة، فأخذ يشن حملاته العنيفة على «أنور» واصفاً إياه بأنه «خطر قومي» يجب التخلص منه! وفي هذا المجال، وجد أيضاً آذاناً كثيرة تصغي إليه، إذ ان «أنور» قد أصبح دكتاتوراً لا يطاق يفرض سياسته الخاطئة بالارهاب والبطش والتنكيل، حتى أصبح مكروهاً من أقرب المقربين اليه وليس فقط من عامة الشعب التي كانت تحمله مسـؤولية الخراب والدمار والجوع الذي حل بالبلاد نتيجة لهذه الحرب، التي ربما كان له فيها شخصياً جمل «الامبـراطوريـة الطورانية» ولحلفائه الالمان ناقة «الامبراطورية الجرمانية»، إلا ان تركيا لم يكن لها فيها لا ناقة ولا جمل!

وكانت أنباء تحريض مصطفى كمال وتأليب الناس عليه تصل إلى مسامع «أنور» فأخذ يترقب الفرص للانتقام منه، إلى أن حدث ما خيل إليه معه أن فرصة الانتقام قد حانت. فقد ألقى رجال البوليس القبض ذات يوم على أفـراد جمعيـة سريـة كانت تخطط لاغتيال «أنـور»، واعتـرف زعيمهـا المـدعـو «يعقوب» أثناء التحقيق بأن الجمعية كانت تفكر، في حال نجاح خطة الاغتيال، احلال مصطفى كمال مكان «أنور»، إلا أن التحقيق لم يتمكن من جمع أي أدلة ضد مصطفى كمال، الذي ثبت انه لم يكن على علم بأمر هذه الجمعية ولا بمخططها لتسليمه دفة الحكم، إلا أن «أنور» اعتبر ان مجرد

ورود إسم مصطفى كمال أثناء التحقيق بهذه المؤامرة يبرر اتخاذ تدبير ما بحقه، فقرر إبعاده عن العاصمة و«نفاه» إلى القفقاس حيث أسند اليه قيادة الجيش السادس عشر المرابط هناك.. والحقيقة انه لو كان لمصطفى كمال ضلع في هذه المؤامرة لما كان «أنور» تردد في شنقه كما شنق «يعقوب» وباقي المتآمرين! ويظهر أن هذا الحادث قد أثر كثيراً على أعصاب «أنور»، فأخذ يكثر من عدد حراسه في المنزل وفي المكتب وفي الاجتماعات، وكانت سيارته تخترق شوارع العاصمة بسرعة جنونية، إذ وقع تحت هاجس الاغتيال وأصبح يخيل اليه ان وراء كل منعطف أو زاوية رجلاً يتربص به لاطلاق النار عليه!

وغادر مصطفى كمال اسطنبول للالتحاق بمركز عمله الجديد في القفقاس، فاستقل القطار الى أنقرة، التي لم تكن في ذلك الوقت سوى قرية صغيرة تنتشر منازلها الريفية فوق سلسلة من الهضاب المحيطة بالمدينة اليوم، وكانت آخر محطة للقطار تنتهي فيها. ومن هناك قطع مسافة الستمائة كيلو متر المتبقية على ظهر حصان استأجره لهذه الغاية عابراً به جبال الأناضول وأوديتها الجرداء الوعرة المسالك المليئة بالصخور الشاهقة، وبعد جهد وصل إلى مركز قيادته الجديد في «ديار بكر»، فوجد وضع الجنود المادي والمعنوي في حالة يرثى لها. فالرواتب لا تصل اليهم منذ أربعة أو خمسة أشهر، وآثار الهزال والجوع بادية على وجوههم الكالحة المربدة، وقد طالت شعورهم ولحاهم وانبعثت من أجسادهم الروائح الكريهة النتنة من كثرة تراكم الغبار والعرق فوقها بسبب ندرة المياه وشحها، أما ثيابهم فقد أصبحت مجرد أسمال بالية مهلهلة. وتفشت بينهم أمراض التيفوس والجدري والدزنطاريا، فكان العشرات منهم يسقطون كل يوم بسبب فقدان العناية والاسعافات الصحية. هذا عدا فقدان الأعتدة الحربية والذخيرة، حتى ان بعض الجنود لم يكن لديهم بنادق بعد أن سحبت منهم

هذه المعدات وأرسلت إلى جبهة الدردنيل اثناء المعركة مع البريطانيين. فأخذ مصطفى كمال يكيل اللعنات والشتائم لأنور الذي أوصل جبهة القفقاس الى هذه الحالة المزرية، بعد أن كانت تضم زهرة شبان الأناضول وخيرة أبنائها المقاتلين الأشداء بسبب «أحلامه الطورانية»، إذ انه كان قد ركز كل اهتمامه على هذه الجبهة في بداية الحرب التي أراد من ورائها الاستيلاء على امبراطورية القياصرة، فلما فشل في حملته تركها «تقلع شوكها بيديها»، غير عابىء بما اوصلها اليه من ضعف وخور وانهيار، وعاد الى العاصمة ليحيط نفسه بمظاهر العظمة والابهة، وليعوض على نفسه مرارة الهزيمة والفشل الذي مني به في القفقاس.

وكان الروس قد افادو من الضعف الذي خلفه «انور» في هذه الجبهة، فاستولوا بسهولة على «فان» و«بطليس» و«موش» كما استولوا على «أرز روم» الشهيرة، وأقاموا أثناء تقدمهم الجسور والقناطر، وعبدوا الطرق ومدوا السكك الحديد موطدين أقدامهم في كل منطقة يستولون عليها. كل ذلك كان يشكل في نظر مصطفى كمال ـ كما يقول الكابتن هـ . س . ارمسترونغ ـ أدلة جديدة أخرى على مدى العجز الخطير في كفاءة «أنور» العسكرية رغم ادعاءاته «وبطولاته» الفارغة. ومما زاد في حنقه ان «أنور» قد ألقى عليه عبء تطهير هذه التركة المثقلة التي خلفها له، إلا أنه كعادته عكف فوراً على أداء مهمته الجديدة باندفاع ونشاط خارقين، إذ لم يكن لديه متسع من الوقت... فالروس يتأهبون لشن هجوم كبير على ما تبقى من القوات التركية (التي اصبح عددها عندما تسلم مصطفى كمال قيادتها اثني عشر ألف جندي، بعد أن كان مئة ألف جندي عندما قادها «أنور» في حملته الأولى الفاشلة). وقدّر بعد إمعان النظر في جميع الاحتمالات ان هذا الهجوم سيقع في أواخر ربيع عام ١٩١٧، وانه ما لم ينقذ الموقف فوراً ويبادر إلى اتخاذ اجراءات حاسمة، فإن الروس سوف يخترقون الخطوط التركية

ويكتسحونها بسهولة. فأبرق في الحال إلى وزارة الحربية في العاصمة يصف الحالة العامة ويبين خطر الاستمرار في إهمال هذه الجبهة، طالباً في الوقت نفسه الاسراع في إنجاده بالامدادات والذخيرة والأدوية والرجال.. إلا انه لم يتلق أي رد على طلبه. فأرسل إلى «أنور» مباشرة برقية كلها تحد واتهام ولكنه لم يتلق منه أي رد أيضاً! عندها لم ير بداً من العمل جهد طاقته لإعادة تنظيم قواته واستخدام القليل من العتاد الذي في حوزته أفضل استخدام. فبدأ عمله بشن حملة تطهير شملت اللصوص من متعهدي تموين الجيش وبعض الضباط المتواطئين معهم. فقد كان هؤلاء الضباط يختلسون مؤونة الجيش ويتقاسمون أرباحها مع المتعهدين فأثرى الطرفان إثراء فاحشاً، وأنزل بهم جميعاً عقوبات صارمة لا لين فيها ولا رحمة. وقد تجرأ بعضهم، ممن كانوا يظنون انه مثل سواه، فعرضوا عليه الرشوة ومشاركتهم في أعمال السلب والنهب فما كان منه الا ان شنقهم، وأمر بجلد كل من تثبت عليه تهمة مخلة بالنزاهة علناً أمام الجنود، كما أخذ ينزل عقوبات صارمة بحق كل جندي أو ضابط يبدي عجزاً أو كسلاً في أداء واجباته العسكرية مهما كانت رتبته. ولم يمض وقت طويل حتى أصبحت فرق الجيش التي تحت إمرته على مستوى عال من التنظيم والانضباط، كما تأمنت إدارات التموين والخدمات الطبية على أفضل وجه، مما أثار دهشة واعجاب جميع الضباط العاملين تحت قيادته وفي هيئة أركان حربه! وتجاوب معه في النهوض بهذه المهمة الشاقة اثنان من أعوانه هما: نائبه الجنرال «كاظم قره بكير»، والكولونيل «عصمت» (عصمت اينونو في ما بعد) رئيس هيئة أركان حربه ومدير مكتبه العسكري.

وكان الاثنان على طرفي نقيض الى حد ما. فكاظم كان عملاق الجسم، بطيء الحركة والتفكير أيضاً، الا انه كان عندما يتخذ قراراً أو موقفاً يلتزم به حتى النهاية، إضافة الى انه كان محبوباً

من جنوده بسبب تواضعه وطيبة قلبه ومشاركتهم همومهم ومشاكلهم. أما «عصمت» فقد كان قصير القامة رفيع الجسم كثير الحركة والنشاط لا سيما في القضايا المكتبية، حيث كان يصرف لوحده من الأمور ما يعجز خمسة ضباط عن تصريفه. وكان حاد الذكاء متوقد الذهن شديدالدقة في تنفيذ الأوامر، اضافة الى إخلاصه الأعمى لقائده الجديد «مصطفى كمال باشا» الذي وجد فيه مثالاً لما يجب أن يكون عليه الضابط التركي من جرأة وإقدام ونزاهة وذكاء وإخلاص لا حدود له لأمته ولبلاده.

وفيما بقي مصطفى كمال ماضياً بتعزيز خطوط دفاعه واتخاذ جميع التدابير اللازمة لصد الهجوم الروسي المنتظر في الربيع، حصل داخل روسيا ما قلب الموقف رأساً على عقب! فقد اندلعت فيها الثورة البولشفية عام ١٩١٧، وسحب القيصر معظم الجنود المرابطين في جبهة القفقاس الى العاصمة لمواجهة الثورة. أما الباقون منهم فقد أخذوا يفرون من خطوط القتال إما ليلتحقوا بالثوار وإما للنجاة بأنفسهم من القيصر والبلاشفة والأتراك معاً... فما كان من مصطفى كمال الا ان اغتنم حال الفوضى والضعضعة التي سادت جبهة أعدائه، وقام بعدة هجمات على القوات الروسية فاستخلص منها ما كانت قد انتزعته من «أنور»، وحرر «فان» و«بطليس» و«موش» وسواها، وتابع زحفه نحو «باطوم» وكاد يستولي عليها لولا انه تلقى أوامر عاجلة من العاصمة بترك جبهة القفقاس والانتقال فوراً الى الجبهة السورية وتولي قيادة الجيش السابع فيها، بعد أن بدأ الانكليز يهيئون قواتهم المرابطة في مصر لهجوم كبير صاعق على فلسطين وسوريا. فاستدعى مصطفى كمال نائبه الجنرال «كاظم قره بكير»، وسلمه قيادة الجبهة مكانه بعد أن شدد عليه بضرورة الاستمرار في تعزيزها، إذ ليس هنالك دليل قاطع يرجح في الوقت الحاضر كفة البلاشفة. ومن يدري متى يعود الجيش القيصري للهجوم على الجبهة التركية في القفقاس، ثم ودع

مصطفى كمال ضباطه وجنوده وهرع الى اسطنبول ومنها الى سوريا!



١١

مصطفى كمال في الجبهة السورية

عندما وصل مصطفى كمال إلى الجبهة السورية لتولي قيادة الجيش السابع، كان الانكليز قد احتلوا بغداد وبدأوا زحفهم نحو الموصل، وفي الوقت نفسه كانوا يهيئون قواتهم المحتشدة في مصر لهجوم بري كبير على فلسطين وسوريا عبر صحراء سيناء بقيادة الجنرال «اللنبي». وكانت الخطة تقضي بأن تلتقي القوات المهاجمة من سيناء والقوات الزاحفة من البصرة في حلب حيث مقر قيادة الجبهة التركية ـ الألمانية فتحتلانها، ومن هناك تتجهان معاً في جيش موحد للاستيلاء على العاصمة اسطنبول، بعد ان تعذر احتلالها بحراً عبر الدردنيل بسبب صمود مصطفى كمال البطولي في غاليبولي. لذلك كانت مهمة القوات التركية المباشرة استعادة بغداد فوراً، ومنع القوات البريطانية في العراق والقوات الأخرى المحتشدة في مصر من الالتقاء. من أجل ذلك عقد في حلب اجتماع تركي ـ الماني على مستوى رفيع لوضع الخطة المعاكسة حضره عن الجانب التركي «أنور» و«جمال»، قائد الجيش الرابع، ومصطفى كمال قائد الجيش السابع؛ كما حضره عن الجانب الألماني الجنرال «فالكنهاين» الذي كان «أنور» قد استقدمه على عجل من برلين لمواجهة الموقف الجديد. وعرض «فالكنهاين» خطته لاحباط الهجوم البريطاني، وهي تقضي بأن تشن القوات التركية ـ الألمانية هجوماً برياً واسع

النطاق على بغداد لاستعادة العاصمة العراقية، وهجوماً آخر جوياً على قنـاة السـويس لوقف زحف قوات الجنـرال «اللنبي» على فلسطين. وما كاد «فالكنهاين» ينتهي من شرح خطته حتى تصدى له مصـطفى كمـال فأبـدى اعتراضه عليها ووصفها بأنها خطة «سخيفـة وغير قابلة للتنفيذ»! فثارت ثائرة «فالكنهاين» على هذه الاهانة وطلب من مصطفى كمال الاعتذار، إلا ان مصطفى كمال بقي مصراً على رأيه واغتنم هذه الفرصة ليفرغ كل ما في جعبته من حقد وكراهية للألمان ثم غادر الاجتماع غاضباً ليلتحق بمقر قيادته.

واحتـار «فـالكنهاين» في كيفية التعامل مع هذا الجنرال التركي «المشاكس» ـ وكان هو الآخر شديد الاعتداد بنفسه وكثير التعصب لجرمانيته ـ وأخيراً فكر باسترضائه بأن أرسل إليه صندوقاً مليئاً بالليرات الذهبية، ظناً منه بأنه كسائر الشرقيين يمكن استرضاؤهم بالمال، فما كان من مصطفى كمال إلا أن اعاد اليه الذهب مع رسالة مليئـة بالاهانات والشتائم متهماً إياه بافساد الجيش عن طريق الرشـوة! وازداد سوء التفـاهم بين الاثنـين، وساد التوتر جميع علاقـاتهمـا العسكـرية، فكان مصطفى كمال كلما وصلته أوامر وتعليمات من «فالكنهاين» يلقي بها في سلة المهملات!

وأدرك الجنـرال الألمـاني ان التعـاون مع مصطفى كمال أصبح مستحيلاً، فطلب من «أنور» معاقبته على هذه التصرفات، إلا ان «أنور» لم يكن ليجرؤ على اتخاذ أي تدبير بحقه، إذ ان أي عقوبة ينزلها بمصطفى كمال سوف تزيد من شعبيته في أوساط الجيش والشعب، خصوصاً إذا ما شاع ان هذه العقوبة كانت بسبب تمرده على أوامر القيادة الألمانية. هذا عدا عن أن مصطفى كمال لم يعد شخصـاً نكـرة! فهـو يحمل رتبة «جنرال»، اضافة الى انه «بطل غاليبـولي» و«محرر القفقاس»... إلا أن «أنور» كان مضطراً من جهته إلى اتخاذ تدبير ما بحقه تحت ضغط القيادة الألمانية، فعرض

عليه العودة الى مركز قيادته الأول في «دياربكر» إلا انه رفض هذا العـرض بغضب وإباء. عندها منحه «أنور» إجازة طبية إجبارية طويلة وعـين محله في قيـادة الجيش السـابـع الجنـرال «فوزي شاقماق». والحقيقة ان مصطفى كمال كان بحاجة الى مثل هذه الاجازة وبحاجة أيضاً إلى من يجبره عليها، فقد أصبحت أعصابه متعبة جداً بعد عامين من المعارك المتواصلة والجهود الجبارة. كما ان آلام كليتيه المزمنة قد عاودته بشكل حاد، فكان لا بد من عودته الى اسطنبول لأخذ قسط طويل من الراحة والاستجمام. إلا انه، كعـادتـه، كان مفلساً باستمرار ـ اذ ان النقود لم تكن لتعني له شيئـاً ـ فاضطر الى رهن حصانه كي يتمكن من دفع مصاريف العودة الى العاصمة!

استقر مصطفى كمال بعد عودته إلى اسطنبول في شقة والدته التي كان قد استأجرها لها اثر احتلال اليونان لمدينة سالونيك خلال الحرب البلقانية. فقضى معها قرابة ثلاثة أشهر كان أثناءها موضع عنايتها وتمريضها، إلا انه ما لبث ان ضاق ذرعاً بجو البيت وبثرثرة النساء اللواتي كن يأتين لزيارة والدته والاستفسار عن صحته، فغادر المنزل واستأجر لنفسه غرفة في فندق «بيرا بالاس» المطل على القرن الذهبي. ولما كان الفراغ عدوه الأكبر، فقد عاد إلى ممارسة النشـاط السيـاسي، وأخـذ يحشد كل ليلة في غرفته السياسيين والعسكـريين الناقمين على «أنور» وحلفائه الألمان. ووصلت أنباء هذه الاجتمـاعات الى «أنور»، فأدرك ان وجود مصطفى كمال في العاصمة أخطر عليه من وجوده في الجبهة السورية، واحتار بأي وسيلة يستطيع ان يتخلص منه! وأخيراً وجد الفرصة المناسبة... فقد تم الاتفاق بين اسطنبول وبرلين على أن يقوم ولي العهد الأمير «وحيـد الدين» بزيارة رسمية لألمانيا، فما كان من «أنور» إلا ان ألحق مصطفى كمال بحاشية الأمير في هذه الزيارة. وعندما نقل قرار «أنور» إلى مصطفى كمال فغر فاه من الدهشة! فما علاقته،

وهـو العسكري المحترف، بزيارة يقوم بها ولي العهد؟ فلا هو من رجـالات البـروتوكول للاستعانة «بخبرته» في هذه الأمور، ولا هو صديق شخصي للعائلة المالكة، التي لا يكن لها إلا كل احتقار وحقد. وحاول عبثاً أن يسبر غور نيات «أنور» من انتدابه لهذه المهمة فلم يجـد أي مبرر منطقي لها، إلا انه قرر في النهاية قبولها إذ إنها ستمنحه فرصة للاستجمام والترفيه من جهة ـ وهو بحاجة إلى ذلك ـ كما انها ستتيح له الفرصة للالتقاء بكبار القادة الألمان والتعرف الى نياتهم ومخططاتهم الحربية بالنسبة الى بلاده.

وقبل حلول موعد الرحلة بيومين، ذهب الى قصر «يلدن» لتقديم نفسه الى ولي العهـد، فأدخله رئيس الحـرس الى باحة صالة متوسطة الحجم مطلية بالنقوش الشرقية الزخرفية وقد انتشرت في زواياها الطنافس والمقاعد. فجلس ينتظر دخول «ولي العهد» وراح يدخن لفائف التبغ وهو مطرق الرأس مستغرقاً في تفكير عميق، بينما أفراد الحاشية يتهامسون من حوله ويشيرون إليه بأصابعهم من بعيد، إذ ان الكثيرين منهم لم يكونوا قد شاهدوا شخصه بعد رغم انهم كانوا جميعاً قد سمعوا به وببطولاته الأسطورية. وبعد انتظار دام أكثر من ساعة، خرج ولي العهد من غرفة نومه وهو ما زال مغمض العينين تقريباً ويرتدي قفطاناً فضفاضاً، وتوجه إلى قاعة الاستقبال حيث ارتمى على أريكة وثيرة مليئة بالوسائد بعد أن تقبل تحيات الصباح من رجال حاشيته وحرسه، عندها نهض مصطفى كمال وقدم نفسه إليه، فما كان من «وحيد الدين» إلا ان أومأ إليه بإشارة عفـوية طائشة طالباً منه الجلوس، ثم فتح عينيه بجهد مصطنع وأبدى ملاحظتين تافهتين وعاد فأغمض عينيه من جديد كما لو كان واقعاً تحت تأثير منوّم أو مخدّر.. فأدرك مصطفى كمال لتوه انه أمـام شخص مخبول! وأخذ يعض أصابعه ندماً على قبوله هذه المهمة، كما أحس بخجل شديد من أن تمثل بلاده في هذه الزيارة برجل من هذا الطراز!

وفي اليوم المحدد للسفر، توجه مصطفى كمال إلى محطة القطار الذي سيقل ولي العهد وأفراد حاشيته. وبعد بضع دقائق وصل «وحيد الدين» فأخذت له فرقة من حرس الشرف التحية العسكرية، فتقبلها بيديه الاثنتين حول رأسه على الطريقة الشرقية، فما كان من مصطفى كمال إلا أن ثار على هذا التصرف المخالف للأصول ـ إذ كان على ولي العهد أن يرد بتحية عسكرية ـ واحتج على ذلك أمام رئيس التشريفات الذي رافقه الى المحطة، فما كان من هذا إلا ان طلب منه عدم التدخل فيما لا يعنيه! وصعد وحيد الدين إلى الغرفة المخصصة له في القطار وتبعه أفراد حاشيته، وأطل بعنقه الطويل ووجهه الشاحب من نافذة غرفته ليتقبل بالطريقة نفسها تحيات الجماهير المحتشدة في المحطة لوداعه. ولما هم مصطفى كمال بالصعود إلى غرفة مجاورة لغرفة ولي العهد، أشار إليه رئيس التشريفات بأن المكان المخصص له يقع في مؤخرة القطار! فما كان من مصطفى كمال إلا ان ثارت أعصابه لهذه الاهانة، واحتج مجدداً لدى رئيس التشريفات على وضعه في المؤخرة، إلا ان هذا لم يأبه لاحتجاجه، بل رماه بنظرة فيها الكثير من التعالي والاحتقار، إذ انه كان من طبقة النبلاء الارستقراطية الموالية للسلطان والمقربة منه. وصعد مصطفى كمال إلى غرفته في مؤخرة القطار، وهو ثائر الأعصاب على وحيد الدين ورئيس تشريفاته وعلى نفسه وعلى هذه المهمة من أساسها! وفيما هو على هذه الحال من التوتر ـ وكان القطار قد اجتاز الحدود التركية ـ إذا بضابط صغير يدخل عليه ويبلغه بأن ولي العهد يريد مقابلته!

وتوجه مصطفى كمال عبر الممر الطويل إلى غرفة وحيد الدين، فإذا به يفاجأ بوجود شخص آخر يختلف كلياً عن الشخص الذي عرفه في قصر «يلدز» وفي محطة القطار، فقد كان وجهه طافحاً بالبشر وعيناه مفتحتين تشعان ذكاء ودهاء ولهجته قوية حازمة لا أثر فيها للتراخي واللامبالاة! ذلك إن وحيد الدين ـ كما يذكر

«ارمسترونغ» ـ كان قد عاش في القصر تحت ظل أخيه السلطان عبد الحميد، الذي لم يكف يوماً عن مراقبته بواسطة جواسيسه وأرصاده مخافة أن يزاحمه يوماً ما على العرش. فعاش الأمير طيلة هذه المدة في خوف وخطر دائمين، إذ كان يكفي أن تقع منه هفوة واحدة أو اي إشارة تنم عن طموحه أو ذكائه أو اهتمامه بالسياسة حتى يختفي من الوجود! لذلك عمد إلى اتخاذ ذلك المظهر التنكري المخادع. فكان يظهر نفسه بمظهر الأبله الواقع تحت تأثير المنوم والمخدر، بينما هو في الحقيقة على جانب كبير من الفطنة والدهاء! وكان مقتنعاً بينه وبين نفسه بأنه لا بد من أن يأتي يوم يتربع فيه على العرش ويصبح سلطاناً، بينما كان «أنور» و«طلعت» وسائر أعضاء «جمعية الاتحاد والترقي» يريدون أن يتجاوزوه إلى ابن عمه عبد المجيد. وعلم وحيد الدين بالخطط التي يدبرها «أنور» ورفاقه، فكان حذراً معهم ومع الجواسيس الذين أحاطوه بهم كما كان حذراً مع عبد الحميد نفسه... وبعد ان اعتذر وحيد الدين لمصطفى كمال عن تصرفاته غير اللائقة معه أثناء مقابلته الأولى له في «يلدز» وأثناء الرحلة، وأفهمه بأنها كانت تصرفات متعمدة حتى لا يثير حوله الريبة والشكوك، تبسط معه في الحديث فأخذ يطري مواهبه العسكرية الفائقة ووطنيته الغيورة الصادقة... وسرعان ما انفرجت أسارير مصطفى كمال وفارق التوتر دماغه وأعصابه وأصبح الاثنان صديقين حميمين!

وأخيراً وصل القطار إلى العاصمة الألمانية، فجرى لولي العهد استقبال رسمي حافل في المحطة، ثم توجه الجميع إلى فندق «أدلون» الذي احتجز بكامله للضيف الكبير وأفراد حاشيته. وفي اليوم التالي، توجه وحيد الدين ومصطفى كمال إلى مقر القيادة الألمانية العليا، فاستقبلهما الفيلد مارشال «هندنبرغ» وعرض أمامهما تفاصيل الموقف كما تراه القيادة الألمانية على جميع الجبهات، وكانت لهجته تنم عن تفاؤل واعتداد بالنفس كبيرين، وما

ان وصل في عرضه إلى الجبهة السورية حتى قاطعه مصطفى كمال بلهجة عنيفة قائلاً:

«أظن يا حضرة الفيلد مارشال ان المعلومات المتوافرة لديك عن هذه الجبهة معلومات خاطئة، وأنا أدرى الجميع بحقيقتها لأنني عدت مؤخراً منها.. ففرقة «الفرسان» التي تتحدث عنها غير موجودة إلا على الخريطة التي أمامك. أما نقلك للدبابيس هنا وهناك وفقاً لتقدم قواتك «وانتصاراتها» فأمر يحتاج إلى المزيد من الدقة»!!

وانتفض «هندنبرغ» لهذه الاهانة واحتقن وجهه بالدم... إذ كيف يجوز لجنرال تركي ان يخاطب «فيلد مارشال» بهذه اللهجة المليئة بالاستفزاز والتحدي؟! إلا انه تمالك أعصابه فلم يتفوه بأي كلمة احتراماً لولي العهد وضيف الحكومة الرسمي، واكتفى بأن رمق مصطفى كمال بنظرة فيها الكثير من الاستعلاء والامتعاض...

أما وحيد الدين فرغم دهشته لجرأة مصطفى كمال وعدم موافقته على الأسلوب الذي خاطب به «هندنبرغ»، فقد كان مسروراً في دخيلة نفسه، إذ انه كان مثله يكره الألمان وسيطرتهم على سياسة تركيا وجيشها وزجها في هذه الحرب التي جعلت «أنور» يهيمن على السلطة والسلطان!

وأقيمت عدة استقبالات رسمية على شرف وحيد الدين وحاشيته، وكان مصطفى كمال مدعواً، بطبيعة الحال، إلى جميع هذه الحفلات. فكان كلما التقى بضابط ألماني كبير من المدعوين أخذ يعرّض أمامه بسياسة ألمانيا وعدم خبرة وكفاءة الضباط الألمان المشرفين على تنظيم الجيش التركي، مما جعله في نظر الكثيرين «الضيف الثقيل» الذي لا يحتمل.. فكأنه أتى إلى برلين متعمداً ليحقر ألمانيا وجيشها ويتحداها في عقر دارها!

وانتهت الزيارة واستقل وحيد الدين ومرافقوه القطار الخاص عائدين إلى بلادهم، بعد ان شيعوا بمراسم العودة كما استقبلوا

بمراسم الوصول. وفيما كان القطار يجتاز الأراضي الألمانية، خطر لمصطفى كمال أن يصارح وحيد الدين بأمر مهم قبل الوصول إلى اسطنبول، حيث لن تتاح له فرصة الاجتماع به مرة ثانية، ذلك انه كان قد فكر ملياً أثناء الرحلة بأمر ولي العهد وخلص الى النتيجة التالية: إن وحيد الدين سوف يرتقي العرش قريباً دون أدنى ريب. فالسلطان محمد رشاد قد شارف على نهايته بسبب المرض والتقدم في السن، وهو يشاركه شعوره بالحقد على «أنور» وعلى معاونيه من الضباط الألمان، فلماذا لا يغتنم الفرصة منذ الآن ويضع بالاشتراك معه خطة توصله إلى الحكم، لا سيما وان أواصر الصداقة قد توطدت بينهما واتحدت أهدافهما حول ضرورة التخلص من «أنور» وسياسته الألمانية! وعندها، يتمكن من وضع حد لهذه الحرب الطائشة التي جرت إليها تركيا جراً، ويكون قد أنقذ بذلك الشعب والوطن...

وما ان اختمرت الخطة في رأسه، حتى نهض عن مقعده وسار إلى الغرفة المخصصة لوحيد الدين فاستأذن بالدخول عليه، ولما أذن له جلس على المقعد المواجه وطلب منه ان يسمح له بحديث صريح معه، فأجابه إلى طلبه، عندها بدأ مصطفى كمال حديثه قائلاً:

- أريد ان أقترح على سموك أمراً من شأنه إذا وافقت عليه أن يربط مصيرينا.

فأومأ إليه وحيد الدين بأن يستطرد. فتابع مصطفى كمال حديثه مشيراً عليه بأن يطلب من القيادة الألمانية وضعه على رأس أحد الجيوش التركية، إذ ان جميع الأمراء الألمان يقودون فرقاً من جيوش بلادهم، فلماذا لا يسمح لولي عهد الامبراطورية العثمانية بأن يتسلم قيادة أحد جيوش بلاده؟ ثم أردف قائلاً:

- إنها لاهانة كبرى أن «أنور» لم يقترح على القيادة الألمانية مثل هذا الأمر من قبل! وعندما يتم لسموك ذلك، فإنه لشرف كبير لي أن

تجعلني نائباً عنك في القيادة، وعندها سوف ترى كيف أقذف «بأنور» وبطانته وبالضباط الألمان خارج الجيش والحكم، ونكون بهذه الطريقة قد تمكنا من القضاء على أعدائك وأعدائي وأعداء الوطن والشعب!

فسأله وحيد الدين:

ـ وأي جيش تقترح أن أتولى قيادته؟

فأجابه مصطفى كمال:

ـ «الجيش الخامس».

وأدرك وحيد الدين بسرعة ما يجول في مخيلة مصطفى كمال: فهو يريد أن يقوم بانقلاب عسكري! إذ ان «الجيش الخامس» كان يرابط في العاصمة والمنطقة المحيطة بها، لذلك فهو العامل الحاسم في نجاح أي خطة انقلابية.

فهز برأسه ثم خاطبه بكثير من الحذر قائلاً:

ـ قد تكون على حق.. وسوف أفكر بالأمر بعد وصولي إلى العاصمة..

ووصل القطار إلى اسطنبول فجرت لولي العهد مراسم الاستقبال المعتادة ثم توجه بعربته إلى «قصر يلدز»، بينما عاد مصطفى كمال إلى غرفته في فندق «بيرا بالاس». وبعد بضعة أيام اشتد عليه المرض، فقد عادت كليتاه تسببان له آلاماً مبرحة، وامتقع لونه وهزل جسده وخارت قواه. فنصحه الأطباء بالاستشفاء في «كارلسباد» حيث العناية الطبية متوافرة بشكل أفضل، عدا عن أن في البلدة مياهاً معدنية مفيدة لأمراض الكلي. وتوجه مصطفى كمال إلى «كارلسباد» للاستشفاء والاستجمام، ولم يكد يستقر فيها لبضعة أسابيع حتى وصله نبأ وفاة السلطان محمد رشاد (محمد الخامس)، وارتقاء صديقه وحيد الدين العرش مكانه باسم محمد «السادس».

ولم يكن مصطفى كمال ليترك مثل هذه الفرصة تفوته ليحقق

مطامحه التي كان قد تحدث عنها أمام وحيد الدين وهما في طريق العودة من برلين إلى اسطنبول، لولا ان وطأة المرض كانت لا تزال شديدة عليه وتمنعه من مغادرة الفراش، فاكتفى بإرسال كتاب تهنئة إلى السلطان الجديد. إلا ان أصدقاءه من «جمعية وطن»، بدأوا يمطرونه بالرسائل ملحين عليه بضرورة العودة إلى اسطنبول ليلعب دوره الحاسم هذه المرة. فقد أبعد محمد السادس أعضاء «الاتحاد والترقي» عن المناصب الرئيسية في الادارة والجيش، وانتزع من «أنور» لقب «نائب القائد العام» ـ إذ إن القائد العام نظرياً كان السلطان ـ واتخذ من «عزت باشا» العدو التقليدي لجماعة «الاتحاد والترقي» مستشاراً له. ولكن مصطفى كمال بقي عاجزاً عن العودة إلى العاصمة. إلى أن تلقى ذات يوم رسالة من «عزت باشا» نفسه يطلب منه فيها العودة بأسرع وقت ممكن لأن البلاد بحاجة ملحة إليه. عندها لم يعد بوسعه إلا التحامل على نفسه والتغلب على أوجاعه. فحزم حقائبه واستقل القطار عائداً إلى اسطنبول، فوصلها منهار القوى محطم الأعصاب لا سيما وانه كان قد أصيب أثناء العودة بمرض «الانفلونزا»، الذي كان في ذلك الوقت من الأمراض الخطرة التي كان يذهب ضحيتها المئات والآلاف من المصابين بها. وتدفق عليه أصدقاؤه ومؤيدوه في فندق «بيرا بالاس» لعيادته وتشجعيه على لعب دوره في هذا الظرف المواتي، قبل أن يقوم «الاتحاديون» بإحدى مغامراتهم الانقلابية التقليدية ويعودوا إلى الحكم مرة جديدة. وما ان وجد مصطفى كمال نفسه وسط هذا الشد والجذب من الأصدقاء والخصوم، حتى استعاد أعصابه الفولاذية التي كانت دائماً المحرك الأساسي لقوته ونشاطه، «وقرر» التغلب على المرض وأوجاعه! نعم. فحتى المرض كان يخضعه مصطفى كمال لقوة الارادة، ويتخذ «قراراً» بشأنه كما لو كان أمراً من الأمور العسكرية!

وطلب موعداً للقيام بزيارة رسمية لصديقه السلطان الجديد وتهنئته

على ارتقائه العرش. وفي الموعد المحدد توجه مصطفى كمال إلى قصر السلطان فاستقبله هذا بحفاوة بالغة، وذهب معه في المجاملة إلى حد أن أشعل له سيكارته، وهذا يعتبر في عرف البروتوكول العثماني أكبر تكريم يمكن أن يحظى به إنسان! وتبسط معه وحيد الدين في الحديث فأخذ يستفسر منه عن صحته وما إذا كان لا يزال يعاني من أوجاع المرض، فأجابه مصطفى كمال أجوبة مقتضبة ثم حول الحديث معه إلى وجهة أخرى قائلاً:

ـ إن ما يشغل بالي يا مولاي ليس صحتي، فأنا معتاد على الأوجاع والآلام ومواجهة الصعوبات. إن كل ما يهمني في الوقت الحاضر هو ان تدعم سلطتك في الحكم وفي الجيش. وهذا أمر لن يتيسر لك ما لم تطرد «أنور» وعصابته من الحكم وتسرح جميع الضباط الألمان وتعيدهم إلى بلادهم. وسوف أكون إلى جانبك في كل ما تتخذ من تدابير بهذا الشأن، لا سيما إذا عهدت إلي بالقيادة العامة للجيش. وعندها نعقد صلحاً منفرداً مع الحلفاء، وننقذ البلاد والشعب من الدمار الذي ألحقته بهما هذه الحرب الخاسرة حتماً، والتي ستدفع تركيا وحدها في النتيجة ثمن تورطها فيها.

فسأله وحيد الدين:
ـ وهل هنالك ضباط آخرون يشاركونك هذا الرأي؟

فأجابه مصطفى كمال:
ـ نعم، وهم كثيرون جداً!

عندها أشار إليه وحيد الدين بانتهاء المقابلة لأن لديه مواعيد أخرى، وطلب منه عدم مغادرة العاصمة لأنه سوف يتصل به قريباً ويستدعيه لمتابعة الحديث معه بهذا الموضوع...

وفي المقابلة الثانية عاد مصطفى كمال إلى شرح وجهة نظره والتوسع فيها، وبدأ يحتد في كلامه مع السلطان وكأنه يريد أن يملي عليه

الأوامر، حتى إنه كثيراً ما كان يقاطعه أثناء الحديث ولا يترك له مجالاً للرد أو الاستفسار!

فأوجس وحيد الدين خيفة منه ومن تعطشه الى السلطة، كما استاء من فظاظته في الكلام وتناسيه أصول اللياقة في محادثة السلاطين، فخاطبه قائلاً بلهجة حازمة:

> «أشكرك يا سعادة الباشا على هذه النصائح الثمينة، ولكنني أحب أن أصارحك بأنني قد نظمت أموري مع «أنور» و«طلعت» وبإمكانك أن تنصرف»!!

أحس مصطفى كمال لدى سماعه هذه الكلمات بأن الأرض قد بدأت تميد من تحته.. لقد تبخرت جميع الأحلام التي منى نفسه بها منذ أن تعرف إلى وحيد الدين أثناء رحلة برلين. فقد كان يظن انه بات على قاب قوسين أو أدنى من الامساك بتلابيب «أنور» وقذفه خارج «السراي الكبير»، وها هو «أنور» ينتصر عليه مرة ثانية، حتى لدى وحيد الدين الذي خيل إليه انه كان قد أطبق عليه قبضته الحديدية!

وخرج من القصر زائغ البصر لا يكاد يرى أمامه من فرط التأثر، حتى انه لم يلق بالاً إلى الحرس الذين أخذوا له التحية العسكرية، وتوجه فوراً إلى حجرته في فندق «بيرا بالاس» فارتمى على السرير كما لو كان قد أصيب بانهيار عصبي! وبقي ملازماً سريره في الفندق طيلة أسبوعين تقريباً، إذ عاودته أوجاع كليتيه المبرحة. ويظهر ان الانفعال العصبي الشديد الذي أصابه على اثر مقابلته الأخيرة لوحيد الدين قد زاد هذه الأوجاع حدة ومرارة. وفكر بالعودة إلى «كارلسباد» إلا انه عدل عن هذه الفكرة التي قد يستغلها خصومه ضده ليشيعوا بأنه قد هرب خوفاً من بطش وحيد الدين به! لذلك قرر البقاء في العاصمة وتحمل الأوجاع الجسدية والنفسية منتظراً ما ستأتي به الأيام.

وفي ذات يوم استدعاه وحيد الدين إلى القصر. فدخل غرفة

الاستقبال وإذا به يجد السلطان محاطاً بعدد كبير من القادة والضباط الألمان، فرحب به وحيد الدين مظهراً له المحبة والتقدير ثم قدمه إلى ضيوفه قائلاً:

«هذا هو مصطفى كمال باشا الذي اعتبره من أفضل قوادنا العسكريين وأكفئهم وإني لفخور جداً بوجود جنرال مثله في جيشنا».

ثم استدار نحو مصطفى كمال وقال له:

«لقد أعدت تعيينك يا صاحب السعادة قائداً للجبهة السورية. وأنت تدرك ولا شك أهمية هذه الجبهة القصوى.. لذلك أطلب منك أن تلتحق بها في الحال حتى لا تسقط في يد العدو. وأنا متأكد من أنك ستقوم بواجباتك خير قيام كما عودتنا دائماً»!

ولما هم مصطفى كمال بالكلام قاطعه وحيد الدين مشيراً إليه بالانصراف! وأدرك مصطفى كمال على الفور أن «أنور» وراء هذه «اللعبة القذرة»، وان الغاية منها إبعاده عن العاصمة حتى لا يزداد نفوذه لدى السلطان الجديد، فغادر قاعة الاستقبال وهو لا يكاد يتبين طريق الخروج منها لفرط التأثر والغضب. وفيما هو يهم بنزول درج القصر، إذا به يلتقي فجأة بـ «أنور» وهو خارج من إحدى القاعات المحيطة بالمدخل، فرمقه بنظرة يتطاير منها شرر الحقد والغضب ثم خاطبه قائلاً:

«عفارم أنور» [أيّ «برافو» أنور] لقد انتصرت مرة أخرى! فالمعلومات المتوافرة لدي تثبت ان جيش سوريا لا يوجد إلا على الورق. ما من شك انك تحسن الانتقام»!

فما كان من «أنور» إلا ان انفرجت شفتاه عن ابتسامة صفراوية، ولم يجبه بأي كلمة وتابع سيره نحو قاعة الاستقبال الكبرى. وفي تلك اللحظة سمع مصطفى كمال قائداً ألمانيا كان متكئاً على مقعد قرب المدخل يقول لبعض الضباط المحيطين به، وكأنه يريد من مصطفى كمال ان يسمع كلامه:

«لم يعد بالامكان عمل شيء للجنود الأتراك.. فهم لا يعرفون سوى الهرب.. وإني لا أحسد أي ضابط يتولى قيادتهم»!

فما كان من مصطفى كمال إلا أن اندفع نحو ذلك القائد الألماني وقد انتفض جسمه كله لهذه الاهانة وخاطبه بصوت مجلجل سمعه كل من كان في القاعة:

«وأنا أيضاً جندي تركي وقد توليت القيادة أكثر من مرة... فالجندي التركي لا يهرب أبداً ولا يعرف معنى لكلمة «التراجع». فإذا كنت قد رأيت ظهور الجنود الأتراك فلا بدّ انك قد رأيتها أثناء فرارك من المعركة.. فكيف يجرؤ جبان مثلك على إهانة الجندي التركي»؟

فما كان من جميع موظفي البلاط الذين سمعوا صوته وهو يكيل الشتائم للقائد الألماني ـ من حاشية السلطان حتى حجاب المدخل ـ إلا أن وقفوا احتراماً له وشيعوه حتى خروجه من الباب الرئيسي للقصر...

١٢

الهزيمة

وصـــل مصـــطفى كمـــال إلى نابلس في ٢٠ آب/ اغسطس ١٩١٨ لاستعادة قيادة الجيش السابع من الجنـرال «فـوزي شاقماق» الذي نقل إلى اسطنبول كرئيس لأركان الحرب، فقدم نفسه إلى القائد العام الالماني للجبهة الجنرال «ليمان فون ساندرز»، صديقه القديم اثناء معركة الدردنيل الذي حل محـل عدوه الجنرال «فالكنهاين» الذي استدعي إلى المانيا. فأبدى «ليمان فون ساندرز» سروره البالغ بالتعاون من جديد مع مصطفى كمال، وقام معه بجولة تفقدية في مختلف انحاء الجبهة، حيث كان الأتـراك قد قاموا بمعاونة الضباط الالمان بانشاء خط دفاعي يبتدئ من نقطة تقع على بعد ستة عشر كيلومتراً شمال يافا ويمتـد بمحاذاة الشاطئ حتى «جبال اليهودية»، فنهر الاردن، فسكة حديد الحجاز، فالصحراء...

وكـان الجيش الســابع، الذي اصبح الآن تحت قيادة مصطفى كمال، يسيطر على القطاع الأوسط من هذا الخط ما بين القدس ونابلس، ويتألف من فرقتين تعسكران في الخنادق يرأس احداهما الكـولونيل «عصمت»، الذي استدعاه مصطفى كمال من جبهة القفقـاس، ويـرأس الثانية الكولونيل «علي فؤاد»، احد الضباط الأذكياء المجربين. وإلى اليمين كان يعسكر الجيش الثامن بإشراف الجنرال «ليمان فون ساندرز» مباشرة، ويتولى قيادة الفرقة الثانية

والعشرين فيـه الكولونيل «رأفت» الذي جعل مركزه غزة، وكانت مهمته الدفاع عن طول الخط الممتد على الشاطىء، وإلى اليسار كان الجيش الرابـع يحمي سكـة حديـد الحجاز وكان اسمياً بقيادة «جمـال باشـا»، أمـا فعلياً فقد كان تحت إمرة الجنرال الالماني «كريس فون كريستشتاين»، ويضم عدداً كبيراً من الوحدات الالمانية.

أمـا الانكليـز فكانوا قد انشأوا من جهتهم خطاً هـجومياً يقع في مواجهـة خط الدفـاع التـركي، وبدأوا يحضرون أنفسهم للقيام بهجوم كبير حاسم. وبدا واضحاً انهم متفوقون على الأتراك والالمان تفوقاً كبيراً في العدد والعدة، عدا عن تفوقهم في التموين والخدمات الطبيـة والمخـازن الكبـيرة المملؤة بالذخـيرة والمـدفعيـة الكثيفة والطائرات العديدة والمواصلات الآلية المنظمة... بينما لم يكن لدى الأتراك سوى ثماني طائرات ومدفعين مضادين للغارات الجوية! هذا إضافة إلى أن الانكليز كانوا قد تمكنوا من اقناع شريف مكة الحسين بن علي بالانضمام اليهم، مقابل وعده بإنشاء وحدة عربية تشمل الحجاز وسوريا وفلسطين والعراق وتنصيبه ملكاً عليها في حال انتصـار «الحلفـاء»، فأثاروا بذلك نخوته ودفعوه إلى اعلان الثورة على الأتراك. فألف جيشاً بزعامة ابنه الأمير فيصل، وأخذ هذا الجيش بقيادة الكولونيل الانكليزي «لورانس» يشن الغارات المتتـاليـة على ميسرة الجيش التـركي الرابع في الصحراء. فكان الخيالة العرب يقطعون سكـك الحديد وخطوط التلفون والتلغراف، وينسفـون التحصينـات والجسـور، ويـأسرون القـوافل الناقلة للذخـائـر، ويخلقـون في صفـوف القـوات التركية شعوراً دائماً بالاضـطراب وعـدم الاطمئنـان... ويحـرضـون الوطنيين العرب والقبائل في فلسطين وسوريا والاردن على الانضمام اليهم واعلان الثورة على الأتراك!

ومـرة اخرى انهمك مصطفى كمال، رغم مرضه الشديد، بإعادة

تنـظيم قواتــه ورفــع مستواها المعنوي والمادي. فقد كانت حالة الجيش الســابع عندما تسلم قيادته من الجنرال «فوزي» اسوأ بكثــير من حالة الجيش الســادس عشر الذي تولى قيــادتــه في القفقـاس.. فالجنـود كانـوا مهلهـلي الثياب، تعيث في اجسادهـم الحشرات والهـوام وينقصـهم كل شيء تقـريباً: السلاح والذخيرة والعنـايـة الطبية، بل وحتى الطعام والماء في اكثر الأحيان، فكان العشرات منهم يمـوتـون كل يوم من الجوع والعطش تحت وطأة شمس الصحراء الملتهبة... لذلك بدأ الكثيرون منهم ومن الضباط الصغار يفرون من الجبهة ويلتجئون إلى القرى الصغيرة المجاورة. فمـا كان من مصـطفى كمـال إلّا أن اعـاد تنظيمهم من جميع النواحي، كعهده كلما تسلم زمام القيادة، ورفع معنوياتهم القتالية وأمـدهم بطاقة هائلة من شجاعته وجرأته وصبره. ولكي يتفادى حوادث الفرار، ألف فرقة سيارة وأمرها بالطواف ليلاً ونهاراً على خطوط الجبهـة واطلاق النـار فوراً على كل جنـدي تجده خارج الخندق، ومهما كانت رتبته! وفيما هو غارق في عمله الشاق المضني إذا بمرض كليتيه يعاوده من جديد، وقد اشتدت وطأته عليه هذه المـرة إلى حد لا يطاق بسبب كثرة الانهاك والارهاق، فاضطر إلى ملازمة الفراش في مركز قيادته بنابلس، من دون حول ولا طول، إذ لا طبيب ولا دواء ولا أي مساعدة من أي نوع! وأخذت التقارير تتدفق عليه بأن الانكليز قد بدأوا يتأهبون لشن هجومهم الحاسم في أواخر شهر ايلول/ سبتمبر.

وفي السابع عشر من هذا الشهر فرّ من الجيش البريطاني جندي هندي برتبة عريف والتجأ الى الفرقة الثانية والعشرين التي يقودها «رأفت»، وابلغ المسؤولين فيها أن الهجوم البريطاني الكبير المنتظر سوف يقـع في التـاسـع عشر من الشهر، فنقل «رأفت» النبأ إلى مصـطفى كمـال وارسـل اليـه الجنـدي لاستجـوابـه. وخـلال الاستجـواب مال مصطفى كمال إلى تصديق النبأ وأيده في ذلك

«عصمت» و«علي فؤاد»، وارسل مصطفى كمال هذه المعلومات إلى الجنرال «ليمان فون ساندرز» باعتباره القائد العام للجبهة، إلاّ ان القائد الالماني لم يوافق مصطفى كمال وهيئة اركان حربه على الأخذ بصحة هذه المعلومات، ورجح أن يكون العريف الهندي مجرد جاسوس دسه الانكليز إلى الجبهة التركية لكي يضللها. واعرب عن اعتقاده بأن الهجوم سوف يقع بمحاذاة سكة الحديد إلى الشرق، فنقل افضل قواته إلى ذلك القطاع. إلاّ أن مصطفى كمال ظل عند ترجيحه لصحة رواية العريف الهندي، فتحامل على نفسه وغادر الفراش رغم أن حرارة الحمى قد ارتفعت عنده حتى الأربعين، وأعطى أوامره وتعليماته إلى جميع مرؤوسيه بأن يكونوا على أهبة الاستعداد لمواجهة الهجوم المنتظر..

وصحت رواية العريف الهندي.. ففي منتصف ليلة ١٩ ايلول/ سبتمبر، اتصل «عصمت» بمصطفى كمال هاتفياً واخبره أن الانكليز بدأوا هجومهم ممهدين الطريق بقصف مدفعي ثقيل، فتوجه مصطفى كمال فوراً إلى الجبهة الأمامية من خط الدفاع وبدأ ينظم توزيع قواته.

وعند الفجر بدأ الهجوم العام، فركز الانكليز زحفهم على جبهة الجيش الثامن واخترقوا الجناح الأيمن لخط الدفاع التركي، ثم تقدموا نحو الشاطيء فاكتسحوا الفرقة الثانية والعشرين وأبادوا الجيش الثامن بأكمله، حتى كادوا يأسرون القائد العام الالماني «ليمان فون ساندرز» نفسه... ثم قاموا بحركة التفاف حول مؤخرة الأتراك وقطعوا عليهم الخط الرئيسي للتراجع نحو الشمال!

وهنا أترك للكابتن «هـ . س . ارمسترونغ» مرة اخرى وصف دقائق العمليات الحربية:

عندها انسحب مصطفى كمال بجيشه جاعلاً ظهره الى نهر الاردن، واستمر في القتال اثناء عملية الانسحاب رغم أن الذعر قد ساد

صفوف قواته... وفي اليوم الخامس أخذ يعبر النهر بمن تبقى معه من الجنود، وبقي يشرف بنفسه على جميع دقائق وتفصيلات العبور حتى عبر النهر آخر جندي من قواته فتبعها إلى الضفة الأخرى. ولم تكد تمضي بضع دقائق على انتهاء عملية العبور حتى كرت على قواته فرقة الفرسان الانكليزية الحادية عشرة، فقطعت الاتصال بينه وبينها ونجا هو من الموت باعجوبة!

في هذه الأثناء كان الجيش التركي الرابع قد بدأ ينسحب بمحاذاة سكة حديد الحجاز، فجمع مصطفى كمال فلول ما تبقى من قواته ومضى بها نحو الصحراء... إلّا ان الانكليز لم يتركوا له فرصة للتنفس، فهاجموه من الخلف وحصدت مدافعهم الرشاشة مؤخرة قواته مرتين. كما هاجمته الطائرات من الجو فأبادت من أبادت ودمرت مواصلاته ومدفعيته بالقنابل... إلّا أن مصطفى كمال بقي رغم ذلك كله محافظاً على رباطة جأشه المعهودة، فراح يستحث من بقي من جنوده على قيد الحياة ويدفعهم للقتال والصمود، إلى أن تمكن من الانسحاب بهم بسرعة فائقة بمحاذاة الخط الحديدي الموصل إلى دمشق. وهكذا افقد الانكليز كل امكانية للاتصال به والقضاء على ما تبقى من قواته!

وفي دمشق توقف يومين أو ثلاثة ريثما اطلع «ليمان فون ساندرن» على تفاصيل الموقف، فطلب منه القائد الالماني اقامة خط دفاعي ببلدة «رياق» في سهل البقاع اللبناني، فسلم مصطفى كمال قيادة قواته في دمشق إلى «عصمت»، وتوجه إلى «رياق» بصحبة «علي فؤاد» حيث عكف معه على انشاء الخط الدفاعي الجديد. وفيما هو غارق في بناء التحصينات وردته الأخبار بأن بيروت قد سقطت في يد الانكليز، وان اهالي الساحل اللبناني استسلموا لقوات العدو المهاجمة ورحبوا بها! عندها وجد مصطفى كمال أن لا فائدة ترجى من انشاء «خط رياق»، فأمر الجنود الأتراك المعسكرين في المنطقة بإخلائها فوراً، والعودة معه إلى دمشق بعد أن أمر بنسف مخازن

الذخيرة فيها. فما كان من اهالي المنطقة إلّا أن هجموا على «رياق» ونهبوا ما خلفه الأتراك فيها من اعتدة ومؤن.

وعـاد مصطفى كمال إلى دمشق حيث انصرف إلى تقييم الموقف. فوجـد أن حال الذعـر والفوضى قد عمت جميع قواته، بمن فيهم الضبـاط من ذوي الرتب العالية، وإن اعادة تنظيم هذه القوات تحتاج إلى الكثير من الوقت، وبما أن الانكليز ما زالوا بعيدين عن العـاصمـة السـورية، فباستطاعته أن ينسحب بقواته إلى حلب متخليـاً عن سوريـا كلهـا، وهنـاك ينشيء خطاً دفاعياً جديداً في الشمال، فيسد الطريق أمام الانكليز ويمنعهم من التوغل داخل الأراضي التـركيـة نفسها... وعرض خطته هذه على «ليمان فون ساندرن» فوافقه عليها إلّا أنه اضاف قائلا:

ـ رغم أن خطتـك وجيهـة فليس باستـطاعتي اصـدار الأوامـر بتنفيذها، لأنه لا يمكنني ترك قطعة كبيرة من أراضي الامبراطورية لقمة سائغة للأعداء دون أن اضرب ضربتي الأخيرة. إنها مشكلة عليكم انتم الأتراك اصحاب البلاد أن تقرروا ما ترونه مناسباً بشأنها!

فأجابه مصطفى كمال:

ـ أنا أتحمل المسؤولية الكاملة لهذه الخطة.

ثم اصـدر أمـره إلى قواته بالكف فوراً عن كل صدام مع العدو والتأهب للانسحاب العام إلى حلب. وما كادت قواته تصل إلى حلب حتى أمـرهـا بإنشـاء خط دفاعي جديد على بعد حوالى عشرين كيلومتراً شمال المدينة، لكي يتمكن من حماية الطريق الوحيد الذي يخترق جبال الطوروس إلى داخل تركيا. ولم تكن خطة مصطفى كمال الجديدة مبنية على اعتبارات «تكتيكية» فقط، بل كانت مبنية على اعتبارات نفسية أو «سيكولوجية» إذا صح التعبير. فقد كان يدرك أن الجنود الأتراك، الذين هم في معظمهم من اولاد الفلاحين

الأناضوليين، سوف يستميتون في محاربة العدو إذا ما هاجمهم داخل الأراضي التركية، لأنهم يدافعون هذه المرة عن بلادهم الأم: تركيا، وليس عن ممتلكات الامبراطورية العثمانية في سوريا وفلسطين والحجاز وسواها... إنهم سيقاتلون وظهورهم مسندة إلى الجدار الطبيعي الهائل المكون من جبال الطوروس الشاهقة...

وما ان فرغ مصطفى كمال من تنظيم خطه الدفاعي الجديد، حتى ابرق إلى السلطان محمد السادس (وحيد الدين) يطالبه بتنحية «أنور» وعصابته عن مناصب الحكم والجيش، وتأليف حكومة جديدة يسند اليه فيها منصب وزير الحربية لإنقاذ البلاد من الكارثة المحتمة المقبلة عليها إذا استمر الحال على ما هو عليه! إلّا أنه لم يتلق أي رد على برقيته. ولكن الأنباء وردته من العاصمة بأن «أنور» و«جمال» و«طلعت» قد فروا عبر البحر الأسود... وبأن حكومة جديدة برئاسة «عزت باشا» قد ألفت من «الكابتن رؤوف»، بطل البارجة «الحميدية»، والجنرال «فوزي شاقماق»، الذي تسلم منه مصطفى كمال قيادة الجيش السابع وسواهم! ولم يهتم مصطفى كمال كثيراً لهذه الأنباء، إذ ان تفكيره كله كان منصباً على مواجهة الموقف العسكري في جبهته، فظل يواصل جهوده ليل نهار لتقوية تحصيناته وتعزيز خط دفاعه.

وينفرد الكابتن «هـ . س . ارمسترونغ» بسرد حادثة أنقلها هنا كما وردت في كتابه «الذئب الأغبر». يقول ارمسترونغ:

«إن الزعماء العرب بتحريض من «لورانس» قد اتصلوا بمصطفى كمال وعرضوا عليه أن يستخدم نفوذه لدى الحكومة التركية الجديدة التي كان رئيسها ومعظم اعضائها من اصدقائه من أجل فتح باب المفاوضة لعقد صلح منفرد مع الانكليز، إلّا أن مصطفى كمال رفض هذه الفكرة واجابهم أنه ليس جباناً حتى يتراجع كالآخرين امام تهديدات العدو، وإنه يفضل الاستمرار في القتال حتى ولو كان النصر امراً ميئوساً منه»!

وكان سكان حلب، بعد أن اقام مصطفى كمال مركز قيادته في فندق «بـارون» وسـط المدينة، قد التزموا الحياد بين الأتراك والانكليز بادئ الأمر، وتذرعوا بالهدوء والسكينة ريثما ينجلي الموقف. ولكن ما ان بلغتهم انباء دخول قوات الجنرال «اللنبي» و«لورانس» إلى دمشق وتـوجهـا من هناك إلى حلب، حتى انقلبوا ضد الأتراك وأخذوا يثيرون الاضطرابات والقلاقل.. وافاق مصطفى كمال ذات صباح على أصوات وصيحات عالية ترتفع حول الفندق فخرج من غرفتـه مستـطلعـاً الخبر، فإذا به يرى ساحة المدينة وشوارعها المحيطة بالفندق تعج بالجماهير الصاخبة وهي ترفع قبضاتها في الهواء مهددة منذرة. فعلم أن قوات «لورانس» قد دخلت المدينة وإن جيش «اللنبي» لاحق بها. فما كان منه إلّا أن غادر الفندق فوراً ونقل مركز قيادته إلى خط الدفاع الجديد لصد الهجوم المقبل.

وفي السادس والعشرين من تشرين الأول/ اكتوبر، هاجم الانكليز خط دفاع الأتراك عند قرية «هاري تان»، فتوجه مصطفى كمال تواً إلى مكـان الهجـوم وتـولى الدفـاع عنـه بنفسه، فأنزل بالقوات البريطانية هزيمة ساحقة واضطرها إلى التراجع.. ثم تراجع هو بدوره إلى خط الدفاع الثاني واخذ يستعد لمجابهة الهجوم المقبل. وفيمـا كان الطرفان يتأهبان لاستئناف القتال، وردت الأنباء إلى مصـطفى كمـال من العاصمة بأن الحكومة التركية وقعت اتفاق هدنـة مع الحلفـاء في «مودروس». وصدرت الأوامر إلى الضباط الالمان بالعودة فوراً إلى بلادهم، فقد هزمت تركيا نهائياً في الحرب والقت سلاحها في الثلاثين من شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٨!

وذهب مصطفى كمال إلى مدينة «اضنة» حيث كان يقيم الجنرال «ليمان فون ساندرن» ليتدارس معه الموقف، فأعلمه القائد الالماني بأن لديه اوامر بتسليمه قيادة جميع الجيوش التركية في القطاع الجـنـوبـي والعـودة إلى برلين.. ويـصـف الكـابـتـن

«هـ . س . ارمستـرونـغ» هذا اللقاء الأخير بين الرجلين وصفاً مؤثراً فيقول:

«... وهناك في مقهى قديم بمدينة «اضنة»، تسلم مصطفى كمال من «ليمان فون ساندرن» قيادة جميع قوات تركيا الجنوبية. وواجه كل من الرجلين الآخر عبر منضدة صغيرة، وقد اصبح مصطفى كمال المضيف و«فون ساندرن» ضيفه لا رئيسه! وفي ساعة الهزيمة هذه لم يكن لدى الرجلين كلام كثير ليتبادلاه... فقد كان كلاهما شجاعاً قوي الشكيمة، وعسكرياً مجرباً لامعاً. وكان كل منهما يحترم الآخر دون أن يظهر له شعوره.

فلما حانت ساعة الوداع قال «فون ساندرن» لمصطفى كمال وهو يصافحه:

ـ لقد عرفتك منذ توليت القيادة في معركة غاليبولي، واني لأغبط نفسي على أنني قد اكتشفت مقدرتك العسكرية النادرة منذ البداية. لقد اختلفنا في الكثير من الأمور وفي الغالب من الأحيان، إلّا أننا انتهينا بأن نصبح صديقين... وعزائي الوحيد في هذه اللحظة الفاصلة انني سوف اترك القيادة بين يديك القديرتين»!

عاد مصطفى كمال، بعد تسلمه القيادة العامة من «فون ساندرن»، إلى مركز قيادته في خط الدفاع الأخير الذي كانت قواته قد تمركزت فيه عند اعلان الهدنة، واخذ يستعد لاستئناف القتال غير معترف بالهدنة وشروطها المخجلة. وعندما اراد الانكليز احتلال «اسكندرون» انكر عليهم هذا الحق وأمر الحامية التركية فيها بالمقاومة! عندها أبرق اليه «عزت باشا» ـ رئيس الوزراء ـ طالباً منه أن يستسلم ويمتنع عن أي مجابهة. فما كان من مصطفى كمال إلّا أن ابرق اليه:

«ينبغي الا نستسلم امام العدو والا نقبل الاهانة والذل وإلّا اتحنا له الفرصة لابادة كياننا ابادة تامة».

واستمـر يقوي جبهته ويعزز تحصيناته، غير عابىء بالهدنة ولا

بالذين وقعوها! وفجأة وردته رسالة عاجلة من «عزت باشا» يبلغه فيها أنه قد اختلف مع السلطان وانه ينوي الاستقالة من رئاسة الوزارة، التي من المقـرر أن يخلفـه فيـها «توفيق باشا» المعروف بصداقته للانكلين، لذلك فهو يرجو منه أن يعود فوراً إلى اسطنبول لأنه بحاجة اليه! وما ان رأى مصطفى كمال تطور الاحداث على هذا الشكـل حتى استدعى الضابط الذي يليه في الرتبة وسلمه القيادة، ثم غادر الجبهة عائداً إلى العاصمة.

١٣

الاحتلال

وصل مصطفى كمال إلى اسطنبول فوجدها أشبه بجيفة نتنة تحوم فوقها الطيور الجوارح، وقد انشبت مخالبها فيها وراحت تمعن في تفتيتها وتمزيقها. لقد سيطر العدو على كل شيء تقريباً: البوارج البريطانية استولت على البوسفور، وانزلت جيوشها التي احتلت القلاع والمراكز الاستراتيجية الأخرى المهمة، بينما احتلت الجيوش الفرنسية العاصمة وملأ جنودها السنغاليون الساحات والشوارع، ووضعت القوات الايطالية يدها على سكك الحديد وسائر طرق المواصلات! وبدأ ضباط «الحلفاء» يتصرفون على هواهم، ففرضوا إشرافهم على شؤون البوليس والحرس الوطني والموانىء وسائر مرافق العاصمة الحيوية. كما باشروا بتسريح الجيش التركي وتجريد القلاع من مدافعها... أما خارج العاصمة فقد أعمل «الجراحون» مبضعهم في جسد «الرجل المريض»، فقطعوا أوصاله وتوزعوها فيما بينهم. فاستولت ايطاليا على «مونيا» و«اكشهير» و«افيون كره حصار» و«انطاليا»، بينما استولت فرنسا على ولاية «اضنة»، واحتلت بريطانيا «سمسون» و«اورفا» و«مرعش» و«عين تاب». أما اليونانيون فقد بدأوا يهيئون انفسهم للاستيلاء على «أزمير» وضواحيها! هذا إضافة إلى أن المادة السابعة من اتفاقية الهدنة كانت تنص على «حق» القوات الحليفة بالاستيلاء على أي نقطة

استراتيجية في تركيا إذا ما تعرضت قواتها لأي مقاومة تهدد سلامتها!

وهكذا تحطمت الامبراطورية العثمانية وسلخت عنها ممتلكاتها في مصر وسوريا وفلسطين والعراق واصبحت تركيا نفسها تحت الاحتلال، وانهار الحكم فيها انهياراً تاماً، إذ ان زعماء «الاتحاد والترقي» الذين كانوا مطبقين عليها قبضتهم الفولاذية، قد فروا بأنفسهم واموالهم إلى الخارج، وألقى قادة الجيش سلاحهم – باستثناء مصطفى كمال – وكان السلطان اضعف من أن يقف بوجه الأعداء، بل بالعكس اصبح مطية طيعة لأطماعهم ونزواتهم، واضطر بضغط منهم، إلى تأليف حكومة هزيلة على شاكلته برئاسة «توفيق باشا» أحد رجال السلطان عبد الحميد في الماضي والمعروف بولائه لبريطانيا. كما أن معنويات الشعب التركي اصبحت هي الأخرى في الحضيض. فقد كان الأتراك من جميع الطبقات، على حد تعبير «ارمسترونغ»:

ممزقين مهزومين لا يقوون على مقاومة أو قتال، وكانوا ينتظرون – وهم مسحوقو الأجسام والنفوس – أن يقرر الأعداء المنتصرون مصيرهم.

ونشأت في البلاد على اثر الهزيمة جمعيات وأحزاب متعددة تضم ما هب ودب من السياسيين الانتهازيين والوصوليين والجبناء الخائفين على حياتهم واموالهم وامجادهم القديمة: فهنا حزب ينادي بالانتداب البريطاني! وهناك حزب يطالب بالانتداب الاميركي! وآخر بالانتداب الفرنسي أو الايطالي! والجميع مقتنعون بأنه لم يبق ما يمكن عمله سوى وضع انفسهم وبلادهم تحت الحماية الأجنبية! وفي هذا الجو المكفهر واليأس المطبق، لم يبق سوى رجل واحد تتطلع اليه اعين من ظلوا محتفظين بشعور العزة والكرامة والانفة، وهذا الرجل هو: مصطفى كمال، القائد التركي الوحيد الذي رفض أن يلقي سلاحه كالآخرين، أو أن يفر مثلهم من

المعركة، والذي رفض أن يمكّن الانكليز من الاستيلاءعلى الاسكندرون.

وبعد أن وقف مصطفى كمال على حقيقة الوضع منذ اليوم الأول لوصوله إلى اسطنبول، ورأى بأم عينه جنود «الاحتلال» يتمخطرون في مختلف انحاء العاصمة، توجه في اليوم التالي إلى منزل «عزت باشا»، ورجاه بأن يعود إلى الحكم لأنه لا يجوز السماح لتوفيق باشا وحكومته ولا للسلطان نفسه بقبول الهزيمة على هذه الصورة المخجلة، لأن في قبولها نهاية تركيا كدولة وكشعب وكأمة! فالقضية العاجلة الملحة الآن ليست إحياء الامبراطورية العثمانية أو استرداد ولاياتها المفقودة، بل انقاذ تركيا نفسها من الخراب والدمار والموت! لذلك ألح على «عزت باشا» بتأليف حكومة قوية تستطيع أن تجابه هذا الموقف المصيري، وتطيح بحكومة «توفيق باشا» الضعيفة الخائرة، على أن يعطي هو وزارة الحربية، وعندها ينقذ ما تبقى من تركيا لأنه كان يعتقد أن على الأتراك أن ينقذوا أنفسهم بأنفسهم، وليس بمحاباة أو ممالأة أو وصاية أي دولة أجنبية! ووافقه «عزت باشا» على كل ما قاله وأظهر استعداده للتعاون معه في هذا الاتجاه، ولكنه صارحه بأنه غير متأكد من أن كثرة النواب ستقف إلى جانبه وتحجب الثقة عن حكومة «توفيق باشا»، فرد عليه مصطفى كمال بأنه سيأخذ هذا الأمر على عاتقه. وغادر منزل «عزت باشا» وتوجه فوراً إلى البرلمان، فجمع عدداً من النواب حوله وخطب فيهم مطالباً بحجب الثقة عن حكومة «توفيق باشا»، وتأليف حكومة جديدة تستطيع الصمود في وجه الاحتلال الأجنبي، ورفض شروط معاهدة «مودروس» المخجلة! فوافقه الجميع على رأيه وأعطوه وعداً بحجب الثقة عن حكومة «توفيق باشا».

وفي اليوم المحدد لجلسة الاقتراع على الثقة، دخل مصطفى كمال

البرلمان وجلس في مقاعد «النظارة» ينتظر نتيجة الاقتراع، فإذا به يفاجأ بفوز حكومة توفيق باشا بأكثرية الأصوات، بمن فيها أصوات الذين وعدوه بحجب الثقة! ذلك أن هؤلاء بعد أن عادوا إلى أنفسهم، خافوا من الانحياز إلى جانب مصطفى كمال المعروف بشدة بأسه ونزوعه إلى الحكم الدكتاتوري، رغم اقتناعهم بأن مثل هذه «الدكتاتورية» أمر تستلزمه الظروف الراهنة التي تجتازها البلاد. هذا إضافة إلى أن مصطفى كمال يريد مواصلة القتال والمقاومة، بينما هم أصبحوا عاجزين عن الوقوف على أقدامهم من جديد!.

وعلى اثر اعلان نتيجة الاقتراع خرج مصطفى كمال غاضباً مزمجراً، وقد تمنى في تلك الساعة لو أن بيده مقاليد الحكم لكي يعلق مشانق النواب جميعاً، ثم توجه إلى اقرب مركز هاتف وطلب موعداً عاجلاً مع السلطان. إلّا أن «وحيد الدين» حدد له الموعد بعد اسبوع، وكان قد علم بموقفه من جلسة الثقة، ففضل اعطاءه مهلة كافية لكي تهدأ اعصابه فلا تنقلب المقابلة إلى لقاء عاصف. وفي اليوم المحدد للموعد، ذهب مصطفى كمال إلى القصر فاستقبله السلطان بالحفاوة والترحيب وأخذ يتبادل معه كلام المجاملة، إلا أن مصطفى كمال طرق الموضوع مباشرة فقال له:

«إن حكومة «توفيق باشا» يجب أن تذهب. فهي حكومة ضعيفة وهناك شكوك كثيرة حول رئيسها... لذلك ارى أن الموقف يستدعي تأليف حكومة جديدة قوية تتمتع بثقة الشعب، وتستطيع أن تفاوض العدو على قدم المساواة لا على أساس غالب ومغلوب! وإذا ما عهد جلالتكم اليّ بمنصب وزير الدفاع في هذه الحكومة الجديدة واعطاني الصلاحيات المطلقة، فاني اتكفل باستعادة كرامة البلاد وانقاذ شرفها وتطهير الوطن من جميع قوات الاحتلال التي تعيث فيه تدميراً وخراباً واذلالاً... على أنه في جميع الأحوال، فإن مجلس النواب الحالي يجب أن يحل، لأن نصف اعضائه من الخونة المنتمين إلى جمعية «الاتحاد

والترقي»، والنصف الآخر من الجبناء الذين لا همّ لهم سوى انقاذ انفسهم! إن كلمة واحدة من جلالتكم كفيلة بإنقاذ الوضع بأكمله، لأنها ستشجع الشعب على الاستمرار في المقاومة وتنقذ البلاد من «هستيريا الهزيمة»!

إلّا ان «وحيد الدين» تهرب من الاجابة مباشرة على اقوال مصطفى كمال الصريحة القاطعة، فاذا به يغمض عينيه، كما كان يفعل أيام السلطان عبد الحميد كلما اضمر امراً لا يستطيع البوح به، ثم التفت إلى مصطفى كمال قائلاً:

ـ أنا اعرف انك تتمتع بنفوذ قوي وشعبية واسعة في اوساط الجيش. فهل تعتقد أن هذا الجيش ما زال مخلصاً لي؟

فأجابه مصطفى كمال وقد فوجيء بالسؤال:

ـ اني لم اعد إلى العاصمة إلّا منذ فترة قصيرة ولم تتح لي الفرصة بعد للاطلاع على حقيقة الموقف.

ثم صمت قليلاً واردف:

ـ هل لدى جلالتكم اي دلائل على عدم ولاء الجيش؟!

فأجابه السلطان:

ـ على كل حال إني اعتمد عليك من اجل استخدام نفوذك للابقاء على هذا الولاء!

فرد عليه مصطفى كمال:

ـ نعم تستطيع الاعتماد علي في هذا السبيل، ولكنني ألح على عظمتك بأن تعير اهتمامك لما ابديته بشأن هذه الحكومة.

وانتهت المقابلة وعاد مصطفى كمال إلى منزله الصغير الذي كان قد أستأجره في منطقة «شيشلي» (القريبة من فندق هلتون حالياً).

وفي اليوم التالي، أقال وحيد الدين حكومة «توفيق باشا» وحل البرلمان والف حكومة جديدة اسند رئاستها إلى صهره «الداماد فريد»، ودخلها عدد كبير من انصار مصطفى كمال امثال:

«عصمت» و«فوزي» و«رؤوف»، إلّا أن مصطفى كمال نفسه ابعد عنهـا. ذلك أن «وحيـد الدين» كان قد كون فكـرة واضحـة عن مصطفى كمال منذ مرافقته له في زيارته الرسمية لبرلين: إنه رجل طموح جداً وخطر جداً.. فإذا ما اصبح في مركز السلطة، فسوف يحصد الأخضر واليابس ويطيح برؤوس عديدة ربما كان رأسه هو أولها!

وقد أثار تصرف السلطان نقمة شعبية عارمة اصاب بعض رشاشها مصطفى كمال نفسه، ذلك أن الجميع كانوا على علم بالضغط الذي مارسه على النواب لحجب الثقة عن حكومة «توفيق باشا»، وبأنه قد اختـلى لوحده بوحيد الدين ساعة كاملة قبل يوم من حل البرلمان واقالة الحكومة، إلّا أن الأكثرية ـ كما يقول «ارمسترونغ» ـ كانت مقتنعة بأنه يعمل لحسابه الخاص وليس لحساب السلطان، لذلك نفـر الكثـيرون منه واصبحوا يتطلعون اليه بحذر وريبة! وأدرك مصطفى كمال أنه لم يعد له مكان في السياسة الجديدة، فانزوى في منزله «بشيشلي»، وأغلق بابه في وجه الكثيرين من معارفه ما عدا الصفوة من اصدقائه المخلصين امثال الكولونيل «عارف»، الذي عمل تحت إمرته في معركة «غاليبولي»، ولم يتخل عنه حتى في أحرج الظروف التي مرّ بها في حياته. هذا اضافة إلى أنه كان مراقباً من الانكليز، وكان جواسيسهم منبثين حول منزله ليلاً ونهاراً لعلمهم بأنـه يريـد الاستمـرار في القتـال ويرفض شروط الهدنة. فكانوا يحصون ويترصدون كل من كان يدخل منزله أو يخرج منه...

وتتالت الأيام وتتالى معها اشتداد قبضة «الحلفاء» المنتصرين حول عنق تركيا المهزومة الجريحة، لا سيما وإن «الداماد فريد» كان يحني رأسه امام كل مطلب جديد تتقدم به قوات الاحتلال، إلى أن لاحت بشائر الأمل في الأشهر الأولى من عام ١٩١٩، إذ نشبت في كل من فرنسا وبريطانيا وايطاليا متاعب وازمات داخلية هي نتيجة

طبيعية لفترة ما بعد الحرب... عدا عن الخلافات التي وقع فيها «حلفـاء» الأمس اثنـاء تحضيرهم لمؤتمر الصلح في باريس. فقد امسكوا بتلابيب بعضهم البعض، وكشر كل منهم عن انيابه في وجه الآخر، وراح يدبر الحيل والخطط للحصول على حصة الأسد من تركة «الرجل المريض» الذي «مات» وبقيت جثته في العراء تنتظر من يهيل فوقها التراب! لذلك بدأ الوطنيون المخلصون يفكرون بإنشاء «حـركة مقاومة شعبية» ضد الاحتلال. فتألفت في العاصمة عدة جمعيـات سريـة هدفها سرقة الأسلحة والذخائر من المستودعات الخـاضعة لإشراف «القوات الحليفة»، وارسالها إلى انصارها في الجبال الذين بدأوا يشنون حرب عصابات على قوات العدو. وكانت الحركة تلقى التشجيع والمعونة من بعض الرسميين ذوي المراكز الكبيرة في الحكومة واصدقاء مصطفى كمال في الوقت نفسه، امثال «عصمت» و«رؤوف» و«فتحي» و«فوزي» وسواهم... وعلى الحدود الشرقية في جبهة القفقاس بدأ «كاظم قره بكير» وقواته التي لم تدخل المعركة يعصون أمر الحلفاء بشأن تسريح الجيش. وتسربت انباء جمعيات المقاومة السرية إلى الانكليز، فألقوا القبض على عدد كبير من الذين اعتبروهم خطرين على السلامة العامة وزجوهم في السجن.

ويـذكـر «ارمستـرونغ» إنه كانت لمصطفى كمال اليد الطولى في تحريك هذه المقاومة، فقد كان على اتصال بجميع المنظمات السرية التي كانت تقوم بها، إلّا انه كان حذراً وكتوماً جداً في اتصاله بها، لأنه لم يكن واثقاً من امكانية نجاحها وإلّا لكان قادها علناً بنفسه وليس سراً وفي الخفاء! لذلك لم يثبت أي دليل بحقه اثناء التحقيق مع المعتقلين، إلّا أن الانكليز ظلوا يرتابون بأمره، ووضعوا اسمه في رأس قائمة طويلة تحمل أسماء الأتراك «الخطرين» الذين ينبغي اعتقالهم ونفيهم إلى مالطا!

وكـان مصطفى كمال قد ترك منزله في «شيشلي» وعاد إلى غرفته

القديمة في فندق «بيرا بالاس» بعد أن عاوده مرض كليتيه المزمن، وأصبح في أسوأ حال من الانقباض والأسى والألم و... «الطفر»، حتى بليت ثيابه وساء مظهره الخارجي... أضف إلى ذلك انصراف معظم انصاره عنه بعد أن اصبح موضع شبهة دائمة من الانكليز والسلطان والحكومة معاً... فأخذ يقضي معظم ايامه ولياليه تائهاً في شوارع العاصمة على غير هدى بعد أن تهدمت قواه المعنوية والجسدية. وأخذ يغرق نفسه بالشراب في مقاهي المدينة وحاناتها وهو جالس لوحده مكتئباً منهار الأعصاب، دون أي هدف أو خطة أو أمل في المستقبل!

١٤

التحول الخطير

وصف القائد الالماني «ليمان فون ساندرن» ذات يوم مصطفى كمال:

«بأنه يملك تلك الصفة الرئيسية من صفات القادة العظام... صفة الحظ! كما أنه كان يملك القدرة على اغتنام فرصة الحظ واستخدامها في الوقت المناسب»!

فقد تعاظمت حركة المقاومة الشعبية في الداخل، لا سيما في الاناضول وفي الجهة الشرقية منها بشكل خاص، فقرر الانكليز بالاتفاق مع السلطان قمع هذه الحركة والقضاء عليها بالقوة وبأسرع وقت ممكن قبل أن يندلع لهيبها في طول البلاد وعرضها! لذلك اصبح من الضروري انتداب رجل قوي، باسم السلطان، إلى مناطق الاضطراب لتهدئة الأمور، والقضاء على جيوب المقاومة وتجريدها من اسلحتها قبل انعقاد مؤتمر الصلح في باريس.

وعقد اجتماع في قصر «يلدز» لهذه الغاية ضم السلطان والمندوب السامي البريطاني ورئيس الوزراء «الداماد فريد». وبعد استعراض الموقف وتداوله من مختلف وجوهه، اقترح «الداماد فريد» انتداب مصطفى كمال للقيام بهذه المهمة! وما كاد السلطان يسمع باسم مصطفى كمال حتى طار صوابه والتفت إلى رئيس وزرائه قائلاً:

ـ لم اكن لأتصور أن يصل بك الحمق إلى هذا الحد! كيف تريد أن

تنتدب لهذه المهمة رجلاً هو أول من ينادي بالعصيان المسلح ويدعو لاستمرار القتال وتمزيق معاهدة الهدنة؟

وأيد المندوب السامي البريطاني السلطان في معارضته تكليف مصطفى كمال بهذه المهمة. فاجابهما رئيس الوزراء:

ـ إن مصطفى كمال هو الرجل الوحيد في كل تركيا القادر على القيام بهذا الدور. فلا يستطيع اخضاع الملحد سوى الشيطان!

فطلب منه السلطان أن يوضح ما يعنيه بهذا الكلام الغامض... فاستطرد «الداماد فريد» قائلاً:

ـ إن جميع هذه الاضطرابات الناشبة داخل البلاد لا تحركها أي عاطفة شعبية بقدر ما تحركها جمعية «الاتحاد والترقي» التي هي من مخلفات «أنور» وعصابته... ومصطفى كمال هو ألد خصوم هذه الجمعية واكثرهم عداء لسياستها وتصرفاتها. هذا عدا عن أنه يتمتع بنفوذ كبير في أوساط الشعب والجيش ويعتبره الجميع «بطلاً وطنياً»... فإذا ما دعا حركة المقاومة إلى القاء سلاحها فإن الكثيرين سيعتقدون أنه لولم يكن يرى في هذه الدعوة خدمة للقضية الوطنية لما كان اقدم عليها. لذلك، فإن ما يسمى بـ «الثوار» سوف يستجيبون لدعوته ويرضخون لأوامره.

إلّا أن السلطان طلب اعطاءه مهلة للتفكير... وكذلك المندوب السامي البريطاني. وظل القرار معلقاً بضعة أيام ومصير مصطفى كمال يتأرجح بين الاعتقال والنفي إلى مالطا، أو التوجه إلى الأناضول كمبعوث رسمي للسلطان لقمع الثورة! وأخيراً تمكن «الداماد فريد» من اقناع الانكليز بوجهة نظره، ورفع اسم مصطفى كمال من قائمة المرشحين للاعتقال والنفي، ووافق السلطان على تعيينه مفتشاً عاماً للمنطقة الشمالية وحاكماً مطلق الصلاحية على الولايات الشرقية! وكانت موافقة السلطان على هذا التعيين، كما يقول «بينوا ميشان» نقلاً عن «نوربرت دى بيشوف» هي:

«العمل الوحيد الذي يستحق الذكر في حياة وحيد الدين لأنه كان بداية تحول خطير في تاريخ تركيا الحديثة، إذ انه اعطى للشعب التركي القائد العظيم المنتظر بعد زوال ارطغرول وبايزيد ومحمد الفاتح، كما اعطى لهذا القائد فرصة العمل من أجل تحقيق احلامه البعيدة في انقاذ تركيا واستعادة مجدها ودورها التاريخي بين دول العالم وشعوبها».

كان مصطفى كمال على جهل تام بما يدور حوله من احاديث وتبادل آراء في قصر «يلدز»، فما ان تبلغ قرار السلطان بانتدابه لهذه المهمة حتى شعر بأن دوره التاريخي، الذي ظل كل حياته يحلم به، قد حان، وأن القدر بدأ يقرع بابه بكلتا يديه داعياً اياه لتلبية النداء! فإذا به كعادته كلما تسلم مسؤولية الأمور المصيرية ينهض من فراشه بقوة ونشاط ويستعيد اعصابه الفولاذية، ثم أبلغ رئيس الوزراء على الفور قبوله هذه المهمة وترحيبه الحار بها وبالتعليمات التي سيزوده بها لهذه الغاية!

وعكف مصطفى كمال لتوه على تدبير خططه واهدافه البعيدة... وهي الخطط والأهداف التي تخوف منها وحيد الدين والمندوب السامي البريطاني! وكانت خطته تنطلق من هذه النقطة: إنه كمبعوث رسمي للسلطان سوف يحظى باحترام وتقدير كبيرين من سكان الأناضول المتعصبين لوحيد الدين كخليفة المسلمين، لذلك فسوف يتظاهر بأن «السلطان ـ الخليفة» قد ارسله اليهم لانقاذهم من الانكليز «الكفار المشركين»... وبهذه الوسيلة سيتمكن من تنظيم المقاومة واعلان الثورة لإنقاذ تركيا من الاحتلال الأجنبي!

وفي مساء الليلة التي تبلغ فيها انتدابه لهذه المهمة، استقل سفينة ابحرت به عبر البوسفور إلى شاطىء البحر الأسود... مصطحباً معه صديقيه «عارف» و«رأفت». وهناك داخل غرفته في السفينة اخذ يشرح لصديقيه بلهجة رزينة حازمة نظرته إلى الموقف وخططه المقبلة من اجل انقاذ الوطن. واصغى اليه الصديقان باحترام كلي

وحـرصا على ألا تفوتهما كلمة واحدة من كلماته التي كان لها في نفسيهما وقع «النبوءة»! بدأ مصطفى كمال حديثه قائلاً:

«إن وحيد الدين لم يعد يهمه سوى أمر واحد: انقاذ حياته وتأمين راحته الشخصية. وكذلك رئيس حكومته ووزراؤه... لذلك، فإن الشعب متلهف لبروز قائد ينقذه من هذه المحنة التي تلف البلاد بليلها الحالك الدامس... والجيش لم يعد له سوى وجود اسمي. فقادته وضباطه قد انهكت الحرب قواهم الجسدية والمعنوية رغم أن الألم يسحق قلوبهم ونفوسهم وهم يرون الأعداء يمزقون كيان البلاد ويتوزعون أشلاءها، لذلك فهم ينتظرون أن يأتيهم من قعر الهاوية أمل يحمل اليهم الرجاء والخلاص... أما الذين بدأوا يدركون هول الكارثة المحدقة بالأمة فلديهم وجهات نظر مختلفة ومتناقضة، كل حسب بيئته وعاداته ومشاعره، إلّا أن افراد الشعب والجيش، بحكم أواصر الدين المتأصلة في نفوسهم منذ اجيال وأجيال، يتطلعون بأبصارهم إلى العرش وإلى المتربع فوقه... فهم يخشون على مصير الخلافة والسلطنة اكثر مما يخشون على انفسهم. بل أكثر من ذلك، انهم لا يستطيعون التصور أن بالامكان انقاذ الوطن دون شخص الخليفة نفسه. وليس هذا حقيقة متأصلة فقط في نفوسهم، بل الويل ثم الويل لكل من يخالفهم في هذا المعتقد ويرفض الانسياق معهم في هذا الاتجاه. إن اقل ما ينتظره منهم هو اتهامه بالكفر والالحاد والزندقة... بل بالخيانة الوطنية ايضاً، لذلك فإنهم لن يتورعوا حتى عن شنقه! وهذا المعتقد ليس متأصلاً في نفوس الجماهير فقط، بل حتى في نفوس من يسمون انفسهم «النخبة»... وهم جماعة السياسيين الجبناء المحترفين، الذين يعتقدون أن الأمل الوحيد لإنقاذ البلاد هو في تمريغ الجبين على أقدام الأعداء المحتلين... لذلك اصبح من الضروري أن يبرز من خلال حطام هذه الأمة قائد فذ يستطيع أن يعيد اليها الحياة والعافية، ويطيح بكل هذه الترهات والمخاوف وبالسلطان وبطانة السوء المحيطة به وبقوة الإحتلال الجاثمة فوق البلاد ويقذف بهم جميعاً إلى الجحيم»!

وفيما كان «بطل الدردنيل» غارقاً في هذا الحديث مع صديقيه، وكان

قد انتصف الليـل تقـريبـاً، إذا بـ «الداماد فريد» يطلب مقابلة عاجلة مع المندوب السامي البريطاني ليبلغه أن السلطان قد عدل عن قراره، لأن الأنبـاء وصلتـه بأن مصـطفى كمال يعتزم اثارة الاضـطرابـات والقـلاقل في الأقاليم الداخلية، لذلك ينبغي القاء القبض عليه اثناء رحلته وبأي ثمن! وصدرت الأوامر فوراً بتوقيف «الجنـرال مصطفى كمال باشا» واعادته مخفوراً تحت الحراسة المشددة إلى العاصمة، إلّا ان ادارة قوات الاحتلال كانت على جانب كبـير من تعقيـد الاجـراءات، واحتارت فيما إذا كان تنفيذ هذه الأوامـر من اختصــاص قوات الجيش أو قوات الاسطول. وظل الجدل البيزنطي حول موضوع الصلاحيات مستمراً عدة ساعات تمكن خلالهـا مصـطفى كمـال من النفـاذ والوصـول إلى مدينة «سامسون»، على البحر الأسود، في التاسع عشر من شهر أيار/ مايو عام ١٩١٩.



١٥

مبعوث السلطان يدعو الشعب لحمل السلاح

ما ان وصل مصطفى كمال إلى «سامسون» حتى شعر بأنه قد «وقع في الفخ»... فقد كانت المدينة في قبضة الانكليز الذين راحوا يترصدون حركاته وسكناته، بل ويراقبون مكالماته الهاتفية، ويرسلون التقارير عنها إلى القائد البريطاني الأعلى في اسطنبول. ومكث مصطفى كمال في «سامسون» اسبوعاً واحداً، ثم انتحل عذراً ونقل مقر قيادته إلى «اماسيا» التي لم تكن قوات الحلفاء قد احتلتها بعد.

في هذه الأثناء كان اليونانيون، بإيعاز من «الحلفاء»، قد أنزلوا قواتهم على شاطىء «ازمير» واحتلوا المدينة والقرى الصغيرة المحيطة بها. ثم توغلوا في زحفهم فاستولوا على «مانيزيا» و«آيدين» بعد أن بطشوا بالأهالي، وارتكبوا عدة مجازر ذهب ضحيتها الآلاف من الأتراك. إلّا أن أنباء هذه الفظائع لم تكن قد وصلت بعد إلى داخل الأناضول، عندها قرر مصطفى كمال المباشرة بوضع «خطة عمل» للبدء بتنفيذ الدور التاريخي الكبير الذي ندب نفسه له! فاتصل تلغرافياً بجميع قادة الوحدات العسكرية التابعة له في الأناضول طالباً منهم تزويده، بأقصى السرعة، بتقارير مفصلة عن وضع المناطق الخاضعة لإشرافهم. ثم استدعى «رأفت» من «سيواس» و«علي فؤاد» من انقرة، حيث كان يشغل منصب قائد الجيش العشرين، أما «عارف» فقد كان موجوداً معه في «اماسيا».

وحضر «علي فؤاد» مصطحباً معه «رؤوف»، بطل معارك «الحميدية» في بحر ايجيه..

وفي الثاني والعشرين من حزيران ـ يونيو، عقد القادة الأربعة اجتماعاً برئاسة مصطفى كمال في مقر قيادته بأماسيا. فلخص لهم مصطفى كمال الوضع كما يلي:

«إن تركيا جاثية الآن على ركبتيها أمام قوات الاحتلال ولم يعد باستطاعتها أن تقوم بأي مجابهة عسكرية، وكل ما تبقى لها اربعة جيوش في الأناضول وجيش واحد في القسم الأوروبي من العاصمة، وجميع هذه الجيوش، باستثناء جيش «كاظم قره بكير» المعسكر في ديار بكر، قد جردت من اسلحتها وسرح معظم جنودها وضباطها ولم يبق لها سوى قيادتها العليا الاسمية. أما السلطان وصهره «الداماد فريد» وكذلك اعضاء حكومته فهمهم الوحيد ارضاء سلطات الاحتلال بأي ثمن على حساب الشعب من اجل الاحتفاظ بمراكزهم، لذلك، فإن الطريق الوحيد لإنقاذ الأمة والبلاد هو في دعوة الشعب لحمل السلاح، وخوض حرب عصابات لطرد المحتلين، وعقد «مؤتمر وطني» يحضره مندوبون عن جميع المناطق، ويكونون مزودين بالصلاحيات المطلقة من أجل انتخاب حكومة مستقلة داخل الأناضول، تأخذ على عاتقها قيادة الثورة الشعبية لطرد الغزاة من جميع انحاء البلاد»...

وبعد اخذ ورد وافقه الجميع على خطته، وتقرر عقد المؤتمر الوطني في «سيواس». وما ان انتهى الاجتماع حتى ذهب مصطفى كمال إلى مركز التلغراف وارسل البرقية التالية إلى جميع القادة العسكريين في المناطق:

«إن احتلال «ازمير» و«مانيزيا» و«آيدين» من قبل الجيوش اليونانية يوضح بشكل قاطع مدى الخطر المحدق بالوطن. إن الشعب بأسره مدعو في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة إلى اثبات وجوده من أجل المحافظة على سلامة تركيا ووحدة اراضيها. لذلك، فعليكم منذ الآن أن تنظموا المؤتمرات والتظاهرات الشعبية الضخمة من أجل إفهام قوات الاحتلال والعالم بأسره أن الشعب التركي يرفض مثل هذه المؤامرات

على كيان الوطن وسلامته. كما عليكم أن توجهوا باسم الشعب برقيات الاحتجاج إلى السلطان وإلى قوات الاحتلال، وأن تحرصوا على ألا يتعرض المتظاهرون للمدنيين الأجانب المقيمين في المناطق التي ستجري فيها التظاهرات، بحيث يعتدون على ارواحهم أو ممتلكاتهم حتى لا يتخذ العدو من مثل هذه الأعمال مبرراً لاستمرار الاحتلال. قوموا بما أمرتكم به على الوجه الأكمل واخطروني بالنتيجة.

التوقيع

مصطفى كمال»

ولم يكد يمضي يومان على هذه البرقية حتى تلقى مصطفى كمال تأييداً لدعوته من الجنرال «كاظم قره بكير» قائد جيش القفقاس، والجنرال «جعفر الطيار» قائد جيش «ادرنة»، والجنرال «عدنان» قائد جيش «قونية». وبذلك ربح مصطفى كمال الجولة الأولى من معركته الكبرى المقبلة. فقد ضمن إلى جانبه كبار قادة الجيش. وشجعته بوادر هذا التأييد الأولية على الانتقال إلى الخطوة التالية. فأخذ يطوف على جميع المناطق الواقعة تحت قيادته داعياً الشعب إلى حمل السلاح، وتأليف «جمعية مقاومة» في كل مدينة وقرية تتولى الإشراف على حرب العصابات من أجل انقاذ البلاد من المحتلين والغاصبين، وتتلقى أوامرها من «القيادة العليا للجيش الوطني». وقبل أن يعود من جولته إلى مقر قيادته في «اماسيا» ألقى في حشد جماهيري كبير في احدى المناطق خطاباً مطولاً جاء فيه:

«لقد قرر العدو القضاء قضاء تاماً على امتنا ووطننا. والسلطان عاجز عن فعل أي شيء لأنه واقع في قبضة الانكليز، لذلك ارسلني اليكم من أجل العمل على انقاذكم من الكارثة التي يريد الأعداء جركم اليها. عليكم أن تدركوا بأن خلاصكم لن يكون إلّا بأيديكم. ان القعود والاستسلام والاعتماد على قوة خارجية لانقاذكم لن يفيدكم شيئاً. من أجل ذلك اقول لكم: قفوا على أقدامكم! التحقوا بصفوف «الجيش الوطني» الجديد. إن السبيل الوحيد لانقاذ وطنكم من الهلاك المحتوم وحماية زوجاتكم واطفالكم وبيوتكم من العار والذل هو في انضمامكم

إلى هذا الجيش ومقاومة العدو بقوة السلاح»!

واندلعت دعوة مصطفى كمال الشعب إلى الثورة اندلاع النار في الهشيم في طول البـلاد وعـرضهـا، فجن جنـون السلطان وطار صوابـه: لقد ارسل مصطفى كمال إلى الأناضول من أجل وقف حركات التمرد والعصيان ضد الانكليز، فإذا به يضرم الثورة ويدعو الشعب لحمل السلاح في وجههم؛ فاستدعى صهره ورئيس وزرائه «الداماد فريد»، وبعد أن أنبه على تلك «النصيحة الثمينة» التي اسـداها له بإرسال مصطفى كمال لقمع الفتن والاضطرابات في الأناضول، طلب منه استدعاء مصطفى كمال فوراً إلى العاصمة كي يقدم له تقريراً عن اعماله... وما ان تلقى مصطفى كمال أمر الاستـدعاء حتى توجه إلى مكتب التلغراف وارسل إلى السلطان برقية مطولة ناشده فيها، باعتباره الخليفة والقائد الأعلى للجيش، أن يأتي إلى الأناضول ويتزعم الثورة لطرد قوات الاحتلال وتطهير ارض الوطن من رجسهم! وقضى طيلة تلك الليلة في مكتب التلغراف ينتظر جواب السلطان.

وفي السـاعـة السادسة صباحاً تلقى من وحيد الدين رداً يأمره بالعودة فوراً إلى العاصمة. فأبرق اليه مصطفى كمال قائلاً:

«لن أذهب إلى اسطنبول وسأبقى في الأناضول حتى تتحرر البلاد من الاحتلال ويستعيد الشعب حريته وكرامته»!

فمـا كان من السلطان إلّا أن عزله من القيادة، وجرده من رتبته العسكرية، واصدر عليه حكماً بالاعدام، واخطر جميع السلطات المدنية والعسكرية في الأناضول بعصيان أوامره واعتباره خارجاً على القـانـون! عنـدها خلع مصطفى كمال لباسه العسكري ثم استدعى جميع مناصريه وعقد معهم اجتماعاً استهله بقوله:

«لقد اصبحنا الآن على مفترق الطرق. فإذا ما قررنا المضي في الطريق التي رسمناها لأنفسنا فإن حكومة اسطنبول سوف تقف ضدنا. وهذا

قد يعني نشوب حرب اهلية. وعندها سوف يتحتم علينا أن نواجه مخاطر كبيرة وأن نبذل تضحيات جسيمة. ومتى بدأنا السير في هذه الطريق فينبغي ألا يفكر أحد منّا بالفرار أو الندم أو الرجوع إلى الخلف... فعليكم أن تقرروا الآن ما يجب أن تفعلوه. عليكم أن تختاروا لكم زعيماً. وهناك شرط واحد جوهري للنجاح: أن يكون لكم زعيم واحد يقودكم وأن يكون متمتعاً بالصلاحية المطلقة لتقرير مصير البلاد والثورة. فاذا ما وقع اختياركم علي لهذه المهمة فسوف يتوجب عليكم أن تشاطروني مصيري! لقد جردت من رتبتي العسكرية، وحكم عليَّ بالاعدام، وغداً سوف تصدر الأوامر بإلقاء القبض عليَّ حياً أو ميتاً، وسوف توضع الجوائز والمكافآت ثمناً لرأسي! لذلك، فاني اطلب منكم أن تتقيدوا بشرط واحد: أن تنفذوا اوامري وأن تطيعوني دون مناقشة أو اعتراض كما لو كنت لا ازال قائدكم العسكري»!

واختار الجميع الاستمرار في الطريق التي رسموها لأنفسهم من أجل طرد «القوات الحليفة» المحتلة من البلاد، وانتخبوا بالاجماع مصطفى كمال زعيماً وقائداً لهم. وقبلوا الشرط الذي فرضه عليهم مقابل شرط آخر اشترطوه هم عليه بدورهم، وهو أن لا يقدم على شيء من شأنه أن يؤذي السلطان في شخصه! فقبل شرطهم إلّا أنه أضاف قائلاً:

«إن السلطان خاضع لقبضة العدو ولنفوذ وزرائه الخونة. لذلك ينبغي أن نقاوم حكومة اسطنبول كما نقاوم الاحتلال الأجنبي نفسه».

وقد وجد مصطفى كمال نفسه مرغماً على قبول هذا الشرط لأنه وجد أن فكرة الثورة الحقيقية لم تختمر بعد في رؤوس انصاره. فهم ما زالوا متعلقين بالسلطان باعتباره رمز البلاد وخليفة المسلمين... ولكن سوف يأتي يوم يتعلمون فيه بتجاربهم الخاصة أن بناء تركيا الحقيقية لن يكون إلّا بإزالة معالم السلطنة والخلافة التي اصبحت مجرد وسيلة في يد الدول الأجنبية للتحكم بتركيا وبالمسلمين معاً! ثم انهى الاجتماع وتوجه إلى مكتب التلغراف حيث وجه البرقية التالية إلى جميع قادة المناطق:

«إن الوطن مهدد، والحكومة المركزية في اسطنبول لم تعد قادرة على القيام بواجباتها، واستقلال البلاد اصبح مرهوناً بقوة المقاومة والصمود لدى الشعب، لذلك تقرر عقد مؤتمر وطني عام في «سيواس» لمناقشة الوسائل والأساليب التي تحفظ للوطن كيانه وسلامته. وعلى كل اقليم أن يرسل إلى هذا المؤتمر ثلاثة مندوبين للتحدث باسمه. ويجب ابلاغ هؤلاء المندوبين أن يحرصوا على السرية التامة من أجل تأمين سلامة وصولهم إلى المؤتمر الذي سأبلغكم فيما بعد تاريخ انعقاده.

التوقيع

مصطفى كمال»

ووجد مصطفى كمال أن مركزه الشخصي غير محدد، فبأي صفة يذهب إلى مؤتمر سيواس؟ إنه الآن دون اي صفة رسمية ومجرد مواطن عادي خارج على القانون ومطارد من السلطة! وبعد تفكير طويل اتصل بـ «كاظم قره بكير» وطلب منه، بصفته قائد جيش «ديار بكر»، أن يدعو القواد العسكريين ومندوبي الأقاليم المجاورة إلى عقد مؤتمر تمهيدي في «ارزروم» الواقعة ضمن نطاق صلاحياته العسكرية. وحضر «كاظم» والقادة العسكريون ومندوبو المناطق إلى «ارزروم» حيث انعقد المؤتمر في ٢٣ تموز/يونيو ١٩١٩. وعرض مصطفى كمال الوضع أمام المؤتمرين، وشرح لهم تفاصيل الموقف والقرارات التي يجب اتخاذها بشأنه. وبعد ذلك بدأت المناقشات المحتدمة وانتهت باتخاذ المقررات التالية:

١ - إن جميع الأراضي التركية تعتبر «وحدة كاملة» غير قابلة لأي تجزئة.

٢ - في حال تفكك الدولة العثمانية، على الأمة أن تقف صفاً واحداً ضد أي احتلال أو تدخل أجنبي.

٣ - إذا أصبحت الحكومة المركزية في وضع لم تعد معه قادرة على حماية استقلال الأمة وتأمين سلامة البلاد ووحدة أراضيها، تؤلف حكومة موقتة تأخذ على عاتقها تأمين هذين المبدأين الرئيسيين وتكون منتخبة من

«المؤتمر الوطني». وإذا تعذر انعقاد هذا المؤتمر لسبب ما، فإن «اللجنة التمثيلية» لولاية «ارزروم» المجتمعة حالياً هي التي تنتخب هذه الحكومة.

٤ ـ إن المبدأ الرئيسي هو جعل الارادة الشعبية هي سيدة الموقف وهي السلطة العليا الحقيقية.

٥ ـ لا يجوز أن تمنح الأقليات غير العثمانية أي امتيازات أو حقوق تضر بسيادة الأمة السياسية أو بكيانها الاجتماعي.

٦ ـ لا مجال لقبول أي نوع من أنواع الحماية أو الوصاية الأجنبية.

وفيما كان الجميع منهمكين في وضع هذه المقررات في صيغتها النهائية، إذا بأحد مرؤوسي «كاظم قره بكير» يصل إلى قاعة المؤتمر حاملاً اليه برقية من السلطان، يأمره فيها بإلقاء القبض على مصطفى كمال وارساله فوراً إلى اسطنبول وفض المؤتمر واعادة مندوبي الأقاليم إلى بيوتهم! واربد وجه «كاظم» وهو يقرأ البرقية، وبدأ العرق يتصبب من جبينه وبدا عليه الارتباك والحيرة. فهو من جهة القائد المسيطر على القوة العسكرية النظامية الوحيدة المتبقية في تركيا، وكان بطبيعته انضباطياً صارماً ينفذ الأوامر بدقة وامانة تامة، ومن جهة اخرى كان قد وعد مصطفى كمال بتأييده والسير معه حتى النهاية في منهجه الوطني.

ولاحظ مصطفى كمال أن البرقية تحمل امراً خطيراً، فطلب من كاظم اطلاعه عليها، إلّا أن هذا رجاه بأن ينفرد به خارج قاعة المؤتمر. وغادر الاثنان القاعة فاخبره «كاظم» بالأمر الذي تلقاه بالقاء القبض عليه! عندها ادرك مصطفى كمال أن مصيره ومصير البلاد اصبحا في يد «كاظم»، فأخذ يبذل كل جهده من أجل اقناعه بتمزيق البرقية والوقوف إلى جانبه في هذه المحنة الخطيرة التي تجتازها البلاد. واعتزم بينه وبين نفسه ألا يستسلم للاعتقال ـ مهما حدث

- لأن معنى ذلك تسليمه إلى الانكليز ونفيه إلى «مالطا» ليقضي بقية حياته في زنزانة ضيقة، هذا إذا لم تعلق مشنقته في باحة «السجن الأحمر» في اسطنبول! واستخدم مصطفى كمال كل بلاغته وتأثيره على «كاظم» فخاطبه قائلاً:

«إن واجبنا جميعاً كعسكريين أن نكون مخلصين. ولكن اخلاصنا يجب أن يكون اولاً وقبل كل شيء لتركيا. أما السلطان وحكومته فهما مجرد ألعوبة في يد العدو المحتل. لذلك، فإن هذا الأمر الصادر من العاصمة ليس صادراً في الواقع عن السلطان بل عن الانكليز المحتلين. لذلك، فهو أمر غير شرعي. والسلطة الوحيدة الشرعية هي الممثلة في مؤتمر المندوبين المنعقد الآن، وفي المؤتمر الوطني العام الذي سيعقد في سيواس...».

ثم أخذ يذكره بأواصر الصداقة بينهما وبالوعد الذي قطعه على نفسه بالوقوف إلى جانبه حتى النهاية من أجل تطهير ارض الوطن من الاحتلال. وأثرت اقوال مصطفى كمال وقوة حججه في نفسية كاظم، فمزق البرقية وعانقه ودخل واياه القاعة، فواصل المؤتمرون مناقشاتهم وانتخبوا لجنة لتمثيلهم في مؤتمر «سيواس». كما اختاروا بالاجماع مصطفى كمال رئيساً لهذه اللجنة و«رؤوف» نائباً له. وهكذا ربح مصطفى كمال الجولة الثانية من جولته الكبرى لتحرير تركيا، واصبح في مركز معترف به يسانده فيه «كاظم قره بكير» بقواته العسكرية النظامية.

١٦

المؤتمر الوطني.. والتحدي الكبير

غادر مصطفى كمال ورفاقه «أرزروم» في التاسع والعشرين من شهر آب/ اغسطس متجهين الى «سيواس»، حيث تقرر عقد «المؤتمر الوطني العام» في الرابع من شهر أيلول/ سبتمبر. وكان المندوبون قد بدأوا يتدفقون إلى هذه البلدة وهم متنكرين مخافة إلقاء القبض عليهم قبل وصولهم إليها، بعد ان صدرت الأوامر من العاصمة إلى القوات التي ما زالت موالية للسلطان باعتقالهم ومنعهم من حضور المؤتمر بأي ثمن وبأي وسيلة. لذلك، آثر معظمهم التسلل تحت جنح الظلام وسلوك الطرق الجبلية الوعرة الطويلة بدلاً من الطرق العادية.

أما مصطفى كمال نفسه فقد وصل إلى «سيواس» بأعجوبة، إذ ما كاد يصل إلى «أرزندجان» حتى اعترضت سبيله قوة من الدرك، وأبلغته ان أكراد «درسيم» المسلحين قد حصنوا أنفسهم على جانبي الممر الجبلي الضيق المؤدي إلى البلدة، وانهم ينتظرون وصوله إلى هذا الممر حتى يطلقوا عليه النار ويحملوا رأسه إلى السلطان! وتردد مصطفى كمال قليلاً. فقد كان الموقف في منتهى الحرج. فإما أن يتابع طريقه مقتحماً الخطر، لا سيما وإن الأكراد متفوقون في عددهم على مرافقيه، وعندها قد يلاقي حتفه وينهار كل ما بناه من أجل إنقاذ البلاد والأمة، وإما أن يعود أدراجه إلى «أرزروم» ويسلك طريقاً أخرى طويلة، وعندها سيتأخر عن حضور

المـؤتمـر في الموعد المحدد، الأمر الذي سيؤدي إلى بلبلة الأفكار وتـدهور معنويات المندوبين الذين قد ييأسوا من جدوى انعقاد المؤتمر وإمكانية نجاحه!

وأخيراً قرر اقتحام الخطر ومتابعة طريقه، إلا انه كان لا بدّ له من اتخاذ احتياط ما... فسيّر أمام سيارته سيارة أخرى وضع فيها بعض المسلحـين من أنصـاره وأمر سائقي السيارتين بالانطلاق بأقصى السرعة، كما أعطى تعليماته إلى مرافقيه أن يترجلوا فوراً ويشتبكوا مع قطاع الطريق، بينما يتابع من يبقى حياً منهم السير باتجاه «سيواس»... ولم يحصل أيّ اشتباك في الطريق، كما كان يتوقع. فقد اعتبر مصطفى كمال منذ البدء ان الأمر مجرد تهويل من رجال الدرك الذين تخوفوا من إلقاء القبض عليه تنفيذاً للأوامر الصـادرة من اسـطنبـول باعتقاله. وفي الثاني من شهر أيلول/ سبتمبـر وصـل إلى «سيواس»، فاستقبله المندوبون وأهل البلدة بتظاهرة حماسية منقطعة النظير!

وفي الساعة الثانية من بعد ظهر الرابع من شهر أيلول/ سبتمبر عقد المؤتمر أولى جلساته. فألقى مصطفى كمال كلمة الافتتاح، ثم طرح موضـوع انتخاب رئيس للمؤتمر بواسطة الاقتراع السري، ففاز بالرئاسة بالاجماع. ثم بدأت المناقشات. ولم يكن لدى الغالبية العظمى من المندوبين أهداف واضحة لما يريدونه، مما جعل هذه المناقشات تطول كثيراً، لا سيما وأن بعضهم كان يرى ان البلاد أصبحت في وضـع لا يسمح لها بمجابهة الانكليز لوحدها، لذلك طالبـوا بانتداب أميركي على تركيا باعتباره أهون الشرور. وألقى «رأفت» خطابـاً مطولاً حول هذا المـوضـوع داعياً إلى قبول هذا الانتداب، وأيده في ذلك «علي فؤاد»، كما تلقى مصطفى كمال خطاباً مطولاً من الشـاعرة والأديبة الكبيرة «خالدة أديب»، تناشده فيه التفـاهم مع أميركا وقبول انتدابها أو على الأقل حمايتها، إلا ان مصطفى كمال كان ضدّ أي وصاية أو حماية من أي دولة كانت،

فأخذ يقارع خصومه الحجة بالحجة ويحاورهم بصبر عجيب غير معهود في طباعه، لما عرف عنه من سرعة وحزم في اتخاذ القرارات وسحق كل من يقف في وجهه عندما يتعلق الأمر بالقضايا الوطنية المصرية، وتمكن من استمالة قسم كبير من المندوبين إلى جانبه، إلا ان عدد معارضيه بقي، مع كل ذلك، كبيراً رغم قوة شخصيته وسيطرته على جو المؤتمر مما جعل المناقشات تدوم أربعة أيام كاملة!

ومرة أخرى خدمه الحظ... فقد وقع في يد أنصاره أثناء المناقشات أمر مرسل من حكومة اسطنبول إلى «علي غالب»، حاكم ولاية «مالاطيا»، بتجهيز حملة من رجال القبائل الكردية والإغارة بها على «سيواس»، وإلقاء القبض على جميع المندوبين وإرسالهم مخفورين إلى العاصمة! وما ان قرأ مصطفى كمال نص هذا الأمر على المؤتمرين حتى ثارت ثائرتهم. واعتبروا تحريض الحكومة المركزية للعشائر الكردية على اعتقالهم إهانة لا يمكن السكوت عنها. وتطلعوا جميعهم إلى مصطفى كمال لانقاذهم من هذه المؤامرة على حياتهم وطلبوا منه إرسال قوات نظامية إلى «مالاطيا» لمجابهة الموقف! عندها غادر مصطفى كمال قاعة المؤتمر وتوجه على رأس فرقة من أنصاره إلى «مالاطيا»، فسحق الأكراد قبل أن يستعدوا للمعركة وفر «علي غالب» إلى جهة مجهولة!

وهكذا عاد مصطفى كمال إلى المؤتمر وهو الظافر المنتصر، مما حمل المندوبين على التصفيق له وإسلاس أنفسهم لقيادته فأقروا بالاجماع تقريباً مقررات مؤتمر «أرزروم»، التي كان يحاول منذ البدء حملهم على تبنيها، كما وافقوا معه على رفض اقتراح الحماية الأميركية أو أي حماية أخرى، وأقسموا ألا يلقوا السلاح حتى تتطهر أرض الوطن من الاحتلال الأجنبي، ويقبل العدو مقرراتهم التي سموها «الميثاق الوطني». وانتخب المندوبون لجنة تنفيذية لتولي أعمال «الحكومة المؤقتة» المستقلة عن حكومة اسطنبول، كما

انتخبوا مصطفى كمال رئيساً لهذه اللجنة. وأرسلوا، بناء لطلب مصطفى كمال، برقية إلى السلطان طالبوا فيها بعزل صهره من رئاسة الوزارة، إذ ثبت من المراسلات التي ضبطت في مكتب «علي غالب» بعد فراره ان «الداماد فريد» هو الذي أمر بغارة الأكراد على المؤتمر، وإجراء انتخابات حرة لبرلمان جديد...

ولبث مصطفى كمال طوال ليلة ١٢ ـ ١٣ أيلول/ سبتمبر ينتظر في غرفة التلغراف رد السلطان على برقية المؤتمر، إلا انه لم يتلق أي رد. وأخيراً اتصل به موظف التلغراف في اسطنبول وأبلغه أن وزير الداخلية «عادل بك» قد منعه من تحويل البرقية إلى قصر السلطان! فما كان من مصطفى كمال الا ان جلس وراء طاولة صغيرة وحرر البرقية التالية إلى وزير الداخلية:

«أيها المجرمون الجبناء! لقد منعتم الشعب من إيصال صوته إلى السلطان... فإلى متى ستمضون في التآمر مع العدو ضدّ الوطن؟ إنني أعلم جيداً انكم عاجزون عن فهم قوة الأمة وإرادتها، ولكنني لم أكن أتصور أن تصل بكم النذالة إلى حد أن تصبحوا خونة وجلادين للشعب. فكروا جيداً بتصرفاتكم الدنيئة. واعلموا بأن الشعب سيحاسبكم حساباً عسيراً على خيانتكم وتآمركم. وعندما ستسمعون قريباً أن عملاءكم هنا قد بدأوا يدفعون رؤوسهم ثمناً لأوامركم المجرمة، فاعلموا بأن حياتكم قد اقتربت أيضاً من نهايتها.

التوقيع

مصطفى كمال

وبعد أن أمر موظف التلغراف بإرسال هذه البرقية فوراً إلى اسطنبول، قرر بينه وبين نفسه ان ساعة «التحدي الكبير» وإلقاء القفاز نهائياً في وجه السلطان قد دقت! فأصدر أمره إلى جميع القادة العسكريين بعزل الأناضول عن العاصمة وقطع المواصلات السلكية واللاسلكية معها، وتحويل جميع الضرائب والايرادات والمراسلات الحكومية إليه مباشرة في «سيواس»، وطرد جميع

الموظفين المدنيين الموالين للحكومة المركزية من مناصبهم وإحلال أشخاص موثوق بهم محلهم!

أمام هذه الخطوة الحاسمة بدأت فرائص السلطان وصهره ترتعد من الخوف والهلع... لقد أصبح أكثر من نصف البلاد تقريباً في قبضة مصطفى كمال، ومن يدري متى ينقض على العاصمة؟ والله وحده يعلم أي مصير يهيئه لهما «ذئب الأناضول»؟ فقررا اللجوء إلى استدرار عاطفته بأن أرسلا وراء ضابط كبير متقاعد هو «كريم باشا»، كان فيما مضى أستاذاً لمصطفى كمال عندما كان لا يزال طالباً في المدرسة الحربية بسالونيك، وكان هذا الضابط يعتبر مصطفى كمال بمثابة إبن له، وكان مصطفى كمال يكن له الكثير من الاحترام ويبادله هذا الحب الأبوي نظراً لطيبة قلبه ووطنيته الصادقة. وطلبا منه أن يتصل «بابنه» المشاغب في الأناضول، ويعرض عليه وساطته للتوفيق بينه وبين «الباب العالي»... واتصل به «كريم باشا»، فبعث إليه برسالة مطولة يناشده فيها وقف التمرد والعنف، ومساعدة السلطان على اجتياز هذه المحنة التي يتعرض لها، والعمل سوية على التفاهم مع قوات الحلفاء لفض النزاع بالحسنى وبالطرق السلمية... فرد عليه مصطفى كمال برسالة رقيقة أيضاً أبلغه فيها أن الخلاف بينه وبين السلطان والحكومة المركزية ليس خلافاً شخصياً، بل هو خلاف حول مصير الشعب والبلاد، وان ليس من حقه أن يساوم أو يهادن في قضية تتعلق بكيان الوطن ومصيره. ولما وجد وحيد الدين وصهره أن هذا الأسلوب لم ينجح في التأثير على مصطفى كمال وحمله على التراجع، قررا اللجوء إلى سياسة التهديد والتهويل. فأوعزا إلى جميع الولاة والمتصرفين بتوجيه رسائل إليه ينذرونه فيها، بأن قراره بفصل الأناضول عن العاصمة قد أثار سخط «الحلفاء» الذين اعتبروا هذا العمل موجهاً ضدهم بالدرجة الأولى، وإنهم أرسلوا إليهم سراً بعض ضباطهم ليبلغوهم بأنه إذا ما أصر على موقفه، فإن قواتهم

سوف تحتل جميع المدن والقرى التركية، بما فيها مدن وقرى الأناضول، وأن عليه في هذه الحالة ان يستعد لمواجهة الحرب مع قوات الحلفاء... الخ الخ، إلا أن الحيلة لم تنطل على مصطفى كمال، فرد على هذه المناورات بأن أوعز إلى جميع قواد المناطق العسكريين والمدنيين في الأناضول بتوجيه برقيات شديدة اللهجة إلى اسطنبول، تطالب بإقالة حكومة «الداماد فريد» فوراً، وإجراء إنتخابات نيابية جديدة في البلاد في جو من الحرية التامة.

في هذه الأثناء كانت الحكومة الأميركية قد أرسلت إلى تركيا لجنة تحقيق برئاسة الجنرال «هاربورد» للوقوف على الحالة العامة وتطوراتها، وخصوصاً مطالب الحركة الوطنية التي يتزعمها مصطفى كمال. ووصل الجنرال «هاربورد» إلى سيواس فاجتمع بمصطفى كمال الذي شرح له تطور الأوضاع وموقفه منها، لا سيما الاصرار على إجراء انتخابات نيابية جديدة، وتأليف «حكومة وطنية» تأخذ على عاتقها إجلاء قوات الاحتلال عن البلاد ولو بقوة السلاح! وبعد أن أصغى الجنرال الأميركي بروية تامة إلى أقوال مصطفى كمال وأجال في رأسه جميع الاحتمالات الممكنة التفت إليه قائلاً:

- وماذ ستفعل إذا ما فشلت جميع جهودك في الوصول إلى الغاية التي ترمي اليها؟!...

فأجابه مصطفى كمال:

- إن جهودي لا يمكن أن تفشل لأنها مستمدة من الارادة الشعبية ومرتكزة عليها. وكن على يقين بأن أي شعب يبذل من التضحيات ما يبذله الشعب التركي من أجل حريته واستقلاله لا يمكن أن يفشل. وإلا فيجب أن نعتبر أن هذا الشعب قد مات...

وعاد «هاربورد» إلى اسطنبول فاختلى بالسلطان وأفضى إليه بكل ما سمعه. عندها أدرك وحيد الدين ان ما من قوة تستطيع رد مصطفى

كمال عن تنفيذ خطته والسير بالثورة حتى نهايتها! ووجد ان خير وسيلة يمكن اتباعها معه هي «إجهاض» هذه الثورة والتظاهر بالانصياع للارادة الشعبية التي يمثلها، فأقال حكومة «الداماد فريد» في ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٩ وألف حكومة جديدة برئاسة علي رضا ـ وكان رجلاً ضعيف الشخصية وطاعناً في السن ـ كما أمر بإجراء انتخابات نيابية جديدة في البلاد. وفي الوقت نفسه أرسل بعض رجال حاشيته إلى لندن لطمأنة الساسة البريطانيين بأن استجابته لمطالب مصطفى كمال لا تعني أبداً الاستسلام لمشيئته والانحياز إلى جانبه، وإنما هي مرحلة مؤقتة لوقف زخم الثورة وإلهاء الناس بالانتخابات الجديدة فينصرفون عن مصطفى كمال ويلتفون حول نوابهم الجدد! فما كان من «تشرشل» ـ وكان يومها وزيراً للمستعمرات في حكومة «لويد جورج» ـ إلا أن اغتنم الفرصة، وأرغم ممثلي السلطان على توقيع اتفاق سري يضع تركيا بكاملها تحت الانتداب البريطاني، وينص في أحد بنوده على أن يتعهد السلطان باستخدام مركزه من أجل مساعدة بريطانيا على تثبيت أقدامها في جميع الدول الاسلامية الواقعة تحت نفوذها!



١٧

النبوءة... والغرور

وجـرت الانتخـابـات في جو من الضـغط والتزوير الفـاضـح لإسقاط المرشحين «الكماليين» وتدفقت أموال «الدول الحليفة» على الولاة والمتصرفين والقائمقامين من أجل رشوة الجمعيات والأحزاب وقطاع الطرق ومحترفي الاجرام، الذين راحوا ينشرون الارهاب في المدن والقرى لمنع الناخبين من الاقتراع لمرشحي الحركة الوطنية... إلا ان «الكماليين» فازوا رغم ذلك كله بأكثرية المقاعد وانتخب مصطفى كمال نائباً عن «أرزروم».

وتقـرر افتتـاح البـرلمان الجديد في ١٩ كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٢٠. فوجه مصطفى كمال دعوة إلى جميع النواب من أتباعه لعقـد اجتمـاع تمهيدي في أنقرة، من أجل وضع خطة عمل قبل مباشرة النشاط البرلماني في العاصمة. وفي هذا الاجتماع، اقترح مصطفى كمال نقل مقر البرلمان من اسطنبول الى أنقرة، حتى يكون النـواب أكثر حرية في التعبير عن أفكارهم ومواقفهم السياسية، وبعيـدين عن تأثـير السلطان وقـوات الاحتـلال المسيـطرة على العاصمة... إلا ان النواب، وقد غرهم ما أحرزوه من نجاح، رفضوا هذا الاقتراح بحجة انهم أصبحوا الممثلين الشرعيين للأمة، ولم يعودوا مجرد خارجين على القانون في نظر السلطان! وكان أكثرهم فرحاً وحماساً «رؤوف»، الذي ذهب في معارضته لمصطفى كمال إلى حد اقتـراح حل اللجنـة التنفيـذية لمؤتمر «سيواس»، بحـجة أن

«الشرعية» قد عادت إلى البلاد، وإنهاء حال الثورة ما دام قد اصبح بإمكان نواب «الحركة الوطنية» تسلم الحكم بالطرق الديمقراطية، بعد أن أصبحوا يشكلون الأكثرية في البرلمان الجديد!

وعبثاً حاول مصطفى كمال إقناعهم بألا يغتروا بهذا الانتصار الشكلي الذي أحرزوه، إذ ان قوات الاحتلال ما زالت قابضة على زمام الأمور، وبإمكانها في أي وقت إرغام السلطان على حل البرلمان، هذا إذا لم تعتقل النواب وتزجهم في السجن أو ترسلهم إلى المنفى أو في أحسن الحالات تعيدهم إلى بيوتهم! إلا ان تحذيراته ذهبت أدراج الرياح وسط الفرح والحماس العارمين اللذين سيطرا على عقول النواب ومشاعرهم. فانفضوا من حوله، وأخذوا يتدفقون زرافات ووحداناً على العاصمة وفي مقدمتهم «رؤوف»، الذي اعتبر نفسه «زعيماً» للكتلة البرلمانية الجديدة! أما مصطفى كمال فقد بقي في أنقرة ورفض مشاركتهم في هذه الحماقة، فترك مركزه شاغراً في البرلمان الجديد وراح يراقب بسخرية هذا الفرح الصبياني الطائش!

وبانتقال النواب من أنقرة إلى اسطنبول انتقل النشاط السياسي إلى العاصمة، وانتقلت الزعامة من مصطفى كمال «القائد الشعبي» إلى رؤوف «القائد البرلماني». فقد التف «ممثلو الشعب» حول هذا الأخير، ووجهوا قبل افتتاح البرلمان ببضعة أيام برقية إلى «وحيد الدين» أعربوا له فيها عن ولائهم له، ووضع أنفسهم تحت تصرفه من أجل إعادة «الشرعية» إلى الحكم، وإنهاء حال الانقسام والفوضى التي سادت البلاد، والعمل يداً واحدة لتحقيق رغبات الشعب وأهدافه الوطنية «تحت قيادة السلطان والخليفة الذي هو رمز كرامة الأمة ووحدتها!

وهكذا، وبفضل تسرع «رؤوف» وانجراف النواب معه في هذا الهوس، بدا كأن «وحيد الدين» هو الذي خرج منتصراً من هذه

الانتخـابات، وان مصطفى كمال هو الذي خسرها! إلا ان «ذئب الأناضول» لم يفقد أعصابه بسبب تصرفات نوابه وغرورهم، فقد كان متأكداً من ان هؤلاء «الصبية» لن يلبثوا طويلاً حتى يستفيقوا من أحـلامهم الوردية، ويعودوا اليه في أنقرة وهم يجرون أذيال الخيبة ليطلبوا منه تولي زعامتهم وقيادتهم من جديد، كعادتهم كلما ضلوا الطريق أو وقعوا في مأزق! ذلك ان مصطفى كمال كان يعرف «وحيد الدين» حق المعرفة: فهو بطبيعته جبان متردد، وليست لديه الشجـاعـة الكافية لاستخدام القوة ضد الانكليز واجلائهم عن العـاصمـة... لذلك، فإن الصـدام واقع حتماً بينه وبين البرلمان الجديد، وعندها سوف يتدخل «الحلفاء» لمصلحة السلطان ويحلوا مجلس النـواب وتعـود الأمـور إلى ما كانت عليـه قبـل إجـراء الانتخابات! وبلغ به الايمان بهذه النتيجة إلى حد أنه أصبح يراها كمعادلة حسابية لا تقبل الجدل أو المناقشة، فحاول حمل النواب على انتخابه غيابياً رئيساً للمجلس حتى تتسنى له معالجة الأزمة حين تقع... إلا ان أحداً منهم لم يستمع لكلامه، فقد ظلوا غارقين في خمرة الحماس والنشوة ومبهورين لكونهم قد أصبحوا «أصحاب السعادة نواب الأمة»!

أما هو فبقي على يقينه، فلم يتزعزع أو يتردد أو يضعف، وبقي مصراً على ان الطريق الوحيد لتحرير البلاد من الاحتلال الاجنبي هو طريق السلاح. ولا طريق آخر سواه! لذلك، بقي يواصل نشاطه من أجل كسب المزيد من المواطنين إلى صفوف «الجيش الوطني» وتـوعيتهم سيـاسيـاً وعسكـرياً. فكان يشرف بنفسه على تنظيم الفصائل وتدريبها وإعدادها للمعركة الفاصلة التي كان متأكداً من قرب وقوعها...

وصـدقت كل توقعـاتـه وتحسباته! فقبل افتتاح البرلمان الجديد ببضعـة أيـام، وجـه ممثلو «الحلفاء» مذكرة شديدة اللهجة إلى

السلطان طالبوه فيها بإقالة «جمال باشا» وزير الحربية، و«جواد باشا» رئيس الاركان العامة للجيش، بحجة أنهما ساعدا المرشحين «الكمـاليين» في الانتخابات! ورضخ السلطان لهذا التهديد فطرد «جمال باشا» و«جواد باشا» من منصبيهما. فما كان من النواب إلا أن ثاروا على هذا التـدخـل السـافر من العدو في شؤون البلاد الداخلية، وهددوا بحجب الثقة عن حكومة علي رضا. فما كان من الانكليـز إلا أن أوعزوا إلى اليونانيين بتحريك أسطولهم باتجاه شاطىء بحر إيجيه.

وإمعاناً في التحدي طلب الانكليز من الحكومة ان تتراجع القوات التـركيـة، التي اتخذت مواقع لها في وجه قوات الغزو اليونانية، مسافة ثلاثة كيلو مترات عن الشاطىء. إلا أن «علي رضا» تخوف من تحمل تبعة مثل هذه المسؤولية، التي لا بد وان يعتبرها الشعب خيانة وطنية وتواطوءاً مع العدو، فقدم استقالته من رئاسة الوزارة في الثالث من شهر آذار/ مارس، وتألفت على الفور حكومة جديدة برئـاسـة وزيـر البحـرية السابق «صالح باشا»، إلا أن النواب «الكماليين» عقدوا اجتماعاً في دار البرلمان وقرروا بالاجماع حجب الثقـة عن الحكومة الجديدة، فأنذرهم قائد القوات الحليفة بأنه سيـأمـر قواته باعتقالهم إذا ما أصروا على موقفهم، لكن النواب رفضوا هذا الانذار. ووجه «رؤوف» برقية إلى مصطفى كمال يعلمه فيهـا بتطورات الموقف ويطلب منه إعطاءه التعليمات فيما ينبغي عمله. فكان جواب مصطفى كمال «اصمدوا في وجه التهديد»!.

عندها أمر القائد البريطاني قواته باحتلال العاصمة في ١٦ آذار/ مارس احتـلالاً رسمياً. وتوجهت فرقة بريطانية إلى مبنى البرلمان فاعتقلت معـظم النواب ومن بينهم «رؤوف» و«فتحي» وأرسلتهم جميعاً إلى المنفى في مالطا! وأغلق البرلمان وختمت أبوابه بالشمع الأحمر!

أما النواب الذين نجوا من الاعتقال، بعد أن ألقوا بأنفسهم من النـوافذ، فقد فروا جميعاً إلى أنقرة طالبين النجدة والحماية من مصطفى كمال الذي كان قد تنبأ لهم بمثل هذا المصير!



١٨

عود على بدء

وهكذا عادت أوضاع البلاد إلى ما كانت عليه قبل إجـراء الانتخابات النيابية الجديدة، وعاد «ذئب الأنـاضـول» يشحذ مخالبه لإنشابها في عنق «ثعلب اسطنبول» الجـالس فوق عرشه في قصر «يلدن» تحت حراسة بنادق وحراب قوات الاحتلال. وأخذ كل منهما يستبق الوقت لحشد أنصاره على وجه السرعة من أجل مجابهة الموقف الجديد، فوجه مصطفى كمال نداء إلى جميـع القـادة العسكـريين ومنظمات «الحركة الوطنية» بالاستعداد لامتشاق السلاح من جديد، من أجل تحرير العاصمة من الاحتلال البريطاني ومجابهة الغزو اليوناني على ساحل بحر إيجيه وخوض المعركة الفاصلة مع جميع قوات الاحتلال وطردها من أنحـاء البلاد كافة. كما أن «وحيد الدين» من جهته قرر ان يقتفي خطى أخيه عبد الحميد عندما قام بالثورة المضادة لثورة «الشبـان الأتراك» عام ١٩٠٨، فأعاد صهره «الداماد فريد» إلى الحكم مكان «صالح باشا»، وأنشأ جيشاً خاصاً به أطلق عليه إسم «جيش الخليفة»، وأسلم قيادته إلى وزير الحربية الجديد «سليمان شوكت باشـا» الذي حل محل «جمال باشا» في حكومة علي رضا المستقيلة، وأوكـل إليـه مهمـة تطهـير البـلاد من «الكمـاليـين» وأنصارهم. كما طلب من الوعاظ ورجال الدين في جميع أنحاء البلاد أن يستثيروا عواطف الجماهير الدينية من أجل الدفاع عن مركز

الخـلافـة المهـدد من «الملحدين والكفرة» المنضوين تحت زعامة مصطفى كمال!

وكمـا حدث أيـام عبد الحميد، استجاب الناس في كل مكان الى الدعـوة الجديدة وهبوا لنصرة «السلطان ـ الخليفة»! وسرعان ما نشبت الحرب الأهلية في طول البلاد وعرضها، فانقسمت المدينة ضد المدينة والقرية ضد القرية وانقلب الأخ على أخيه والإبن على أبيه، وعمت الفتنة البلاد من أقصاها إلى أقصاها. وكان السلطان وأعـوانه يشعلون نيرانها كلما أخمدها مصطفى كمال وأنصاره. وسادت أعمال السلب والنهب والقسوة في كل مكان، فكان التركي يذبح أخاه التركي أو يرجمه بالحجارة أو يشنقه أو يصلبه!

وبلغ من أساليب القسوة ـ كما يروي أرمستروبنغ ـ ان عمد أنصار السلطان في «قـونيـة» إلى انتـزاع أظافر الضباط الذين أرسلهم مصـطفى كمـال لتهـدئة الوضع، ثم ربطوهم إلى ذيول جيادهم وتركوها تجرهم في الطرقات والأزقة بأقصى السرعة حتى ماتوا على هذه الصورة البشعة، فما كان من أنصار مصطفى كمال إلا أن انتقمـوا للضحايا بإعدام قادة المدينة وزعمائها رمياً بالرصاص! ولم يكتف «وحيد الدين» بكل هذه المجازر، فعمد إلى استصدار فتـوى من «شيخ الاسلام» في اسطنبول باعتبار مصطفى كمال وأنصاره خارجين على الدين، وان كل من يقتلهم يؤدي واجباً مقدساً يثاب عليه في الدنيا والآخرة!

وفي هذه الأثناء، أحرز «جيش الخليفة» عدة انتصارات، فاستولى على عدد كبير من المدن والقرى التي أعلنت خضوعها وولاءها التام للسلطان، وواصل زحفه باتجاه أنقرة حتى أصبح على بعد بضعة أميال منها! كما نجح عملاء البريطانيين من جهتهم بدفع الأكراد إلى إعـلان الثورة في الشرق. فأرسل مصطفى كمال ضابطين إلى زعمائهم للتفاهم معهم، إلا أن الثوار رجموهما بالحجارة وشنقوهما.

كمـا أبيـدت إحدى الفرق التي أرسلت إلى منطقة الثورة، ومثّل الأكراد بجثث القتلى بصورة بشعة تقشعر لها الأبدان!

وكانت جميع هذه الأنباء تصل إلى مصطفى كمال في أنقرة، وكلها تنذر بأن مصير البلاد والحركة الوطنية قد أصبح في مهب الريح، وان «وحيد الدين» وقوات الاحتلال سوف يحرزان النصر الحاسم عليـه وعـلى كل الجهـود الجبـارة التي بذلها من أجل استعادة استقلال البلاد وكرامة الأمة. فكان يتلقى هذه الأنباء بأعصاب ممزقة، ويقضي الليالي الطوال في مركز قيادته في «تشيفتليك» ـ وهي مزرعة في إحدى ضواحي أنقرة ـ ومن حوله «عصمت» و«علي فؤاد» والشاعرة «خالدة أديب» وزوجها «عدنان»، الذين راحوا يتطلعون إليه بقلوب هلعة واجفة منتظرين ـ كما تعودوا منه دائماً في المحن الكبرى ـ اتخاذ قرار خطير يقلب الموقف رأساً على عقب! ولكن ماذا بإمكـانـه أن يفعـل؟ إنه مجرد قائد من دون جيش ومطارد من السلطان ومن قوات الاحتلال، ورأسه موضوع بالمزاد العلني بعد أن أصدر «شيخ الاسلام» الفتوى بتكفيره وإباحة دمه!

وأخيراً هب صديقه الأكبر... «الحظ» لنجدته. فقد ورده نبأ بأن القـوات اليـونـانية احتلت أزمير وأبادت سكانها وأحرقت بيوتها ومتـاجـرهـا، ثم توغلت في الداخل وأخذت تكتسح المدن والقرى المحيطة بها! فما كان من مصطفى كمال بعد سماعه هذا النبأ إلا أن هب من مقعـده كالنمـر الجريح، وامتلأت عيناه فجأة ببريق غريب تطايـر شرره في البهـو كله و«كهـرب» جميع من حوله من أنصـاره، فبعث في نفـوسهم الأمل والرجاء: ان «بطل الدردنيل» سوف يتخذ قراره الخطير المنتظر! وحبس الجميع أنفاسهم وسادت القاعة برهة من الصمت ما لبث مصطفى كمال ان قطعها بصوت مجلجل حاسم:

«لا تخافوا!... سوف ننتصر»!.

لعل أهم ميزات عبقرية مصطفى كمال أنه كان يدرك حقيقة شعبه أو سيكولوجية هذا الشعب إذا شئت... فقد كان متأكداً من أن الأتراك سوف يتخلون عن السلطان وعمن هم وراءه من المحتلين الانكليز والفرنسيين والايطاليين، وعمن يحيط به من بطانة السياسيين الانتهازيين المترفين، ويتطلعون إليه ويلتفون حوله لمجرد سماعهم باحتلال أعدائهم التقليديين لأراضي الوطن... إن كلمة «يونانيين» وحدها كافية لاشعال روح الثأر المتأججة والمتأصلة في نفوسهم... ومن أجل تطهير البلاد منهم فسوف يتبعونه إلى الموت!

وهكذا كان... فما ان شاع في اليوم التالي نبأ احتلال اليونانيين لأزمير، حتى تبخرت موجة الحماس الموالية للسلطان وللحكومة المركزية، وأقبل الرجال والنساء من شتى الجهات ومختلف الطبقات إلى مراكز التطوع في «الجيش الوطني»، وشخص الجميع بأبصارهم وآمالهم نحو مصطفى كمال من أجل دحر الغزو اليوناني ودرء الكارثة عن القسم الغربي من البلاد. كما ان الكثيرين من جنود «جيش الخليفة» بدأوا يفرون للالتحاق بصفوف «الجيش الوطني»، حتى ان البعض منهم اطلقوا الرصاص على ضباطهم عندما حاولوا منعهم من الالتحاق بمصطفى كمال وقواته!

ولم يضع مصطفى كمال دقيقة واحدة من الوقت، فعبأ على الفور جيشاً جديداً من الجنود النظاميين والمتطوعين، وأرسله على جناح السرعة إلى أزمير مع أوامر مشددة بالقتال حتى الموت من أجل إحراز النصر على القوات اليونانية، إذ انه كان موقناً ان على نتائج الحرب مع اليونانيين يتوقف مصير المعركة المقبلة كلها مع قوات الحلفاء والسلطان... فإذا ما خرجت قواته منتصرة من هذه الحرب، فإن الشعب بأسره سوف يصفق له ويسير وراءه حتى النهاية في كل ما يقدم عليه فيما بعد، ويعيد إليه اعتباره بعد أن نسي بطولاته

السابقة في معارك الدردنيل وغاليبولي والقفقاس وسواها... وتمكن مصطفى كمال من وقف زحف اليونانيين وإجلائهم عن أزمير وسائر المدن والقرى التي احتلوها، وأرغمهم على العودة من حيث أتوا، ثم ارتد بقواته نحو الأناضول، فأخمد الثورات المتفرقة التي أشعلها أعوان السلطان، وأنقذ أنقرة نفسها من خطر «جيش الخليفة» الذي كان يتهددها. ثم هاجم «مرعش» وأباد حاميتها الفرنسية، واكتسح القوات الايطالية المرابطة على طول خط سكة الحديد المؤدية إلى «قونية»، كما هاجم الحامية البريطانية في «أسكي شهير» واعتقل جميع ضباط المراقبة التابعين لقوات الحلفاء فيها، واحتفظ بهم كرهائن مقابل إطلاق سراح النواب المعتقلين في مالطا!.

وانتشرت أنباء انتصارات مصطفى كمال المتتالية بسرعة البرق، فعمّ الفرح والحماس جميع أنحاء البلاد، وقامت التظاهرات الشعبية العارمة في كل مدينة وقرية تهتف بحياة «منقذ الوطن مصطفى كمال باشا»... فما كان منه إلا أن اغتنم فرصة هذا التأييد الكاسح قبل أن تخبو جذوته، فأصدر منشوراً بالدعوة إلى انتخاب برلمان جديد يكون مركزه هذه المرة «أنقرة» ويطلق عليه اسم «الجمعية الوطنية الكبرى»! وفيما يلي نص هذا المنشور التاريخي:

«إلى جميع الولايات والأقضية المستقلة.
إلى جميع القادة العسكريين الذين يحكمونها.
إن احتلال العاصمة من قبل قوات الحلفاء قد زعزع أسس الدولة وشل سلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية. كما أن مجلس النواب المنحل قد وجه إنذاراً إلى الحكومة يحملها فيه جميع المسؤوليات الناتجة عن تصرف قوات الاحتلال.

أمام هذا الوضع، ومن أجل البحث في الوسائل الكفيلة بصيانة سلامة العاصمة واستقلال الأمة وإنقاذ الوطن، فقد أصبح من الضروري إجراء انتخابات نيابية جديدة، ودعوة ممثلي الأمة الذين سيفوزون في

هذه الانتخابات إلى عقد اجتماع في أنقرة يتخذ صفة «الجمعية الوطنية الكبرى».

وذلك وفقاً للمبادىء التالية:

١ـ إن «الجمعية الوطنية الكبرى» التي ستلتئم في أنقرة ستكون مزودة بالصلاحيات المطلقة لادارة مصالح البلاد والإشراف عليها.

٢ـ إن المرشحين لعضوية هذه الجمعية يجب أن تتوافر فيهم الشروط اللازمة لاكتساب صفة النائب.

٣ـ إن الانتخابات ستجري بحسب نظام الألوية، وسيتمثل كل لواء بخمسة نواب.

٤ـ إن الانتخابات ستجري في يوم واحد في جميع المناطق.

٥ـ من حق جميع المنظمات الوطنية ان تقدم مرشحين عنها. كما يحق لكل من يأنس من نفسه الجراة على مجابهة الموقف أن يرشح نفسه إفرادياً.

٦ـ تجري الانتخابات تحت إشراف أرفع الموظفين رتبة في كل لواء.

٧ـ تجري الانتخابات بواسطة الاقتراع السري، ويعتبر فائزاً كل من يفوز بالأكثرية المطلقة من الأصوات.

٨ـ على النواب الفائزين أن يتوجهوا فوراً إلى أنقرة بعد إعلان النتائج.

انقرة في ١٩ آذار [مارس] ١٩٢٠

التوقيع

مصطفى كمال»

وجرت الانتخابات وفقا للمبادىء المحددة في المنشور أعلاه. وبعد إعلان النتائج أخذ النواب الفائزون يتدفقون على أنقرة، فعقد معهم مصطفى كمال اجتماعاً تمهيدياً تقرر فيه أن تلتئم «الجمعية الوطنية الكبرى» في أول اجتماع لها يوم الجمعة في الثالث والعشرين من شهر أيار/ مايو. وعلى الأثر توجه مصطفى كمال الى مركز التلغراف وأرسل البرقية التالية:

«إلى جميع القادة العسكريين وحكام المناطق والأقضية ورؤساء البلديات ولجان المقاومة:

١ـ في الثالث والعشرين من شهر أيار [مايو] الجاري، وبعد صلاة

الجمعة، تعقد «الجمعية الوطنية الكبرى»، بعون الله، أول اجتماع لها في أنقرة.

٢ـ بما ان افتتاح «الجمعية الوطنية الكبرى» يصادف يوم الجمعة، فعلى جميع النواب والشخصيات الوطنية أن يحضروا إلى المسجد الكبير في انقرة حيث ستتلى آيات القرآن الكريم وتقام الصلاة في هذا اليوم المقدس.

وبعد الصلاة يتوجه النواب إلى مبنى «الجمعية الوطنية الكبرى» حيث يرفع العلم فوق ساريته وتذبح الخراف وفقاً لتقاليد الأضحى الاسلامية.

٣ـ تأكيداً لعظمة هذا اليوم المقدس يتوجب على جميع حكام الأقضية والألوية أن يدعوا الناس للصلاة في المساجد، حيث تتلى السيرة النبوية وتتلى آيات الذكر الحكيم.

٤ـ على جميع أئمة المساجد أن يضمنوا خطبة الجمعة دعوة المواطنين إلى حمل السلاح من أجل تحرير الوطن من الأعداء الغاصبين وقواتهم المحتلة، والتقيد بأوامر «الجمعية الوطنية الكبرى» عندما تدعوهم لتلبية نداء الواجب.

وبعد انتهاء الصلاة تتلى سيرة المولد النبوي.

٥ـ حال تسلمكم هذه البرقية عليكم أن تبادروا فوراً إلى تعميمها على جميع المدن والقرى التابعة لاداراتكم مهما كانت نائية وبعيدة...

٦ـ نرجو الله أن يوفقنا جميعاً إلى ما نصبو إليه من عزة وكرامة ومجد.

انقرة في ٢١ نيسان [ابريل] ١٩٢٠

التوقيع

مصطفى كمال»

وفي الثاني والعشرين من شهر آيار/ مايو وعشية افتتاح «الجمعية الوطنية الكبرى» وجه مصطفى كمال البرقية التالية:

«أنقرة في ٢٢/ ٥/ ١٩٢٠

برقية

غير قابلة للتأخير دقيقة واحدة تحت طائلة المسؤولية الكبرى.

إلى جميع الولايات والأقضية المستقلة.
إلى جميع أفراد القوات المسلحة.
إلى الكولونيل «رأفت بك».
إلى صاحب السعادة الجنرال «علي فؤاد باشا» قائد الجيش العشرين.
إلى الكولونيل «بكر سامي بك» قائد الفرقة السادسة والخمسين.
إلى الكولونيل «كاظم بك» قائد الفرقة الواحدة والستين.

بما ان «الجمعية الوطنية الكبرى» ستفتتح، بعون الله، غداً الجمعة في ٢٣ أيار [مايو] الجاري، وتبدأ مباشرة صلاحياتها اعتباراً من هذا التاريخ، فعليكم أن تأخذوا علماً بذلك، وأن تعلموا الشعب بأسره ان جميع السلطات العسكرية والمدنية تعتبر خاضعة منذ هذا اليوم لأحكام «الجمعية الوطنية»، وان جميع شؤون البلاد قد أصبحت منوطة بها.

التوقيع
مصطفى كمال

وفي الثالث والعشرين من شهر أيار/ مايو، افتتحت «الجمعية الوطنية الكبرى» في أنقرة وفقاً للمراسم التي حددها مصطفى كمال، وعقد النواب أول اجتماع فانتخبوا لجنة تنفيذية أطلقوا عليها إسم «الحكومة الوطنية المؤقتة»، وانتخب مصطفى كمال بالاجماع رئيساً لـ «الجمعية الوطنية الكبرى والحكومة المؤقتة». وعلى الأثر وجه مصطفى كمال البرقية التالية إلى سفراء الدول الكبرى في اسطنبول، وإلى ممثلي قوات الاحتلال، وإلى رؤساء وفود مؤتمر الصلح في باريس:

«إن الجمعية الوطنية الكبرى الملتئمة في أنقرة قد قررت في بدء دورتها الحالية انها وحدها السلطة الشرعية التي لها حق الأشراف على شؤون البلاد طالما ان العاصمة واقعة في قبضة الاحتلال. وهي لا تعترف بأي سلطة فوق سلطتها. وقد انتخبت لجنة تنفيذية اتخذت صفة الحكومة المؤقتة لادارة شؤون الدولة. وبما ان السلطان والحكومة المركزية هما الآن سجينا قوات الاحتلال، فإن جميع الأوامر الصادرة عنهما ليس

لها أي صفة شرعية لأنها لا تمثل إرادة الشعب الذي انتهكت حريته وسلامة وطنه.

إن الأمة التركية، رغم تذرعها بالصبر والروية، فهي مصممة على التمسك بحقوقها، ولن ترضى بغير السيادة والاستقلال التامين. وهي ترغب في عقد صلح عادل ومشرف مع «الحلفاء»، ولكنها لن توقع على معاهدة الصلح إلا بواسطة ممثليها الشرعيين الذين تنتدبهم لهذه الغاية».

التوقيع
مصطفى كمال
رئيس الحكومة التركية المؤقتة

وما ان وصلت برقية مصطفى كمال إلى وفود مؤتمر الصلح في باريس، حتى أعلن «اللورد كورزون»، وزير الخارجية البريطانية، ان حكومته ترفض التفاوض مع ممثلي «رئيس عصابة من قطاع الطرق يدعى مصطفى كمال»، ثم أخذ يتفوه بكلمات نابية كلها سباب وإهانات بحق تركيا والشعب التركي. ووصلت أنباء وشتائم «اللورد كورزون» إلى مصطفى كمال في أنقرة فعلق عليها قائلاً:

«سوف نلقن الانكليز درساً قاسياً يجعلهم يعرفون حقيقة شعبنا. وسنرغمهم على التفاوض معنا على قدم المساواة، ولن نحني جباهنا أمامهم مهما تمادوا في كيدهم وعنجهيتهم... سوف نقاومهم حتى النهاية وسنجعل حضارتهم المتغطرسة تنهار فوق رؤوسهم»!



١٩

المؤامرة الكبرى... والغضب الأكبر

وبينما كانت الأحداث تتوالى على هذا الشكل الخطير داخل البلاد، كان قادة «الحلفاء» ورؤساؤهم: لويد جورج وكليمنصو والرئيس ويلسون جالسين وراء طاولة مؤتمر الصلح في باريس، يرسمون مصير العالم وأمامهم خريطة الامبراطورية العثمانية. فيضعون خطاً أحمر تحت هذا الجزء منها، وخطاً أزرق تحت الجزء الآخر، ودائرة خضراء حول هذه المدينة، ودائرة سوداء حول ذلك الاقليم أو تلك المنطقة... بينما قبع خارج قاعة الاجتماع حوالى خمسمائة صحفي ومراسل قدموا من شتى أنحاء العالم لتسقط أنباء مناقشات «الكبار» يوماً فيوماً وساعة فساعة!

وأخيراً وضع المؤتمرون صيغة معاهدة الصلح وأطلقوا عليها إسم «معاهدة سيفر»، ثم وقعوها في العاشر من شهر آب/ اغسطس ١٩٢٠ وأرغموا رئيس حكومة اسطنبول «الداماد فريد باشا» على توقيعها. وقد جاءت نصوص هذه المعاهدة بمثابة حكم بالاعدام على تركيا: فقد قضت بانتزاع القسم الشرقي كله منها بما في ذلك مناطق «كارس» و«اردهان» و«أرزروم» واعلانه «جمهورية أرمنية مستقلة»، كما قضت بإنشاء «دولة كردية مستقلة» جنوب الجمهورية الأرمنية تضم جميع المناطق الواقعة شرق نهر الفرات، في حين تعطى «كيليكيا» والجنوب كله لفرنسا. أما إيطاليا فقد

أعطيت جميع المناطق الواقعة إلى جنوب ـ غرب الأناضول بموازاة خط يمتد من بورصة حتى «قيصرية» ويخترق «أفيون قره حصار»، بينما حظيت اليونان بمدينة أزمير وغرب الأناضول كله، إضافة إلى «تراقيا» الشرقية (بما في ذلك أدرنة وغاليبولي) حتى ماريتزا وجزر «الدوديكانين». أما العاصمة اسطنبول وشواطىء بحر مرمرة فقد أعلنت مناطق مجردة من السلاح، بينما أخضع مضيق البوسفور ومضيق الدردنيل لرقابة لجنة دولية تقرر مصير عبورهما في حالتي السلم والحرب!

وهكذا لم يتبق لتركيا سوى رقعة صغيرة من الأرض تبلغ مساحتها ١٢٠٠٠٠ كيلومتر مربع، وتتألف في معظمها من أراض قاحلة غير صالحة للزراعة أو لأي شكل آخر من أشكال الحياة. أما الشعب التركي نفسه فقد وضع تحت نوع من العبودية لم يعرفها أي شعب آخر في التاريخ، إذ اخضعت جميع حركاته وسكناته لرقابة نظام صارم: فالموارد المالية وضعت تحت إشراف لجان اجنبية على أن تدفع بالدرجة الأولى كتعويضات حرب للحلفاء. كما تألفت لجنة حليفة للإشراف على حل الجيش العثماني كله واستبداله بقوة رمزية من «الجندرمة». وأعيد «نظام الامتيازات» الذي كان السلطان عبد الحميد قد أقره تحت ضغط الدول الكبرى، والذي يساوي بين الأقليات الأجنبية المقيمة في تركيا والأتراك الأصليين في جميع الحقوق السياسية والمدنية، بحيث يتمثلون في المجالس والمؤسسات الرسمية للدولة بصورة نسبية تتفق مع عددهم! كما اخضع البوليس والنظام الضرائبي والجمارك والمياه والغابات والمدارس الخاصة والرسمية للرقابة الدائمة من قبل الحلفاء! أما موارد البلاد والامتيازات الخاصة باستثمارها التي كانت قائمة قبل الحرب كالسكك الحديدية والموانىء وسواها... فقد تقرر اعلانها «شركات احتكارية» للدول الحليفة!

وهكذا، وبكل بساطة، وببضع كلمات سوداء على بضع صفحات

بيضاء، قرر الكبار الجالسون حول طاولة المفاوضات في باريس انهاء امبراطورية من أكبر امبراطوريات التاريخ، وابادة شعب هذه الامبراطورية التي ظلت فرائص الشرق والغرب ترتعد هلعاً وخوفاً منها طيلة ستة قرون!

وما ان نشرت نصوص هذه المعاهدة وترامت أخبارها إلى مسامع الشعب التركي حتى لفت البلاد عاصفة من السخط والغضب لم تعرف لها تركيا مثيلاً في حياتها. وأدرك الجميع من صغار وكبار، ورجال ونساء، وفلاحين أميين واساتذة جامعات، وموظفين عسكريين ومدنيين على اختلاف درجاتهم ورتبهم، أن مؤتمر باريس ليس سوى مؤامرة ضخمة للقضاء على الاتراك كجنس وابادتهم ابادة تامة ونهائية. وان حكومة اسطنبول ورئيسها «الداماد فريد باشا» ليسا سوى مطية لأهواء الانكليز وحلفائهم!

ومرة اخرى شخص الجميع بأبصارهم نحو مصطفى كمال وحكومته المؤقتة في انقرة، وهرع الناس من شتى انحاء البلاد للتطوع في صفوف الجيش الوطني من أجل القتال والمقاومة! ولم يضع مصطفى كمال الوقت، فألف على الفور حكومة «سلامة وطنية» دخل فيها «فوزي» وزيراً للحربية، و«عدنان» وزيراً للداخلية، و«سامي بكير» وزيراً للخارجية، كما عين «عصمت» رئيساً لهيئة اركان الحرب.

وفي مساء اليوم نفسه، جمع مصطفى كمال في مكتبه اعضاء الحكومة الجديدة، وبعد أن عرض عليهم الأوضاع من شتى نواحيها، وضع امامهم خطة لانقاذ الوطن من الاحتلال وعدم تمكين الحلفاء من تطبيق شروط معاهدة «سيفر». وكانت هذه الخطة تقضي بالتخلص أولاً من الخطر الداخلي، وتطهير البلاد من حركات التمرد الكردية والأرمنية ومن القوات الموالية للسلطان وحكومة اسطنبول. وبعد الانتهاء من الخطر الداخلي يمكن الانصراف إلى مجابهة

الخـطر الخارجي، إذ ان الجيش الوطني يصبح اكثر مقدرة على مجابهة قوات الاحتلال والدخول في معارك معها، لأنه سيتمكن من القتال وظهره إلى الحائط. وانصرف مصطفى كمال إلى تنفيذ خطته. فوجه بعض قوات الجيش النظامية إلى المدن والقرى التي تمركزت فيها قوات السلطان، وقضى على جيوب هذه القوات وابادها ابادة تامة وبسرعة فائقة، لا سيما وانه قد تمكن من شق هذه القوات على بعضها... فقد انضم اليه عدد كبير من جنود وصغار ضباط «جيش الخليفة» الذين أخذوا يطلقون الرصاص على رؤسائهم، بعد أن اتهموهم بالخيانة بسبب استمرارهم في الموالاة للسلطان وحكومته رغم توقيع «الداماد فريد» على معاهدة «سيفر»، إذ شعروا بأنهم كانوا مضللين حول اهداف مصطفى كمال وثورته الوطنية.

وما ان قضى مصطفى كمال على الفتنة الداخلية والقائمين بها، حتى أخذ يستعد لخوض المعارك الكبرى مع العدو الخارجي. فتوجه أولاً نحو قوات الاحتلال الفرنسية في الجنوب، فطوق «مرعش» و«اورفا» وقضى عليها قضاء كاملاً حتى ملأت جثث الفرنسيين الساحات والشوارع، ثم توجه نحو «بوزنطي» فأرغم الفرنسيين على الانسحاب منها وتوقيع معاهدة صلح تعهدوا فيها بالجلاء عن «كيليكيا» كلها! ثم استدار بعد ذلك نحو الايطاليين فحاصرهم في «قونية» وارغمهم على الانسحاب من جميع المناطق التي كانوا يحتلونها بما فيها المناطق الاستراتيجية الممتدة على طول خط سكة الحديد حتى «انطاليا». وبتحرير الاناضول من قوات الاحتلال الأجنبية ومن الثورات والفتن الداخلية، لم يبق امام مصطفى كمال سوى تحرير اسطنبول نفسها من قوات الاحتلال البريطانية. فوضع خطة تقضي بأن يزحف الجنرال «جعفر الطيار» بقواته النظامية نحو العاصمة من الغرب بصفته قائداً لمنطقة «تراقيا»، بينما يزحف الجنرال «علي فؤاد» نحوها من الشرق بقواته النظامية وغير النظامية المرابطة في الأناضول، وهكذا يكون قد وضع الانكليز

بين فكي الكماشة وحاصرهم من جميع الجهات! وتقدم «جعفر الطيار» بقواته وفقاً للخطة المرسومة حتى بلغ مشارف العاصمة من الغرب، بينما أطبق «علي فؤاد» عليها من الشرق فأباد الحامية البريطانية في «ازميت» وقوات الخليفة المساندة لها، وتقدم نحو الضفة الشرقية من البوسفور، واصبح على بعد كيلومترين فقط من مقر المفوض السامي البريطاني! عندها لم يجد قائد القوات الحليفة بداً من إعداد خطة الجلاء العاجل عن العاصمة، فأمر بإحراق جميع المستندات الرسمية وتدمير مخازن الذخيرة ولغم الجسور لنسفها اثناء عملية الانسحاب. كما اصدر أوامره إلى سفن الاسطول بالتجمع في الخليج الذهبي، واتخاذ جميع التدابير والاحتياطات اللازمة لنقل الجنود وترحيلهم إذا ما دخلت القوات الكمالية المدينة!

ووصلت انباء انتصارات مصطفى كمال المتتالية إلى اقطاب مؤتمر الصلح في باريس فتداعوا إلى عقد اجتماع عاجل لدراسة الموقف. ووقعوا في حيرة وارتباك كبيرين! فهم من جهة غير قادرين على متابعة القتال ضد الأتراك بسبب الظروف الخاصة بدولة كل منهم: فإيطاليا كانت منشغلة بقمع ثورة شيوعية كادت تطيح بها، وفرنسا غارقة حتى أذنيها في مواجهة الثورات الوطنية في سوريا، عدا عن مخاوفها التقليدية من نهوض المانيا وتوسعها من جديد... أما الامبراطورية البريطانية فقد بدأت تترنح تحت وطأة الضربات المتتالية التي اخذت تنهال فوق رأسها: ففي ارلندا نشبت الحرب الأهلية، وفي الهند انفجرت حركات التمرد والعصيان، عدا عن الثورة في العراق والحرب مع افغانستان... واميركا رفضت التدخل بعد أن يئست من قوة الحلفاء وامكانية مواصلة الحرب!

ومن جهة اخرى، عزّ عليهم أن يحنوا رؤوسهم امام رجل يدعى مصطفى كمال كانوا حتى الأمس القريب يصفونه بأنه «رئيس عصابة من قطاع الطرق»، وأن تطرد جيوشهم من تركيا وتنسحب

مذعورة امام حفنة من الأتراك المهلهلي الثياب! إذ ان الانسحاب في مثل هذه الحالة سوف يجر عليهم وعلى جيوشهم سخرية العالم واحتقاره ويمرغ جبينهم في الوحل! واخيراً قرروا اختيار طريق ينقذ ما تبقى من هيبتهم ويكسبهم الوقت لمعالجة الموقف، فأعلنوا عن استعدادهم لعقد مؤتمر في لندن يعاد فيه النظر بشروط معاهدة «سيفر». ووجهوا إلى كل من السلطان ومصطفى كمال دعوة لإيفاد من يمثلهما في هذا المؤتمر. فكان ذلك اعترافاً منهم بقوة «ذئب الأناضول» وبشرعية حكومته المؤقتة في انقرة. لقد ادركوا اخيراً أن تجاهل مصطفى كمال، كما حدث في السابق، لن يجر عليهم إلاّ المزيد من الخزي والعار!

٢٠

مؤتمر لندن...
وحصان طروادة

على اثـر البلبلة والارتبـاك الكبيرين اللذين سادا مؤتـمـر الصـلح في باريس بسـبب انتصـارات «الكمـاليين» المتواصلة، واتخاذ «الأقطاب» قرارهم بالدعوة لعقد مؤتمر في لندن يعاد فيه النظر بأحكام معاهدة «سيفر»، طلب ممثلو الحلفاء في اسطنبول من السلطان، بناء لتعليمات حكوماتهم، اقالة حكومة «الداماد فريد»، والاتيان بحكومة تخفف من حدة النقمة الشعبية العارمة! وتألفت الحكومة الجديدة برئاسة «توفيق باشا»، ودخل فيها بعض الشخصيات المعروفة بنزعتها الوطنية المعتدلة امثال «عزت باشا» و«صالح باشا»... إذ لم يعد من الجائز أن تمثل تركيا في مؤتمـر لنـدن بالأشخاص نفسهم الذين وقعوا معاهدة «سيفـر». وعـلى الأثـر ارسـل «تـوفيق باشا» البرقية التالية إلى مصطفى كمال:

«اسطنبول في ٢٧ كانون الثاني [يناير] ١٩٢١.

حضرة صاحب السعادة مصطفى كمال باشا رئيس الجمعية الوطنية الكبرى. انقرة.

على اثـر القـرار المتخـذ من قبـل مجلس مؤتمـر الصلح في باريس بتاريخ ٢٥ كانون الثاني [يناير] ١٩٢١ بالدعوة لعقد مؤتمر في لندن بتاريخ ٢١ شباط [فبراير] ١٩٢١ يحضره ممثلو الدول الحليفة، إضافة إلى ممثلي الحكومتين العثمانية واليونانية من أجل اعادة النظر في «القضية الشرقية» وبشروط معاهدة «سيفر» في ضوء الأحداث

المستجدة، فإن وجود وفد يمثل حكومة عظمة السلطان مشروط بحضوركم شخصياً أو بوفد يمثل «الجمعية الوطنية الكبرى في انقرة» ويكون مزوداً بالصلاحيات اللازمة للتكلم باسمكم. وقد نقل إليَّ هذا الشرط ممثلو القوات الحليفة في اسطنبول. لذلك، فإنني انتظر من سعادتكم ايفاد من يمثلكم إلى العاصمة حتى يصار إلى تأليف وفد تركي مشترك من الحكومة المركزية ومن «الجمعية الوطنية الكبرى».

ونظراً لأهمية هذه القضية وللظروف الحاسمة التي تمر بها البلاد، فإني ارجو من سعادتكم أن تبقوا الاتصال اللاسلكي مفتوحاً بين انقرة واسطنبول إذا كان بإمكانكم أن تبتوا فوراً بالجواب».

توفيق

وبعد أن امعن مصطفى كمال النظر في برقية «توفيق باشا» وقضى طيلة الليل يقلب الوضع من مختلف جوانبه ونواحيه، رد عليه بالبرقية التالية متحاشياً لقبه الرسمي كرئيس للوزراء، حتى لا يكون ذلك بمثابة اعتراف منه بشرعية حكومة اسطنبول:

«صاحب السعادة توفيق باشا ـ اسطنبول.

إننا على اقتناع تام بأن امامكم ـ وانتم رجل دولة نحترم ونجل وكان لكم على هذه البلاد فضل كبير بمواقفكم الوطنية الصادقة ـ فرصة تاريخية لتأدية واجب وطني كبير نحو البلاد والأمة.

إننا نريد من كل قلبنا أن نوحد صفوفنا. وما من شك بأنكم تدركون مدى الأذى الذي سيلحق بالبلاد من جراء تمثيل تركيا في مؤتمر لندن بوفدين مختلفين.

إن الجهود الجبارة التي بذلها الشعب التركي من أجل المحافظة على حقوقه المشروعة في الحرية والسيادة، والدماء الغزيرة التي سالت منه للوصول إلى هذا الهدف، والمقاومة والصمود الجبارين اللذين جابه بهما جميع المحن الكبرى التي تعرض لها في الداخل والخارج. كل ذلك هو الذي ادى الى تقوية مركز تركيا الذي نشهده الآن. ومن جهة اخرى، فإن الأحداث الدولية وتفاعلاتها على الشكل الذي يحدث اليوم من شأنها أن تساعد على الوصول بالبلاد إلى الهدف الكبير الذي

تسعى اليه. وفي هذا الوقت الذي ندافع فيه عن حقوقنا امام حكومات الدول التي تريد جرنا إلى الذل والدمار، فإنه من الواجب أن تتوحد جميع قوى الأمة المادية والمعنوية وتصب في مجرى واحد. لذلك، فقد اصبح من الضروري أن يعلن عظمة السلطان اعترافه الرسمي بـ «الجمعية الوطنية التركية الكبرى» باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي تمثل الارادة الوطنية الصحيحة. وعندها يوضع حد نهائي للوضع الشاذ الذي تعيشه العاصمة، والذي لم يجر على البلاد حتى الآن سوى المصائب والكوارث الطامية.

لقد وضحتم في برقيتكم أن ممثلي الحلفاء ابلغوكم أن تمثيل حكومة اسطنبول في مؤتمر لندن لن يكون مقبولاً إلاّ إذا تمثلت معه تركيا بوفد يمثل حكومة انقرة. وهكذا اعترف الحلفاء صراحة بأن الجهة المخولة حق البت في قضية الصلح هي «الجمعية الوطنية الكبرى». لذلك، فإننا نناشدكم، ونحملكم المسؤولية أمام الوطن والتاريخ، أن تسعوا لدى «الباب العالي»، من أجل اقناعه بإبلاغ الحلفاء أن الوفد التركي المفاوض، والذي يمثل السلطة الحقيقية في البلاد، هو الوفد الذي سترسله الجمعية الوطنية الكبرى في انقرة، فإذا ما رفض عظمته هذا المطلب فعليه أن يتحمل مسؤولية جميع النتائج التي ستترتب على هذا الرفض».

مصطفى كمال

رئيس الجمعية الوطنية التركية الكبرى

إلاّ ان حكومة اسطنبول بقيت مصرة على موقفها معتبرة نفسها الحكومة الشرعية الوحيدة في البلاد، كما أن «وحيد الدين» رفض الاعتراف بـ «الجمعية الوطنية الكبرى» في انقرة وكبر عليه، وهو سليل آل عثمان، أن يتخلى عن سلطاته الموروثة، فما كان من مصطفى كمال إلاّ أن ألف وفداً مستقلاً إلى مؤتمر لندن برئاسة وزير خارجيته «سامي بكير»،وسافر الوفد أولاً إلى روما حيث مكث فيها بانتظار أن تصله الدعوة لحضور المؤتمر بصورة مباشرة.

واخيراً وصلته الدعوة عن طريق وزير خارجية ايطاليا «الكونت سفوررزا».

وفي الخامس والعشرين من شهر شباط/ فبراير عام ١٩٢١ بدأ المؤتمر اعماله، وقدم الحلفاء إلى الوفد «الكمالي» مذكرة تتضمن بعض تعـديـلات طفيفـة على شروط معـاهـدة «سيفـر»، إلاّ أن «الكماليين» بقوا مصرين على موقفهم القاضي بجلاء قوات الاحتلال كلياً عن تركيا، والتمسك باستقلال البلاد وحريتها التامين دون قيد أو شرط! ووسط هذا الجو المحموم من المناقشات المتصلة والأخذ والرد والمقتـرحـات والمقترحات المضادة، وجد ساسة الحلفاء أن الاستمـرار في المفـاوضـات قد اصبح ضرباً من العبث، فأخذوا يفتشـون عن «حصان طروادي» جديد يستطيعون بواسطته أن يضربوا الحركة الوطنية في تركيا، دون أن يحرقوا اصابعهم في آتون المعارك معها! وكان «فنزيلوس» رئيس الحكومة اليونانية يحلم طيلة حياته بامبراطورية يونانية تشمل «تراقيا» و«مقدونيا» والأناضول كله وتكـون عاصمتهـا القسطنطينية! فتقدم من اقطاب الحلفاء باقتراح يرمي إلى اطلاق يد الجيش اليوناني بمهاجمة تركيا بكل قواتـه، على أن تسـاعده الدول الحليفة بالتأييد المعنوي والدعم المادي دون أن تدخل قواتها كطرف في هذه الحرب! ووجد الحلفاء ضالتهم المنشـودة في هذا الاقتراح. «فحصان طروادة» الجديد الذي يفتشون عنه قد جاءهم من بلد الاسطورة نفسها! فإذا ما ربح اليونانيون الحرب فسوف يتقاسمون المغانم معهم، وإذا ما خسروها فإن سمعة «الحلفاء» وهيبتهم الدولية لن تمسا بأي سوء باعتبار أنهم لم يشاركوا فيها!

وفي الثالث والعشرين من شهر آذار/ مارس ١٩٢١، بدأ اليونانيون هجـومهم الكبير دون أي مقدمات أو انذار بالحرب. فما كان من مصطفى كمال إلاّ أن ابرق إلى وفده في مؤتمر لندن بالانسحاب فوراً من المؤتمر والعودة إلى انقرة لمواجهة الغزو اليوناني الجديد!

وتقدم اليونانيون بجيشهم المؤلف من ٤٠٠٠٠ مقاتل بادئ الأمر نحو «بورصا» و«اوشاك» فاحتلوهما بسهولة، ثم توجهوا نحو «اسكي شهير» فقابلهم «عصمت» قائد الجبهة الغربية بجيش مؤلف من ١٥٠٠٠ جندي فقط واخذ تحصيناته في «اينونو».

وفي ٢٦ آذار/ مارس تقدم اليونانيون من خط الدفاع الأول الذي أقامه «عصمت»، فالتحم الأتراك واليونانيون في معركة ضارية امتدت على طول الجبهة، واحرز اليونانيون بادئ الأمر انتصارات سريعة، مما اضطر «عصمت» إلى التراجع ووضع خطة جديدة. وفي ٣١ آذار/ مارس شن «عصمت» الهجوم المعاكس، فاكتسح الجناح الأيمن للقوات اليونانية وارغمها على التراجع بعد أن انزل بها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، واضطر اليونانيين إلى العودة من حيث اتوا. ثم ارسل إلى مصطفى كمال البرقية التالية:

«في الساعة السادسة والنصف مساء احرزت قواتنا النصر النهائي على القوات اليونانية المهاجمة، واضطرتها إلى الانسحاب وسط جو من الذعر والفوضى بعد أن اكتسحت جناحها الأيمن. إننا نقوم الآن بمطاردة الفلول الهاربة التي اخلت ميدان المعركة مخلفة وراءها الآلاف من جثث القتلى».

التوقيع
عصمت

فرد عليه مصطفى كمال بالبرقية التالية:

«إلى عصمت باشا قائد الجبهة الغربية ورئيس الأركان العامة. جبهة القتال ـ اينونو.

قليلون جداً في التاريخ القواد الذين قاموا بالمهمات الجسام التي قمتم بها في معركة «اينونو». إن استقلال ووجود شعبنا إنما يرتكزان على وطنية وشجاعة القادة ورفاق السلاح الذين يؤدون بشرف واجبهم تحت قيادتكم العامة. إنك لم تتغلب فقط على العدو ولكنك انقذت الأمة. والبلاد بأسرها تعتز بهذا النصر المجيد الذي احرزته. كما أن

حقد العدو وغزوه قد تحطما على الصخرة الصلدة التي اقمتها بوطنيتك وشجاعتك.

إنني إذ اهنئك على هذا النصر الذي سيخلد اسمك في سجل التاريخ المشرف، والذي جعل الأمة بأسرها تدين لك بالتقدير وعرفان الجميل الأبديين، لا بدّ لي من مصارحتك بأن قمة النصر التي تقف الآن عليها وتشاهد من فوقها جثث القتلى من الأعداء تحت قدميك، هي القمة التي يقف عليها الآن شعبنا كله للتطلع نحو آفاق ارحب من النصر والمجد اللذين يكللان هامتها وهامتك».

مصطفى كمال

رئيس الجمعية الوطنية التركية الكبرى

وقد كان لبرقية مصطفى كمال هذه ـ وهو الذي عرف عنه أنه من النادر جداً أن تصدر عنه كلمة اطراء أو مديح ـ ابلغ الأثر في نفس «عصمت»، فأرسل إلى مصطفى كمال البرقية التالية:

«سعادة مصطفى كمال باشا رئيس الجمعية الوطنية التركية الكبرى.

انكم يا صاحب السعادة بما اضفيتم على هذا الشعب من شخصيتكم وروحكم الملهمة، قد نفختم في هذه الأمة روح الحياة وحملتموها على الصمود امام جميع المؤامرات الدولية التي حيكت لإفنائها.

إنني باسمي وباسم جميع الضباط والجنود العاملين تحت امرتي أبعث اليكم بأعمق مشاعر التقدير والوفاء. كما أن تهنئتكم لي قد هزت مشاعري وملأتني فخراً واعتزازاً».

عصمت

قائد الجبهة الغربية

٢١

بطل السخاريا... الغازي مصطفى كمال

بعد انتصار الأتراك ذلك الانتصار الباهر في معركة «إينـونـو»، بدأت الأمـور تتحول لمصلحتهم على الصعيدين الداخلي والدولي. ففي أثينا عاد الملك قسطنطين الأول من منفاه وارتقى العرش مرة ثانية وطرد «فانزيلوس» وأنصاره من الحكم. كمـا ان الحلفاء، الذين أصيبوا بخيبة أمل كبيرة بسبب الهـزيمة الشنعاء التي لحقت باليونانيين، فتر حماسهم بعد أن قطعوا الأمل من الاعتماد عليهم في دحر الأتراك، فآثروا التخلي عن مسـانـدتهم، وأصبحـوا ميالين إلى وضع حد لحال الحرب ضد «الكماليين». وهكذا تحولت الحرب إلى صراع تركي - يوناني بعد أن كانت حرباً شاملة لإرغام تركيا على القبول بمعاهدة «سيفر»، وتلقي حكم الاعـدام وهي جاثيـة على ركبتيهـا! إلا ان الجيش اليوناني بقي، رغم تخلي الحلفاء عنه، متفوقاً في العدد والعدة على القوات التركية، وبقي خطر تجدد القتال ماثلاً في ذهن الأتراك... وبـالفعل، ما ان اطل شهر حزيران/ يونيو حتى بدأ اليونانيون يحشـدون قواتهم في القـطاع الممتـد من «أفيون» حتى «أسكي شهير»، ويقومون بتحرشات محلية هنا وهناك مما لم يدع مجالا للشك بأنهم ينوون تجديد القتال والثأر لأنفسهم من هزيمة معركة «إينـونو»! فما كان من مصطفى كمال إلا أن انصرف بكليته إلى إعادة تنظيم قواته وجمع متطوعين جدد للقتال. وأصدر أوامره إلى

«عصمت» بالتوجه فوراً إلى قطاع «أفيون ـ اسكي شهير»، وإقامة التحصينات اللازمة حتى لا تؤخذ القوات التركية على حين غرة. إلا ان القوات اليونانية بقيت، رغم جهود مصطفى كمال المضنية والمتواصلة ليل نهار، متفوقة على القوات التركية.

وفي السابع من شهر تموز/ يوليو شن اليونانيون هجومهم العام على طول الجبهة، وقذفوا إلى المعركة بجيش قوامه ٩٦٠٠٠ جندي بينما كان «عصمت» لا يزال منهمكاً بإعداد تحصيناته، ففوجىء بهذا الهجوم الكبير الصاعق. وتمكنت القوات اليونانية، التي تساندها الطائرات والمدفعية الثقيلة، من اختراق خطوط دفاعه، فاستولت على «أفيون» و«كوتاهيا»، ثم توجهت بقضها وقضيضها نحو «اسكي شهير» التي كانت، بحكم ملتقى خطوط المواصلات الحديدية فيها، تسيطر على الجبهة الغربية للأناضول برمتها! فحاول «عصمت» صدها بعدة هجمات معاكسة، ولكن جميع هجماته أخفقت. فقد كان عدد القوات اليونانية المهاجمة يقدر بثماني فرق، وكان هدفها تطويق قواته في «أسكي ـ شهير» وإبادتها إبادة تامة! ووقع «عصمت» في حيرة من أمره! هل يتراجع ويترك اليونانيين يفتكون بالسكان الأتراك العزل ـ والله وحده يعلم أي مجازر سيتعرض لها هؤلاء ـ أم يواصل الصمود وعندها قد يعرض قواته النظامية كلها لخطر الافناء والابادة؟! وأخيراً جمع ضباط أركان حربه في مقر قيادته ثم خاطبهم قائلاً:

«لم يعد لنا من أمل سوى مصطفى كمال... فهو معلمنا وقائدنا جميعاً. فلنتصل به».

ثم تناول سماعة الهاتف واتصل بمصطفى كمال في أنقرة راجياً منه الحضور شخصياً إلى الجبهة!

وهرع مصطفى كمال على عجل إلى مقر قيادة «عصمت». فطلب فوراً إيداعه خريطة القطاع الذي تدور فيه رحى المعركة. وبعد أن

وضـع دبـابيس هنا وهناك حول مواقع القوات اليونانية ومواقع القوات التركية، واستمع إلى شروح وافية عن الوضـع العسكري للجبهة، التفت الى «عصمت» وأمره بإخلاء «اسكي شهير» فوراً، والتراجع مسافة ثلاثمائة كيلو متر حتى نهر «السخاريا»، وإقامة خط دفـاعي جديد هناك لحماية أنقرة نفسها من السقوط، إذ لو سقـطت أنقـرة لقضي على تركيـا كلهـا! ولما حاول «عصمت» أن يستـوضــح منه عن الأسباب التي حملته على رسم هذه الخطة للتراجع أجابه:

«إن استدراج العدو وإبعاده ثلاثمائة كيلو متر عن مراكز قواعده سوف يقطع المدد عن قواته، بينما يقرب قواتنا من مراكز قواعدها... نفذ ما آمرك به الآن وسأتولى أنا الباقي! لا تخف! في النهاية سننتصر».

فرد عليـه «عصمت» لافتاً نظره إلى مصير السكان العزل الذين سيتـركهم الانسحـاب عرضـة لانتقـام اليونانيين، فما كان من مصطفى كمال إلا أن أجابه بلهجة حازمة:

«في المعارك المصيرية الكبرى لا أهمية لعدد القتلى! فالمهم هو الانتصار النهائي على العدو. وعلى كل حال، فالشعب التركي لا يخاف الموت. لقد تعود على بذل التضحيات»!

وبعـد أن زود «عصمت» ببعض التعليمـات الأخيرة حول كيفية القتـال أثنـاء عمليـة الانسحـاب، عاد إلى أنقرة ودعا «الجمعية الوطنية» للانعقاد في جلسة سرية لاطلاعها على تفاصيل الموقف... في هذه الأثنـاء كانت علامـة استفهام كبرى قد بدأت ترتسم في أذهان الناس والنواب حول أمر الانسحاب الذي أصدره مصطفى كمـال! وبدأ خصومه يروجون بأن «رئيس الجمعية الوطنية» قد خارت قواه، وانـه بات غير قادر على مجابهة الموقف، وان القوات التـركية لم تعد مؤهلة للصمود أمام الزحف اليوناني، وان أنقرة نفسها مهددة بالسقوط و... و... و...

وفي الرابـع من شهـر آب/ اغسطس التأمت «الجمعية الوطنية» ودخل مصطفى كمال القاعة، فسمع أحد النواب يخطب في حلقة من زملائه داعياً إياهم للتخلص من «دكتاتوريته وتسلطه»، فهو رجل اتخذ من الحرب هواية له، وطالما انه قابض على زمام الأمور، فإن تركيا لن تعرف معنى الراحة والسلام! إلا ان مصطفى كمال لم يعر هذا الكـلام اهتماما كبيراً، كما ان النائب الذي كان يتفوه بهذه الكلمات ضده اختنق صوته عندما رآه يمر بقربه ليأخذ طريقه إلى المنصة!

وبـدأ النـواب المعـارضون الكلام فأخذوا يتصايحون: إلى متى ستستمر هذه الحالة؟ أين الجيش؟ إلى أين يقاد الشعب؟ إن هنالك شخصاً يقود الأمة إلى جميع هذه الكوارث والمصائب وهو المسؤول الحقيقي عن كل ما جرى ويجري! ولكن أين هو؟ إننا لا نراه! نريد على رأس الجيش هذا الشخص نفســه الذي قاد البلاد إلى هذه الحـالة الخطيرة وجعل الأمة تتردى في هذه الهوة السحيقة التي تدفــع إليهـا اليوم! وأدرك مصطفى كمال انه هو المقصود بهذه العبارات رغم ان أحداً من النواب لم يجرؤ على ذكر اسمه صراحة! إلا انه بقي ملتزماً الصمت فلم يقاطع أحداً منهم!

وأخيراً وقف «صلاح الدين بك»، نائب مرسين، فذكر إسم مصطفى كمال صراحة ودعاه إلى تسلم قيادة الجيش مباشرة وصد الزحف اليوناني إذا كان يعتقد نفسه قادراً على ذلك! عندها لم يعد بإمكان مصطفى كمال أن يضبط أعصابه أكثر مما فعل. فوقف وراء منصة الرئاسة وخاطب النواب بصوت أشبه بالزئير قائلاً:

«مرة أخرى تواجه تركيا خطر الموت والفناء... ومرة أخرى تعود الأهمية للأفعال لا للخطابات الفارغة! إنني أنا الذي أطلب منكم تعييني قائداً عاماً للجيش شرط أن تتخلى لي «الجمعية الوطنية» عن كل سلطاتها وصلاحياتها، بحيث لا يتوجب عليَّ مراجعتها في كل صغيرة وكبيرة وفي كل عمل أريد القيام به. إنني أطلب سلطة دكتاتورية مطلقة

لانقاذ البلاد! وأنا أؤكد لكم انني سوف أنقذها هذه المرة كما أنقذتها في السابق! إنني أقطع هذا العهد على نفسي أمامكم وأمام الأمة وأمام العالم بأسره».

ولم يكد النواب يسمعون لفظة «دكتاتورية» تخرج من فم مصطفى كمال حتى تكهربت أجسادهم، فقد كانوا يعلمون ماذا يعني إطلاق يده وتركه يتصرف كما يشاء! إلا إن أحداً منهم لم يجرؤ على التلفظ بكلمة «لا»! وأخيراً استجمع أحد النواب قواه وشجاعته فسأله:

ـ وماذا ستفعل إذا منحناك هذه السلطات الدكتاتورية؟

فصرخ فيه مصطفى كمال:

ـ إنني لم أسألكم أن «تمنحوني» هذه الصلاحيات بل قلت لكم إنني أطلبها.

عندها أدرك الجميع ماذا يعني مصطفى كمال بهذا الكلام، فبدأت فرائصهم ترتعد من الخوف، إلا ان النائب ظل محتفظاً بشجاعته فسأله من جديد:

ـ وإذا رفضنا إعطاءك هذه الصلاحيات؟

فأجابه مصطفى كمال بنبرة مليئة بالغضب والتهديد:

ـ عندها سيكون لي معك ومع سائر الجبناء من أمثالك حساب آخر!

فما كان من النائب إلا أن سقط فوق كرسيه مغشياً عليه... بينما راح بقية النواب يتحسسون أعناقهم بأصابع مرتجفة! فقد أدركوا ان مصطفى كمال لن يتورع عن شنقهم جميعاً إذا رفضوا طلبه! فارتفعت أصابعهم معلنة بالاجماع الموافقة على أن يصبح رئيس «الجمعية الوطنية» قائداً أعلى للجيش و... «دكتاتوراً»! وما ان حصل مصطفى كمال على هذه السلطات الاستثنائية الواسعة ـ أو بالأحرى انتزعها ـ من «الجمعية الوطنية»، حتى أجرى تعديلاً وزارياً طفيفاً، فعين «رأفت» وزيراً للحربية بعد ان كان «فوزي» يشغل هذا المنصب بالوكالة اضافة إلى عمله كرئيس للأركان

العامة، ثم أعلن حال التعبئة العامة في البلاد وأصدر عدة قرارات تتعلق بوسائل تموين الجيش، فلم يترك كبيرة ولا صغيرة ولا شاردة أو واردة إلا ونظمها. فكان أشبه بالطبيب الجراح الذي يحيط نفسه بجميع الاسعافات والأدوات اللازمة قبل إجراء العملية! وفيما يلي سلسلة هذه القرارات:

قرار رقم ١:

تتألف في كل منطقة «لجنة مصادرة وطنية» تتولى تنظيم التموين العسكري.

قرار رقم ٢:

على كل أسرة في البلاد أن تقدم ثياباً داخلية وزوجاً من الكلسات وزوج أحذية لتوزيعها على الجنود في الجبهة.

قرار رقم ٣:

يصادر ٤٠٪ من البضائع التالية الموجودة لدى التجار والأهالي: الأقمشة الصالحة للثياب العسكرية الشتوية والصيفية، الجلود الصالحة لصنع الأحذية، الأحذية الجاهزة، المسامير الخاصة بالأحذية، النعال البيطرية للخيول، السروج الخاصة بالخيول، الأحزمة الجلدية.

قرار رقم ٤:

يصادر ٤٠٪ أيضاً من المواد التالي:

القمح، التبن، الطحين، الشعير، الفاصوليا، العدس، المواشي الصالحة للأكل، السكر، البنزين، الرز، الصابون، الزبدة، الملح، الزيت، الشاي.

قرار رقم ٥:

على جميع السكان أن ينقلوا مجاناً، مرة في الشهر، وبالوسائل المتوافرة لديهم، المؤن العسكرية اللازمة للجبهة. أما وسائل النقل الأخرى الضرورية للاستخدام الدائم فتصادر.

قرار رقم ٦:
تصادر جميع المواد المتروكة التي تكون ذات نفع للتموين العسكري.

قرار رقم ٧:
على كل مواطن في حوزته قطعة سلاح أو ذخيرة حربية أن يسلمها لـ «لجنة المصادرة الوطنية» ضمن مهلة ثلاثة أيام اعتباراً من صدور هذا القرار.

قرار رقم ٨:
توضع قوائم بجميع معامل الحديد والنجارة والصلب والمشاغل التي تصنع فيها الجلود والسروج، وعربات النقل والمحلات التي تتولى تصليح وسائل النقل، مع أسماء جميع أصحاب هذه المهن والعمال والمستخدمين لديهم. كما توضع قوائم بأسماء جميع الذين يمتهنون صناعة الأسلحة من سيوف وحراب وخناجر وسواها.

قرار رقم ٩:
تصادر جميع السيارات والشاحنات الصالحة للنقل العسكري، كما تصادر الطنابر والعجلات والقاطرات وسائر وسائل النقل التي تستطيع نقل المدافع والذخيرة.

وبعد ان فرغ من إصدار هذه القرارات عقد بضعة اجتماعات عاجلة مع قادة أركان حربه، ثم غادر أنقرة إلى مركز القيادة في الجبهة مصطحباً معه «فوزي» رئيس الأركان العامة.

أصبح مركز قيادة الجبهة التركية الجديدة في «بولاتلي»، وراء نهر «السخاريا»، بعد أن أتم «عصمت» عملية الانسحاب وفقاً للخطة التي رسمها مصطفى كمال. وكان النهر بحد ذاته يشكل خطا دفاعياً مهماً، فهو نهر كبير ينساب نحو الشمال مخترقاً القسم الأكبر من سهول الأناضول. فأقام «عصمت» تحصيناته إلى الجهة الشرقية منه.

وما ان وصل مصطفى كمال إلى «بولاتلي» في ١٢ آب/ اغسطس حتى تسلم قيادة الجبهة على الفور، وعقد مع «عصمت» و«فوزي» اجتماعاً مطولاً استمع خلاله إلى آخر تطورات الموقف، ثم ألقى نظرة فاحصة على خريطة المعركة. وبعد أن استعرض مواقع قوات العدو رجح أن الهجوم اليوناني سوف يقع على الجناح الأيسر من قواته، فطلب من «عصمت» و«فوزي» اتخاذ جميع التدابير اللازمة لصد الهجوم في هذا القطاع... وصدقت ترجيحاته! ففي الثالث والعشرين من شهر آب/ اغسطس شن اليونانيون هجومهم الكبير المنتظر من الجهة نفسها التي توقعها. فتصدت لهم القوات التركية وصمدت في وجههم صموداً بطولياً بادىء الأمر، إلا ان تفوق القوات اليونانية في العدد جعل القتال يمتد على جبهة بلغ طولها حوالى مئة كيلو متر، مما سهل عليها اختراق خط دفاع الأتراك في عدة أماكن! فما كان من مصطفى كمال إلا ان حول بسرعة فائقة «أرض المعركة». فأمر الجناح الأيسر من قواته بالانسحاب إلى مسافة خمسين كيلو متراً جنوب أنقرة، بينما أمر القوات المرابطة في القطاع الغربي بالتحول فوراً إلى الجنوب. أما القوات القادمة بالقطار من أنقرة فقد تلقت أمراً بالتحول نحو الشمال. وقد شرح مصطفى كمال بنفسه أهمية تغيير «أرض المعركة» في الخطاب المطول الذي يقع في حوالى ٧٠٠ صفحة، والذي ألقاه أمام «الجمعية الوطنية» عام ١٩٢٧ ويعرف بالتركية باسم «نطق»، فقال:

> «ليس هنالك ما يسمى «خط دفاع» بل هنالك «ميدان دفاع»... وهذا الميدان يشمل البلاد بأسرها وليس جزءاً معيناً منها. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يخلى شبر واحد من هذا الميدان أمام العدو دون أن يروى بالدماء!».

وبعد أن استدرج مصطفى كمال قوات العدو إلى مواقع جديدة من الجبهة وبعثر هجومها الرئيسي المركز في القطاع الشمالي، أطبق

عليها بالجناح الأيمن من قواته، وأرغمها على التراجع بعد قتال مرير سقط فيه آلاف القتلى من الطرفين! إلا ان اليونانيين ما لبثوا ان عاودوا الهجوم بعنف وحماس كبيرين، فالتحموا مع الأتراك في معركة من أشد معارك التاريخ هولاً وضراوة، مما يذكر بمعارك بايزيد وتيمورلنك! وبلغ من حماس إحدى الفرق اليونانية ان أفرادها رفضوا الاحتماء وراء الخنادق وانقضوا على القوات التركية في العراء، فما كان من المدافع التركية الرشاشة إلا ان حصدتهم جميعاً. كما اشتد الضغط على إحدى الفرق التركية فأمر قائدها - وهو برتبة كولونيل - جنوده بالتراجع، فما كان من قائد القطاع - وهو برتبة جنرال - إلا ان خرج من خندقه وأمسك «الكولونيل» بقبة معطفه من الخلف وأطلق عليه رصاصة في رأسه فأرداه قتيلاً ثم أعاد الفرقة إلى موقعها، إلا انه ما لبث ان سقط قتيلاً هو الآخر، فقد كان مكشوفاً امام قوات العدو! واستعر اوار المعركة من جديد، فأبيدت فرقة تركية عن بكرة أبيها، بينما فقدت فرقة أخرى أكثر من ثمانين بالمئة من أفرادها! وظلت رحى المعارك دائرة طيلة اثنين وعشرين يوماً، قتل فيها سبعة ضباط أتراك برتبة «جنرال». وتنازع فيها الفريقان راية النصر أكثر من مرة، إلا ان الهجمات والهجمات المعاكسة كانت تجعل الانتصار النهائي مستحيلاً. فبقي آتون المعارك مستعراً دون أن يفتر دقيقة واحدة! في هذه الأثناء، كان مصطفى كمال قد نقل مقر قيادته إلى قرية «الاغون» خلف الخطوط التركية الجديدة، ولم يكن ليغمض له جفن لا ليلاً ولا نهاراً: فلا تكاد تنهار فرقة من فرقه حتى ينتشلها ويلقي بها في المعركة من جديد بكل ما عرف عنه من عناد وجبروت وجرأة، لا سيما وان على مصير هذه المعركة يتوقف مصير تركيا كلها. فلو تمكن اليونانيون من دحره على «السخاريا» لاضطر الى التراجع نحو الجبال الشرقية وعندها ستسقط انقرة نفسها في يد العدو، وبسقوط انقرة ستسقط تركيا كلها، لأنها هي الآن العاصمة

الحقيقية لا اسطنبول الواقعة في قبضة البريطانيين.

إذاً لا مفر من الانتصار... وبأي ثمن! وكان مجرد وجود مصطفى كمال في الجبهة قد أمد الأتراك بقوة هائلة على الصبر والقتال، إذ كان كل جندي يشعر بأن مصطفى كمال واقف إلى جانبه في الخندق وعلى أرض المعركة، فلم يكن ليتصور أنه سيهزم ومصطفى كمال موجود معه! وفيما هو يذرع أرض مكتبه طولاً وعرضاً، يترقب بقلق بالغ نتائج المعركة، ويتلقى دقيقة فدقيقة تطوراتها، ويصدر اوامره وتوجيهاته بالانسحاب من هنا والهجوم من هناك، إذ بضابط، برتبة ملازم، ملحق بمكتبه يدخل عليه في الساعة الثانية صباحاً. وبعد أن اخذ له التحية العسكرية بادره قائلاً:

ـ سيدي «فوزي باشا» يريد التحدث اليك شخصياً على الهاتف.

فأسرع إلى المركز وتناول السماعة بينما جمد الدم في عروق الضباط الواقفين من حوله في حالة تأهب. وبعد أن سمع صوت «فوزي باشا» صرخ قائلاً:

ـ ماذا تقول؟! لقد انهار اليونانيون وبدأوا بالتراجع على طول الجبهة؟!

ثم ألقى السماعة ودخل مكتبه وهو يكاد يطير من الفرح! فتناول بيكاراً وقلماً واخذ يقيس المواقع الجديدة على الخريطة الحربية المبسوطة على طاولة مكتبه. وبعد أن ألقى عليها نظرة سريعة استدعى «عارف» وقال له:

> «اتصل فورا بعصمت وفوزي وقل لهما أن يلقيا بجميع قواتنا الاحتياطية هنا، في الشمال ـ مشيراً إلى نقطة معينة على الخريطة ـ ففي هذا القطاع يجب أن نسحق اليونانيين اثناء تراجعهم».

إلّا أن اليونانيين ظلوا، رغم تراجعهم، صامدين طيلة خمسة ايام بعد أن تحصنوا وراء خط دفاعي جديد. فما كان من مصطفى كمال إلّا أن ترك مقر قيادته في «الاغون» واتجه إلى الخط الأول من الجبهة حيث قاد شخصياً عملية الهجوم النهائي الكبير. فقذف باليونانيين

وراء نهر «السخاريا» وارغمهم على التراجع إلى مراكزهم الأولى في «اسكي شهير» و«افيون» منهياً بذلك المعركة الفاصلة التي كانت من اعظم المعارك التي خاضتها تركيا في تاريخها القديم والحديث!

بعد انتهاء معركة «السخاريا» عاد مصطفى كمال إلى انقرة، فاستقبله الشعب استقبال الفاتحين، ونصب له اقواس النصر على طول الطريق الممتد من مدخل المدينة حتى قصره الصغير في «شانكايا». وخرج الأطفال والنساء والشبان والطلاب وحتى الشيوخ العجز من منازلهم للتلويح له بأغصان الزيتون ونثر الورود امام موكبه والهتاف بحياته بأصوات شقت عنان السماء. فقد جنت الجماهير بهذا النصر البطولي الذي احرزه قائدها، والذي فاق كل ما تعودوا منه حتى الآن من بطولات! لقد زال خطر الموت عن مدينتهم بعد أن قضوا حوالى شهر وهم يتأهبون كل يوم للفرار إلى الجبال من خطر المذابح اليونانية!

أما «الجمعية الوطنية» التي ترددت بالأمس بإعطاء مصطفى كمال الصلاحيات الدكتاتورية، فقد التأمت في جلسة طارئة لتقرر اطلاق لقب «الغازي» عليه (اي ماريشال في الاصطلاح العسكري الحديث)، وهو لقب لم يكن يطلق في الماضي إلّا على السلاطين العظام الذين دوخوا الشرق والغرب بفتوحاتهم الشاسعة. ولم يقتصر التصفيق لمصطفى كمال هذه المرة على الشعب التركي، بل تجاوزه إلى جميع انحاء العالم، فإذا ببرقيات التهنئة والتمجيد تنهال على مكتبه من: إيران وافغانستان والهند ومصر والعراق وليبيا و«امارة شرق الأردن» وسوريا والحجاز ودول شمال افريقيا وسواها! وهزت الأريحية الشاعر الكبير احمد شوقي فكتب قصيدته الرائعة ذات المطلع الشهير:

الله اكبر كم في الفتح من عجب

يا خالد الترك جدّد خالد العرب

حتى ان الدول الأوروبية نفسها، التي كانت لبضعة اشهر خلت حرباً عليه، وجدت نفسها مضطرة للمشاركة في هذا التصفيق، فاذا برؤساء حكومات فرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي يرسلون اليه ايضاً برقيات التهنئة والتأييد، بعد أن وجدوا أن مصالحهم باتت تقضي بالتفاهم مع «بطل السخاريا» الذي اصبح الحاكم الفعلي لتركيا الغد! وكان الفرنسيون اسبق الجميع إلى الاعتراف بهذا الواقع الجديد من اجل انقاذ مصالحهم، فأوفدوا إلى انقرة «فرانكلان بويون» الذي عقد مع مصطفى كمال معاهدة سرية (في ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٢١)، انسحبت فرنسا بموجبها من مجموعة «الدول الحليفة»، واعترفت فيها بعدم شرعية معاهدة «سيفر»، وكرست اتفاق الهدنة الذي عقد بينها وبين «الكماليين» في «بوزانطي»، والذي تعهدت بموجبه بالجلاء عن «كيليكيا»، فافرجت عن ٨٠٠٠٠ جندي تركي كانوا محاصرين في هذه المنطقة، كما تعهدت بتقديم المساعدات اللازمة لتسليح ٤٠٠٠٠ جندي من «القوات الكمالية»... وهكذا حصل «الغازي» من فرنسا على أمرين مهمين:

أولاً: الاعتراف بحكومته في انقرة كحكومة شرعية.

ثانياً: تقوية جيشه بمقاتلين جدد وبسلاح جديد!

وقد كان الأمر الأخير ذا اهمية بالغة بالنسبة الى مصطفى كمال. فهو لم يؤخذ بموجة الهتاف والتصفيق التي انهالت عليه من الداخل والخارج، بل ظل محتفظاً بنظرته الواقعية للأمور، فلم يعتبر انتصاره في معركة «السخاريا» انتصاراً نهائياً على اليونانيين، إذ ان هؤلاء ما زالوا يحتفظون داخل تركيا بقوات كبيرة في «افيون» و«اسكي شهير» والساحل الغربي من الأناضول. لذلك ما ان فرغ من تقبل التهاني والاحتفالات بالنصر، حتى عكف على العمل ليلاً ونهاراً من أجل انشاء «جيش جديد» يستطيع مواصلة المعارك

لتطهير البلاد بأسرها من الاحتلال اليوناني. فالجنود الذين خاضوا معه معركة «السخاريا» قد انهكت قواهم الجسدية والمعنوية، عدا عن أن قسماً كبيراً منهم قد قتل في ارض المعركة، وقسم كبير آخر اصيب بعاهات دائمة تمنعهم من مواصلة الحرب... لذلك اعتبر اتفاقه مع فرنسا لاطلاق سراح ٨٠٠٠٠ جندي كانوا محتجزين في «كيليكيا» نصراً كبيراً من اجل معركة التحرير الكاملة المقبلة. وبعد جهود مضنية تمكن بمعاونة «عصمت» و«فوزي» من اعادة تنظيم قواته، فاستدعى للخدمة العسكرية جميع الذين هم فوق الثامنة عشرة، واستبدل جميع قادة الفرق والوحدات بقادة جدد من الضباط الشبان، كما جمع كل ما تبقى لديه من اسلحة وذخيرة ومدفعية معطلة واعاد اصلاحها. ولم يكتف بذلك، بل ابتاع اسلحة جديدة من ايطاليا وفرنسا واميركا بأموال اقترضها من روسيا. وقد استغرقت جهوده الجبارة في هذا السبيل طيلة شتاء عام ١٩٢١ وربيع عام ١٩٢٢، فلم يذق طعم الراحة لا ليلاً ولا نهاراً، حتى أنه كان يعمل اكثر من ثمانية عشر ساعة متواصلة في اليوم دون كلل أو تعب، إذ انه لم يكن يدري في أي يوم أو اي ساعة قد يستأنف اليونانيون الهجوم!

وبينما كان مصطفى كمال يكرس كل هذه الجهود المضنية الجبارة من اجل إعداد قواته لهجوم جديد كاسح على اليونانيين، كان هؤلاء، على العكس تماماً، قد دب فيهم الخوف والضعف. كما أن قادتهم كانوا يمضون الوقت بلعب القمار والتباري في احتساء الخمور داخل مراكز قيادتهم، منتظرين تدخل البريطانيين إلى جانبهم لاستئناف الهجوم! أما القائد الأعلى الجنرال «هاجنياستس» فقد اصيب بنوع من الهستيريا، فكان تارة يتصور نفسه ميتاً ويلقي جسده في تابوت خشبي، وتارة يتصور أنه مصنوع من زجاج فلا يخرج من مكتبه خوفاً من أن «يتحطم»! واخيراً سحبته القيادة اليونانية العليا من الجبهة وارسلت مكانه

الجنرال «تريكوبيس» الذي لم يكن يعرف شيئاً لا عن المعركة ولا عن الأرض التي تدور فيها.

ولم تكن الحال في اثينا افضل مما هي عليه في الجبهة، فقد كان السياسيون اليونانيون غارقين في لجة من الاختصام والاقتتال بين انصار الملك قسطنطين، وانصار رئيس الوزراء السابق «فنزيلوس». وامتد شرر السياسة إلى الجيش، فأخذ السياسيون ينقلون الضباط القدامى من الجبهة ويستبدلونهم بضباط من انصارهم، فكان هؤلاء يلتحقون بمراكز عملهم الجديدة في ازمير وسواها وفي رأسهم حلم واحد: أن يتاجروا بالخمور ويملأوا جيوبهم بالمال بشتى السبل والوسائل، فيتفقون فيما بينهم على سرقة مؤونة الجيش وتهريبها وبيعها في السوق السوداء! أما الجنود القابعون في الخنادق فقد كانوا يقضون الأسابيع والأشهر دون أن تصلهم مرتباتهم، واحياناً كثيرة لم تصلهم حتى وجبات الطعام! فكان من الطبيعي أن تنهار قواهم الجسدية والمعنوية، وأن ينتظروا بفارغ الصبر انتهاء هذه الحرب لكي يعودوا إلى بيوتهم! وفيما كانت حال الفوضى والانهيار تتفشى في صفوف اليونانيين ويتفاقم خطرها يوماً بعد يوم، كان مصطفى كمال قد وصل إلى المرحلة النهائية من تنظيم قواته وتسليحها وتدريبها، ولم يبق امامه سوى تعيين ساعة الصفر التي يبدأ فيها الهجوم!

وفي السادس والعشرين من شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٢٢، قرر أن يضرب ضربته القاضية، فاستنفر جميع قواته وارسل طلائعها سراً إلى «دوملو بونار» التي تتحكم بأفيون وجميع مراكز العدو وتجمعاته. وفي الساعة الرابعة من صباح ذلك اليوم، ضرب الحصار حول القوات اليونانية فالتحم معها في معركة ضارية، ولم يكد يحين وقت الظهيرة حتى تمكن من شطرها إلى شطرين ودمر جميع مواقعها الخلفية. ووجد اليونانيون انفسهم مطوقين من جميع الجهات، فانهارت جبهتهم انهياراً كاملاً، واخذ ضباطهم يفرون

طالبين النجاة... أما الجنود فقد كانوا اسبق منهم إلى الفرار نحو «ازمير» والشاطىء الغربي، فزالت فرق منهم بأكملها من الوجود، بينما تبعثرت فرق اخرى إلى مجموعات وطوابير متفرقة، فطاردها الخيالة الأتراك واعملوا فيها سيوفهم بعد أن غنموا منها مخازن الذخيرة والمؤن ومئات المدافع والخيام وسواها! وانتشرت في كل مكان جثث القتلى وهي شاخصة بأبصارها إلى السماء، وتركت نهباً للهوام والحشرات والكلاب الجائعة...

ويذكر «بينوا ميشان» أن اليونانيين لم يقصروا من ناحيتهم في مبادلة الأتراك اعمال القسوة والعنف، فأحرقوا جميع القرى التركية الواقعة على طريق انسحابهم، وقتلوا الاطفال والنساء، وسمموا مياه آبار الشرب، كما اغتصبوا الفتيات التركيات ثم اعدموهن وعلقوا جثثهن فوق الأشجار وعواميد الهاتف، مدفوعين إلى ذلك بشهوة الانتقام المتأصلة في نفوسهم ضد الأتراك منذ مئات السنين! إلّا أن جميع هذه المناظر البشعة والمجازر الرهيبة التي شاهدها مصطفى كمال وهو يطارد فلول اليونانيين لم تؤثر فيه كثيراً! فهو رجل حرب، وقد اعتاد مشاهدة مثل هذه الفظائع، فظل كل همه محصوراً باللحاق بهم لطردهم من «ازمير» وتطهير البلاد من آخر أثر لهم فيها. وما ان بلغ «اوشاق»، حتى جاءه النبأ بأن القائد العام اليوناني ومساعده قد وقعا في الأسر، فأمر بإحضارهما إلى مقر قيادته حيث استقبلهما باحترام، ثم صافحهما وامر لهما بالقهوة والسكاير، إلّا أنه اثناء حديثه معهما تبين له انهما دون مستواه في الكفاءة والمقدرة العسكرية، فراح ينظر اليهما باحتقار كبير، كما احس بنوع من خيبة الأمل لأنه كان يفضل أن يكون خصمه على قدر من قوة الشكيمة والمقدرة العسكرية حتى يستطيع أن يفاخر بانتصاره عليه!



٢٢

زواج غريب...
وطلاق أغرب!

بعد أن قضى مصطفى كمال ثلاثة أيام في «اوشاق» ينتظر «تنظيف» ازمير من الفلول اليونانية الهاربة، جاءته الأنباء بأن المدينة قد اصبحت جاهزة لاستقباله بعد أن جلت عنها القوات اليونانية المهزومة مستقلة قوارب النجاة المنتشرة على الشاطىء عائدة إلى بلادها! فقرر دخول «ازمير» في التاسع من شهر ايلول/ سبتمبر.

وفي الصباح الباكر من ذلك اليوم، توجه نحو المدينة يتقدمه رتل من السيارات المليئة بالجنود، بينما جلس هو في عربة مكشوفة يحف بها من الجانبين فرقة من الفرسان الشاكي السلاح، وقد شهروا سيوفهم البراقة التي كانت شمس ايلول/ سبتمبر المتوهجة تزيد من بريقها ولمعانها! وما ان وصل مدخل المدينة حتى تلقته الجماهير المحتشدة لاستقباله بهتافات شقت عنان السماء، وتدفق الناس حول عربته محاولين رفعها فوق اكتافهم، إلاّ أن «الغازي» منعهم من هذا العمل الجنوني! ومضى الموكب ببطء خلال شوارع المدينة الضيقة تحت اقواس النصر العديدة، ومن خلفه الجماهير الغفيرة المتدفقة كالسيل العرم وهي تهتف بحياته وتنشد الأناشيد الوطنية الحماسية! ولما مر الموكب في الطريق الموازية للشاطىء، التفت مصطفى كمال نحو بوارج الحلفاء الرابضة في الميناء بمدافعها وتجهيزاتها الضخمة، وهي عاجزة عن التدخل، فرمقها بنظرة مليئة

بالسخرية والاحتقار، ثم تابع سيره نحو المبنى الذي اعد ليكون مركزاً لقيادته...

ولم يهنأ مصطفى كمال طويلاً في مركز قيادته الجديد، إذ سرعان ما جاءته الأخبار بأن اليونانيين قد بدأوا يستعدون لعملية ثأر جديدة، وانهم بعد طردهم من تركيا الآسيوية اخذوا يحشدون جيوشهم في منطقة «تراقيا» للزحف على اسطنبول! عندها وجد «الغازي» ان لا مفر له من اعادة تنظيم قواته وارسالها على عجل إلى مركز الخطر. فانغمس من جديد في العمل بهمته المعهودة واعصابه التي لا تعرف التعب أو الكلل، فكان يقضي الساعات الطويلة منذ الفجر الباكر حتى ساعة متأخرة من الليل وهو يعد الخطط ويجهز الجيش ويرسم الخرائط العسكرية، لمواجهة المعارك المقبلة من الجهة الأوروبية... وفيما هو غارق في هذا العمل الجبار المضني حتى أذنيه، إذ بأحد حجابه يدخل عليه ليخبره بأن سيدة تركية شابة تطلب مقابلته وتلح في الطلب... وقبل أن يعطي «الغازي» موافقته على دخولها أو رفضه مقابلتها، اقتحمت المرأة غرفة مكتبه وقدمت اليه نفسها باسم لطيفة هانم!

وفوجيء مصطفى كمال بدخولها عليه من غير استئذان واستشاط غضباً لهذه «الوقاحة»، إلّا أنه تمالك اعصابه فهو امام «سيدة» وليس امام ضابط أو جندي، فكان لا بدّ له من اصطناع اللطف معها. وبعد برهة من الصمت اومأ إلى الحاجب بالانصراف كما اومأ اليها بالجلوس، ثم رمقها بنظرة فاحصة فشعر بنوع من الراحة لمرءاها بعد عناء كل هذه الأيام والشهور المضنية في الحروب والمعارك! لا سيما أنه تبين من ملامحها أنها من اسرة عريقة وليست امرأة عادية. فقد كانت ترتدي الثياب الأوروبية الأنيقة ما عدا غطاء رأسها التركي الأسود، الذي اكسب وجهها الجميل وعينيها الواسعتين رونقاً واحتراماً... واخيراً سألها عن مطلبها. فإذا به مطلب في غاية البساطة: لقد جاءت تعرض عليه الانتقال إلى

«فيللا» انيقة يملكها والدها الثري في احدى ضواحي ازمير، بدلاً من الدار التي يقيم فيها حالياً والتي لا تتناسب مع مكانته، عدا عن أنها تقع في وسط المدينة ويحف بها الضجيج ليلاً ونهاراً. فازداد عجبه من أمرها واعجابه بها! ولما سألها عن الدافع لمثل هذه الدعوة اجابته بأنها معجبة بشخصه وببطولاته، وأنها وفاء منها لوطنها تجد نفسها مضطرة للسهر على راحته واستضافته! فشكرها على كرمها ووطنيتها وقبل دعوتها. إلّا أنه تملكه شعور غريب بأنه امام طراز جديد من النساء، وانه سيكون له في يوم من الأيام شأن مع هذه المرأة التي واجهته وكأنها رجل يخاطب رجلاً، إذ لم يكن من المألوف أن تدخل فتاة تركية من اسرة عريقة محافظة على قائد مثله وتخاطبه بمثل هذه الجرأة والصراحة!

وانتقل مصطفى كمال مع قادة اركان حربه إلى الدار الجديدة، فأعجبه هدوءها وموقعها. فهي «فيللا» كبيرة تقع فوق احدى تلال «بورنو» الجميلة، وتطل على البحر والسهول الفسيحة المزدانة ببساتين البرتقال والليمون والموز وكروم العنب والتين، كما أن جميع وسائل الراحة متوافرة فيها: من الفرش الوثير والطعام الشهي والخدم والحشم إلى ما سوى ذلك من وسائل الترف والحياة المريحة... إضافة طبعاً الى «لطيفة هانم» الفتاة التركية الجميلة المثقفة النبيلة الصادقة في وطنيتها وحبها له واعجابها به! إلّا أنه لم يكن في وضع يسمح له بالاهتمام بها، فهو مقبل على معارك مصيرية جديدة تستلزم منه حصر كل تفكيره في مجابهتها، ولا وقت لديه للحب والعواطف الشخصية! لذلك عاد من جديد إلى الانهماك في الأمور العسكرية، وجعل مكتبه في الصالون الرئيسي الكبير، بينما وزع الغرف المجاورة على اعوانه من كبار الضباط. وفجأة سمع من خلال النوافذ المفتوحة اصوات انفجارات ضخمة هزت جميع انحاء المدينة، ثم تبعتها زخات كثيفة من الرصاص وتعالت اصوات الاستغاثة وعويل النساء من كل جانب، فنهض من وراء مكتبه

يستطلع الخبر. فأجابه بعض معاونيه أن سكان المدينة من الأتراك قد هاجموا الأحياء اليونانية، واخذوا يقتلون كل من يقع بين ايديهم منهم في عمليات ثأرية لا هوادة فيها ولا رحمة! فما كان منه إلّا أن هز كتفيه استخفافاً، ثم عاد إلى مكتبه ليواصل رسم الخطط والخرائط الحربية، وكأن ما يجري حوله ليس سوى اعمال صبية صغار!

وبعد ساعة تقريباً، دخل عليه احد ضباط الأركان واخبره بأن الحريق قد شب في عدة اماكن من المرفأ، وان انابيب الماء قد نسفت، كما أن مستودعات الذخيرة التي خبأها اليونانيون في الكنائس اصبحت مهددة بالانفجار، بسبب امتداد الحريق الذي بدأ يجتاح الدور والمنازل في الأحياء اليونانية. عندها توجه مصطفى كمال نحو الشرفة المطلة على المدينة، فوجد ألسنة اللهيب تندلع في السماء، وقد امتزجت سحب دخانها الأسود بسحب الغيوم التي حوّلها غروب الشمس إلى شفق احمر وهّاج، فما كان منه إلّا أن التفت إلى كبار الضباط المحيطين به قائلاً:

> «انظروا جيداً إلى هذا المشهد... انكم تشاهدون الآن احتضار عهد قديم وقيام عهد جديد! إن هذه النار التي تندلع ألسنتها في السماء هي نار مقدسة! إنها تعني نهاية الاحتلال الأجنبي لبلادنا وخلاصها النهائي من الخونة والمستغلين. إن تركيا لن تكون بعد اليوم إلّا للأتراك»!

وبقيت الحرائق مشتعلة طيلة ثلاثة أيام في الأحياء اليونانية، حتى أتت عليها جميعاً وحولتها إلى ركام من الأحجار والرماد دون أن يتدخل مصطفى كمال لوقفها أو لاخمادها!

بعد تطهير ازمير والمناطق المحيطة بها، عاد مصطفى كمال إلى انقرة لمواجهة الموقف الجديد الناشىء عن حشد القوات اليونانية في «تراقيا» واستعدادها للزحف على اسطنبول. ووجد نفسه في مأزق

حرج: فهو لا يستطيع نقل قواته إلى القسم الأوروبي من تركيا عن طريق اسطنبول بسبب وقوعها في قبضة البريطانيين، كما أنه لا يملك اسطولاً لنقلها بحراً إلى «تراقيا»! إذاً لا مفر له من اجتياز الطريق البري الذي يمر عبر الدردنيل. ولكن المضيق كان واقعاً ايضاً تحت سيطرة البوارج البريطانية! وكان قائد قوات الحلفاء «السير تشارلز هارنغتون» البريطاني، قد تلقى اوامر من رئيس حكومته «لويد جورج» بعدم السماح للأتراك باجتياز الدردنيل! ووجد مصطفى كمال ان لا بدّ له من اتخاذ قرار عاجل. فكل يوم يمضي دون أن يقوم بعمل لسحق اليونانيين قبل تقدمهم من شأنه أن يضعف قواته، ويفسح في المجال امام العدو لزيادة استعداداته العسكرية وتجهيز قواته بالمزيد من الأسلحة والعتاد!

واخيراً توقف عند هذه النقطة: هل ان الأوامر الصادرة إلى «السير تشارلز هارنغتون» تأمره بإطلاق النار على القوات التركية إذا ما حاولت اختراق الدردنيل، أم إن هذه الأوامر هي لمجرد التهويل والتخويف؟! فإذا صح الافتراض الأول، فمعنى ذلك أن الأتراك سيدخلون في حرب مباشرة مع القوات البريطانية، وفي هذه الحالة فإن ضرراً كبيراً سيلحق بهم لا محالة نظراً لتفوق البريطانيين في العدد وفي الأسلحة من بوارج وطرادات وطائرات... الخ، وعندها يغتنم اليونانيون الفرصة وينقضوا على تركيا الأوروبية فيكتسحونها دون أي مقاومة، لأن الجيش التركي سيكون مشغولاً في المعارك مع الجيش البريطاني. أما إذا صح الافتراض الثاني، فإن القضية تستحق المجازفة! وكان من رأي الفرنسيين والايطاليين والروس أن التهديدات البريطانية ليست جدية. كما أن الصحف البريطانية كانت قد بدأت تشن الحملات على لويد جورج، متهمة اياه بالرغبة في توريط بريطانيا بحرب جديدة! واخيراً، وجد مصطفى كمال أن الأمر قد اصبح عملياً في يد «السير تشارلز هارنغتون»، فالأوامر الصادرة اليه تأمره بمنع الأتراك من

اجتياز الدردنيل ولكنها لا تأمره صراحة باطلاق النار عليهم... لذلك ارسل كتاباً إلى احد اتباعه السريين في اسطنبول، طلب منه فيه رفع تقرير معجل اليه عن شخصية «السير تشارلز هارنغتون»، واي طرز من الرجال هو؟! وجاءه التقرير بأن قائد القوات الحليفة رجل دبلوماسي اكثر مما هو رجل عسكري! عندها ادرك مصطفى كمال أن اعصاب قائد القوات الحليفة لا بدّ من أن تخور في النهاية! فقرر أن يتحمل «المجازفة»! ولكنه لجأ إلى خدعة حربية، فأمر «عصمت» بأن يتوجه بقواته نحو الدردنيل مع اوامر مشددة بأن يطلب من جنوده عدم اطلاق رصاصة واحدة على الجنود الانكليز، وأن يخترقوا مواقع القوات البريطانية وبنادقهم منكسة، حتى يفهم القائد البريطاني أن الأتراك لا يريدون الاشتباك مع قواته. وكان هذا القرار الذي توصل اليه «الغازي» اخطر قرار اتخذه في حياته، بل اكبر مغامرة حربية قام بها حتى الآن! إذ كان يكفي أن يفقد أحد جنوده السيطرة على اعصابه فيطلق طلقة واحدة في الهواء أو يصيب أحد الجنود البريطانيين، حتى تنهار خطته برمتها ويصبح مصير البلاد بأسرها في مهب الريح.

وزحف «عصمت» بقواته نحو الدردنيل وفقاً للخطة التي رسمها مصطفى كمال، وما ان وصل إلى «جناه قلعة» حتى اصطدم بالقوات البريطانية التي رفضت السماح لقواته بالتقدم! إلّا ان «عصمت» أمر جنوده بمتابعة السير دون استخدام السلاح، فاخترق هؤلاء الأسلاك الشائكة التي أقامها الانكليز كحواجز دون أن يقاتلوا ودون أن يتراجعوا! ووقع الضباط الانكليز في حيرة من امرهم: فليس لديهم اوامر باستخدام القوة لمنع الأتراك من الزحف، كما انه لا يمكنهم أن يتركوهم يعبروا المضيق! وفيما هم غارقون في هذه الحيرة وهذا الارتباك، إذا بجندي بريطاني يركض بأقصى السرعة نحو قائد الحامية ويسلمه رسالة معجلة من السير «تشارلز هارنغتون». فما ان قرأها هذا حتى صرخ بجنوده: قف!

ثم توجـه نحـو «عصمت» وابلغه أن قائد القوات الحليفة يرغب بالتفاوض مع مصطفى كمال، وطلب منه ابلاغ «الغازي» ذلك فوراً. فأمر «عصمت» جنوده ايضاً بالتوقف، ثم ابرق إلى مصطفى كمال بالأمر. فرد عليه بأن يبقي جنوده حيث هم وعدم مجابهة القوات البريطانية، وانه يقبل التفاوض. وهكذا فشل التهديد البريطاني ونجحت خدعة مصطفى كمال!

والحقيقـة انه كان لفرنسا الأثر الأكبر في ايقاف الاصطدام بين الأتـراك والانكليـز في «جنـاه قلعة»، فقد خشيت أن يؤدي هذا الاصـطدام إلى نشـوب حرب عالميـة جديـدة تقف فيهـا روسيا البولشفية إلى جانب تركيا. لذلك، فقد تدخل ساستها بكل قوتهم لدى «لويد جورج» لحمله على قبول التفاوض مع الأتراك، من اجل التوصل إلى هدنة قبل أن تعبر قوات مصطفى كمال الدردنيل إلى «تـراقيـا» لمجـابهـة اليـونانيين. ووصل المندوب الفرنسي السيد «فرانكلان بويون» على عجل إلى تركيا حيث قابل مصطفى كمال، وابلغه أنه يتعهد باسم حكومته وباسم الحكومة البريطانية ايضاً وسائر الحلفاء بإرغام اليونانيين على الجلاء عن «تراقيا»، واعادة تركيـا الأوروبية إلى الأتراك شرط وقف القتال! وتظاهر مصطفى كمـال ـ كما يروي ارمسترونغ ـ بأنه يقبل هذا العرض «اكراماً لفرنسا»، بينما كان ذلك اقصى ما يتمناه في دخيلة نفسه! إذ لو قدر للقتال أن ينشب من جديد لكان فقد اكثر من خمسين ألف جندي من قواته، عدا عن أنه لم يكن متأكداً من أن النصر سيكون إلى جانبه! ثم ارسل مبعوثاً خاصاً من قبله إلى اسطنبول لمقابلة السير «تشارلز هارنغتون»، من اجل الاتفاق على مكان التفاوض للتباحث في شروط الهـدنـة. وبعد اخذ ورد، اتفق الطرفان على أن تجري المفاوضات في «مودانيا»، وهي قرية صغيرة تقع على شاطىء بحر مرمرة.

وفي الثـالث من شهـر تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٢٢، بدأت

مفاوضات الهدنة. فحضرها عن الجانب البريطاني السير «تشارلز هارنغتون»، وعن الجانب الفرنسي الجنرال «شاربي»، وعن الجانب الايطالي الجنرال «مونبيللي»، بينما مثل تركيا «عصمت باشا» قائد الجبهة الغربية بتكليف من مصطفى كمال. واستغرقت المفاوضات حوالى الاسبوع تقريباً، واسفرت عن توقيع اتفاقية هدنة في الحادي عشر من شهر تشرين الأول/ اكتوبر، تعهد ممثلو الحلفاء بموجبها بأن يرغموا الحكومة اليونانية بإجلاء قواتها عن جميع مناطق «تراقيا» الواقعة شرق نهر «الماريتزا»، كما تعهد السير «تشارلز هارنغتون» بسحب جميع القوات البريطانية من الأراضي التركية، بما في ذلك اسطنبول، في اقرب وقت ممكن، مقابل أن يأخذ الأتراك بعين الاعتبار مصالح الامبراطورية البريطانية في قضية المضايق. واتفق الجميع على تسوية هذه القضايا بصورة نهائية في مؤتمر صلح يعقد فيما بعد في لوزان بسويسرا.

وبتوقيع اتفاقية «مودانيا»، وقف مصطفى كمال فوق قمة هرم انتصاراته: فقد دحر جميع قوى العدوان التي تحالفت ضده، فهزم البريطانيين والفرنسيين والايطاليين واليونانيين مجتمعين ومتفرقين. كما هزم جميع اعدائه في الداخل من جماعة «الاتحاد والترقي» إلى «مرتزقة» السلطان، وجميع الذين حاولوا أن يقفوا في وجهه من خصومه واتباعه على السواء، ولم يبق امامه إلّا أن يهزم نفسه!! ذلك أن طيف «لطيفة هانم» لم يكن ليفارقه رغم اعماله الجبارة المضنية. ولكنه كان يتغلب دائماً على عواطفه الشخصية كي يتفرغ إلى المعارك الكبرى المصيرية. أما وقد وقف الآن فوق قمة الهرم وسحق جميع خصومه في الداخل والخارج، فإن هذا «الطيف» عاد ليأخذ مكانه الطبيعي من قلبه وعقله!

وبعد حيرة وتردد كبيرين، صمم على أن يضع حداً لهذا القلق والتوتر العاطفي... ففي ساعة متأخرة من إحدى الليالي، استدعى

قائد حرسه وأمره بأن يجهز له سيارته، ثم ركبها دون أن يخبر احداً عن وجهة سفره، واندفع مع سائقه ينهب الأرض نهباً قاصداً ازمير! وما ان وصل إلى منزل «لطيفة هانم» حتى دعاها لمرافقته إلى سيارته واجلسها إلى جانبه. ولما سألته إلى اين؟ اجابها:

ـ سنتزوج الآن... ودون أي احتفال ايضاً! «قرار عسكري» مبرم غير قابل للإعتراض...

وما ان بلغ احدى القرى وهو في طريقه الى انقرة، حتى صادف عند الفجر شيخاً معمماً كان في طريقه إلى المسجد لتأدية صلاة الصبح، فاستوقفه وأمره بأن يعقد زواجهما فوراً.

ولم يخبر «الغازي» احداً بزواجه، بل تابع سيره إلى قصره الصغير في «شانكايا» المطل على انقرة. ولم يعرف الناس أنه قد اتخذ لنفسه زوجة إلّا بعد أن ظهرت «لطيفة» إلى جانبه في سيارته اثناء استعراض رسمي!

وبعد حب عنيف لم يدم سوى بضعة اشهر، اتخذ «قراراً عسكرياً» جديداً بالطلاق! إذ ان «لطيفة هانم» بدأت تتذمر من كثرة انهماكه بشؤون الحكم واهماله لواجباته الزوجية، معترضة على كثرة الاجتماعات التي يعقدها في المنزل مع الوزراء والنواب والقادة العسكريين، والتي غالباً ما كانت تنتهي في الساعة الرابعة أو الخامسة صباحاً. وبما انه «لا يستطيع ان يتحمل المعارضة»، كما صرّح لأحد المقربين اليه من الصحفيين، فقد كان لا بد للطيفة هانم من ان تغادر قصر «شانكايا» وتتركه وشأنه!

وبعد اجراءات سريعة لانهاء شكليات الطلاق، غادرت «لطيفة هانم» انقرة الى منزل والديها في أزمير، ومن هناك غادرت الى سويسرا حيث قضت ما تبقى من حياتها.



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٢٣

إلغاء السلطنة... بالمسدسات

بعد توقيع اتفاقية الهدنة في «مودانيا»، عاد مصطفى كمال إلى انقرة بانتظار تلقي دعوة «الحلفاء» لعقد مؤتمر الصلح في لوزان... إلّا انه لم يخلد إلى الهدوء والراحة، أو ينم على اكاليل الغار التي ضفرت جبينه حتى الآن في جميع المعارك الكبرى التي خاضها وانتصر فيها. فراح يطلق الانذارات والتهديدات في وجه «الحلفاء» باستئناف الحرب، إذا لم يرضخوا للشروط التي تقبل تركيا الصلح على اساسها: وهي الاستقلال التام والسيادة المطلقة ضمن الحدود الطبيعية، ودون أي تدخل اجنبي في شؤونها. وفي الوقت نفسه، بدأ يبذل اقصى ما يمكن من جهد من اجل تقوية الجيش ورفع طاقاته المعنوية والقتالية، إذ انه كان يدرك أن سلاحه الأكبر في مفاوضات الصلح المقبلة، إنما يكمن في هؤلاء المئة ألف جندي ذوي الاسمال البالية، الذين استطاع أن يهزم بهم جميع الأعداء والمتآمرين في الداخل والخارج ومن ورائه وورائهم الشعب التركي بأسره، الذي ضحى بكل ما يملك من طاقات بشرية في لعبة الحياة والموت التي تحتم على تركيا أن تخوضها!

يقول الكابتن هـ.س. ارمسترونغ في كتابه «الذئب الأغبر»، أنه لو وجد في مكان مصطفى كمال رجل آخر صغير النفس والعقل، لكان ضاعف من مطالبه بعد كل تلك الانتصارات الاسطورية التي

احرزها! إذ ماذا كان يمنعه من الاسترسال في الغزو والتوسع، وها هم الحلفاء يتوسلون اليه بأن لا يتسبب في نشوب حرب عالمية جديدة. ورسائل التهنئة وبرقيات المديح والهدايا من الأوسمة وسيوف الشرف تنهال عليه من جميع دول العالم، من: الهند والصين وروسيا وفرنسا واميركا وايطاليا وهنغاريا، عدا عن الدول العربية والاسلامية.

ويضيف ارمسترونغ:

«والواقع، أن انتصارات مصطفى كمال قد انعشت آمال الشعوب الشرقية وزادت في مخاوف الدول الغربية، بحيث لم تكن تنشب أي اضطرابات عدائية نحو دول الغرب في أي بقعة من العالم إلّا واتجهت الأنظار نحو هذا البطل والقائد الشرقي الذي هز كل جبروت اوروبا ومرغ جبينها في الوحل! ورأت فيه الشعوب الشرقية منقذاً لخلاصها من استعباد «الجنس الأوروبي»... فعرضت عليه ايران وافغانستان عقد معاهدات دفاعية مع تركيا. كما طلب الهنود مساعدته في صراعهم مع بريطانيا».

إلّا أنه رغم اعتداده بنفسه وفرض شخصيته على المسرح العالمي، ظل كعادته محتفظا باتزان تفكيره عارفاً لأهدافه ومراميه ضمن الحدود المعقولة، لا يستسلم لوهم أو خيال، ولا يجري وراء سراب زائف، فقد كان مدركاً للحدود التي يجب على تركيا أن تقف عندها. لذلك كان جوابه إلى بعض ممثلي الدول الاسلامية الذين جاءوا يطلبون منه العون والمساعدة للتخلص من الاستعمار الأوروبي:

«إننا كأتراك، نتمنى أن نرى جميع اخواننا المسلمين يعيشون احراراً في بلدانهم. ولكننا لا نستطيع ان نقدم لهم من المعونة سوى الاقتداء بما فعلناه نحن للتخلص من السيطرة الأجنبية»!

وهكذا رفض مصطفى كمال أن يقود تركيا إلى حماقة من تلك الحماقات التي كان يحلم بها «أنور» مثلاً، أو أن ينصب نفسه بطلاً للشرق ضد الغرب. وعندما جاءه وفد من موسكو برئاسة الجنرال

«فرونزيه» لتهنئته على ما احرزه من انتصارات متتالية على الدول الغـربيـة، ألقى القائد البولشفي، اثناء مأدبة عشاء اقيمت على شرفه، خطاباً مطولاً اشاد فيه بمساندة الاتحاد السوفياتي للثورة الكمالية، وبالدور الذي يقوم به لمساعدة ومساندة الدول الشرقية المستعمرة ضد الدول الغربية المستعمرة. ثم ختم خطابه مناشداً تركيـا الوقـوف إلى جانب البـلاشفـة في «معـركتهم العالمية ضد الاستعمار والمستعمرين»... فما كان من مصطفى كمال إلّا أن رد عليه بكلمة مختصرة حاسمة:

> «أنـا لا اعتقد يا سعادة الجنرال أن هناك دولاً ظالمة ودولاً مظلومة أو دولاً مستعمَرة ودولاً مستعمِرة... وإنما هنالك فقط شعوب ضعيفة تقبل الذل وشعـوب قوية ترفضه. ونحن الأتراك من هذه الفئة الأخيرة من الشعـوب، ان سيـاستنـا واضحة المعالم والأهداف: سلم في الداخل وسلم في الخارج، فليعمل الآخرون مثلنا»!

وهكذا اوضح مصطفى كمال للقائد الأوكراني وافهمه بصورة غير مباشرة، أن تركيا إذا كانت قد قبلت المساعدة من روسيا البولشفية اثناء صراعها ومعاركها مع «الحلفاء»، فهي غير مستعدة للانتقال من دائـرة نفـوذ إلى دائـرة نفوذ اخرى. لقد كان هدفه واضحاً ومحـدداً: وهـو أن يجعل من تركيا دولة مستقلة تنعم ببحبوحة اقتصـادية ونظام اجتماعي عادل ضمن حدودها الطبيعية فقط، دونما أي سيطرة أو توسع أو انحياز دولي. وقد عبر هو نفسه عن هذا الهدف مرة اخرى عندما قال في احدى خطبه امام «الجمعية الوطنية الكبرى»:

> «ليس لنا إلّا مبدأ واحد وهو أن ننظر إلى جميع المشكلات بالعين التركية ونصون مصالح تركيا».

وفي اواخـر شهـر تشرين الأول/ اكتوبر من عام ١٩٢٢، ارتكب «الحلفـاء» حمـاقـة جديـدة. فوجه وزراء خارجيتهم إلى كل من

حكـومتي انقرة واسطنبول الدعوة لعقد مؤتمر الصلح في لوزان، مكـررين بذلك الخطأ الذي ارتكبوه عندما دعوا الحكومتين لعقد مؤتمـر لندن عام ١٩٢١ من اجل اعادة النظر في شروط معاهدة «سيفر». فسارع «توفيق باشا» إلى قبول الدعوة باسم السلطان، ووجه إلى مصطفى كمال رسالة مماثلة لتلك التي كان قد وجهها اليه على اثر الدعوة لعقد مؤتمر لندن، من اجل توحيد ممثلي حكومتي انقـرة واسطنبول في وفد واحد لمفاوضات لوزان، إلاّ أن ردة فعل الشعب التـركي هذه المـرة كانت اعنف واشد. فعمت البلاد من اقصاها إلى اقصاها موجة عارمة من الاستياء والغضب، بسبب اصرار الحلفـاء وتمـاديهم في اعتبـار حكومة اسطنبول «حكومة شرعية»! وبدأت الرسائل والبرقيات تنهال على «الجمعية الوطنية الكبرى» في انقرة من جميع انحاء البلاد، رافضة أن يمثل الشعب التـركي في مفـاوضات لوزان بأحد من اعضاء حكومة العاصمة المتحـالفة مع اعداء الوطن والأمة. وامتدت موجة الغضب حتى شملت اسطنبول نفسها، فاعتدت الجماهير على اعوان السلطان وانصـاره، وانتزع صحفي منهم يدعى «علي كمال» من مكتبه في وضح النهار واقتيد إلى الشارع، حيث رجمته الجماهير بالحجارة حتى الموت تحت سمع بوليس الحلفاء وبصرهم. ولم يعد يجرؤ احد من حاشية السلطان أو خدمه أو وزرائه، بل حتى رئيس الوزراء «توفيق باشا» نفسه على الظهور في الشوارع والأماكن العامة!

أمـا في انقـرة، فقد التأمت «الجمعية الوطنية الكبرى» في جلسة عاصفة في التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول/ اكتوبر، وأخذ النواب يصرخون ويتصايحون بغضب وانفعال كبيرين: ماذا فعلت حكومة اسطنبول من اجل انقاذ تركيا حتى تدعى إلى مفاوضات الصلح؟! وأي حق لتوفيق باشا بقبول الدعوة؟! إنه وجميع وزرائه «كـلاب» و«خـونة» و«خنازير»! إن لتركيا حكومة واحدة فقط هي حكومة انقرة المنبثقة من «الجمعية الوطنية الكبرى» التي وحدها

تمثل الحكم الشرعي في البلاد! ولم يتدخل مصطفى كمال لوقف هذا السيل العارم من النقمة والانفعال والشتائم! بل ترك النواب يسترسلون في صياحهم وضجيجهم وصخبهم، وانسحب من القاعة بعد أن قرر بينه وبين نفسه أن الفرصة الذهبية لضرب ضربته الكبرى قد حانت! انه سيطلب من النواب الغاء السلطنة، وبذلك يسقط نفوذ «وحيد الدين» المدني وتسقط بالتالي معه حكومة «توفيق باشا»، فتتخلص البلاد نهائياً من ازدواجية الحكم، وعندها لن يعود من الممكن أن تتمثل تركيا في مؤتمر لوزان إلّا بمندوبي حكومة انقرة! ولكن هل هذه الخطوة ممكنة؟! إن «وحيد الدين» لا يمثل فقط عرش آل عثمان بل هو «خليفة المسلمين» في الوقت نفسه! فهل يجرؤ النواب على اتخاذ هذه الخطوة؟! إذاً فالمخرج الوحيد هو الغاء السلطنة كسلطة زمنية مع الابقاء على الخلافة كسلطة روحية، حتى لا يستثار الشعور الديني العميق المتأصل في نفس الشعب التركي وممثليه في «الجمعية الوطنية الكبرى»!

وبعد أن اختمرت هذه الفكرة في رأس «الغازي»، استدعى «رؤوف» و«كاظم قره بكير» إلى مكتبه فعرض عليهما خطته، وطلب من «رؤوف» أن يرتقي المنصة ويتقدم من النواب باقتراح يدعوهم فيه إلى الغاء السلطنة، على أن يقف «كاظم» بعد انتهاء «رؤوف» من كلمته فيؤيد الاقتراح! إلّا أن «رؤوف» تخوف من تحمل هذه التبعة، وصارح مصطفى كمال بأنه يخشى أن يقدم «الغازي» على طلب الغاء الخلافة ايضاً، الأمر الذي سيؤدي إلى حرب اهلية جديدة، عدا عن أن النواب سيرفضون حتماً مثل هذا الاقتراح! فطمأنه «الغازي» إلى أنه لن يقدم على هذه الخطوة. ولما صارحه «رؤوف» ايضاً بانه يخشى نقمة النواب عليه وربما الاعتداء على شخصه، اجابه مصطفى كمال:

ـ تقدم الآن بهذا الاقتراح وسأتكفل أنا بالباقي!

ـ ثم غادر مصطفى كمال مكتبه في «الجمعية الوطنية»، وطلب من

حوالى ثمـانين نائباً من انصاره أن يتبعوه إلى «شانكايا»... وهناك شرح لهم خطته بكامل تفاصيلها، وطلب منهم أن يحضروا في اليوم التـالي إلى «الجمعيـة الوطنيـة» لمتـابعة المناقشة، على أن تكون مسـدساتهم في وسطهم لاخماد اصوات المعارضين إلى الأبد إذا اقتضى الأمر!

وفي اليوم التالي، التأمت «الجمعية الوطنية» من جديد، وأخذ النواب يتبـارون في شتم «تـوفيق باشـا» وحكومته. ومرة أخرى ارتفعت قبضات الأيدي في الهواء مهددة بالويل والثبور وعظائم الأمور، فما كان من «رؤوف» إلاّ أن ارتقى المنصة وقدم الاقتراح المتفق عليه بإلغاء السلطنة وفصلها عن الخلافة! فهدأ الضجيج، وساد القاعة صمت مطبق مليء بالخـوف والرهبة... فقد تنبه النواب إلى خطر القرار الذي يريد مصطفى كمال منهم اتخاذه، وراحوا يتهامسون فيما يجب أن يفعلوه؟! وقطع عليهم «الغازي» حبل الصمت، فطالب بالتصـويت على الاقتـراع فوراً! إلاّ أن بعض النـواب عارضـوا التسرع في اتخاذ مثل هذا القرار الخطير، وطالبوا بإحالته إلى لجنة الشـؤون القانونية للتعمق في بحثه.. فوافق مصطفى كمال على الاقتراح، لأنه كان متأكداً من أن هذا القرار سوف يتخذ في النهاية مهما كلف الأمر!

وفي اليـوم الأول من شهـر تشرين الثـاني/ نوفمبر عام ١٩٢٢، اجتمعت اللجنة برئاسة احد النواب من رجال الدين المدعو «الشيخ وحيـد افنـدي» وبحضور مصطفى كمال. فراح النواب يقضون السـاعـات تلو السـاعـات في المـاحكـات القـانونية والفقهية، والاستشهادات المستمدة من تاريخ الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين، إلى ما هنالك من أنواع الجدل الطويل الممل... بينما ظل مصطفى كمال محتفظاً بهدوئه وصمته، دون أن يتدخل في امور هذا الجـدل البيـزنطي العقيم، إلاّ أن غضبه بدأ يتفاقم ويهدد بالانفجار بعد أن وجد أن اكثرية اعضاء اللجنة تميل إلى رفض

اقتراحه! وفجأة فقد اعصابه فقفز غاضباً من مقعده وقاطعهم قائلاً:

«أيها السادة: ان السلطة لا يمكن أن تعطى لمن ليسوا اهلاً لها. إنها تؤخذ عنوة وبالقوة. فهل سنعود من جديد إلى قصة علي ومعاوية؟! إن آل عثمان قد تربعوا على عرش السلطنة بهذه الوسيلة. لذلك حكموا العالم طيلة ستة قرون.. والآن جاء دور الشعب ليسترد حقه من الغاصبين ويمارس حريته وسيادته... إن هذا امر مفروغ منه وسينفذ شئتم ذلك أم أبيتم! ولكن حذار! فإذا ما تماديتم في معارضتكم فإن رؤوسكم ستسقط»!

أمام هذا التهديد السافر ـ والذي كان الجميع يدركون أنه سينفذ حتماً ـ وقف رئيس اللجنة وفرائصه ترتعد من الخوف فقال بصوت مختنق:

«أيها السادة، لقد اوضح لنا «الغازي» المسألة بصورة لم تكن ندركها من قبل! لذلك، فإنني ارجو منكم جميعاً الموافقة على الاقتراح»!

ووقع جميع اعضاء اللجنة بأنامل مرتجفة على قبول الاقتراح ثم دخلوا قاعة «الجمعية الوطنية» وهم لا يكادون يصدقون بأنهم قد نجوا من الموت! وبعد أن استمع النواب إلى قرار الموافقة، عاد الصخب والضجيج والهرج والمرج إلى القاعة... فما كان من مصطفى كمال إلاّ أن طلب التصويت على الاقتراح بالتصفيق، إلاّ أن بعض النواب اعترضوا على هذا الاجراء الغريب، وطلبوا التصويت عليه بالمناداة بالاسم... عندها صرخ مصطفى كمال فيهم بلهجة التهديد (وكان انصاره قد سحبوا مسدساتهم ووضعوها امامهم على المقاعد):

«أنا واثق من أن المجلس سيقبل الاقتراح بالاجماع. لذلك يكفي أخذ الأصوات برفع الأيدي»!

إلاّ أنه لم ترتفع سوى أيدي انصاره المسلحين وعدد قليل من النواب الخائفين! فما كان من مصطفى كمال إلاّ أن اعلن بأن

الاقتراح قد اقر بالاجماع! ثم غادر القاعة محاطاً بأنصاره بينما بقي النواب الآخرون يتصايحون فوق مقاعدهم: هذا لا يجوز! هذا مخـالف للديمقراطية! نحن لم نوافق... هذه ديكتاتورية! وما ان علمت الجماهير بالقرار الذي اتخذته «الجمعية الوطنية» - أو على الأصح الذي اتخذه «الغازي» - بإسقاط السلطنة، حتى تدفقت في المساء على «فيللته» في «شانكايا» وهي تصفق وتهتف بحياته، وظلت تهزج وترقص الرقصات الشعبية في ضوء المشاعل حتى الساعات الأولى من الفجر! وعندما وصل نبأ قرار «الجمعية الوطنية» في انقرة بإلغـاء السلطنـة إلى العـاصمـة، قدم «تـوفيق باشـا» استقالة حكومته... وبعد خمسة ايام وصل «رأفت» إلى اسطنبول بتكليف من مصطفى كمال، فاحتلها بانقلاب مفاجىء واستولى على زمام الأمور. عندها وجد «وحيد الدين» انه لم يعد لوجوده في البلاد أي معنى، فما كان منه إلّا ان استدعى «قائد جوقة الموسيقى في القصر السلطاني» - وكـان الشخص الوحيـد الذي بقي إلى جانبـه في محنته - وحمله رسالة إلى السير «تشارلز هارنغتون» يلتمس فيها من القائد البريطاني وحكومته حماية حياته التي اصبحت محفوفة بالخطر!

وفي السـابـع عشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٢، وصلت سيـارة اسعاف بريطانية إلى «قصر يلدز»، فخرج «وحيد الدين» من الباب الخلفي للقصر ووراءه احد الخدم يحمل له متاعه الشخصي، فاستقل السيارة وفي يده مظلته التقليدية التي لم تكن لتفـارقـه ابـداً... ثم انطلقت به السيارة إلى حيث استقل زورقاً بخارياً حمله إلى بارجة بريطانية كانت راسية في المرفأ، فاستقبله قبطانها بالاحترام اللائق، وأدت له فرقة من البحارة السلام الملكي، ثم اتجهت به البارجة إلى «سان ريمو»! وهكذا طويت برحيل «وحيد الدين» (محمد السادس) آخر صفحة من تاريخ امبراطورية، ظل الشرق والغرب يرتجف خوفاً وهلعاً من سطوتها طيلة مئات السنين!

وفي اليوم نفسه ارسل السير «تشارلز هارنغتون» البرقية التالية إلى مصطفى كمال:

«احيط سعادتكم علماً أن صاحب الجلالة السلطان محمد السادس الذي طلب الحماية البريطانية قد غادر اليوم اسطنبول نهائياً على متن احدى بوارجنا الحربية.

اسطنبول في ١٧ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٢٢

التوقيع

هارنغتون»

وفي اليوم التالي لتلقيه برقية «هارنغتون»، دعا مصطفى كمال «الجمعية الوطنية» لانتخاب خليفة جديد مكان الخليفة الهارب! فانتخب النواب بالاجماع ـ بناء على اقتراح «الغازي» ـ «عبد المجيد» ابن السلطان عبد العزيز خلفاً لوحيد الدين!

وبعد انتهاء عملية الانتخاب، ارسل مصطفى كمال البرقية التالية إلى «رأفت» في اسطنبول:

«انتخبت الجمعية الوطنية التركية الكبرى في اجتماعها الطارىء المنعقد اليوم بتاريخ ١٨ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٢٢ «عبد المجيد» خليفة مكان محمد السادس. لذلك، اطلب منكم أن تتوجهوا اليه وتبلغوه هذا القرار. كما يتوجب عليكم ايضاً ابلاغه بأن لقبه الرسمي هو «خليفة المسلمين» دون أي صفة أو لقب آخر. وعليكم أن تبلغوه ايضاً بأنه يتوجب عليه أن يبلغنا برقياً نص الرسالة التي سيوجهها إلى العالم الاسلامي بهذه المناسبة. وبعد أن تتم موافقتنا عليها يمكنه عند ذلك أن يذيعها رسمياً. كما اطلب منكم ابلاغه أن رسالته هذه يجب أن تتضمن النقاط التالية:

أولاً: أن يعلن صراحة، وبوضوح تام، عن «سروره البالغ» لانتخابه خليفة من قبل «الجمعية الوطنية التركية الكبرى».

ثانياً: عليه أن يندد علناً، وبشكل مطول، بسياسة سلفه «وحيد الدين» وتصرفاته غير الوطنية.

ثالثاً: أن يعلن تأييده المطلق لـ «الجمعية الوطنية التركية الكبرى» في أنقرة وللدستور والحكومة المنبثقين عنها، وأن يعترف امام العالم الاسلامي بأسره بأن ما قامت به الحركة الوطنية في تركيا هو لمصلحة تركيا والمسلمين في جميع اقطارهم.

رابعاً: أن يمتدح في رسالته الأعمال التي قامت بها الحكومة الوطنية في أنقرة والجهود التي بذلتها.

خامساً: ما عدا النقاط المذكورة اعلاه، يجب ألا تتطرق الرسالة إلى أي اعتبارات اخرى قد تنطوي على مغازٍ سياسية».

وقام «رأفت» بإبلاغ مضمون برقية مصطفى كمال إلى عبد المجيد، فقبل هذا جميع الشروط باستثناء الشرط الثاني منها، إذ لا يمكنه أن يلعن علناً احد اسلافه مهما كانت الأعمال والتصرفات التي صدرت عنه. كما طلب أن يسمح له بإضافة و«... خادم الاعتاب المقدسة» إلى لقب «خليفة المسلمين»، وأن يسمح له بارتداء عمامة رأس كتلك التي كان يرتديها السلطان محمد الفاتح! وابلغ «رأفت» مصطفى كمال «شروط» الخليفة الجديد، فلم يعرها «الغازي» اهتماماً كبيراً، وأبرق إلى «رأفت» بالموافقة على متطلبات عبد المجيد، شرط ألا يرتدي في أي مناسبة كانت اللباس العسكري الذي كان يرتديه اسلافه منذ عهد السلطان عبد الحميد في الاستعراضات الرسمية!

٢٤

مؤتمر الصلح في لوزان

بعد الغاء السلطنة والانتهاء من ازدواجية الحكم بين انقرة واسطنبول، انهمك مصطفى كمال في الاعداد لمؤتمر الصلح المقبل في لوزان. فأخذ يستعرض مقدرة كل من اعوانه لتمثيل تركيا في هذا المؤتمر. واخيراً قرر أن يرأس الوفد «عصمت»، بعد أن لمس مدى مقدرته وبراعته في مؤتمر الهدنة الذي عقد في «مودانيا»، على أن ينضم اليه «حسن بك» نائب «ترابزون»، و«رضا نور بك» وزير الصحة، إضافة إلى عدد من المستشارين والمترجمين والسكرتيرين. إلّا أنه اصطدم بعقبة شكلية: فقد كان من المقرر أن ينعقد المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية، عندها طلب من وزير خارجيته «يوسف كمال بك» أن يقدم استقالته لكي يحل «عصمت» محله، إلّا أن «عصمت» ما أن علم باختيار «الغازي» له كوزير للخارجية ورئيس للوفد حتى سارع اليه معتذراً عن هذه المهمة، متذرعاً بأنه رجل عسكري ولا يفقه شيئاً من الدبلوماسية واساليبها. فما كان من مصطفى كمال إلّا أن اصر عليه بقبول المهمة واعتبارها امراً صادراً عنه شخصياً.

وفي الاسبوع الأول من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر لعام ١٩٢٢، سافر الوفد التركي برئاسة «عصمت» إلى «لوزان»، فتخلف رئيس الحكومة «رؤوف» عن وداعه. فهو لم يوافق منذ البداية على انتداب «عصمت» لهذه المهمة، إذ انه كان يشعر نحوه بشيء من الغيرة نظراً

للعطف الكبير الذي كان يتمتع به في نفس «الغازي». ثم ما لبثت هذه الغيرة أن تحولت إلى كره شخصي لعصمت، ولكل ما يصدر عنه من اعمال وتصرفات حتى ولو كانت ناجحة ومفيدة! إلّا أن بطل معركة «اينونو» لم يكن ليقيم وزناً كبيراً لعواطف «رؤوف» نحوه، لذلك اخذ التعليمات التي سيتصرف في ضوئها في مؤتمر الصلح من مصطفى كمال مباشرة. وكانت هذه التعليمات واضحة وصريحة: الحصول من «الحلفاء» على اعتراف تام وكامل بتركيا كدولة مستقلة ذات سيادة ضمن حدودها الطبيعية، التي تشمل جميع الأراضي التي كان يقطنها الأتراك قبل احتلالها من قبل القوات الحليفة لدى توقيع معاهدة الاستسلام في «مودروس»، ورفض كل تدخل اجنبي سياسي أو اقتصادي في شؤونها. أما الأمور الأخرى الثانوية فقد ترك مصطفى كمال لعصمت حرية التصرف بشأنها، في ضوء ما يراه مناسباً لفائدة الأمة والوطن...

وفي الواحد والعشرين من شهر تشرين الثاني / نوفمبر، عقد المؤتمر اولى جلساته. فطلب الوفد التركي شطب أي بحث يتعلق بمعاهدة «سيفر» وشرعيتها من جدول الأعمال، والأخذ بعين الاعتبار فقط واقع الحال كما هو الآن... فاستجاب رؤساء وفود الحلفاء إلى هذا الطلب، الذي كان في نظرهم من البديهيات، وراحوا يراقبون بكثير من الحذر تصرفات المندوبين «الكماليين»، محاولين سبر أغوارهم لاختبار مدى براعتهم في هذا الحقل الجديد: حقل الدبلوماسية! إذ كان الرأي السائد بينهم أن محاوريهم في هذه المفاوضات هم دون المستوى المطلوب. فقد كانوا في معظمهم حديثي العهد بهذا النوع من العمل ولا سيما رئيسهم، الذي ربما كان صاحب كفاءات عسكرية كبيرة جعلته يربح الكثير من المعارك الحربية، ولكن هل سيتمكن من أن يربح ايضاً المعارك الدبلوماسية، وهو «المتجدد» في هذه المهنة بينما كانوا هم يعتبرون انفسهم من قادتها واقطابها!

وكان الند الحقيقي لعصمت في هذه المفاوضات اللورد كيرزون،

وزير خارجية بريطانيا، هذا الثعلب القديم من ثعالب الدبلوماسية البـريـطانيـة، الذي قضى الأعـوام الطوال من حياته على مسرح السيـاسـة العالمية. لذلك جلس إلى طاولة المفاوضات في مواجهة «عصمت» وهو واثق سلفاً من النصر. فأخذ يخاطب خصمه بكثير من العنجهيـة والاستعـلاء! إلّا أنـه بعـد الجلسـة الأولى من المفاوضات ادرك مدى خطئه وتسرعه في الحكم على خصمه... فقد لمس أن «عصمت»، وإن يكن عسكرياً في عمله وطبعه، إلّا أنه يتمتع بمـواهب وكفـاءات دبلومـاسيـة لا يجـوز الاستهـانة بها! وكان «عصمت» ضعيف السمـع قليلاً. إلّا أنه كثيراً ما كان «يصطنع الطرش»، فكان يراقب محاوريه ويخاطبهم بكثير من الحذر لا سيما اللورد كيرزون وعـلى حد تعبـير «بينوا ميشان»، كان اشبه بفأر الحقل امام «الأسد» البريطاني! إلّا انه كان كالفأر أيضاً يعرف كيف يقرض شيئاً فشيئاً الشباك التي كان اللورد كيرزون يحاول اصطياد تركيا بها... ذلك أنه كان يعلم مدى عمق التناقضات التي تعتمـر في نفـوس منـدوبي الحلفـاء، نتيجة لاختلاف سياسات حكـومـاتهم. فكان كلما اصطدم بمعارضة احدهم لمطالبه يختلي بالمفاوضين الآخرين ويؤلبهم عليه. ولا يكاد يكسب الجولة الأولى حتى ينتقـل إلى الجولة الثانية، فيتحالف مع اعداء الأمس ضد خصوم اليوم! وبهذه الحنكة والبراعة الكبيرتين المنطويتين على ذكاء ودهاء نادرين، استطاع «عصمت» أن يتغلب على جميع مندوبي الدول الحليفة!

وبعد كثير من الجهد والجلسات الطويلة المضنية وقطع المفاوضات من ٤ شباط/ فبراير لغاية ٢٣ نيسان/ ابريل، تمّ توقيع اتفاقية الصلح بين تركيـا والحلفاء في الرابع والعشرين من شهر تموز/ يوليـو عام ١٩٢٣. وقد حصلت تركيا بموجب هذه الاتفاقية على جميـع المطالب الكبرى التي حددها مصطفى كمال وتمسك بها: الاعتراف باستقلال تركيا وسيادتها على جميع الأراضي والممتلكات

التي اعتبـرها «الغازي» المدى الطبيعي لتركيا بما فيها منطقتي «تـراقيـا» و«كيليكيا». كما اعتبرت جميع «الامتيازات» التي كان الحلفاء يتمتعون بها في الامبراطورية العثمانية لاغية (المادة ٢٨ من الاتفـاقيـة). وقد كانت «اتفاقية لوزان» اكبر نصر دبلوماسي احرزته تركيا الكمالية بعد انتصاراتها العسكرية.

وهنا لا بدّ من تسجيل هذه الواقعة المهمة من مفاوضات «مؤتمر لوزان»، وهي واقعة يجهلها، مع الأسف، الكثيرون من العرب. ففي احـدى مراحـل هذه المفاوضات، سأل مندوبو الحلفاء «عصمت اينونو» عن مطالب تركيا في البلدان العربية باعتبارها من تركات الامبراطورية العثمانية. ففوجىء عصمت بهذا السؤال الذي لم يكن قد تلقى من «الغـازي» أي تعليمات بشأنه. لذلك ابرق إلى مصطفى كمال سائلاً عن الجواب الذي يمكن أن يعطيه على هذا السؤال؟ فرد عليه مصطفى كمال بما يلي:

> «ابلغ منـدوبي الحلفـاء أنـه ليس لتـركيـا أي مطامـع في مخلفـات الامبراطورية العثمانية. وأن كل ما نطلبه بالنسبة الى الدول العربية هو أن تصبح دولاً مستقلة، وأن تجلو جميع القوات الأجنبية المحتلة عنها».

وهكـذا، وانصافاً للواقع والتاريخ، يتضح أن مصطفى كمال قد ساعـد العـرب مبـاشرة ـ ودون أي تمنـين ـ في الحصـول على استقلالهم والتخلص من السيطرة الأجنبية.

بعـد هذا الانتصار الدبلوماسي الرائع الذي احرزه «عصمت» في مؤتمـر لوزان، قرر العـودة إلى تركيـا مع الوفد المرافق له. وكان مصطفى كمال بعد توقيع اتفاقية الصلح قد ارسل اليه برقية تهنئة وتأييد، لذلك اصدر أوامره بان يستقبل «عصمت» استقبالاً لائقاً لدى وصـوله الى انقـرة. إلّا أن «رؤوف» طلب منـه اعفـاءه من استقبال «عصمت»! ولما سأله عن السبب في ذلك وما إذا كان يعتبر

«اتفاقية لوزان» في غير مصلحة الأمة والوطن، اجابه:
ـ كلا، كلا... ولكنه شعور شخصي لا استطيع التغلب عليه!
فرد عليه مصطفى كمال بلهجة قاسية عنيفة:
ـ هنالك طريقة واحدة استطيع أن اعفيك بها من استقبال «عصمت»، وهي أن تقدم استقالتك من رئاسة الحكومة فوراً!

وبالفعل قدم «رؤوف» استقالته، فعين مصطفى كمال «فتحي بك» رئيساً للحكومة مكانه.
وقد جرى لـ «عصمت» والوفد المرافق له استقبال كبير لدى وصوله إلى محطة القطار في أنقرة، اشترك فيه مصطفى كمال بنفسه تقديراً له على هذا النصر الدبلوماسي الكبير الذي حققه لتركيا. وفي أوائل شهر آب/ اغسطس صدقت «الجمعية الوطنية» اتفاقية لوزان وانسحبت «الجيوش الحليفة» من جميع الأراضي التركية!



٢٥

اعلان الجمهورية وانتخاب مصطفى كمال أول رئيس لها

بعد توقيع معاهدة الصلح في لوزان وجلاء آخر جندي اجنبي عن البلاد، وجد «الغازي» نفسه مقبلاً على مرحلة جديدة من مراحل حياته المليئة بالكفاح والمعارك والحروب! إنها مرحلة اعادة بناء تركيا على أسس جديدة، تجعلها تقف في مصاف الدول العصرية المتحضرة... ولكن هل هو من ذلك الطراز من الرجال الذين يتقنون «صناعة السلم»، كما يتقنون «صناعة الحرب»؟ إنه كرجل عسكري وكقائد أعلى للجيش، قد أثبت انه من أكفأ قواد التاريخ العسكريين في الماضي والحاضر. فقد خاض المعارك والحروب على جميع الجبهات، وانتصر فيها انتصاراً اسطورياً حتى في أشد ساعات الخطر واليأس. واكتسح قوات الدول العظمى الحليفة التي أطبقت على بلاده، والتي تفوق قواته اضعاف الأضعاف في العدد والعتاد والقوة العسكرية، وحطم جميع الحواجز التي كانت تقف امامه في الداخل، ولكنه الآن اصبح رجلاً مدنياً، وبات عليه أن يقود البلاد في طريق لم يألفه من قبل. فإلى أي مدى سينجح في مهمته الجديدة؟ وهل بإمكانه اسقاط «الغازي» واحلال «رجل الدولة» محله؟

في احدى امسيات شهر آب/ اغسطس التي اعقبت توقيع معاهدة الصلح في لوزان، كانت الشاعرة وأديبة تركيا الكبرى السيدة «خالدة أديب» تتناول الشاي مع مصطفى كمال في ركن من حديقة

«فيللته» في «شانكايا»، وتتحدث اليه في مختلف الأمور والمواضيع. وفي احدى اللحظات، خطرت لها هذه الفكرة فسألته:

ـ ماذا ستفعل الآن وقد انتهى الخطر الأجنبي وزال أثره من البلاد بعد توقيع معاهدة لوزان؟

فمجّ «الغازي» مجّة طويلة من سيكارته وعيناه محدقتان في أفق بعيد... بعيد من التفكير والتأمل. ثم اجابها:

ـ اعتقد أننا بعد اليوم، سنبدأ بافتراس بعضنا البعض!.

وبالفعل، صدقت رؤيا مصطفى كمال، واخذت الأمور تجري في مجراها الذي توقعه لها! فقد تخلى عنه «رؤوف»، منذ أرغمه على تقديم استقالته من رئاسة الحكومة لرفضه الاشتراك في استقبال «عصمت» العائد من مؤتمر لوزان، وراح يكتل حوله جميع النواب من خصوم «الغازي»، كما انضم اليه ايضاً جميع الذين عارضوا الغاء السلطنة وتكليف «عصمت» ترؤس الوفد التركي المفاوض في لوزان. وهكذا، بدأت الأكثرية التي كانت إلى جانب «الغازي» في «الجمعية الوطنية الكبرى» تنهار وتتداعى، ولم يبق معه سوى عدد قليل من النواب. بينما تكاثر انصار «رؤوف» وعظم شأنهم، فأخذوا ينتقدون علناً تصرفات مصطفى كمال ويوجهون اليه الانتقادات الصريحة والعلنية، ويتهمونه بـ «الدكتاتورية»... و«الاستبداد»... و«التفرد»... ويطالبون باستعادة الصلاحيات المطلقة التي كانوا قد أعطوه اياها لمواجهة الهجوم اليوناني في معركة «السخاريا». وراحوا يرددون في كل مكان وكل مناسبة، أن كونه قد حقق لتركيا انتصارات عسكرية لا يبرر جعله حاكماً مطلقاً عليها إلى ابد الدهر!

وبدأ مصطفى كمال يتضايق من هذا التحول، واخذ صبره ينفد شيئاً فشيئاً، وعاوده ذلك الشعور الدائم بالوحدة، لا سيما بعد أن رأى اكثر اصدقائه وانصاره يتحولون عنه لينضموا إلى «رؤوف»، ومن بينهم اولئك الذين وقفوا إلى جانبه في أعظم المحن التي مرت

بهـا البلاد واشدها بلاء امثال: «كاظم قره بكير» و«رأفت» و«علي فؤاد» و«نور الدين باشا» و«عارف» وسواهـم... بحيث لم يبق معه من قادة الثورة وأبطال الاستقلال سوى «عصمت» و«فوزي»!

أما على صعيد الجيش، فكان قد سرح معظم جنوده ليأخذوا حقهم من الراحة بعد كل تلك المعارك الضارية التي خاضوها طيلة عشر سنوات تقريباً. كما أن معظم كبار الضباط والقادة اخذوا يستأذنونه في العودة إلى بيوتهم للاطمئنان الى عائلاتهم وزوجاتهم واطفالهم بعد ذلك الانقطاع الطويل عنهم، الأمر الذي زاد من اتساع حلقة الفراغ المضروبة حوله! ومما زاد في سخطه وغضبه، أن الأمور بدأت تتعقد في وجهه وتسير في هذا المجرى المتدهور، في الوقت الذي أخذ يعد نفسه فيه للاقدام على خطوات كبيرة حاسمة تدفع تركيا إلى الامام في مجالات البناء السياسي والاقتصادي والعمراني... فجميع الخطوات والمراحل السابقة كانت من اجل «رفض ما لا ترضى تركيا أن تكونه». أما الآن، فإن الخطوات المطلوبة هي من أجل «ما تريد تركيا أن تكونه»، وهذا يتطلب المزيد من الجهد والائتلاف والوحدة، بينما يكتّل اخصامه انفسهم من اجل التفرقة وبعثرة الصفوف ونشر الانقسام والبلبلة والتفسخ!

وراح «الغازي» يفكر ملياً فيما آل اليه الوضع. فوجد أن لا بدّ له من كسر هذا الطوق، وبأي ثمن! فالتعاون بينه وبين «الجمعية الوطنية الكبرى» لم يعد ممكناً، بعد أن اصبح معظم اعضائها إلى جانب «رؤوف»! اذاً لا بدّ له من أن يبطش بطشته الكبرى بخصومه قبل أن يستفحل خطرهم. فليس في وجه شخص مثله توضع الحواجز والعراقيل وترتفع الاستفزازات والتحديات! ولكن ما هو سلاحه في هذه المعركة؟ بطولاته وانتصارته العسكرية السابقة؟ إن الناس مفطورون على النسيان، بل كثيراً ما كانوا ينقلبون على منقذيهم ومحرريهم فيعرقون عظامهم وينهشون

جثثهم! فالطريق الوحيد اذاً لسحق رؤوس الأفاعي التي بدأت تمد السنتها نحوه هو الرجوع إلى الشعب... هذا الشعب الطيب النبيل، الذي وقف وراءه يساندده ويشد ازره في جميع المحن والمعارك التي خاضها من اجل سحق الغزاة والمعتدين، واستخلاص الأمة والوطن من احتلالهم وطغيانهم وجشعهم واستعبادهم!

وبدأ مصطفى كمال يقوم بجولات واسعة في جميع انحاء البلاد وأقاليمها، فكانت الجماهير تتهافت لتكريمه والترحيب به ومصافحته، حتى ان الكثيرين من المواطنين قد اصيبوا بنوبة من الهستيريا جعلتهم يتدافعون لتقبيل يديه، أو الارتماء على قدميه وهم لا يصدقون أن «الغازي» قد جاء لزيارتهم وحل «ضيفاً» عليهم! وكان هو بدوره يلقي فيهم الخطب الحماسية، فيلهب مشاعرهم الوطنية داعياً اياهم إلى المزيد من الحذر واليقظة في وجه أعدائهم الداخليين من الساسة المحترفين والانتهازيين، الذين بدأوا يتسابقون على الحكم، بعد زوال الاحتلال الأجنبي، من أجل تكوين ارسطوقراطية جديدة تحل محل «الباشوات» و«الباكوات» القدامى، الذين كانوا يحيطون بالسلاطين وحاشياتهم! كما أخذ يدعو في كل قرية ومدينة يزورها إلى إحياء «لجان المقاومة الشعبية» التي كان قد انشأها بمعاونة «رؤوف» و«رأفت»، اثر هزيمة تركيا في الحرب وتوقيع اتفاقية «مودروس». وبما ان هذه المنظمات كانت خاضعة لأوامره مباشرة وذات طابع عسكري، فقد حولها مصطفى كمال إلى حزب سياسي منظم اطلق عليه اسم «حزب الشعب»، واصبح بإمكانه أن يحكم البلاد مباشرة بواسطة هذا الحزب. فقد منح كل لجنة من لجانه سلطة اختيار «مختار» القرية و«قائمقام» القضاء و«والي» المنطقة، وكذلك نظار المدارس ومديري الشرطة والمجالس البلدية، وحتى رجال الدين ووعاظ الجوامع والمساجد، مع ربط جميع هذه اللجان به شخصياً بوصفه زعيم الحزب ورئيسه.

وشعر النواب بما يدبره لهم مصطفى كمال وبخطورة الخطوة التي اقدم عليها بإنشاء «حزب الشعب»، فراحوا يعقدون الاجتماعات والخلوات المنزلية خلف الأبواب الموصدة والنوافذ المقفلة للخلاص منه قبل أن يتمكن من الخلاص منهم! وما ان علموا بعودته إلى انقرة حتى أرسلوا اليه وفداً ليطلب منه التخلي عن رئاسة «الجمعية الوطنية الكبرى»، باعتبار انه اصبح رئيساً لحزب سياسي، ورئيس «الجمعية الوطنية» يجب أن يكون فوق الأحزاب! ولم يكد مصطفى كمال يسمع هذا الكلام حتى ثارت ثائرته فصرخ في وجه اعضاء الوفد:

«احزاب؟! اي احزاب؟! هنالك حزب واحد فقط في البلاد هو «حزب الشعب» الذي لي شرف رئاسته. فإياكم وتكرار هذه النغمة مرة اخرى»!

وخرج اعضاء الوفد من عنده وذيولهم بين افخاذهم...لقد ظنوا انهم سيحاورون «الرئيس» مصطفى كمال، فإذا بهم يجدون انفسهم في حوار مع «الغازي» مصطفى كمال... إلّا أن فريقاً منهم لم يؤخذ بهذا التهديد. فتقدموا بمشروع قانون إلى «الجمعية الوطنية» طالبوا فيه بتعديل قانون الانتخاب، بحيث لا يسمح لأي مواطن تركي أن ينتخب نائباً ما لم يكن قد ولد على ارض تركية تقع ضمن حدود تركيا الحالية، وأن يكون قد أقام في المنطقة التي يرشح نفسه عنها مدة خمس سنوات متواصلة على الأقل!

وكان واضحاً أن مشروع هذا القانون قد صيغ ضد مصطفى كمال شخصياً، لمنعه من دخول «الجمعية الوطنية» في الانتخابات القادمة. ذلك أنه من مواليد «سالونيك»، وهذه قد عادت إلى اليونان بعد توقيع اتفاقية لوزان. كما أنه لم تتح له فرصة الاقامة مدة خمس سنوات متواصلة في منطقة معينة بسبب انشغاله الدائم بالمعارك على مختلف جبهات القتال: في «غاليبولي» والقفقاس وسوريا وليبيا وفلسطين و«اماسيا» و«السخاريا» و«ازمير» و«الدردنيل» وسواها وسواها...

امام هذه «الوقاحة» وهذا التحدي السافر لشخصه، وجد مصطفى كمال أن القضية قد تفاقمت أكثر مما كان يتوقع. فقد كان يخطر بباله أي شيء لالحاق الأذى به أو حتى اغتياله! ولكنه لم يكن ليتصور أن الجحود والغدر وقلة الوفاء قد تصل عند بعضهم إلى حد حرمانه من حقوقه المدنية كمواطن، والتنكر لكل ماضيه وجهاده في سبيل تحرير البلاد وانقاذها من شتى الكوارث والمحن التي احاقت بها من الداخل والخارج، وتعريض نفسه مئات المرات للموت في ساحات الحروب والمعارك! لا! هذا كثير، وكثير جداً! وقد آن الأوان لوضع حد لهذه «المهزلة» التي طالت اكثر مما يجب، واكثر مما يستطيع أن يحتمل! فما كان منه إلّا أن اصدر قراراً بحل «الجمعية الوطنية الكبرى» واجراء انتخابات جديدة!

وفي شهر ايلول/ سبتمبر من عام ١٩٢٣، بدأت عمليات الاقتراع في جميع انحاء البلاد لاختيار النواب الجدد في «الجمعية الوطنية الكبرى». فكانت أعنف معركة انتخابية شهدتها تركيا منذ عهد مدحت باشا ومجلس «المبعوثان»، استعمل فيها خصوم «الغازي» جميع اسلحتهم الدعائية، مركزين حملاتهم على نزعته «الدكتاتورية» واسلوبه الاستبدادي في الحكم، وطريقته العنيفة في معاملة النواب!

وكان «رؤوف» اشدّ الجميع عنفاً في مهاجمته والطعن بسياسته. فكان يجاهر في كل مكان يزوره بأن البلاد لن تعرف الراحة والطمأنينة والسلام ما دام مصطفى كمال مهيمناً على شؤون الدولة والحكم! فهو بفطرته وطباعه العسكرية لا يستطيع أن يعيش إلّا إذا أبقى البلاد في جو دائم من الصراع والمعارك! كما وجد الوعاظ و«العلماء» فرصة في هذه المعركة لتفجير احقادهم الدينية ضده منذ الغائه السلطنة، إضافة الى احقادهم الشخصية الجديدة عليه ـ إذ انه كان قد اناط انتخابهم بلجان المقاومة الشعبية ـ فراحوا يستثيرون الشعور الديني لدى الجماهير

ويؤلبونها عليه، متخذين من حياته الخاصة سلاحاً لاتهامه بالكفر والزندقة والاستهتار بالدين... كما اصدر احدهم «الشيخ شكري افندي» بياناً اتهمه فيه بأنه يسعى إلى الاطاحة بالخلافة بعد أن أطاح بالسلطنة، وأنه ينوي اقامة دولة علمانية تتنكر لمبادىء الشريعة الاسلامية وتبيح المحرمات... الخ... الخ. ولم يقصّر هو من ناحيته في «شرشحة» خصومه وتحطيمهم، فكان في كل جولاته الانتخابية يتهمهم بالخيانة والجبن والعمالة للأجنبي، والتآمر على مصالح الشعب، والتنكر للأهداف التي قاتل وحارب من أجلها، مذكراً الناس بممالأتهم لوحيد الدين، عندما ذهبوا الى اسطنبول لافتتاح أول مجلس نيابي بعد انتخابات مؤتمر سيواس! وقد ألقى في اجتماع جماهيري حاشد خطاباً جاء فيه:

«احتفظوا بمنظماتكم الشعبية. صحيح أن العدو الخارجي قد رحل عن ارض الوطن. إلّا أن الحرب لم تنته بعد. فالبلاد ما زالت مليئة بالخونة والمتآمرين... قفوا إلى جانبي واطيعوني... وبذلك نستطيع أن نبني معاً تركيا الجديدة، تركيا الغد، تركيا التي استعدتم اراضيها المحتلة بعرقكم ودمائكم، حتى يصبح وطننا قوياً منيعاً قادراً على مقاومة هجمات جميع الأعداء في الداخل والخارج... سوف تكونون جميعاً «حزب الشعب». وعلى جميع الأتراك المخلصين أن ينضموا إلى صفوف الحزب الذي من حقه وحده أن يحكم البلاد».

كما القى خطاباً آخر في مناسبة مماثلة امام جمهور بلغ تعداده عشرات الألوف، فقال مخاطباً الناخبين شارحاً لهم اهدافه التي يخوض المعركة الانتخابية على اساسها:

«إن الشعب التركي ليس شعباً قائماً على اساس من الطبقات الاجتماعية المتناحرة. نحن شعب يتكون، قبل كل شيء، من الفلاحين. فالاقطاعيات الكبيرة غير موجودة في بلادنا. كما أن رأس المال الكبير لا وجود له ايضاً. اما مدننا، فإن معظم سكانها هم من صغار التجار والحرفيين. صحيح أن عدد العمال في البلاد اليوم ما زال ضئيلاً، ولكن هذا العدد سيكبر ويتضخم في المستقبل عندما نبدأ في انشاء المعامل

والمصانع. إن لدينا عدداً كبيراً من المتعلمين واصحاب الثقافة العالية. ولكن هؤلاء لا يمكنهم بحال من الأحوال ان يظلوا قابعين في ابراجهم العاجية. بل عليهم أن ينزلوا إلى صفوف الشعب لكي يعلموه ويثقفوه ويقودوه إلى مستقبل افضل... لذلك، فإن الشعب التركي يشكل بمجموعه وحدة تامة متكاملة هي تركيا»!

وكانت خطب «الغازي» تلقى التجاوب الكامل من عامة الناس فتتغلغل إلى اعماق نفوسهم، لأنها كانت تتجاوب مع رغباتهم ومتطلباتهم. فهم لم يسمعوا أو يألفوا قبل اليوم كلاماً من هذا النوع، كما أن احداً من رجال السياسة لم يخاطبهم يوماً بمثل هذه الكلمات البسيطة والقلب المفتوح... لذلك، كانت عواطفهم تتحول لمصلحته كلما استمعوا إلى خطبه، فتمحو ما كان قد علق في اذهانهم من الدعايات المعاكسة التي طبعها خصومه في اذهانهم من السياسيين ورجال الدين. فكان الواحد منهم يخاطب الآخر بعد سماع «الغازي»:

«وما شأننا نحن بحياته الخاصة... إنه يضحي بأعصابه وبراحته وبنفسه من اجلنا! ولماذا يتوجب على قائد كبير مثله أن يحرم نفسه من متع الحياة»!.

(اشارة الى انه كان يكثر من الشراب) وكان هذا هو المأخذ الذي كان رجال الدين يأخذونه عليه في حملتهم الانتخابية ضده، ولكن رغم جميع هذه الجهود المضنية التي بذلها مصطفى كمال لاكتساح المعركة الانتخابية فقد جاءت النتائج مخيبة لآماله! إذ لم يحصل مرشحو حزبه إلّا على اكثرية نسبية في الجمعية الوطنية الجديدة، بينما كان هو يتوقع أن يفوز بالأكثرية الساحقة من المقاعد. واصبح يتحتم عليه لكي يفوز برئاسة «الجمعية الوطنية» ويتمكن من تشكيل حكومة جديدة أن يأتلف مع كتل نيابية اخرى، ولكن «الائتلاف» كان معناه في نظره «المهادنة»! الأمر الذي لم يكن مألوفاً ولا مقبولاً عنده! فهو طيلة حياته لم يهادن احداً، وإنما كان

دائماً ينال ما يريده بالقوة! لذلك، أخذ يعد الخطط ويهيىء الوسائل لإيقاع الجمعية الوطنية الجديدة في الفخ، وارغامها على الانصياع لارادته واوامره! وهذا لن يتم إلاّ بافتعال ازمة سياسية توقع النواب في مأزق لا يستطيعون الخروج منه، فيهرعون اليه صاغرين لانقاذهم! وما ان اختمرت الفكرة في رأسه وايقن من نجاحها، حتى دعا الوزراء إلى مأدبة عشاء في «شانكايا». وبعد أن ملأ هؤلاء بطونهم بمختلف الوان الأطعمة الشهية التي قدمت لهم، واحتسوا ما أمكن من النبيذ والشامبانيا، أخذ «الغازي» يشرح لهم أبعاد الأزمة السياسية التي تعانيها البلاد بسبب فساد النظام الحالي القائم الذي يجعل من السلطة التشريعية المتمثلة في «الجمعية الوطنية الكبرى» سلطة تنفيذية تنتقي في الوقت نفسه الوزراء وتعينهم وتحاسبهم على كل صغيرة وكبيرة من اعمالهم مما يجعلهم مكبلي الأيدي غير قادرين على القيام بمسؤولياتهم وتسيير أمور الادارة وتنظيمها وادارة شؤون الدولة والبلاد ورسم سياستها الداخلية والخارجية... الخ الخ.

وبعد أن افرغ كل ما في جعبته ضد «الجمعية الوطنية» واساليبها في ممارسة اعمالها، اخذ يضرب على وتر «الكرامة الشخصية» للوزراء فخاطبهم قائلاً:

> «من منكم يقبل على نفسه مثل هذه الاهانة، ويرضى أن يكون مجرد موظف صغير ينفذ أوامر النواب ونزواتهم ورغباتهم، بدلاً من أن يكون وزيراً محترماً يتخذ القرارات والاجراءات التي يراها مناسبة لادارة شؤون وزارته؟ اليس عندكم كرامة؟ اليس عندكم عزة نفس؟ هل انتم «اشباح» ام «حجاب» أم ماذا؟

وأحس الوزراء بأن «الغازي على حق»! وثارت في اعصابهم النخوة ودب فيهم الحماس، وركبهم الغرور الذي زادت الشمبانيا في تصاعده إلى رؤوسهم! فأجابوه بأنهم سيفعلون ما يطلبه منهم لـ «المحافظة على كرامتهم وهيبتهم»! عندها اجابهم مصطفى كمال:

«ما دمتم متفقين معي في الرأي، فإنني اطلب منكم أن تقدموا غداً استقالتكم الجماعية إلى «الجمعية الوطنية»، ومهما حاول النواب استرضاءكم فعليكم ان تصروا على موقفكم، وعندها سترون أي حال من الذعر والفوضى ستدب بين صفوفهم»!

وفي اليوم التالي، قدم الوزراء استقالتهم الجماعية كما طلب «الغازي» منهم، فانعقدت «الجمعية الوطنية» لانتخاب حكومة جديدة. وكما توقع مصطفى كمال، انقسم النواب إلى كتل وفئات وشيع واحزاب... فلم يتمكنوا من تشكيل حكومة يتفق عليها الجميع، ودب الخلاف والانقسام بينهم حتى كادوا يعتدون على بعضهم بالضرب والصفع والركل! واستمرت الأزمة في التفاقم والتعقيد طيلة ثمانية ايام من المناقشات العقيمة دون التوصل إلى حل! عندها ادرك مصطفى كمال أن خطته قد نجحت! فاقام مأدبة عشاء اخرى لعدد من انصاره المخلصين بينهم «عصمت» و«فتحي» و«كمال الدين»، فأخذ هؤلاء يسردون عليه تفاصيل الأزمة وحراجة المأزق الذي تتردى فيه «الجمعية الوطنية». فكان يقابل كلامهم بابتسامات عريضة مليئة بالاستهزاء والسخرية اللاذعة! ذلك أن احداً منهم لم يكن عارفاً أن هذا «المأزق» هو من تأليف «الغازي» واخراجه! واخيراً استدار مصطفى كمال نحو ضيوفه فخاطبهم بلهجة صارمة حازمة:

«لقد حان الوقت لنضع حداً لهذه «المهزلة»... غداً سوف نعلن قيام النظام الجمهوري! فهو المخرج الوحيد للخلاص من جميع هذه المصاعب والمتاعب... لذلك عليك انت يا «فتحي» أن تعقّد الأمور غداً في «الجمعية الوطنية» وتجعلها تتأزم إلى اقصى حد ممكن، بحيث يتعمق الانقسام في صفوف النواب إلى آخر مدى... عندئذٍ تقترح انت يا «كمال الدين» ان أُستدعى انا لحل الأزمة، وأن يفوض جميع النواب امرهم اليَّ للخروج من هذا المأزق».

وبعد انصراف المدعوين، استبقى مصطفى كمال عنده «عصمت»،

وعكف واياه على إعداد صيغة قرار اعلان الجمهورية، فلم يفرغا منه إلّا في الساعات الأخيرة من الفجر!

وفي اليوم التالي، سارت الأمور كما خطط لها «الغازي» الذي برهن أنه لا يقل مقدرة في وضع الخطط السياسية عنه في وضع الخطط الحربية! فالتأمت «الجمعية الوطنية» واستؤنف النقاش حول تأليف الحكومة الجديدة. وكان «فتحي» كلما تقدم احد النواب بمشروع يمكن أن تجمع حوله اكثرية الأصوات يقدم اقتراحاً جديداً معاكساً... فيعود الصراخ والهياج من جديد وتنهال الشتائم من هنا وهناك! ولما وجد «كمال الدين» أن اعصاب النواب قد بلغت اقصى ما يمكن من التوتر والتشنج وبدأ بعضهم يهجم على البعض الآخر ويمسك بتلابيبه، بينما راح الآخرون يتضاربون بالكراسي وقبضات الأيدي... ارتقى المنصة وقدم اقتراحاً بتحكيم «الغازي» في الأزمة لإخراج «الجمعية الوطنية» من هذا المأزق الخطير! وقبل النواب هذا الإقتراح بالاجماع، واستقبلوه بعاصفة من التصفيق والهتاف!... فقد نسوا وسط هذه «المعمعة» خلافهم معه واحقادهم عليه، لا سيما وان «المعارضين الكبار»: «رؤوف» و«كاظم» و«علي فؤاد» كانوا غائبين عن الجلسة...

وذهب اليه في «شانكايا» وفد من النواب يمثل جميع الاتجاهات، فعرضوا عليه قرار «الجمعية الوطنية» باختياره حكماً لاخراج البلاد من هذه الأزمة... إلّا أنه رفض هذا العرض بحجة «انه لم تعد عنده رغبة للاشتغال في السياسة»!! وطبعاً كان هذا «مقلب» آخر من مقالبه! فقد كان يعلم أنه كلما أمعن في الرفض كلما ازداد تمسك النواب به. وعندها يستطيع أن يفرض شروطه عليهم كما يريد! ونجح هذا «المقلب» ايضاً... فإذا بالنواب ـ كما توقع ـ يطلبون من الوفد أن يعود إلى «شانكايا» ثانية ويكرر على «الغازي» رجاءه له بالتدخل! فقبل رجاءهم هذه المرة، ولكنه اشترط أن يرفع اليه جميع النواب عريضة ممهورة بتواقيعهم باختياره حكماً في هذه

القضيـة، وأن يعلنـوا فيهـا قبـولهم سلفـاً، ودون أي اعتراض ومناقشة، بالحل الذي يختاره لحل الأزمة!

وعاد الوفد ادراجه... وبعد ثلاث ساعات جاءه بالعريضة المطلوبة، فركب سيارته وتوجه إلى مبنى «الجمعية الوطنية» فاستقبل بعاصفة من التصفيق والهتـاف! وبعـد هدوء الصخب والضجيـج ارتقى المنصة فخاطب النواب بصوت جهور حازم قائلاً:

«لقد اخترتموني حكماً فيما بينكم لإخراجكم من هذه الأزمة، ولكنني اقول لكم ان هذه الأزمة هي من صنع ايديكم بسبب عدم حكمكم حكماً سليماً على الأمور. إن هذه الأزمة ليست ناجمة عن اسباب عابـرة: انهـا نتيجـة طبيعيـة لهـذا النـوع غير الطبيعي من الحكم. فالجمعيـة الوطنيـة تمـارس في الوقت نفســه السلطتـين التشريعيـة والتنفيذية، وهذا أمر غير مقبول وليس له مثيل في جميع دول العالم المتقدمة اليوم. إن كل واحد منكم يريد أن يجعل من نفسه وصياً على الحكومة، وأن يتدخل في كل صغيرة وكبيرة من شؤونها، وأن تؤخذ موافقته سلفاً على كل خطوة تريد أن تخطوها...

إن أي وزير جديد بهذا اللقب لا يمكنه أن يصرف امور وزارته في ظل هذا الوضع غير الطبيعي، وما من حكومة تستطيع ان تحكم في حالة شاذة كهذه. إن هذا ليس حكماً بل مجرد فوضى، وقد لمستم ذلك بأنفسكم. لذلك، أصبح يتحتم علينا أن نعيد النظر في تركيبنا السياسي من الأساس، والحل الوحيد للخروج من هذه الأزمة ومن الأزمات المماثلة في المستقبل هو اعلان النظام الجمهوري وانتخاب رئيس للجمهورية يكون متمتعاً بالسلطات التنفيذية كافة».

ثم قرأ عليهم مشروع تعـديل الدستور كما وضعه مع «عصمت» بحيث أصبح كما يلي:

مادة أولى: إن نظام الحكم للدولة التركية هو النظام الجمهوري.

مادة ثانية: يتولى تصريف شؤون الدولة مجلس وزراء بإشراف رئيس الجمهورية ومراقبة «الجمعية الوطنية الكبرى».

مادة ثالثة: ينتخب رئيس الجمهورية من قبل «الجمعية الوطنية الكبرى» التي تلتئم بكامل اعضائها.

مادة رابعة: يجب أن يكون رئيس الجمهورية المنتخب من بين اعضاء «الجمعية الوطنية الكبرى»، وينتخب لمرة واحدة ويمارس صلاحياته لغاية انتخاب رئيس جديد، على أنه يمكن اعادة انتخاب الرئيس السابق.

مادة خامسة: إن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة. وبهذه الصفة يحق له، عندما يرى ذلك ضرورياً، أن يترأس الجمعية الوطنية ومجلس الوزراء.

مادة سادسة: إن رئيس الجمهورية هو الذي يختار، من بين اعضاء «الجمعية الوطنية»، رئيساً للوزراء. وبعد ذلك يختار الرئيس المكلف اعضاء حكومته من بين اعضاء «الجمعية الوطنية».

مادة سابعة: بعد أن يشكل رئيس الوزراء اعضاء حكومته، يحيل رئيس الجمهورية الحكومة الجديدة امام «الجمعية الوطنية» للتصويت على الثقة بها. فإذا لم تكن «الجمعية الوطنية» في حال انعقاد، ارجىء الاقتراع على الثقة إلى بدء الدورة.

وجمد الدم في عروق النواب لدى سماعهم هذا التعديل الدستوري، الذي يريد «الغازي» من ورائه نسف النظام القائم واقتلاعه من جذوره. وتهيّب اكثرهم الاقدام على هذه الخطوة التي وجدوا فيها نذيراً بإلغاء «الخلافة»! فوقف احدهم وطلب اعطاء النواب فرصة للتفكير في الأمر. كما طالب نائب ثان بإحالة مشروع التعديل إلى لجنة قانونية لدراسته... إلّا أن مصطفى كمال طلب التصويت على المشروع فوراً، مذكراً النواب بأنهم قد تعهدوا خطياً بقبول الحل الذي يرتأيه دون أي اعتراض أو مناقشة!

وبدأت عملية التصويت في الساعة الثامنة والنصف من مساء التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٢٣، ففاز

المشروع بأكثـرية الأصوات بينماامتنع اربعون نائباً عن الادلاء بأصواتهم. وبعد خمس عشرة دقيقة، أي في الساعة التاسعة إلاّ ربعاً، انتخب مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية التركية! ودوت في «الجمعية الوطنية» عاصفة من التصفيق لم تشهد مثيلاً لها منذ تأسيسها، بينما كانت المدفعية في الخارج تطلق إحدى وعشرين طلقة تحية لـ «الغازي»، الذي اصبح أول رئيس للجمهورية التركية.

وعمت البـلاد فرحة عارمة بانتخاب «الغازي» رئيساً للجمهورية. فأقيمت الاحتفالات الشعبية وأقواس النصر ومعالم الزينة في كل قرية ومدينة، باستثناء اسطنبول التي ظل ساستها وصحافيوها موالين للخليفة. فنشرت صحيفة «تانين» مقالاً مطولاً هاجمت فيه اعلان الجمهورية، واتهمت مصطفى كمال بأنه يسعى للقضاء على الخلافة وإبعاد تركيا عن العالم الاسلامي. كما نشرت صحيفة «وطن» مقابلة مع «رؤوف»، ألقى فيها ظلال الشك حول نجاح النظام الجمهوري «الذي لا يتلاءم مع تقاليد الشعب»! فقد كان من رأيه أن تصبح تركيا دولة على غرار بريطانيا اليوم، أي ملكية دستورية يكون فيها الخليفة بمثابة رمز لوحدة الأمة، بينما تتولى «الجمعيـة الوطنيـة» ادارة شؤون البـلاد وسيـاستها... إلاّ أن مصطفى كمال لم يعر اهتماماً لهذه الانتقادات، بل اعتبرها مرحلة طبيعية تمر بها كل أمة تنتقل من نظام قديم إلى نظام جديد، لذلك حصر جهـده بتـدعيم أسس النـظام الجمهـوري وفقـاً للتعديل الدستوري الذي اجراه. فاستدعى «عصمت» وكلفه تشكيل اول حكومة في ظل النظام الجمهوري الجديد...

٢٦

إلغاء الخلافة

بعد اعلان النظام الجمهوري، حقق مصطفى كمال كل ما كان يعتمل في نفسه من الأفكار والمطامح التي خاض من أجلها المعارك الحربية والسياسية المريرة والتي يعجز عن خوضها مئات الأفذاذ من الرجال! فقد اصبح رئيساً للجمهورية ورئيساً للجمعية الوطنية وقائداً اعلى للجيش وزعيماً لحزب الشعب، الحزب الوحيد المرخص في البلاد، إضافة الى ممارسته الفعلية لرئاسة مجلس الوزراء ـ إذ انه افسح المجال لنفسه في التعديل الدستوري الذي اجراه لترؤس هذا المجلس عندما تقضي الضرورة وكان دائماً يجد الضرورة لذلك! ولم يعد يقضّ مضجعه سوى تلك «المومياء» المحنطة في «قصر يلدز» التي تدعى «الخلافة» والتي يلبس جلبابها الفضفاض رجل هزيل يدعى «عبد المجيد»، كل كفاءاته ومؤهلاته تنحصر في كونه وريث امجاد سلالة من سلاطين بني عثمان!

ولكن، هل بإمكان «الغازي» أن يتمادى اكثر مما فعل حتى الآن فيطيح بالخلافة كما اطاح بالسلطنة؟! إن القضية هذه المرة ليست قضية جرأة... فهو آخر رجل تنقصه مثل هذه الصفة. ولكنها قضية تحد! تحد لمشاعر غالبية الشعب التركي المتعلق بتراثه وتقاليده المتمثلة بالخلافة، وتحد لمشاعر اكثر من أربعمئة مليون مسلم في العالم يتمسكون بمبدأ الخلافة، حتى ولو كان الخليفة من

طراز «عبد المجيد» أو سلفه «وحيد الدين»!

لذلك، كان مصطفى كمال يتهيب دائماً الإقدام على هذه الخطوة رغم اقتناعه بضرورتها، فلم يكن ليصارح بها إلا اعوانه الخلص المستعدين للسير معه حتى آخر الطريق... ذلك أن الخلافة في نظره قد باتت رمزاً لتخلف تركيا وعجزها عن السير في طريق العمران والتقدم، بسبب الذين تعاقبوا على وضع عمامتها فوق رؤوسهم، واستخدامها لاشباع شهواتهم ونهمهم على حساب الشعب، واستنزاف لقمة العيش من افواه الفقراء والمساكين، لا سيما الفلاحين، لتحويلها إلى مآدب ضخمة ومواكب فخمة، بحجة الدين وفي سبيل الدين الذي هم منه براء بقدر ما هو براء من تصرفاتهم واعمالهم المنافية لقيمه وتعاليمه وشريعته ومبادئه...

ومما كان يزيد من غضب مصطفى كمال وسخطه على الخلافة و«ورثتها» من «آل عثمان»، ذلك الرهط من رجال الدين الذين كانوا يحيطون بالخليفة ويجندون انفسهم لخدمته كلما اراد بالبلاد سوءاً أو شراً! فينطلقون في حملات من التضليل والتسفيه ضد كل حركة اصلاحية تقوم في البلاد، بحجة أن القائمين بها هم من «الزناديق» و«الكفرة» و«الملحدين». وإن مبادئهم وحركاتهم الاصلاحية منافية للشريعة والفقه الذي لم يكونوا ليفقهوا من أمره وامرها شيئاً! فيستغلون عواطف الشعب البسيط الساذج ويستثيرون تعصبه الديني الأعمى بحجة المحافظة على الاسلام والخلافة، بينما هم في الحقيقة مجرد رسل جهل وتجهيل، همهم الوحيد قبض رواتبهم من الخليفة والمحافظة على «تكاياهم» وحظوتهم لديه! ولم ينس مصطفى كمال ما عاناه الشعب التركي من «جيش الخليفة» الذي جنده «وحيد الدين» لمحاربة الحركة الاستقلالية وطرد الاحتلال الأجنبي من البلاد! فكيف يكون «الخليفة» المدافع عن الانكليز واحتلالهم وتسلطهم على الشعب

التركي المسلم واذلاله ونهب خيراته «حامي الاسلام وامير المؤمنين وخادم الحرمين»... بينما يعتبر هو الذي يخوض المعارك ويعرض حياته للخطر كل يوم لتحرير تركيا من الاحتلال عدواً للاسلام والمسلمين؟!

وأنا شخصياً لا أميل إلى الاعتقاد بأن مصطفى كمال كان عدواً للدين ـ كما حاول أن يصوره معظم الذين كتبوا عنه من المؤلفين والمؤرخين الاوروبيين ـ ولكنه كان بطلاً وطنياً مخلصاً لبلاده وشعبه. فكان من الطبيعي أن يحارب ويقاوم اعداء هذا الشعب الداخليين كما حارب اعداءه الخارجيين، حتى ولو كان هؤلاء الأعداء الداخليين متعممين بعمامة «الخلافة». لذلك، راح يترقب الفرصة المناسبة للإطاحة بهذه الخلافة المهلهلة السائرة في ركاب الأجانب ضد شعبها، والخلاص نهائياً من المتاجرة بالدين وتسخيره لنشر التعمية والجهل والاستغلال والفقر.ولم يطل الأمر حتى بدأت طلائع هذه الفرصة تتجمع في الأفق... فقد اخذ اعداؤه من السياسيين وعلى رأسهم «رؤوف» يغادرون انقرة إلى اسطنبول، ويقومون بزيارات سرية لعبد المجيد لاغرائه بتنصيبه «سلطاناً دستورياً» على أن يختارهم وزراء له! وعندها يتمكنون من اسقاط نظام الحكم في انقرة والخلاص من مصطفى كمال!

وتأثر عبد المجيد بتحريضهم، فأخذ يحيي تقاليد اسلافه من السلاطين العظام! وصار كلما ذهب للصلاة يوم الجمعة في مسجد «ايا صوفيا» يمتطي صهوة جواد ابيض، على غرار ما كان يفعل السلطان محمد الفاتح! ويحيط نفسه بحرس من الفرسان، بينما تسير الجموع وراءه مهللة مكبرة! كما أخذ يستقبل في قصره علية القوم من رجال الحاشية الملكية القدماء، ويتقبل زيارات السفراء والمبعوثين الأجانب بوقار السلطنة وابهتها! وهكذا وجد المسكين نفسه على الرغم منه محوراً وسلاحاً للمعارضة في وجه مصطفى كمال وحكومة انقرة، على حد تعبير «ارمسترونغ». وما ان وصلت

انبـاء تصرفات عبد المجيد الى مصطفى كمال، حتى ثارت ثائرته وانفجـر غضبه! فأرسل امراً حازماً إلى والي اسطنبول بمنع عبد المجيـد من احاطة نفسه بمظاهر الأبهة اثناء تأدية الصلاة ومن استقبال الزائرين الأجانب. كما ارسل تحذيراً صارماً إلى جميع الذين يتـرددون على «قصر يلدز» من بطانـة وحـاشية السلاطين القـدماء، بالتزام بيوتهم تحت طائلة احالتهم امام محكمة عرفية بتهمـة الخيـانة والتآمر ضد نظام الحكم الجمهوري، أي عملياً تعليق مشانقهم!

أما «رؤوف» وسائر خصومه من السياسيين في «الجمعية الوطنية»، فقـد استـدعاهم إلى انقرة حيث ارغمهم على إقسام يمين الولاء للجمهورية وله شخصياً كرئيس لها. ولم يكتف بكل هذه التدابير التأديبية ضد عبد المجيد، بل ارسل إلى «الجمعية الوطنية» مشروع مرسـوم بتخفيض مخصصاته إلى الحد الأدنى، وكذلك تخفيض مرتبات امراء العائلة المالكة. فوافقت الجمعية الوطنية على مشروع المرسوم كما ورد دون أن يجرؤ أحد على الاعتراض عليه، بعد أن شعروا بخطورة اجراءات «الغازي» الانتقامية التي قد يصيبهم شررها!

وذاعت أنباء التدابير التي اتخذها مصطفى كمال بحق «الخليفة» في طول البلاد وعرضها، واخذ خصومه من السياسيين القدامى ورجال الدين يطوفون في مختلف المدن والقرى، يؤلبون الناس عليه ويستثيرون نخوتهم الدينية ضده، متخذين من اجراءاته الأخيرة «قميص عثمان» جديداً لاتهامه بالالحاد والكفر والسعي للقضاء على الخلافة والاسلام! ونجحوا إلى حد بعيد في تهييج الرأي العام ضده، فأخذت الجماهير المتعصبة الصاخبة تهاجم لجان «حزب الشعب» وفـروعـه المنتشرة في كل مكـان، وتعتـدي على مراكزها وافرادها بالضرب والحرق والسحل في الشوارع والساحات العامة! في هذه الأثناء كان مصطفى كمال يحضر مناورات بالذخيرة الحية

للجيش في ازمير مع «عصمت» و«فوزي»، وما ان بلغته انباء الفتنة الدينيـة الجـديدة، حتى قرر بالاتفاق مع الاثنين تسديد ضربته القـاضيـة المميتة: الغاء الخلافة نهائياً وإلى الأبد! فقطع زيارته لأزمير وعاد إلى انقرة لمواجهة الموقف. إلّا أنه وجد أن الظروف تعمل ضده في الوقت الحاضر، وان إقدامه على مثل هذه الخطوة سوف يزيد النقمة الشعبية المتصاعدة في وجهه، فوقع في حيرة وارتباك كبيرين! فلا هو بقادر على قمع الفتنة بالارهاب والبطش مخافة القاء البلاد في حرب اهلية جديدة، كما أنه ليس بإمكانه أن يترك هذه الفتنة تتفاقم وتتصاعد، فيتمكن خصومه من التغلب عليه، وربما تمكنوا من الاطاحة بالنظام الجمهوري برمته! وفيما هو يتدبر موقفه حائراً فيما يصنع، خدمه الحظ مرة اخرى، وعلى يد اعدائه ايضاً كمـا كان يحصـل في الماضي! ذلك أن انباء تدابيره الأخيرة بحق الخليفة قد تسربت إلى الخارج، فإذا بالزعيمين الهنديين المسلمين «الآغا خان» و«امير علي» يرسلان اليه خطاباً مطولاً يحتجان فيه على هذه التـدابـير باسم مسلمي الهند، ويطالبانه فيه باحترام مقام «الخليفـة» الذي هو خليفـة على جميع المسلمين في العالم وليس «خليفة» على الاتراك فقط! ومما ساعد مصطفى كمال واكمل «لعبة الحظ» معه، أن هذا الخطاب قد نشر في صحف اسطنبول قبل أن يصـل إلى حكومة انقرة! إذ ذاك ـ كما يقول ارمسترونغ ـ وجد «الغـازي» ان فرصتـه الذهبية المنشودة قد حانت. فراح ينبش تاريـخ الزعيمـين الهنـديـين حتى تبـين له انهمـا من عمـلاء الاستخبارات البريطانية «الانتلجنس سيرفس»... كما تبين له ان «الآغـا خان» بصـورة خاصـة، يعيش في انكلتـرا عيشة الترف والبـذخ، فيسـير جيـاده في حلبـات السبـاق، ويـرتـدي الثياب الانكليـزيـة، ويمشي في ركـاب السـاسة الانكليز ويرتاد نواديهم الخاصة، ويحيط نفسه بعشرات العشيقات الجميلات! فاتخذ من جميـع هذه الامـور ومن حياة الآغا خان الخاصة سلاحاً لإثارة

الشعور القومي، فراح يهيج الرأي العام قائلاً:

«إن انكلترا العدوة الماكرة اللدودة حين فشلت في القضاء على تركيا بواسطة اليونانيين عمدت إلى دسائسها المألوفة، فأخذت تستخدم صنيعتها «الآغا خان» لدس انفها في شؤون تركيا ومناصرة الخليفة، وشطر الأتراك إلى معسكرين بغية اشعال الحرب الأهلية فيها».

فتمكن بذلك من اخماد الفتنة الداخلية وخنقها في مهدها. ومرة اخرى تغلب الشعور القومي على شعور الولاء للخليفة. فقد كان يكفي أن يلوح «الغازي» بالخطر الخارجي و«دسائس الانكليز»، حتى يهب الشعب للوقوف في صفه ومناصرته!

واثارت خطب مصطفى كمال ثائرة «الجمعية الوطنية»، فعقدت اجتماعاً طارئاً في الثالث من شهر آذار/ مارس عام ١٩٢٤، وأخذ الخطباء من النواب يتسابقون إلى شن الحملات الشعواء على الانكليز والآغا خان! عندها ضرب «الغازي» ضربته الكبرى. فقدم إلى «الجمعية الوطنية» ـ مستغلاً الجو الحماسي الذي سيطر على النواب ـ مشروع قانون بإلغاء الخلافة!

واقرت «الجمعية الوطنية» مشروع القانون دون مناقشة أو اعتراض! وخرج مصطفى كمال من القاعة، وارسل في مساء اليوم نفسه امراً إلى حاكم اسطنبول بإلقاء القبض على «الخليفة»، ووضعه خارج الحدود قبل الفجر! وما ان تلقى الوالي هذا الأمر، حتى توجه في منتصف الليل إلى «قصر يلدز» بصحبة حامية من رجال البوليس والجيش، فأيقظ عبد المجيد من النوم ووضعه في سيارة حملته عبر الحدود باتجاه سويسرا بعد أن تركه يأخذ حقائب ثيابه، ثم نقده بعض الدراهم لتدبير اموره... وبعد يومين، حشد مصطفى كمال جميع الأمراء العثمانيين واميراتهم ونفاهم خارج البلاد. وهكذا «نظف» تركيا من آخر اثر للتركة العثمانية!

٢٧

محاولة اغتيال «الغازي»... والتطهير الشامل

بعد أن فرغ مصطفى كمال من القضاء على آخر رمز من رموز التخلف العثماني، وجد أن الفرصة أصبحت ملائمة لتطهير البلاد بأسرها ممن يشكلون عقبة في وجه الإصلاحات الجذرية التي ينوي القيام بها. وكان في رأس قائمة المطلوب «تطهيرهم» خصومه من السياسيين الكبار أمثال «رؤوف» وأنصاره، إضافة إلى «رأفت» و«علي فؤاد» و«كاظم قره بكير»! فدعا «الجمعية الوطنية» إلى الانعقاد، وألقى في أعضائها خطاباً حماسياً لم يبق فيه موبقة أو قذارة إلا وألصقها بخصومه، ناعتاً إياهم بـ «الخونة» و«العملاء» والمتآمرين على مصالح البلاد والأمة. وبعد أن أثار عواطف النواب على هذا الشكل، انتزع منهم قراراً بوقف العمل بالدستور، وتخويله سلطات استثنائية مطلقة لإنقاذ الوطن من «الخونة» و«المتآمرين»... إلا أن «عصمت» تدخل في الأمر ورجاه الاكتفاء بما فعله حتى الآن بخصومه من «شرشحة» سمعتهم وتلطيخ شرفهم أمام الرأي العام وعدم القضاء على حياتهم، على الأقل بالنسبة الى العسكريين منهم، احتراماً لماضيهم الوطني المجيد وللمعارك التي خاضوها في سبيل تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي. ويظهر أن تدخل «عصمت» قد أثر في نفس «الغازي» وخفف من حدة ثورته وانفعاله، فعدل عن قطع رؤوس خصومه الكبار. ولكنه وجد أن الصفح عن هؤلاء بسبب ماضيهم

الوطني لا يبرر التساهل والتسامح مع أتباعهم وأنصارهم، الذين راحوا ينشرون الفوضى في البلاد ويؤلبون الرأي العام ضده. فأرسل إلى جميع الأقاليم «محاكم تطهير»، وأمر قضاتها بإنزال أشد العقوبات بجميع الخارجين على القانون ومعكري صفو الأمن، مع التهديد بشنق هؤلاء القضاة إذ ما أبدوا أي شفقة أو رحمة أو تهاون بحق كل من تثبت إدانته!

وراحت هذه المحاكم تجر كل يوم مئات المشبوهين إلى أقفاص الاتهام، وتصدر بحقهم الأحكام الصارمة التي كانت في معظمها أحكاماً بالإعدام! كما أن هذه الأحكام كانت تصدر وتنفذ في اليوم الذي تبدأ فيه المحاكمة. حتى خيم على البلاد جو من الهلع والرعب لم تشهد له مثيلاً في تاريخها، بحيث لم يعد أحد يجرؤ حتى على حمل عصاه في يده مخافة أن يتهم بأنه يسعى للإخلال بالنظام والأمن! وكان قد رافق هذا الجو الدموي تدهور مريع في الأوضاع المعيشية، بسبب الحروب والمعارك والثورات المتصلة التي غرقت فيها البلاد منذ توقيع معاهدة «مودروس»، فعم الفقر والبؤس في كل مكان، وانتشرت البطالة، وتوقف حال التجارة بسبب نزوح الأرمن واليونانيين، ولم يكن الأتراك مهيئين بعد للحلول محلهم، إذ ان التركي كان إما مزارعاً أو موظفاً أو جندياً، كما توقف حال البنوك والمصارف تبعاً لذلك. وأصبحت البلاد مهددة بكارثة مالية واقتصادية محققة... فما كان من خصوم مصطفى كمال إلا أن بادروا إلى استغلال هذه الظروف الحرجة، وبدأوا يطلون برؤوسهم من جحورها بعد أن كانوا قد أخفوها مدة من الزمن، بسبب موجة الذعر التي سادت البلاد على أيدي «محاكم التطهير»، فأخذوا يؤلفون الجمعيات والأحزاب السرية للإطاحة به وبحكمه. كما عادت فلول جميعة «الاتحاد والترقي» إلى العمل من جديد...

وكان رجال البوليس السري يرفعون إلى «الغازي» التقارير تلو الأخرى عن النشاط الذي يمارسه هؤلاء في الخفاء، إلا أنه لم يحرك

ساكناً للبطش بهم، فاكتفى بمراقبتهم والتربص لهم ريثما يدفعهم تهورهم الى القيام بعمل طائش ضده، وعندها يلقي القبض عليهم بالجرم المشهود، فيبرر انتقامه منهم أمام الرأي العام ويكسب الشعب ثانية إلى جانبه. ولم يطل به الأمر حتى حصل على مبتغاه... فخبرته الطويلة في المنظمات السرية قد علمته كيف يفكر المنخرطون في هذه المنظمات وكيف يتصرفون... ذلك أنه كان من المقرر أن يقوم خلال شهر تموز/ يوليو من عام ١٩٢٦ بزيارة إلى أزمير من أجل تدشين بناء المرفأ الجديد فيها، إلا أن رجال البوليس السري اكتشفوا مؤامرة لاغتياله أثناء زيارته المدينة، فاعتقلوا ثلاثة أشخاص من المشتبه بهم. وأثناء التحقيق معهم، اعترفوا بأنهم قد كلفوا من قبل نائب يدعى «سعيد خورشيد» باستئجار غرفة في بناية مطلة على الشارع الذي سيخترقه موكب «الغازي»، وإلقاء قنابل يدوية عليه عندما يمر موكبه من تحت شرفة الغرفة التي استأجروها لهذه الغاية. وحمل رجال البوليس النبأ إلى مصطفى كمال، فأمر باعتقال «سعيد خورشيد» والتحقيق معه، فما كان من هذا إلا أن خارت قواه، فاعترف بأسماء جميع الضالعين في هذه المؤامرة، فإذا هم «الرؤوس الكبيرة» نفسها التي تشفّع لها «عصمت»: «رأفت» و«علي فؤاد» و«كاظم قره بكير» و«رؤوف» و«عدنان» زوج «خالدة أديب» وسواهم. كما اعترف «سعيد خورشيد» بأن الرأس المدبر والممول لهذه المؤامرة هو ذلك اليهودي «جاويد»، الممول السابق لجمعية «الاتحاد والترقي»، ووزير المالية في أول حكومة اتحادية ألفها «أنور» بعد خلع السلطان عبد الحميد، والرئيس الأعلى للمحافل الماسونية في اسطنبول!

هذه المرة لم يعد «الغازي» بحاجة إلى أدلة وإثباتات... فقد وضع يده على الوقائع الحسية الملموسة. كما تأكد له صدق ظنونه وشكوكه حول «جاويد» الذي كان موضع شبهة دائمة بالنسبة إليه، بسبب اتصالاته الدولية الواسعة وعلاقاته بالعديد من البيوتات

المالية اليهودية الكبرى في العالم. وكانت هذه الشكوك قد بدأت تساوره منذ أن كان ملحقاً عسكرياً في صوفيا، وبدأ يرى نذر الحرب العالمية الأولى تلوح في الأفق، فكان يصر في تقاريره إلى اسطنبول على ضرورة تقوية الجيش التركي وتزويده بالأسلحة الحديثة حتى يكون على استعداد كاف لمجابهة احتمال نشوب الحرب. إلا أن «جاويد» كان يجمد هذه التقارير ويعارض في شراء الأسلحة بصفته وزيراً للمالية، فكأنما كان يتعمد أن يبقي تركيا ضعيفة من الناحية العسكرية حتى يتغلب عليها «الحلفاء».

وبدأت محاكمة أبطال «مؤامرة أزمير» على دفعتين. فالأشخاص الثانويون جرت محاكمتهم في أزمير نفسها، وكان من بينهم صديقه وصفيه القديم الكولونيل «عارف». فقضت المحكمة بإعدامهم جميعاً، وأرسلت أحكام الإعدام إلى «الغازي» في أنقرة لتصديقها. وقد روى شاهد عيان ـ كما يذكر «بينوا ميشان» ـ ان مصطفى كمال وقع على هذه الأحكام كما لو كان يوقع على أوراق ومعاملات روتينية عادية، فكان كلما وقع على إعدام شخص وضع ملفه جانباً وانتقل إلى التوقيع على ملف إعدام الشخص الذي يليه، إلى أن وصل إلى ملف «عارف» فتريث قليلاً... ثم وضع سيكارته جانباً، ووقع الحكم دون أن تختلج في وجهه عضلة واحدة، أو يبدو عليه اي علامة من علامات التأثر، وكأنه لم يعرف هذا الشخص مطلقاً في حياته! ففي القضايا الوطنية لم يكن يعرف الرحمة أو الشفقة، كما لم يكن يسمح للعواطف الشخصية أن تؤثر أو تسيطر عليه! وفي الليلة نفسها التي صدقت فيها أحكام الإعدام، علقت مشانق جميع الذين تناولتهم، فتدلت جثثهم في ساحة أزمير العامة وقد أحاط بها جمهور كبير من المتفرجين، وهم بين «متشف» وناقم وخائف و... ملتاع من أقرباء الضحايا وأفراد عائلاتهم، الذين لم يجرؤوا حتى على الصراخ والعويل، فراحوا يمسحون دموعهم في الخفاء...

أمـا الدفعة الثانية من المحاكمات التي تناولت مخططي المؤامرة ورؤوسها الكبيرة، فقد جرت في العاصمة الجديدة: أنقرة. وكان رئيس المحكمـة قاض في الستين من عمره، قصير القامة، متدفق البطن، ويدعى «بالدعلي»، أي «علي الأقرع»، تمييزاً له عن النائب العام الذي كان اسمه «علي» أيضاً. وكان هذا القاضي ـ كما يذكر أرمسترونغ ـ يتباهى بأنه قد شنق من الناس عدداً يفوق العدد الذي أباده السلطان محمود الثاني بطل مذبحة الانكشاريين...

وبدأت المحاكمة بمطالعة من النائب العام استغرقت أكثرمن خمس ساعات، عرض فيها تاريخ حياة المتآمرين منذ مشاركتهم «أنور» في انقلاب عام ١٩٠٨، وانغماسهم في الخيانة والتآمر على سلامة الوطن والأمة مع «وحيد الدين» و«عبد المجيد»، وفرارهم امام دخول الجيوش الحليفة إلى البلاد واحتلالها، بينما بقي «الغازي» صامداً على أرض المعركة يحارب ويقاتل من أجل تحرير الوطن وسلامة شعبه وأراضيه. ثم راح يعرض حياة مصطفى كمال وبطولاته ومعاركه التاريخية الكبرى التي أنقذت تركيا من الأعداء الخارجيين والداخليين، حتى أظهر المتهمين وكأنهم أقزام أو فئران أمام العملاق الكبير الذي منحه الشعب لقب «الغازي» تقديراً لبطولاته الوطنية وتضحياته الجسيمة، من أجل رفع رأس الأمة التركية وتحطيم نير الذل والعبودية الذي أرادت الدول الأجنبية أن تحكمه في عنقها... وبعد أن مرّغ النائب العام سمعة جميع المتهمين بالوحل، انسحبت هيئة المحكمة (وكانت مؤلفة من قاضيين آخرين إضافة إلى الرئيس) للاختلاء والتداول. وبعد ساعة تقريباً عاد القضاة إلى المنصة ووقف «بالدعلي» يتلو الأحكام، فإذا بها ـ كما كان متوقعاً ـ تقضي بإعدام جميع المتهمين شنقاً حتى الموت! إلا أنه فاجأ الحضور في نهاية التلاوة بأن «الغازي»، تقديراً منه لماضي العسكريين الأربعة الكبار، وتدليلاً على سمو روحه الوطنية

ورحـابـة صدره، قرر عدم تطبيق الأحكام الصادرة بحق هؤلاء والإفراج عنهم!

وفي السابع من شهر آب/ اغسطس حمل «بالدعلي» الأحكام إلى مصـطفى كمـال الذي كان ينتـظرهـا بفارغ الصبر في «فيللته» بشانكايا... وكانت الصهيونية قد جندت منذ بدء المحاكمة حملات عالمية للإفراج عن «جاويد»، فأخذ سيل البرقيات يتدفق كل يوم على مكتب «الغازي» من لندن وواشنطن وفيينا وباريس وبرلين للمطالبة بتخلية سبيله. فلما صدر الحكم بإعدامه، تدخل رؤساء دول هذه العواصم شخصياً من أجل عدم تنفيذ الحكم به واستبداله بعقوبة أخف، حتى إن فرنسا أرسلت الوزير «البير سارو» إلى أنقرة لمقابلة «الغازي»، والسعي لديه من أجل إنقاذ «جاويد» من الشنق! إلا أن هذه التدخلات العالمية لم تزد مصطفى كمال إلا صلابة واقتناعاً بخطورة المؤامرة وخطورة «جاويد» بالذات، وأيقن فعلاً أنه رأس المـؤامـرة ودمـاغها المفكر، لذلك، ازداد تمسكاً بضرورة إعدامه، وأجاب الوزير الفرنسي أثناء اجتماعه به:

> «إن سيف العدالة قد يطال أحياناً الأبرياء، ولكن سيف التاريخ يطال دائماً الضعفاء. وأنا لست من هذا الصنف! إن هذا الخائن قد تآمر على حياتي ولكن هذا أمر لا أهمية له عندي. فقد عرضت حياتي لخطر الموت مئات المرات في المعارك وساحات القتال. وسأعرضها لهذا الخطر من جديد إذا ما دعت الحاجة... ولكنه تآمر على حياة الشعب التركي بأكمله، وهذا ما لا يمكنني الصفح عنه. لذلك قررت شنقه حتى ولو وقف العالم كله في وجهي»!

ومـا ان خرج «البـير سارو» من مكتب «الغازي» وهو يجر أذيال الفشـل والخيبـة، حتى دخـل عليه «بالدعلي» حاملاً إليه أحكام الإعدام. فصدقها جميعاً، وأمر بأن تعلق مشانق المحكومين في فجر اليـوم التـالي على أن يشنق «جاويد» أولاً... وإمعاناً في التحدي والتشفي، استـدعى رئيس حرسـه وأمـره باتخـاذ تدابير عاجلة

وسريعة لإقامة حفلة راقصة كبرى في «فيللته» بشانكايا في الليلة نفسها، يدعو إليها جميع الوزراء والنواب والسفراء والقضاة وكبار موظفي الدولة والشخصيات الاجتماعية المرموقة. فالمناسبة «عظيمة» والاحتفال يجب أن يكون عظيماً أيضاً! وعكف رئيس الحرس من فوره على تدبير شؤون الحفلة، فأقام معالم الزينة في صالات «الفيللا»، واستدعى فرقتين موسيقيتين لعزف الألحان الراقصة، وهيأ مأدبة عامرة زينها بالورود والأشرطة الملونة. كما أقام إلى جانبها مقصفاً كبيراً مليئاً بزجاجات الشامبانيا والوسكي و«العرق الوطني» ومختلف أنواع المشروبات الروحية... وركز حول «الفيللا» عدة «بروجوكتورات» كبيرة غمرتها بالأضواء الحمراء والصفراء والزرقاء والبنفسجية... ثم طبع بطاقات الدعوة، واستدعى فريقاً من حرس الدراجات النارية وكلفهم تسليمها باليد إلى أصحابها نظراً لضيق الوقت!

وفي الساعة الحادية عشرة ليلاً، بدأت وفود المدعوين تتقاطر إلى «شانكايا»: الرجال ببذات «الفراك» والنساء بفساتينهن الطويلة الأنيقة. ولم يتخلف أحد أو يعتذر، فقد كان الحضور «أمراً» أكثر مما هو «دعوة»! وكان «الغازي» يستقبل الوافدين ببشاشة لم يرها أحد على وجهه من قبل. كما أن أناقته كانت فائقة الروعة، وهو بقميصه الأبيض المنشى وصدره العريض وقيافة «الفراك» الذي لم يظهر به قبل ذلك، وقد وضع في عروته قرنفلة بيضاء كبيرة مما زاده أناقة ومهابة. وكان المدعوون والمدعوات وهم يصافحونه يشعرون بأنهم قد حصلوا على أكبر شرف أصابوه في حياتهم! ثم بدأت أصوات الأنغام الراقصة تملأ أرجاء «الفيللا»، وأخذ المدعوون يتقاطرون إلى حلبات الرقص وقد أخذتهم النشوة بأنهم ضيوف «الغازي». فراحوا يرقصون ويتخاصرون بفرح زائد، ويملأون أجوافهم بأكواب الشمبانيا والمآكل الشهية الفاخرة... وكانوا كلما تعبوا من الرقص وأرادوا أن يأخذوا قسطاً من الراحة، أمرهم

مصطفى كمال باستئناف الرقص صائحاً فيهم:

«ارقصوا... ارقصوا جميعاً وتمتعوا بهذه المناسبة التي قد لا تتاح لكم مرة أخرى!... اظهروا أنكم قوم «متمدنون» وتعرفون كيف تحيون «الحياة العصرية»!...

إلا أن الراقصين أرهقوا وبدأ العرق يتصبب من جباههم. ولكن «الغـازي» لم يتـرك لهم فرصة للراحة، فحتى الرقص كان أمراً عسكرياً يجب أن يطاع وينفذ! واستمرت الحفلة على هذا الشكل حتى بزوغ الفجر وهو موعد تعليق مشانق المحكومين. وكان أكثر المدعوين قد لعبت برؤوسهم الخمرة، فمنهم من انزوى وتمدد في إحدى الصالات الصغيرة، ومنهم من أخذ يتقيأ لكثرة ما أفرط في الأكل والشراب... أما «بالدعلي» فقد انبطح أرضاً لفرط ما أكثر من الشمبانيا وراح يغط في سبات عميق! وخرج «الغازي» إلى الشرفة المطلة على أنقـره وراح يتنشق الهواء برئتيه الواسعتين. وكانت الساعة قد قاربت الرابعة صباحاً! فاتصل به مدير البوليس وأبلغه أن آخر جثة من المشنوقين قد لفظت نفسها الأخير. عندها دخل مصـطفى كمـال قاعة الرقص، وأمر من بقي فيها من المدعوين بالانصراف، وهو في حالة انفعال وغضب شديدين، ثم شق طريقه إلى الطابق العلوي من «الفيللا»، فوجـد «بـالدعلي» مخموراً عند أسفل الدرج، فما كان منه إلا أن ركله برجله على قفاه ركلة عنيفة مؤلمة، ثم صرخ بمن بقي من المدعوين:

«كلكم كلاب! كلكم حقيري النفوس! كلكم جبناء وتافهين! هيا انصرفوا إلى بيوتكم»!!

يقـول «بينـوا ميشـان»، إن مصـطفى كمال لم يشعر في حياته بالاحتقـار للجنس البشري كمـا شعـر بعد تلك الحفلة الراقصة الصـاخبة التي أقيمت على «شرف» من تم إعدامهم من الخونة والمتآمرين! ثم صعد إلى مكتبه حيث عكف على كتابة خطاب مطول لإلقائه في اليوم نفسه أمام «الجمعية الوطنية»!

وبعد ظهيرة الثامن من شهر آب/ اغسطس عام ١٩٢٦، التأمت الجمعية الوطنية لسماع خطاب «الغازي». فكان أبلغ خطاب ألقاه في حياته، إذ وضع فيه كل روحه وكل عبقريته، وارتفع فيه إلى أسمى ما يمكن أن تصل اليه نفوس الأبطال الوطنيين الخالدين، حتى خيل للنواب انهم يسمعون «سيمفونية سياسية» من وحي علوي!

بدأ مصطفى كمال خطابه شارحاً خطورة الأحداث الخطيرة التي مرت بها البلاد، والأسباب التي دعته إلى القضاء على تلك العصابة من الخونة والمتآمرين، الذين كانوا يسعون لهدم كل ما بناه بعقله واعصابه وعرقه وجهوده المضنية الطويلة ومعاركه الضارية من أجل انقاذ الوطن والشعب من اعدائه الداخليين والخارجيين. ثم خلص إلى القول:

«إن جميع جهودي في الماضي إنما كانت مستوحاة من هذا الشعور العميق بالواجب، وهو أن اجعل من الشعب التركي امة قوية ومستقلة. من اجل هذا طردت جيوش الاحتلال الأجنبي من البلاد. ومن اجل هذا ارغمت الأعداء على توقيع معاهدة صلح مشرفة انقذت تركيا من المصير المخزي الذي كان يدبر لها. كما هدمت جميع العراقيل والحواجز التي كانت تحول دون تقدم هذه الأمة وسيرها إلى الأمام بجرأة وثبات. لقد اخذ عليَّ بعضهم هدم السلطنة وتقويض الخلافة! اني لم افعل ذلك بدافع الحقد والانتقام كما يروج البعض، بل من اجل انقاذكم من العبودية وجعلكم أسياد انفسكم.

لقد ربحت الجيش وربحت الوطن وربحت السلطة. ألا يحق لي أن اربح شعبي؟!

إن الخونة الذين علقت مشانقهم الليلة الماضية كانوا ينوون ابعادي عن هذا المكسب الأخير. لقد أرادوا الحؤول بيني وبين الهدف الوحيد الذي اعيش من اجله: الشعب التركي. لقد اطحت برؤوسهم وسأطيح برأس كل من يحاول أن يضع حاجزاً بين الشعب وبيني. عليكم أن تفهموا مرة واحدة واخيرة: تركيا هي أنا. فكل محاولة لتدميري إنما هي

محاولة لتدمير تركيا. أنا رئتها التي تتنفس بها وهي سبب وجودي وحياتي. لقد سالت الدماء. ولكن هذا كان امراً ضرورياً. إن الثورات يجب أن تروى بالدماء. وكل ثورة لا تعمد بالدماء محكوم عليها بالفشل. اريد أن تبقى اعمالي حية بعد مماتي. إن اي حركة كبرى في التاريخ يجب أن تستمد جذورها من اعماق الشعب الذي هو المنبع الرئيسي لكل قوة ولكل عظمة. ومن دون الشعب لا يوجد سوى الركام والغبار...

لقد خبرت جميع الأمم... خبرتها في ساحات القتال وتحت نيران المدافع وفي وجه الموت عندما تتعرى النفوس وتظهر على حقيقتها. وانني اقسم لكم بأن الطاقة الروحية للشعب التركي لا تفوقها اي طاقة في العالم!

سأقود شعبي بيدي حتى تستقر قدماه على ارض صلبة ويتعرف الى طريقه الحقيقية، وإذ ذاك يستطيع أن يختار القائد الذي يريده وأن يحكم نفسه بنفسه. عندها تكون مهمتي قد انتهت ويصبح بإمكاني أن انسحب من المعركة.

ولكن ليس قبل ذلك.

أتسمعون ماذا أقول؟ ليس قبل ذلك»!

لفظ هذه الكلمات الأخيرة وهو يشدد على كل حرف منها، ويقرع بعنف على منضدة المنبر امامه بعد ان تسمرت نظراته الفولاذية على النواب الذين تجمدت الدماء في عروقهم! وما ان فرغ مصطفى كمال من خطابه، حتى وقف النواب وملأوا القاعة بدوي من التصفيق لم تشهده منذ تأسيسها وهم بين منتش بقوة شخصية «الغازي» ومرتعد من الخوف منها!

٢٨

من الهدم إلى... البناء

بعد ذلك الخطاب التاريخي امام «الجمعية الوطنية الكبرى» والقضاء على جميع المتآمرين في الداخل والخارج، انتقل «الغازي» من مرحلة الهدم إلى بناء تركيا الحديثة. فكان اول ما فعله ان اعاد الى «الجمعية الوطنية» صلاحياتها الدستورية، التي كان قد انتزعها منها بسبب الظروف الاستثنائية العصيبة التي كانت تمر بها البلاد، فأصبحت هي التي تنتخب رئيس الجمهورية، كما بات يتوجب على الوزراء ورئيسهم الذين يعينهم هو بموجب الدستور أن ينالوا ثقتها للاستمرار في الحكم، أما النواب فكانوا ينتخبون بطريقة الاقتراع الشعبي ولمدة اربع سنوات. كما اعطى المرأة حق التصويت وحررها من التقاليد العثمانية القديمة، فأخرجها من «حظيرة الحريم»، وفرض عليها التعليم الالزامي، وشجعها على العمل في مختلف الحقول والميادين، في: الشركات والمؤسسات والمصارف والبنوك والمتاجر والتدريس على مختلف مستوياته، بل وحتى المصالح والدوائر الحكومية، كما أعطى النساء الحق في أن ينتخبن نواباً وأعضاء في المجالس البلدية ومجالس المحافظات والولايات! ولما حاول بعض اعضاء «الجمعية الوطنية» الاعتراض على بعض مشاريع القوانين التي قدمها اليها لتحرير المرأة التركية اجابهم:

«إن عهد الحريم القابعات في خدورهن وقضاء حياتهن بابتلاع «راحة

الحلقوم» قد ولى وانتهى. إن النساء يشكلن نصف المجتمع. ومجتمع يبقي نصفه دون عمل وتحمل المسؤوليات هو مجتمع عاجز مشلول ومحكوم عليه بالتأخر والفناء».

إلّا انه تحسباً لعدم قيام معارضة جديدة في وجهه شبيهة بمعارضة الأمس، حصر انتخاب النواب من بين اعضاء «حزب الشعب» الذي هو مؤسسه وزعيمه، فكان هو الذي يضع قوائم المرشحين ويطرح على الشعب اختيار الأفضل منهم. وبذلك، امسك الحكم من طرفيه: من القاعدة الشعبية لانتخاب النواب من بين اعضاء حزبه، ومن القمة باعتباره رئيساً للجمهورية.

وبعد أن نظم الحياة الدستورية والسياسية على هذا الشكل، انتقل إلى الناحية التشريعية. فألغى جميع القوانين القديمة التي كان معمولاً بها في عهد السلطنة، واعلن فصل الدين عن الدولة، والف لجنة من رجال القانون كلفها بإعداد تشريعات مدنية وجزائية جديدة مستمدة من احدث التشاريع الأوروبية، على أن يؤخذ منها ما يلائم حياة الشعب التركي وواقعه. وبعد دراسات عميقة ومستفيضة، تبنت اللجنة القانون التجاري الالماني والقانون الجزائي الايطالي والقانون المدني السويسري. وبموجب هذا القانون الأخير، اصبح جميع رعايا الدولة متساوين امام القانون. كما منع تعدد الزوجات، واصبحت قضايا الارث والزواج والطلاق وسواها من اختصاص المحاكم المدنية. كما الف «لجان المساحة» لتحديد الملكية وفرض المقاييس المترية المعمول بها عالمياً، وكذلك انظمة الكيل والموازين العصرية. اضافة الى هذا كله، أخذ يحث الأتراك ويدربهم على الأعمال التجارية والمصرفية والفندقية وسواها من المهن التي كانت وقفاً على اليونانيين والأرمن واليهود، حتى يصبح الشعب التركي سيد نفسه في جميع الأعمال والميادين.

ومن اجل انعاش الأناضول والقضاء نهائياً على رواسب

«الخلافة»، قرر نقل العاصمة من اسطنبول إلى انقرة، إذ انها تقع في وسط الاناضول، وكانت في ذلك الوقت مجرد مدينة صغيرة منتشرة فوق التلال. فبنى انقرة الجديدة السهلية، وشق فيها الشوارع العريضة، واكثر فيها من زراعة الأشجار، كما انشأ الحدائق العامة الكبرى، ومنها حديقة «غونشلك بارك»، التي تستطيع أن تستوعب جميع سكان انقرة، حتى لا تبقى الطبقات الفقيرة معزولة عن اماكن الاستراحة والاستجمام، كما أنشأ داراً للأوبرا وداراً اخرى للموسيقى الكلاسيكية، واسس جامعة انقرة التي تضم كليات الزراعة والطب والصيدلة والآداب والتجارة والرياضيات والهندسة وجميع فروع العلوم الأخرى، وأقام العديد من المستشفيات والملاعب الرياضية باختلاف انواعها، فحول العاصمة الجديدة في مدة وجيزة من قرية اناضولية صغيرة إلى مدينة عصرية كبيرة، فيها كل ما تتطلبه حياة العواصم الحديثة. ومن اجل تشجيع السفارات الأجنبية على نقل مراكزها إلى العاصمة الجديدة، منحها قطع ارض كبيرة مجانية لتشييد مبانيها فيها. وكان يشرف بنفسه ويشارك في تصميم ابنية السفارات وحدائقها الواسعة، حتى يزيد من جمال العاصمة ورونقها العمراني.

ولما كان مصطفى كمال ينتمي بنشأته إلى الفلاحين، فقد كان له عطف خاص على هذه الفئة من الشعب، كما كان يعتبر نفسه مديوناً لها بجميع ما احرزه من انتصارات في معاركه الوطنية الكبرى. فجميع الذين امتشقوا السلاح، وضحوا بأنفسهم وأرواحهم تحت قيادته في ساحات المعارك ضد اليونانيين والبلغاريين والايطاليين والفرنسيين والانكليز كانوا من ابناء الفلاحين. فبنى في كل قرية مهما كانت صغيرة مدرسة ومستوصفاً، وربط القرى بشبكة واسعة من الطرقات لتسهيل نقل المحاصيل الزراعية الى المدن بأقل كلفة ممكنة، وشيد المستشفيات في مراكز

الولايات، وأنشأ السدود، وأمد الأراضي الزراعية بشبكة واسعة من اقنيـة الري، كما انشأ في عام واحد خمسة عشر الف سبيل أو «حاوون» وزعها على مختلف القرى. وانشأ التعاونيات الزراعية، وادخـل الآلات الحـديثـة في الزراعـة من «التـراكتـورات» إلى الحصادات إلى سواها وقدمهـا مجاناً الى الفلاحين... كما أنشأ بنك التسليف الزراعي (ZIRAAT BANKASI) لمد الفلاحين بما يحتـاجـون اليه من قروض طويلة الأجل لاستصلاح اراضيهم وشراء الأسمدة الزراعية وحفر الآبار، مقابل فائدة ضئيلة تكاد لا تذكر، فخلصـهم بذلك من اللجوء إلى المرابين ورهن أملاكهم كلما وقعوا في الضيق، وحالت الظروف والكوارث الطبيعية دون نجاح مواسمهم الزراعية. ولم تلبث هذه الجهود أن بدأت تعطي ثمارها نوعاً وكمية. فقد ارتفعت مساحة الأراضي المزروعة من ١٨٢٩٠٠٠ هكتـار عام ١٩٢٥ إلى ٦٣٣٨٠٠٠ هكتـار عام ١٩٣٨، كما أن انتـاج الحبـوب على مختلف انـواعهـا ارتفع من ٨٤٩٠٠٠ طن عام ١٩٢٦ إلى ٦٨٠٢٠٠٠ طن عام ١٩٣٨. وفي اضنة وسواها ازدادت مساحة الأراضي المعدة لزراعة القطن من ٤٥٠٠٠ هكتار عام ١٩٢٥ إلى ٢٤٩٣١٣ هكتاراً عام ١٩٣٨، كما ارتفع انتاجها من ١٨٠٠٠ طن عام ١٩٢٦ إلى ٥٥٠٠٠ طن عام ١٩٣٨، وازدادت النسبـة ذاتهـا ايضاً بالنسبة الى زراعة التبغ والعنب والتين وسواها... وهكذا، ولأول مرة منذ عدة اجيال، على حد تعبير «بينوا ميشان»، صار بإمكان الفلاح التركي أن يدخر بعض المال لتحسين ظروفه المعيشية، بعد أن كان يقضي حياته معوزاً ومديوناً للمرابين وكبار المتمولين.

وبما أن مصطفى كمال نفسه كان متحدراً من فئة الفلاحين، كما ذكرنا، فقد اتخذ لنفسه مزرعة نموذجية في احدى ضواحي انقرة المعروفة اليوم باسم «جفتليك»، وجعل منها مختبراً لجميع أنواع المنتـوجات والمحاصيل الزراعية لتأصيل البذور الزراعية، فأخذ

يستخدم البذور المؤصلة ويوزع محاصيلها على الفلاحين الذين كانوا يسمونها «بذور الرئيس»!

وبعد أن بذل «الغازي» هذه الجهود الجبارة من اجل رفع مستوى الزراعة في البلاد، وتحسين اوضاع الفلاحين الذين يشكلون النسبة الكبرى بين السكان (٦٥ بالمئة تقريباً)، انتقل إلى الحقل الصناعي. وهنا اصطدم بعقبتين كبيرتين: عدم وجود عمال فنيين اتراك بسبب انصراف التركي عن هذا النوع من العمل، وعدم وجود رأسمال وطني يستطيع أن يبني بواسطته المصانع والمعامل.

أما الصعوبة الأولى فقد تغلب عليها بأن صادر جميع المدارس الدينية الاسلامية والمسيحية واليهودية وحولها إلى مدارس حكومية مهنية، واستدعى الخبراء الأجانب لتعليم الشبان الأتراك العلوم التقنية والميكانيكية، وتربية «كادرات» تستطيع أن تدير الآلة وأن تتدرب على الأعمال اليدوية في الصناعة، فنشأ جيل جديد من الخبراء والفنيين الصناعيين، كما اخذ يرسل المتفوقين منهم إلى الخارج لمتابعة التخصص في الحقل الصناعي.

بعد ذلك، انتقل مصطفى كمال إلى الخطوة التالية، فاستدعى مهندسين صناعيين روس والمان وفرنسيين وسواهم، واخذ يبني المصانع معتمداً خطة تنمية وفقاً لبرامج مرحلية، فأنشأ مصانع للسكر الشمندري والحديد والفولاذ والصلب والاسمنت وسواها. كما انشأ عدة مصارف وطنية لتمويل هذه المشاريع والإشراف عليها، وكان أهم هذه المصارف مصرف «سومر بنك» الذي لا يزال حتى اليوم يملك معظم اسهم الصناعات الوطنية التركية. ومن اجل حماية الصناعة الوطنية الناشئة منع استيراد السلع من الخارج. أما الأموال التي بنى فيها الصناعة الوطنية، فقد جمعها من المداخيل التي توافرت لديه من تصدير الفائض من المحاصيل الزراعية والموارد الوطنية الأخرى. فقد رفض فكرة اللجوء إلى

القروض الأجنبية التي كانت تذكره دائماً بتصرفات «جاويد»، وما جرته على البلاد من كوارث ونكبات ادت فيما بعد إلى سيطرة الدول الأجنبية على مرافق تركيا ومصادر ثرواتها.

وكما نجح مصطفى كمال في الحقل الزراعي، نجح ايضاً وبالنسبة نفسها تقريباً في الحقل الصناعي. فإذا بمعدل الانتاج يرتفع في صناعة الشمندر السكري مثلاً من ٢٥٠٠٠ طن عام ١٩٢٦ إلى ١٣٧٠٠٠ طن عام ١٩٣٨ (وقد اعتمدنا عام ١٩٣٨ كمقياس في جميع الأرقام التي ذكرناها لأنه العام الذي توفي فيه). كما ارتفع إنتاج الإسمنت عام ١٩٢٨ من ٨٠٠٠٠ طن إلى المليون طن تقريباً! وقد استدعى هذا التطور الكبير في الصناعة تطوراً مماثلاً في انشاء المحطات المولدة للطاقة الكهربائية. فمنذ عام ١٩٢٨ انشئت محطات توليد كهربائية في ازمير وانقرة و«انطاليا» و«مالاطيا» وسواها لمد المصانع الناشئة بما تحتاج اليه من الطاقة. ولما كان انتاج القطن قد تحسن كثيراً نتيجة للاصلاح الزراعي، فقد انشأ العديد من معامل النسيج، واصبحت تركيا من اكثر دول الشرق الأوسط تطوراً في الحقل الصناعي.

٢٩

للشعب الواحد...
لباس واحد

يقول مثل فرنسي: «من الأسهل أن تبدل حدود بلاد من أن تبدل تقاليد شعبها»، إلاّ أن مصطفى كمال كان يعتقد أنه قادر على تبديل كل شيء! فبعد أن بدل تركيا من دولة محتلة إلى دولة مستقلة، ومن سلطنة وراثية إلى نظام جمهوري، ومن بلاد زراعية متخلفة إلى بلاد زراعية وصناعية متقدمة، ونجح في ذلك كله إلى حد بعيد، لم يجد من العسير على نفسه أن يبدل أيضاً تقاليد وعادات ومفاهيم شعبها ايضاً... فقد وجد أن الشعب الواحد يجب أن يكون له ايضاً مظهر خارجي واحد، لذلك، قرر الغاء «الطربوش» العثماني و«القلبق» الشركسي و«العمة» الكردية واستبدالها جميعاً بالقبعة الأوروبية! وبما أنه وصل إلى الزعامة عن طريق الشعب وخرج من بين صفوفه، فقد كان أعلم الناس بعقلية هذا الشعب ونفسيته، لأنه لم يتلق هذه الزعامة بالوراثة أو يتولى مقاليدها وهو جالس في البلاطات وفوق العروش! لذلك، بدأ «ثورته الجديدة» بطريقة مرحلية، ففرض القبعة اولاً على نفسه ثم على حرسه الخاص، ولما لم يجد اعتراضاً فرضها على الجيش. وارسل العديد من الضباط الذين آمنوا بصحة افكاره إلى مختلف القطاعات العسكرية، لإقناع الجنود بأن ارتداء القبعة من شأنه أن يظهر الجيش التركي بمظهر الجيش الحديث، الذي لا يقل عن مستوى جيوش دول العالم المتقدمة بشيء حتى في اللباس، اضافة

الى ان القبعة من الناحية العملية افضل من الطربوش، لأنها تقي الرؤوس من الحرارة في الصيف والبرودة في الشتاء. وبعد أن آمن الجيش بنظريته وارتدى جميع افراده وضباطه القبعة انتقل إلى الشعب... ولكنه هذه المرة لقي تمرداً كبيراً!

فهذا الشعب الذي مشى وراءه حتى الآن وسانده في جميع معاركه واعماله رفض التخلي عن عاداته وتقاليده، واعتبر أن خلع «الطربوش» واعتمار القبعة الأوروبية هو ذروة الالحاد والكفر، مع أن «الطربوش» ليس في الأساس تقليداً اسلامياً! وطبعاً وجد اعداؤه فرصتهم الذهبية في هذه «البدعة» فأخذوا يستثيرون التعصب الديني ضده وينعتونه بـ «الكفر» و«الالحاد» بسبب القبعة، واخذت الجماهير الغاضبة المتزمتة ترجم رجال المخافر وقوات الأمن في المدن والقرى بالحجارة، وتهاجمهم بالعصي والخناجر واحياناً بالرصاص! وكادت تنشب في البلاد حرب اهلية جديدة بسبب إلغاء «الطربوش»! فأضحى وضعه كوضع المصلح الاجتماعي الكبير الإمام محمد عبدو، الذي خلعه المتعصبون والمتزمتون من مشيخة الأزهر بسبب فتواه الشهيرة التي أباح فيها للمسلمين وضع القبعة. إلّا أن مصطفى كمال لم يكن إماماً ولا شيخاً ازهرياً... فحيث لا ينفع الوعظ تنفع العصا! فانتزع من «الجمعية الوطنية» قراراً بإلغاء «الطربوش»، وأمر رجال القوات المسلحة كافة من بوليس ودرك وجيش بتطبيق هذا القرار فوراً في انحاء البلاد كافة، مع اوامر مشددة باستخدام أقصى انواع العقوبة بحق كل من يرفض خلع «الطربوش» حتى ولو دعت الحاجة إلى تعليق المشانق!

ونفذ رجال الأمن اوامر «الغازي» بكل دقة وصرامة، فراحوا يجوبون المدن والقرى ويصادرون «الطرابيش» عن رؤوس الناس بالقوة ويضربون ويجلدون ويسجنون، واحياناً يطلقون الرصاص

على كل من يرفض الاذعـان للقانون الجديد! ولما وجد الناس أن «الغازي» مصمم على فرض ارادته ـ كما عودهم دائماً ـ لم يجدوا بداً من الاذعان لمشيئته، فطرحوا «طرابيشهم» جانباً وهرعوا إلى شراء القبعات بكل وسيلة ومن أي نوع، حتى أن بعضهم ـ كما يذكر ارمسترونغ ـ لم يجدوا قبعات كافية لتغطية رؤوسهم، فهاجموا متجراً لبيع قبعات نسائية يملكه رجل أرمني، فابتاعوا محتوياته وارتدوها بريباشها واشرطتها الملونة! وهكذا، لم يكد يمضي شهر واحد تقريباً حتى اصبح كل تركي من اسطنبول إلى آخر قرية في الأناضول يرتدي القبعة! ولما حاول احد النواب من العسكريين الكبار ـ وكان برتبة جنرال ـ يدعى «نور الدين باشا» الاعتراض على قرار إلغاء «الطربوش»، طرده مصطفى كمال من «الجمعية الوطنية» وجرده من رتبته العسكرية!

وزيادة في التحدي ومن اجل ترسيخ هذا التقليد في اذهان العالم الاسلامي الخارجي، ارسل «الغازي» مندوبه «اديب ثروت» إلى المؤتمر الاسلامي الذي عقد في مكة وهو يرتدي القبعة الأوروبية! إلّا ان المؤتمرين، احتراماً وتقديراً منهم لمصطفى كمال، لم يبدوا اي اعتراض وقبلوا في صفوفهم المندوب التركي بلباسه الأوروبي. وهكذا نجح مصطفى كمال مرة جديدة في فرض ارادته حتى في أدق الأمور واكثرها تعقيداً في عادات الشعوب وتقاليدها!



٣٠

الغازي يصبح... اتاتورك

بعض افذاذ الرجال يشبهون إلى حد بعيد البراكين! فتراهم يختزنون في داخلهم مختلف عناصر المواد المتفجرة مدة من الزمن، حتى إذا ما اختمرت هذه المواد واختلطت وتفاعلت وارتفعت درجتها الحرارية إلى الحد الأقصى، تحولت إلى طاقة هائلة لا تلبث ان تفتح فوهة البركان فتقذف حممها على كل ما يحيط به وتمحو معالمه، وتحرق وتدمر ما كان متراكماً فوقه منذ مئات وآلاف السنين!

ومن خلال دراستي لشخصية مصطفى كمال وأعماله وتصرفاته، ووقوفي على بعض تفاصيل حياته الخاصة اثناء عملي في السفارة اللبنانية في انقرة طيلة اثني عشرة سنة تقريباً، ومعاينتي ومشاهدتي عن كثب لجميع المنجزات وأكاد اقول «المعجزات» التي قام بها، والتي ستظل خالدة الى الأبد في تاريخ تركيا الحديثة، يمكنني القول ان مصطفى كمال هو النموذج والمثال الحي لـ «الرجل البركاني» الذي لا يستطيع أن يسكن أو يهدأ إلّا بعد أن يقذف بحممه على كل ما يحيط به من ارض وبشر وانظمة وتقاليد وعادات ومفاهيم موروثة، فيدمر ويمحو عالماً قديماً بكامله ليقيم مكانه عالماً جديداً يختلف عنه بكل شيء... بل إنه كثيراً ما كان يثور على نفسه، فيمحو مصطفى كمال القديم ليقيم مكانه مصطفى كمال جديد!

لقد ولد ليكون رجل الثورات والمعارك... فهو من دونها لا يستطيع أن يتنفس أو يعيش! وقد خاضها جميعاً حتى غاص في دمائها إلى ركبتيه: فدحر الجيوش الأجنبية المحتلة وارغمها على الجلاء عن ارض الوطن، وقضى على جميع خصومه السياسيين في الداخل ابتداء من «وحيد الدين» وانتهاء بـ «جاويد». واصبح سيد تركيا وحاكمها المطلق بجيشها وشعبها وسلطاتها التشريعية والتنفيذية وجميع مؤسساتها الدستورية الأخرى... فلم يعد أمامه شخص يصرعه أو جيش اجنبي يسحقه أو حزب سياسي يدمره... فماذا يفعل؟ إن عناصر البركان ما زالت تتأجج في داخله، ويجب أن يقذف بحممها إلى الخارج حتى يستطيع أن يعيش ويبقى لوجوده معنى! وبما ان الثورات والحروب والمعارك الخارجية قد انتهت، فليحول اذاً هذه الطاقة الخارقة إلى ثورة بناء بعد أن كانت ثورة تدمير.. فبعد أن أتم ثورته الزراعية وأنهى ثورته الصناعية، وأتبع الاثنتين بثورة على التقاليد والعادات القديمة الراسخة والمتأصلة في عقول الناس، وأرغمهم على استبدال «الطربوش» بالقبعة واللباس الشرقي باللباس الغربي، قرر أن يقوم بثورة جديدة تتناول هذه المرة اللغة التي اعتاد الناس على قراءتها وكتابتها منذ أجيال وأجيال!

نعم، سيرغم الشعب على كتابة اللغة التركية بعد الآن بالأحرف اللاتينية بعد أن كانت تكتب بالأحرف العربية! لقد وجد ان الأحرف العربية لا تتجاوب تجاوباً كاملاً مع اللغة التركية وطريقة نطقها، لذلك بقيت كتابتها وقراءتها وقفاً على رجال الدين والقلة المثقفة، بينما يريد هو أن يعمم القراءة والكتابة على جميع أفراد الشعب بمختلف فئاتهم حتى يصبح العلم في متناول الجميع، فلا يبقى في البلاد بأسرها رجل أمي واحد. والطريقة الوحيدة لذلك هي استخدام الحرف اللاتيني مكان الحرف العربي... وكعادته كلما أراد أن يقدم على حركة أو ثورة أو تجربة، أعطى لنفسه الوقت

الكـافي لاختمـار الفكـرة الجـديدة في عقله. فاستدعى فريقاً من أسـاتـذة اللغة وشرح لهم وجهة نظره، وأمرهم بأن يدرسوا هذه القضية درساً واسعاً، وان يضعوا الأحرف اللاتينية ويدخلوا عليها بعض الاشارات بما يتفق مع نطق الألفاظ التركية وتركيبها.

وبعد أن وضعت لجنة الأساتذة تقريرها بهذا الشأن ورفعته إليه لإبداء وجهة نظره فيه، بدأ بتطبيق «الانقلاب» الجديد على نفسه، فأخـذ يكتب بالأحرف اللاتينية الجديدة إلى أن «حفظ الدرس»، وتـأكـد من إمكانية نقل الأمثولة إلى أبناء الشعب كافة... فأمر أعضاء «الجمعية الوطنية» في شهر تموز/ يوليو من عام ١٩٢٨ بالانتقـال معـه إلى اسطنبول، لعقد أول جلسة لها في العاصمة القديمة التي لم تطأها قدمه منذ تسع سنوات، لأنه يريد أن يقضي فصل الصيف فيها. وما ان علم أهالي اسطنبول بنية «الغازي» في زيارة مدينتهم بعد هذه الغربة الطويلة عنها، حتى سيطرت عليهم موجـة من النشوة الهستيرية، فأقاموا معالم الزينة في كل مكان، ونصبوا مئات أقواس النصر فوق الشوارع التي سيمر فيها موكبه، وأخذوا يترقبون بفارغ الصبر يوم الفرحة الكبرى!
وفي اليوم المحدد، توجه مصطفى كمال الى اسطنبول. فهبت المدينة بأطفـالهـا ونسـائها ورجالها لاستقباله وهي ترفع صوره وتلوح بالأعـلام التركية، وشقت هتافاتها بحياته عنان السماء، وتدفقت أمـواج الجمـاهـير المحتشـدة وراء موكبـه فرافقتـه حتى قصر «الدونمابهشي»، وهو القصر الكبير القائم على الضفة الغربية من البوسفور، والذي كان قد بدأ بتشييده السلطان عبد المجيد الأول وأتمه من بعده السلطان عبد الحميد الثاني. وبعد أن قضى ليلة هادئة في القصر، أمر مرافقيه من أعضاء الحكومة بتوجيه دعوة إلى جميـع النواب والصحافيين وكبار الموظفين والتجار والشخصيات المرموقة ونسائهم، للحضور في اليوم التالي إلى القاعة الرئيسية في القصر من أجل سماع «محاضرة» للغازي!

وفي الساعة المعينة، غصت القاعة بجماهير المدعوين، فوجدوا مصطفى كمال منتصباً وراء طاولة وضع عليها شرشف أخضر، وإلى يمينه لوح خشبي أسود كبير وعلبة مليئة بالطباشير! فساد الذهول وغمرت الحاضرين موجة من الحيرة والتساؤل؟! وما ان هدأت الضجة، حتى بدأ مصطفى كمال «محاضرته». فظل طيلة ثلاث ساعات يشرح للمدعوين فكرته الجديدة باعتماد الحرف اللاتيني بدل الحرف العربي في كتابة اللغة التركية، ثم أخذ «طبشورة» وراح يخط بها على اللوح الأسود الأحرف الجديدة المستحدثة وطريقة نطقها! وبعد أن فرغ من محاضرته، أخذ يستدعي بعض الحاضرين ويطلب منهم كتابة أسمائهم على اللوح بالأحرف الجديدة، حتى يتأكد من أنهم قد استوعبوا «الدرس»! وكم كانت دهشته كبيرة عندما لمس ان جميع الحضور قد فهموا طريقة الكتابة الجديدة، وتقبلوا بارتياح هذا «الانقلاب الخطير» الذي أقدم عليه. لقد كان النجاح أكثر مما كان يتوقع!

وفي اليوم التالي، صدرت صحف اسطنبول وقد جعلت عناوينها الرئيسية الكبرى حول «الإنقلاب اللغوي» الذي أقدم عليه «الغازي»، مع شروح وافية ومطولة حول كيفية استخدام الحرف اللاتيني الجديد بدل الحرف العربي القديم. فانكب اهالي المدينة على دراسة هذه التجربة الجديدة، وأخذوا يمارسونها كل يوم في المقاهي والنوادي والسهرات العائلية، فوجدوها سهلة أكثر مما تصوروا لأول وهلة وأقبلوا عليها بنهم شديد!

ولما وجد مصطفى كمال ان «انقلابه» الجديد قد نجح في «عاصمة الانقلابات»، قرر مغادرتها للقيام بجولة واسعة في مختلف أنحاء الأقاليم. فارتدى ثياباً ريفية، وحمل معه لوحه الأسود وطباشيره وراح يطوف على القرى والدساكر شارحاً للناس طريقة الكتابة الجديدة، وكأنه «معلم مدرسة» في إحدى القرى الأناضولية

النائية. فاستقبله الناس بفرح وحماس كبيرين، وراحوا يستمعون إلى شروحه وتعاليمه وهم لا يصدقون ان «الغازي» يهتم بهم إلى هذا الحد! لذلك، راحوا يقبلون على «دروسه» ويستقبلون دعوته الجديدة بشغف ونهم كبيرين، ربما لأن «الأستاذ» هو «الغازي» نفسه!

وكعادتهم ـ كلما أراد مصطفى كمال إدخال عنصر حضاري جديد في البلاد ـ هبّ رجال الدين في وجهه معارضين مشاريعه وإجراءاته، إلا ان الناس لم يصغوا إليهم هذه المرة، فقد وجدوا ان استخدام الأسلوب الجديد سيسهل على أبنائهم دخول المدارس، وبالتالي، فسيصبحون «متعلمين» بعد ان كان العلم «احتكاراً» لأبناء الذوات والعائلات! ولما تأكد مصطفى كمال ان الشعب قد تقبل انقلابه الجديد بسهولة، بل وبسرور وفرح، استصدر من «الجمعية الوطنية الكبرى» قراراً بجعل كتابة اللغة التركية بالحرف اللاتيني الزامية في أنحاء البلاد كافة اعتباراً من ٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٨، ورفض أي معاملة في دوائر الدولة تكتب بالحرف العربي القديم... ثم أمر بترجمة القرآن إلى اللغة التركية وكذلك تلاوة الصلاة باللغة التركية! عندها، ثارت ثائرة رجال الدين و«العلماء» في وجهه كما كان متوقعاً... إلا ان مصطفى كمال «طوق» هياجهم، فاستدعى كبارهم وطرح عليهم السؤال المحرج التالي:

ـ هل يفهم الله اللغة التركية؟!

ففوجىء «العلماء» بهذا السؤال الذي لم يكونوا ليتوقعوه؛ فالله طبعاً يفهم ويسمع ويعي جميع اللغات! فخرجوا من عنده شبه مصعوقين!

والحقيقة ان مصطفى كمال بترجمته القرآن والصلاة إلى اللغة التركية قد خدم الدين الاسلامي خدمة كبرى ـ ربما من حيث يريد أو لا يريد ـ إذ أصبح بإمكان التركي المتدين أن يفهم معاني دينه

بعد أن كان كالببغاء يرتل القرآن ويؤدي صلاته باللغة العربية، دون أن يدرك أو يفقه شيئاً من معانيه أو معانيها!

ولما كانت غاية مصطفى كمال من هذا «الانقلاب اللغوي» تيسير تعليم اللغة التركية والقضاء على الأمية في البلاد، فقد حصر كل جهوده في تشجيع الاقبال على العلم. فأخذ ينشىء المزيد من المدارس ويرغم أبناء الشعب كافة على الالتحاق بـ «المدارس الشعبية» التي كانت تتخذ مقراً لها في دور البلديات والمساجد وأحياناً في المقاهي. كما وضع مكافآت مالية لكل من ينجح في امتحانات قواعد اللغة الجديدة، حتى إنه ذهب إلى حد الوعد بالافراج عن كل سجين يثبت إتقانه لهذه القواعد قبل انقضاء المدة المحكوم بها!

وبعد أن نجح نجاحاً كاملاً في تحقيق انقلابه اللغوي، انتقل إلى انقلاب آخر، فأرغم كل تركي على اتخاذ اسم عائلة ينتسب إليها، وتسجيل اسمه وأسماء أفراد عائلته في سجلات نفوس جديدة أعدت لهذه الغاية. ذلك ان الأتراك ـ حتى اتخاذ هذا القرار ـ لم يكن لديهم أسماء عائلية. فكان كل شخص يكتب اسمه مضافاً إلى اسم والده. فمصطفى كمال مثلاً كان عليه أن يكتب اسمه مصطفى كمال إبن علي رضى، دون أن يكون له إسم عائلة ينتسب اليها! وبدأ قبل كل شيء بنفسه، فاتخذ له اسم عائلة «أتاتورك» (أي أبو الأتراك)، كما اتخذ «عصمت» اسم عائلة «اينونو» نسبة إلى معركة «اينونو» الشهيرة التي انتصر فيها على اليونانيين.. وهكذا فعل جميع أفراد الشعب التركي الذين بدأوا يتخذون أسماء عائلات يختارونها بأنفسهم. على أن اختيار «الغازي» كان أفضل اختيار استحقه، فقد كان يعرف قيمة نفسه ويعرف انه هو أبو الشعب التركي الحديث الذي خلقه خلقاً جديداً. كما ان هذا الشعب كان فخوراً بأن يكون والده مصطفى كمال، وان يباهي كل

فرد منه بأنه ابن ذلك الرجل الذي انتشل الأمة من هوة العدم، وجعل منها أمة «أتاتوركية» بكل ما تحويه هذه التسمية من تاريخ بطولي وعبقري وحضاري حافل، هو موضع فخر واعتزاز كل من يسري في عروقه اليوم الدم التركي... أليس هذا ما كان يريده «الغازي» وظل يجاهد في سبيله طيلة حياته عندما صرخ في نهاية إحدى خطبه أمام «الجمعية الوطنية الكبرى»:

«هنيئًا لكل من يستطيع أن يقول بعد اليوم: أنا تركي»!



٣١

علو في الحياة وفي الممات

سبق ان ذكرت في أحد فصول هذا الكتاب، أن «ليمان فون ساندرز» كان يردد دائماً أمام أصدقائه وقواده العسكريين:

«ان مصطفى كمال يملك الصفة الأساسية لنجاح القادة الكبار: صفة الحظ!».

وقد أثبتت الأحداث الخطيرة التي اجتازها «أتاتورك»، ان «الحظ» كان دائماً حليف هذا الرجل. أقول «حليفه» ولا أقول انه هو الذي جعل منه ما كان... حتى انه خدمه في مماته كما خدمه في حياته. فإذا بيد الموت تمتد إليه لتخطفه وهو في أوج مجده وشهرته حتى يظل اسمه خالداً في سجل أبطال الشعوب وقادة الأمم! ففي الساعة التاسعة وخمس دقائق من العاشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٨، لفظ القائد البطل آخر أنفاسه في إحدى غرف قصر «الدونمابهشي» باسطنبول بعد أن توقف قلبه عن الخفقان، هذا القلب الذي رهنه من أجل حبه الكبير لشعبه ووطنه. ويروي الذين كانوا متحلقين حول سريره وهو يصارع الموت، انه عندما أفاق من غيبوبته الأخيرة كانت آخر كلماته:

«إنني ألقي مهمة متابعة الطريق على عاتق الشباب التركي الذي هو أمل المستقبل... إن الأفراد ينتهون ولكن الأمم القوية تظل حية إلى الأبد»!

وما أن شاع موت مصطفى كمال في البلاد، حتى أصيب الشعب بأسره بموجة من الذهول، ما لبثت أن انفجرت دموعاً وصراخاً وعويلاً في كل قرية ومدينة، فلفت تركيا بأسرها موجة من الحداد واتشح الجميع باللباس الأسود. لقد أحس كل فرد من أفراد الأمة انه فقد والده، وعندها أدرك الجميع لماذا اختار مصطفى كمال لنفسه لقب «أتاتورك»...

وفي اليوم نفسه نعى رئيس الوزراء «عصمت اينونو» إلى الشعب التركي وإلى العالم وفاة رئيس الدولة وباني مجدها «الغازي مصطفى كمال باشا أتاتورك»، وتقرر إقامة مأتم رسمي لوفاته في الواحد والعشرين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، فحضر إلى أنقرة ممثلو دول العالم - بأسره بمن فيهم ممثلو الدول التي سحق جيوشها وطردها من البلاد - ثم حمل نعشه فوق عربية مدفع، وقد لف جسده بالعلم التركي، وسارت الجموع وراء النعش وفي مقدمتها: رئيس الحكومة وأعضاؤها، وممثلو الدول وسفراؤها، وكبار قادة الجيش والنواب، بينما أخذت الجوقة الموسيقية العسكرية تعزف الألحان الجنائزية، وراحت المدفعية تطلق طلقاتها المدوية في الفضاء من على الهضبة القائمة وسط مدينة أنقرة، حيث تقرر دفنه فوق قمتها، والتي أقيم فوقها فيما بعد ضريح الراحل الكبير المعروف اليوم بـ «آنيت قبر»، والذي هو أكبر ضريح أقيم لرئيس دولة في العالم حتى اليوم...

٣٢

اضواء اضافية على شخصية اتاتورك

كان الشاه رضا بهلوي، والد الشاه الاخير، شديد الاعجـاب بأتاتورك، وكان يأتي في كل عام تقريباً لزيارته والاطلاع على انجازاته في بناء تركيا الحديثة، علّه يتمكن من تطبيق شيء على غرارها في ايران، الا انه فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق اي انجاز مشابه لأسباب عدة، منها:

اولاً: ان اتاتورك كان بطلاً قومياً وصل الى ما وصل اليه بعد معارك عسكـرية طاحنة. لذلك، اسلس الشعب التركي قياده اليه، لأنه اكتسب من ماضيه ثقة شعبه به وايمانه المطلق بكل ما يصدر عنه من اقوال وافعال، الأمر الذي لا ينطبق على الشاه رضا بهلوي، الذي وصل الى الحكم عن طريق مؤامرة انقلابية دبرها بالتعاون مع زوجة الشاه السابق من اسرة القاجيار.

ثانياً: ان اتاتورك كان عسكرياً محترفاً، وصل الى رتبة الماريشالية (الغـازي) بسبب كفـاءتـه العسكـرية النادرة التي بلغت حدود العبقرية، بينما الشاه كان ضابطاً صغيراً عندما جلس على عرش ايـران، وكان اختصاصه بيطرة الخيول ولم يخض في حياته اي معركة عسكرية.

ثالثاً: ان اتاتورك كان ذا ثقافه عالية، فهو، اضافة الى لغته التركية الاصلية، كان يجيد اللغتين الفرنسية والالمانية، كما انه كان ملماً

بكل امور الدولة الحديثة التشريعية والدستورية والاقتصادية والمالية والادارية، اضافة الى ثقافته العسكرية الرفيعة، بينما الشاه لم يكن على اي شيء من هذا كله، وكاد ان يكون امياً. لذلك، لم يجد أتاتورك اي صعوبة في بناء دولة حديثة وجيش حديث، لأن الأمرين من اختصاصه، بينما لا يمكن اطلاق اي وصف موضوعي على الشاه سوى انه كان رجلاً مغامراً... (Aventurier) .

رابعاً: ان شخصية اتاتورك، كانت شخصية مهيبة طاغية، بينما لم يتميز الشاه سوى بطول قامته.

اضافة الى مفارقات اخرى عديدة... ومع انني سمعت الكثير في اثناء عملي في تركيا عن امور حصلت بين الشاه واتاتورك، الا انني لا اذكر منها سوى حادثتين لهما دلالتهما، سواء بالنسبة الى شخصية اتاتورك أم بالنسبة الى شخصية الشاه.

الحادثة الأولى رواها لي مدير مكتب اتاتورك (يوسف بك)، الذي كان منهمكاً عندما تعرفت اليه بكتابة مذكراته، وكان يومها في اواخر الثمانينات من عمره (واغلب الظن انه قد توفي الآن) وهي حادثة يعرفها كل الذين ما زالوا على قيد الحياة ممن عاصروا اتاتورك وكانت لهم صفة رسمية في عهده. وملخصها: ان اتاتورك اقام ذات يوم عشاء تكريمياً على شرف الشاه بمناسبة احدى زياراته الرسمية لأنقرة، فجلس في وسط المائدة ببذلة «الفراك» وأجلس الشاه في مواجهته، وكان يرتدي بذلة عسكرية بيضاء بكل نجومها واوسمتها وابهتها. وعندما تقدم الخادم ليسكب الحساء للشاه، انقلب وعاء الحساء على بذلته فاتسخت من كتفيه حتى ركبتيه، مما اوقع اتاتورك في ارتباك كبير فهو من جهة مضطر للاعتذار اليه باعتباره ضيفاً عليه، ومن جهة اخرى، فهو لم يتعود الاعتذار في حياته لأي كان، حتى عندما كان ضابطاً صغيراً، لأنه كان يعتبر نفسه فوق اي شخص مهما كان مركزه، فما كان منه الا ان خاطب الشاه قائلاً:

«لقد تمكنت من ارغام الاتراك على كل شيء ما عدا ان يكونوا خدما»!

* اما الحادثة الثانية فقد رواها لي جنرال تركي متقاعد، ولكنه ما زال يدرس مادة التاريخ العسكري في الكلية العسكرية في انقرة. اخبرني هذا الجنرال ذات يوم، ان الشاه رضا بهلوي قدم مرة لزيارة اتاتورك كعادته، فنظمت له مديرية التشريفات في القصر الجمهوري برنامجاً حافلاً من ضمنه زيارة للكلية العسكرية. وفي الوقت المحدد، وصل اتاتورك الى الكلية وبصحبته الشاه، فجلسا على مقعدين كبيرين من المخمل الاحمر لمشاهدة عرض عسكري. وبدأ العرض، الا ان اتاتورك انزعج من الطريقة التي كان رئيس الكلية (وهو برتبة كولونيل) يدير بها العرض. فقد كان يكثر من الاشارات بيده وهو يصدر الاوامر، فما كان من اتاتورك الا ان نهض من مقعده وطلب منه التنحي لانه يريد ان يدير العرض بنفسه، بعدما افهمه ان الاوامر العسكرية تعطى بالصوت لا بالاشارات. وتوقف الضباط الصغار عن الحركة بانتظار صدور الاوامر من اتاتورك، وما ان صرخ فيهم: «تأهب»، حتى هب الشاه من مقعده وظل «متأهباً» حتى نهاية العرض، وكأنه تذكر بأنه في حقيقته ضابط صغير مثلهم امام قائد كبير...

* وذات مرة، تلقى اتاتورك برقية من سفيره في روما يبلغه فيها ان موسوليني القى خطاباً حماسياً في تظاهرة حاشدة امام قصره، وانه في سياق حماسه صرخ بالمتظاهرين: «سوف نستعيد انطاليا من تركيا»، ثم طلب منهم التوجه الى السفارة التركية والهتاف امامها: «انطالية ايطالية». وانطاليا مدينة في جنوب تركيا على البحر الابيض المتوسط، وكان الايطاليون قد احتلوها اثر هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، الا ان مصطفى كمال اجلاهم عنها في اثناء معارك التحرير.

وصادف ان اتاتورك كان يقيم في مساء ذلك اليوم حفل عشاء كبيراً على شرف ملك السويد، وكان سفراء جميع الدول المعتمدين في انقرة مدعوين الى هذا الحفل بطبيعة الحال. فجلس اتاتورك وضيفه إلى مائدة الشرف ومن حولهما كبار المدعوين من رجالات الدولة وقادة الجيش، بينما توزع السفراء على موائد صغيرة. فما كان من اتاتورك الا ان اشار بأصبعه الى مدير التشريفات، وطلب منه ان يستدعي اليه السفير الايطالي. فوقف السفير امام اتاتورك (اذ انه لم يسمح له بالجلوس) وخاطبه قائلاً:

«لقد تلقيت صباح اليوم برقية من سفيرنا في روما يخبرني فيها ان موسوليني طلب من متظاهرين امام قصره ان يتوجهوا الى سفارتنا ويهتفوا «انطاليا ايطالية... ان انطاليا موجودة هنا في تركيا وليس في جيب سفيرنا في روما. فإذا كان «الدوتشي» يرغب في استعادتها فما عليه الا أن يأتي الى عندنا. لكن عليك في هذه الحالة ان تخبرني بموعد قدومه كي اعود الى لبس «جزمتي» العسكرية استعدادا للقائه والترحيب به. واني اطلب منك بعد ان تعود الى دارتك ان تبرق اليه بما قلته لك. هذا كل شيء.. انصرف»!

وهذا كلام خطير، اذ انه لا يتضمن تهديداً بالحرب فقط، وانما ينطوي على اهانة كبرى لإيطاليا، اذ ان رسم ايطاليا الجغرافي بشكل «جزمة» لذلك عندما يتحدث الاوروبيون عن ايطاليا (اذا كان الحديث عن الجغرافيا) يقولون عنها: «الجزمة الايطالية» (La botte italienne).

* اما الحوار الذي جرى بين اتاتورك وبين فتاة في الخامسة عشرة من عمرها فقد روته لي صحافية تركية شهيرة تدعى «ليلى تشامبل»، كانت مديرة مكتب عصمت اينونو عندما انتخب رئيساً للجمهورية بعد وفاة اتاتورك، وهي حالياً مراسلة مجلة «دير شبيغل» الالمانية في انقرة، اضافة الى مجموعة من الصحف السويسرية التي تصدر باللغة الالمانية. وهي سليلة عائلة تركية ارسطوقراطية شهيرة، فقد

كان جدها لأبيها «صدر اعظم» في عهد السلطان محمد رشاد، وهو الذي فاوض تروتسكي على معاهدة السلام بين الامبراطورية العثمانية والاتحاد السوفياتي في العام ١٩١٨ والمعروفة بمعاهدة «برست ليتوفسك». وقد روت لي الحادثة على الشكل الآتي:

كان والدي ملحقاً عسكرياً في برلين، وكانت تربطه بأتاتورك اواصر صداقة متينة هي في الحقيقة اواصر عائلية. وقد ولدت انا في المانيا وتربيت في مدارسها، وبعد خمس سنوات عدنا الى تركيا. وكان اتاتورك يدعو عائلتي من حين الى آخر الى مائدة عشاء، كما كنا نفاجأ احيانا بحضوره الى عندنا لتناول كأس من المشروبات الروحية.

وفي مفاجأة من احدى مفاجآته، وكنت قد اصبحت في الخامسة عشرة من عمري، خاطبني قائلاً:

ـ لقد اخبرني والدك بأنك شديدة الاعجاب بنابليون، وانك في جميع احاديثك لا تكفين عن الثرثرة عنه. فما هو سبب هذا الاعجاب بنابليون؟

فأجبته:

ـ لأنه بطل تاريخي، ولولا خيانة وزير خارجيته تاليران له لكان وجه اوروبا كله قد تغير.

فأجابني:

ـ ان خيانة الخائن عمل وطني.

فانتفضت وأجبته بصوت عال:

ـ وهل ان نابليون في نظرك رجل خائن؟!

فأجابني:

ـ بكل تأكيد.

فسألته بحدة اكثر:

ـ لماذا تعتبره خائناً؟

فأجابني:

ـ لقد خان فرنسا عندما اعتقد بأنه اكبر منها. ما من رجل مهما عظم شأنه اكبر من شعبه.

ثم استطرد قائلاً بشيء من المزاح:

ـ على كل حال لقد رسبت في الامتحان: اولاً لجهلك. وثانياً لقلة تهذيبك، لأنك رفعت صوتك كثيراً في اثناء الحوار. لذلك، فإني اعطيك صفراً في السلوك. (ولفظها بالفرنسية: Zero de conduite).

فضحكنا جميعاً. وخاطبه والدي قائلاً:

ـ هذه هي فعلاً «العلامة» التي تستحقها. فانا لم ارَ في حياتي فتاة اكثر ثرثرة ومشاكسة منها...

* والحادثة التالية روتها لي «ليلى تشامبل» ايضاً كما سمعتها من والدها (وكان والدها بعد عودته من برلين قد اصبح برتبة جنرال). فقد اخبرها والدها ان اتاتورك استيقظ من النوم باكراً ذات يوم، فرأى الثلج يتساقط بغزارة من خلال نافذة غرفة نومه. فارتدى بذلة رياضية وخرج من «فيللته» التي كانت في الوقت نفسه القصر الجمهوري، لكي يقوم ببعض التمارين الرياضية فوق الثلج في حديقة القصر. وهي حديقة كبيرة جداً واقرب الى ان تكون غابة. وعندما خرج وجد احد ضباط الحراسة منتصباً كالصنم امام المدخل، وقد كسا الجليد معطفه وشاربيه وحاجبيه من شدة الصقيع. فالتفت اليه اتاتورك بعدما بادله التحية العسكرية وسأله قائلاً:

ـ ماذا تفعل انت هنا في هذا الجو العاصف؟

فأجابه الضابط:

ـ اني اقوم بواجب حمايتك.

فرد عليه اتاتورك:

ـ انت مخطىء جداً. فأنا الذي يحميك. الم يعلّموك في المدرسة

الحربية ان القائد هو الذي يحمي جنوده وليس العكس؟!

* كان هاجس اتاتورك الأكبر الفلاحين وعلى رغم ان طلبات مقابلته كانت تخضع لاجراءات صارمة من قبل الحرس الجمهوري على مداخل حديقة القصر الفسيحة، حتى ولو كان طالبو المقابلة من الشخصيات الكبيرة والرسمية، فقد كانت اوامره الى افراد الحرس ان يدخلوا اليه اي فلاح يريد مقابلته دون اي تفتيش او موعد او إذن مسبق. وكان هؤلاء الفلاحون يأتون اليه دائماً ومعهم «هداياهم»، اذ من «العيب» في تقاليدهم ان يزوروا شخصاً وهم فارغي الايدي! اما هذه «الهدايا» فكانت تتراوح بين «سلة بيض» او «سطيلة لبن» او «سطل جبنة بلدية» او «سلة عنب»، واحياناً كثيرة دجاجة كبيرة او ديك او طائر اوز او بط... الى ما شابه ذلك من نتاج الفلاحين. فكان يستقبلهم بترحاب كبير ويتلقى هداياهم بفرح لا يوصف، ثم يستدعي الخدم ويوصيهم بحفظها وتقديمها له في وجبة العشاء، اذ انه لم يكن لديه الوقت لتناول وجبات الظهيرة. ثم يمتد الحديث بينه وبينهم لفترات طويلة، فيسألهم عن احوال محاصيلهم، وعن سير المدرسة والمستوصف في القرية، وما اذا كان رجال الدرك يسيئون معاملتهم، وما اذا كانت طرقات قراهم معبدة جيداً... الى آخر امورهم الحيوية، والويل ثم الويل للقائمقام او الوالي (اي المحافظ) اذا ما سمع منهم اي شكوى بحقه، اذ ان اقل عقوبة كانت تنزل به العزل عن الوظيفة والسجن. بل كثيراً ما كانت هذه العقوبة تطال ايضاً وزير الداخلية او وزير التربية او وزير الصحة او وزير الزراعة، إذ كانت مراسيم اقالتهم تصدر في اليوم التالي باعتبارهم مسؤولين عن اهمال مرؤوسيهم.

يقابل هذه الحفاوة والابتهاج بهدايا الفلاحين المتواضعة، سخرية وازدراء كبيرين بالهدايا الفخمة والثمينة التي كانت تصله من بعض ملوك ورؤساء الدول الكبرى: من سيوف ذهبية مرصعة

بالجـواهـر، الى علب سجائر ذهبية كبيرة وقد نقش عليها اسمه بحروف من الماس «الغازي مصطفى كمال»، الى المسدسات المطلية بالذهب والفضة، الى ساعات الجيب المطعمة بشتى انواع الجواهر، الى اوان ضخمة من الكريستال البوهيمي او البورسلين الفرنسي او المينا الروسي الخ... الخ. فكان ما ان تصله هدية من هذه الهدايا حتى يستدعي رئيس الحرس ويأمره بنقلها الى المتحف.

حتـى انـه عنـدمـا مرض مرضـه الاخـير تم نقله الى «قصر الدونمابهشي» في اسطنبول (قصر السلطان عبد الحميد ومن قبله السلطان عبـد المجيـد)، وفـرضت عليـه حراسة طبية وعسكرية صارمـة، فلم يكن يسمـح لأحـد بزيارته حتى ولو كان من كبار الشخصيات الرسمية الا في حالات نادرة جداً، وبعد إذن من كبير الاطباء المشرفين على علاجه. وكان خبر مرضه قد انتشر في طول البلاد وعرضها، فلم يبق تركي الا ووضع يده على قلبه خوفاً على حياة «الغازي». ووصل الخبر الى سمع احد فلاحي قرية مقدونية، فما كان منه الا ان جمع باقة من الاعشاب ووضعها في كيس صغير من الخـام، وقـدم الى اسطنبول وتوجه الى قصر «الدونمابهشي» لمقـابلة «الرئيس»، لأنـه يريـد شفـاءه من مرضـه بواسطة هذه الاعشـاب! الا ان الحـرس اعترضوه ومنعوه من الدخول. فراح يصرخ ويولول ويلح على مقابلته ويقسم اليمين المغلظة بأنه يتعهد بشفـائه، وانه اذا لم يفلح فإنه يقبل بعقوبة الاعدام! امام هذا الاصرار وهذا العناد، لم يجد الحرس بداً من الاتصال بأتاتورك بواسطة الهاتف على المدخل الرئيسي للقصر، خصوصاً وانهم كانوا يعرفون مدى تعلقه بالفلاحين، فطلب منهم السماح له بالدخول. وعندما دخل عليه في غرفة نومه، أومأ اليه أتاتورك بالجلوس على مقعد قرب سريره، وراح يسأله عن احواله واحوال قريته قبل ان يفسح له في المجال للاستفسار عن مرضه. واخيراً اخرج الفلاح

الاعشاب من الكيس الصغير وراح يشرح له فائدتها. فأجابه اتاتورك:

ـ اني مدرك تماماً لخطورة مرضي [تشمع في الكبد]، واعرف جيداً ان هذا المرض غير قابل للشفاء. ولكني، كما تعلم، فأنا آخر رجل يهاب الموت. اني اشكرك كثيراً على هذه العاطفة النبيلة، وارجو ان تعود الى قريتك مع اعشابك، إذ ربما كان احد المرضى هناك بحاجة اليها اكثر مني. ولا تنس ان تبلغ اهل قريتك تحياتي..

* قد يعجب القارىء عندما يعلم ان اتاتورك العسكري المحترف الذي وصل بعبقريته العسكرية الى رتبة «الغازي» (اي الماريشال باللغات الاوروبية)، وبعبقريته السياسية الى ان يكون اول رئيس للنظام الجمهوري الجديد، وبالتالي رئيساً للدولة وقائداً للجيش هو، في الوقت نفسه، فنان كبير ايضاً. فهو الذي وضع التصاميم الهندسية لمدينة انقرة القديمة، وحولها الى مدينة حديثة بشوارعها العريضة وحدائقها الرائعة وابنيتها الرسمية الفخمة بعدما، ارغم السفارات الاجنبية ـ كما رأينا في فصل سابق ـ على ان تشيد مبانيها بأشكال هندسية معينة وفق تصاميم شارك شخصياً بوضعها كي يزيد رونقها من رونق العاصمة. وربما كان ميله الى التخطيط الهندسي نابع من تعلقه بالرياضيات التي كان دائم التفوق فيها في اثناء دراسته العسكرية، كما انه كان شديد الميل الى الموسيقى الكلاسيكية والبالية والاوبرا والمسرح والشعر والادب بصورة عامة، حتى انه في مطلع شبابه نظم بعض القصائد التي كانت تنشرها جريدة «وطن» السرية، الناطقة بلسان الخلية العسكرية الثورية التي اسسها عندما كان لا يزال طالباً في المدرسة الحربية. ومن اولى انجازاته بعدما اصبح رئيساً للدولة تشييد «دار الاوبرا» و«الكونسرفاتوار» و«المسرح الوطني» واكاديمية الرسم، وانشاء اول اوركسترا سمفونية تركية، ثم انصرف بعد ذلك الى تشييد المباني الرياضية ـ وقد اشرنا اليها في فصل سابق ـ فبنى

ملعبـاً كبـيراً صيفيـاً وآخر شتوياً لممارسة جميع انواع الالعاب الـرياضيــة، كما شيـد نـاديـاً كبيـراً للعبــة «الغـولف» وآخــر للفروسية... الى آخر هذه الانجـازات الرائعــة التي ما ان تقــع عليها عين المتفرج حتى يعرف فوراً انها من انجازات أتاتـورك، لأنهـا ذات طابـع خاص مميـز، هذا إضــافة إلى «فنــدق أنقرة الكبير» الذي شيده مقابل مقر الجمعية الوطنية القديمة، والذي يضاهي أفخم فنادق العصر الفيكتـوري، لذلـك، ازدهر الفن في عهـده، وبجميع وجـوهه، ازدهـاراً كبيراً. وقـد عاش الفنـانون والكتـاب والأدباء في أيـامه عصرهم الـذهبي، نظراً لمـا كـانـوا يلاقونه منه من تشجيع معنوي ومساعدات مالية.

وعلى سبيل المثال، فقد حضر ذات ليلة «اوبرا عايدة» في دار الاوبرا، ولاحظ ان فتاتين من المشتركات في العرض قد ادتا دورهما باتقان كبير. فاستدعى مدير الاوبرا وطلب منه ان يأتي بهما اليه في اليوم التـالي. وفي المـوعـد المحـدد، دخل عليه مدير الاوبرا مصطحباً الفتاتين، فاستقبلهم في الصالة الرئيسية. واحاطهم بترحاب كبير وقدم اليهم بنفسه المرطبات وبعض انواع الحلوى، وراح يتجاذب معهم اطراف الحديث حول فن الاوبرا وتاريخه وتطوره الخ... الخ. واخيراً ابلغ الفتاتين بأنه، بعدما لمس مقدرتهما الفنية في حفلة الليلة الفائتة، قرر ارسالهما الى ايطاليا للتخصص العالي في فن الاوبرا على نفقة الدولة. فما كان من الفتاتين الا ان نهضتا عن مقعديهما مذهولتين، واتجهتا نحوه في محاولة لتقبيل يده. ولكنه ردهما برفق قائلاً لهما:

> «ما من رجل، مهما عظم شأنه، يستحق ان يقبّل فنان يده، لكن اي رجل عظيم، يزداد شأنه، اذا هو قبّل يد فنان»...

وكما كان فناناً في الامور العامة التي ذكرت بعضاً منها، فإنه كان فناناً كبيراً في اموره الخاصة ايضاً، فأناقته في اللباس كانت مضرب مثل. والذي يشاهد متحف اشيائه في الجناح الملحق بضريحه في

انقـرة يصـاب بالدهشـة. فثيـابـه الرسميـة من «الفـراك» الى «السمـوكن» الى الـ (Jaquetta à taille) ، كلها من طراز رفيع من الصعب ايجـاد مثيـل لها حتى في عصرنا اليوم. وكذلك قمصانه الحـريـرية البيضاء التي تعلوها في اعلى الصدر لناحية اليسار زركشة حريرية زرقاء اللون او ذهبية للحروف الأولى من اسمه «G.M.Z» اي «الغازي مصطفى كمال». والزركشة نفسها ايضاً على محـارم الجيب المصنوعة من «الساتان» الابيض. كما ان بذلاته الاوروبية اليومية وربطات العنق (كرافات) هي من النوع الرفيع جداً، وكـذلك البسته العسكرية وثيابه الريفية التي كان يرتديها عنـدمـا يقوم بزيارة للقرى الاناضولية. علماً بأن خياط البسته سبارتاكيس اليوناني الاصل كان معروفاً بأنه اشهر خياط البسة في عصره. وعندما توفي، صار اتاتورك يستقدم خياطين فرنسيين وسويسريين مكانه. كما ان علب سجائره كانت في غاية الاناقة. فهي مصنـوعـة من الكرتون الابيض اللماع الكبير الحجم، وقد نقش عليها رسمه وفوقه خط ذهبي انيق: «الغازي مصطفى كمال»، اما اللفـائف في داخلهـا فكـانت اعقـابها من الورق الذهبي اللماع بالالوان المختلفة: زرقاء وحمراء وصفراء وخضراء وزهرية وليلكية الى آخـر انواع الالوان... حتى ان الكثيرين من زواره الرسميين الاجـانب كانـوا يطلبون منه الاحتفاظ بواحدة من علب سجائره كهدية للذكرى.

اما «فيللته» التي كانت في الوقت نفسه القصر الجمهوري فهي على صغرها اشبه باللؤلؤة. وهي قائمة فوق هضبة تشرف على كل انقرة وتقـع وسط غابة لا يستطيع النظر ان يحدها. وقد وضع بنفسه تصميمهـا. وشكلهـا الهنـدسي من نوع الـ (Style Baroque) اما الحديقة أمامها فمليئة بجميع انواع الاشجار والزهور وفي وسطها بركة ماء مستطيلة طولها حوالى ثلاثين متراً وعرضها حوالى عشرة امتار، وقد انتصبت على جوانبها تماثيل عدة معظمها مستوحى من

التماثيل اليونانية والرومانية. والحديقة وبركتها وتماثيلها كانت من افكاره هو ايضاً. و«الفيللا» مؤلفة من طابقين: الطابق الأول يحتوي على مكتبه والباقي صالات استقبال من طراز اوروبي وشرقي عثماني. اما الطابق الثاني فيضم غرف نوم ومكتبة كبيرة تحوي اكثر من عشرة آلاف كتاب باللغات الفرنسية والالمانية والتركية القديمة بـ (الحرف العربي) والحديثة بـ (الحرف اللاتيني). ومعظمها كتب تاريخ وفلسفة وعلوم اجتماع وقانون وسياسة وفن واقتصاد ورياضيات وعلوم عسكرية و... شعر! اضافة الى صالات جلوس داخلية صغيرة غاية في الاناقة وقاعة «بليار» وقاعة «بريدج».

واكثر ما يلفت النظر اللوحات الزيتية المعلقة فوق جدران الصالات وداخل غرفة مكتبه، وكذلك مفروشات المكتب. والصور والمفروشات تدل على حقيقة نفسيته وميوله. فاللوحات في معظمها رسوم لأسود تسير في غابة كثيفة، او لأحصنة شاردة في الفلاة، او لبعض معارك حربية مشهورة في التاريخ. كما ان مكتبه من خشب الأبانوس الأسود (Style Empire) وتحت قدميه جلد نمر بنغالي ورأسه الكبير محنط. وفي احدى زواياه صور ذات اطر فضية لرفاق سلاحه الذين خاضوا المعارك معه، اضافة الى صورة لوالدته «زبيدة» واخرى لشقيقته «مقبولة»، و«الفيللا» هي اليوم متحف، وحديقتها مباحة للاطفال بناء على وصيته.

* ومن تصرفاته الغريبة انه عندما كان ينتقل الى مقره الصيفي في اسطنبول، كان يضيق احياناً بكثرة الرسميات وواجبات «البروتوكول». فيتصل هاتفياً ببعض اصدقائه الشخصيين من مدنيين وعسكريين الذين عرفهم وعرفوه منذ كان ضابطاً صغيراً، ويدعوهم للقائه في فندق «بيرا بالاس» الذي فرض الانكليز عليه الاقامة الجبرية فيه عندما جرده السلطان «وحيد الدين» من رتبته

العسكرية كجنرال. وهو فندق من الطراز القديم، وكان افخم فندق في اسطنبول ايام الامبراطورية وتملكه عائلة لبنانية بيروتية ثرية من آل مخيّش، فكـان ينطلق بسيارته مع سائقه الى هذا الفندق لملاقاة اصدقائه القدامى، وقضاء سهرة طويلة معهم تمتد احياناً الى الرابعـة بعـد منتصف الليل، بعد ان يكون قد اصدر اوامر مشددة الى ضباط الحرس بألا يتبعوه او يتخذوا اي تدابير امنية حول الفنـدق لأنـه يريـد ان يشعـر بأنه «حر» وبأنه كـ «سائر الناس»! وعندما تنتهي «السهرة»، كان يقضي ليلته في الجناح نفسه الذي كان ينام فيه اثناء اقامته الجبرية (وهذا الجناح هو حالياً متحف ولا يفتح بابه الا للسواح)، لكن الحرس كانوا لا يطيعون اوامره، فما ان يدخل الفندق حتى يلحقوا به ويضربوا طوقاً امنياً مشدداً حوله، ويمنعوا الناس من الاقتراب من الفندق على مسافة اكثر من كيلو متر وفي جميع الاتجاهات، وكان كلما زجرهم على هذا التصرف عندما يستفيق صباحاً ويخرج من الفندق، يجيبه رئيسهم انه ليس ملك نفسه وانما هو ملك «الأمة التركية»، واذا كان الأمر لا يعجبه فما عليه الا ان يقيله من وظيفته.



القسم الثاني

تركيا بعد أتاتورك
من الدكتاتورية القادرة
الى
الديموقراطية العاجزة!



١

الإرث الثقيل...
اينونو يخلف اتاتورك

«لا تنتظروا مني ان اكون مثله. فهذا امر لا أنا ولا سواي يستطيع ان يتنطح له. كل ما استطيع ان اعدكم به هو ان اظل ـ كما كنت دائماً ـ مخلصاً لأفكاره ومبادئه وتعاليمه، وان اواصل السير على الطريق القويم الواضح الذي رسمه من اجل رفاهية الشعب التركي وتقدمه ورفعة الوطن ومنعته».

بهـذه الكلمـات خاطب عصمت اينـونـو نواب الأمة في الجلسة التاريخية التي عقدتها «الجمعية الوطنية التركية» في الحادي عشر من شهـر تشرين الثـاني/ نوفمبـر عام ١٩٣٨ على اثر انتخابه بالاجماع رئيساً للجمهورية خلفاً لأتاتورك.

بالطبـع، ليس كعصمت اينـونو من يستطيع ان يقدر وان يتفهم مواهب اتاتورك وعبقريته الفذة التي برزت من خلال جميع معاركه العسكرية والسياسية. فقد امتشق السلاح الى جانبه منذ اندلاع حرب التحـرير الوطنية في الاناضول، وظل ملازماً له حتى اعلان النـظام الجمهـوري عام ١٩٢٤، وبقي ساعده الأيمن في ادارة شؤون الحكم حتى وفاته في العاشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٨. لذلك، فلا عجب ان تخرج من فمه هذه الكلمات التي اراد بها مصارحة الشعب التركي بأنه ليس «اتاتوركاً ثانياً»، حتى لا يصاب هذا الشعب بخيبة أمل اذا ما اكتشف ذات يوم ان قائده الجديد هو دون «القائد المؤسس» كفاءة ومواهب...

لقد كان «عصمت»، وهو المشهور بحنكته ودهائه، صريحاً مع نفسه ومع شعبه منذ البداية: «انا لست مثله وليس بإمكان غيري ايضاً ان يكـون مثله...». ان هذه الكلمات التي خرجت من فم الرجل الثاني (ikinjiadam) ـ كما يسمونه في تركيا ـ اذا كانت تلخص حقيقة ما كانه اتاتورك، فإنها تلخص ايضاً حقيقة ما آلت اليه تركيا بعد وفاة اتاتورك...

اذاً، ورث عصمت اينونو عن اتاتورك رئاسة الجمهورية، وورث عنه ايضاً رئاسة «حزب الشعب الجمهوري»، وهو الحزب الذي اسسه اتاتورك وفرضه كحزب سياسي اوحد في البلاد ولطبقات الشعب كافة من عمـال وفـلاحـين ومثقفـين وتجـار وحـرفيين وملاكي اراض وصناعيين ورجال اعمال... الخ، ذلك ان اتاتورك لم يكن ينظر الى الشعب التركي على انه مجموعة طبقات اجتماعية متصارعة وذات اهداف سياسية واقتصادية متضاربة، بل اعتبر ان هذا الشعب يشكل بمجموعه جسماً قومياً واحداً في «امة تركية متميزة»، وان لا فضل لتركي على آخر الا بمقدار ولائه للوطن ومدى مساهمته ـ من خلال ما يقـوم به من عمـل ـ في رفـع مستوى الأمة الحضاري والعمراني، وبذل الدماء بل والاستشهاد ـ اذا اقتضى الأمر ـ دفاعاً عن سلامة تركيا وسيادتها في وجه اي اعتداء خارجي. لذلك، لم يجد «عصمت» في بادىء الأمر صعوبة تذكر في ادارة شؤون «حزب الشعب الجمهوري»: فأتاتورك قد حدد بنفسه، وبوضوح، اهداف هذا الحـزب ومبادئه، اضافة الى انه الحزب الوحيد المسموح له بالعمل السياسي، فلا خوف عليه ولا خطر من مجابهة اي حزب آخر معارض أو مناوىء.

أمـا رئـاسـة الجمهورية فلم تكن اعباؤها هي الاخرى ثقيلة أو مرهقة. فمؤسس الدولة كان قد خطا اشواطاً بعيدة في ارساء قواعد الحكم وتشييد مؤسساته وحدد مفاهيمه وتطلعاته، وكرس النظام الجمهـوري العلمـاني نظامـاً ابـدياً لتركيا الحديثة. كما لخص

سياستها الداخلية والخارجية بعبارة موجزة يحفظها اليوم عن ظهر قلب اي طالب تركي في اي مدرسة ابتدائية: «سلام في الداخل وسلام في الخارج»، اي لا صراع طبقياً ولا حرب اهلية داخل تركيا، ولا حروب أو نزاعات خارجية مع الدول المحيطة بها او البعيدة عنها بقصد التوسع والسيطرة.

مؤسسة واحدة من المؤسسات الأتاتوركية الرئيسية في البلاد لم يتمكن عصمت اينونو من وضع يده عليها: الجيش. فهذه المؤسسة التي بذل اتاتورك كل ما يملك من قوة وشكيمة وحزم وعبقرية عسكرية لتدريبها وتطويرها وفق احدث اساليب القتال والتقنية الحربية، والتي شاءها ان تكون المؤسسة الأولى في البلاد والأكثر فعالية والانظف كفاً وعقلاً والأخلص وطنية ووعياً قومياً، كان يجب ـ كما كان يريد «الغازي» ـ ان تظل بعيدة عن المؤثرات السياسية، وان تبقى دائماً محافظة على طابعها العسكري الصرف، بحيث لا تتدخل في شؤون الحكم الا اذا تعرضت البلاد لخطر داهم ذي شأن في الداخل والخارج. فالجيش التركي، وفقاً للدستور وللنص الذي وضعه اتاتورك بنفسه، «هو المؤتمن على سلامة البلاد الداخلية والخارجية»، اي انه هو الحارس والملاذ الأخير لحماية الشعب والوطن. وكان من الطبيعي ان يكون اتاتورك نفسه، اضافة الى كونه رئيس الدولة، قائداً لهذا الجيش. فهو الذي انشأه وتعهده ودربه، وجعله في مستوى ارقى جيوش العالم واكثرها انضباطاً وعناداً في ممارسة القتال، اضافة الى ان اتاتورك كان يحمل رتبة «ماريشال»، اي انه كان من الناحية العسكرية البحتة اعلى ضابط تركي رتبة، وهذه الرتبة لم ينلها اتاتورك شرفياً، بل استحقها من خلال انتصاراته العسكرية المدوية، سواء في معارك الحرب العالمية الأولى ام في معارك حرب التحرير الوطنية التي تلتها.

أما عندما تسلم «عصمت» الحكم، فقد كان الأمر مختلفاً بالنسبة

الى الجيش. فعلى الرغم من ان «الرجل الثاني» كان هو الآخر عسكرياً ويحمل رتبة «جنرال»، وعلى الرغم من انتصاره الباهر على القوات اليونانية في معركة «اينونو» الشهيرة التي اكتسب منها لقبه والتي اكسبته شهرة عسكرية واسعة، الا انه لم يكن الأعلى رتبة في الجيش، فقد كان هنالك «الماريشال» فوزي شاقماق، الذي منحه اتاتورك هذه الرتبة بعد معركة السخاريا ضد اليونانيين عام ١٩٢١، فكان «فوزي» من الناحية العسكرية اعلى رتبة من «عصمت»، لذلك تقرر ان يكون هو القائد الجديد للجيش خلفاً لأتاتورك. وقد كان لهذا التدبير: استقلال الجيش عن رئاسة الدولة، اثر بالغ في تاريخ تركيا السياسي منذ وفاة اتاتورك حتى اليوم.

فعندما كان اتاتورك على قيد الحياة لم يكن هنالك اي مشكلة لا بالنسبة الى الجيش ولا بالنسبة الى الحكم. فقد كان هو كل شيء: الجيش والحكم والتشريع والسياسة والادارة والنظام، وبعبارة مختصرة: كان هو تركيا... اما بعد وفاته فقد اختلف الأمر كثيراً. فالبطل الاسطوري قد زال، ولم يعد في الساح من يستطيع ان ينهض بحمله الثقيل ويمسك بذراعيه الفولاذيتين جميع أعنة الحكم. فكان طبيعياً والحالة هذه ان يفلت الجيش، على الأقل، من قبضة خلفه، وان يصبح هذا الجيش مع الزمن مؤسسة ذات كيان خاص وقيادة مستقلة، تشرف وتراقب من بعيد تصرفات السلطة التنفيذية، حتى إذا ما وجدت ان هذه السلطة قد حادت عن جادة الصواب واساءت استخدام الحكم، تدخلت بقوة وحزم لوضع الأمور في نصابها، وضمان استمرار المبادىء الأتاتوركية، وديمومة النظام الجمهوري الديموقراطي العلماني في البلاد.

وقد تكون هذه مفارقة غريبة ينفرد بها الجيش التركي عن سائر جيوش العالم. فالمعروف ان «العسكر»، في كل مكان، عندما يقومون بعملية «انقلاب» وينتزعون السلطة من المدنيين، يتحول الحكم بين

ايديهم من حكم ديموقراطي الى حكم دكتاتوري من اجل المحافظة على السلطة. اما في تركيا فالذي يحصل هو العكس تماماً. فتدخل الجيش انما يقع من اجل وضع حد لتجاوزات المدنيين واستئثارهم بالحكم لمصلحة انصارهم ومحازبيهم، وما ان تستتب الاوضاع ويقوّم الاعوجاج وتصحح مسيرة الديموقراطية حتى يعود هذا الجيش الى ثكناته، تاركاً الحكم للمدنيين من جديد كي يواصلوا السير بالبلاد وفقاً للمبادىء الأتاتوركية.

هذا ما حدث عام ١٩٦٠ عندما اطاح الجيش بحكم عدنان مندريس. وهذا ما حدث عام ١٩٧١ عندما ارغم هذا الجيش حكومة حزب العدالة على الاستقالة. وهذا ما حدث في الثاني عشر من شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠، عندما اطاح الجيش بحكومة حزب العدالة ايضاً بعد ان افلت الزمام من يدها، واصبحت تركيا على شفير حرب اهلية مروعة، واصبح القتلى يتساقطون بالعشرات كل يوم في انقرة واسطنبول وازمير وأضنة وسواها من المدن التركية، نتيجة الفوضى والصراع الحزبي الأرعن بين اليمين واليسار، اللذين اضفيا على الحكم اوضح صورة للديموقراطية العاجزة... فهل اخطأ عصمت اينونو بتركه الجيش يفلت من قبضته لكي يصبح مؤسسة مستقلة لها حق محاسبة السلطة التنفيذية، وحتى حق الاطاحة بهذه السلطة اذا ما اشتطت وتعسفت في حكمها وتحكمها، او إذا ما كانت، بعكس ذلك، خائرة عاجزة عن مجابهة الاوضاع الأمنية والاجتماعية المتردية التي تهدد وحدة البلاد وسلامتها؟ الجواب طبعاً: كلا. فلو لم يكن الأمر كذلك، لما أدخل اتاتورك تلك المادة في الدستور التي تجعل من الجيش حارساً للوطن ومؤتمناً على سلامته الداخلية والخارجية. واينونو كان يدرك جيداً رؤى اتاتورك البعيدة. وقد اثبتت الاحداث في هذا الشأن وفي سواه ان اتاتورك كان دائماً على حق...



٢

اينونو والحرب العالمية الثانية

ذكرنا آنفاً ان عبء رئاسة الدولة لم يكن ثقيلاً على كاهل «عصمت» عندما خلف اتاتورك. أما بالنسبة الى علاقــات تركيا مع الدول المجاورة، فإن اتاتورك، تماشياً مع مبدئه العام: «سلام في الداخل وسلام في الخارج»، كان قد أقام علاقات صداقة واحترام متبادلين مع جميع دول العالم، بما في ذلك الدولتان المجاورتان اللتان كانتا تعتبران عدوتان تقليديتان لتركيا: اليــونــان والاتحاد السوفياتي. فالعداوة مع اليونان انتهت بعد توقيع «اتفاقية مودانيا» في الحادي عشر من شهر تشرين الأول/ اكتــوبــر عام ١٩٢٢، بعــد هزيمــة الجيوش اليونانية في معارك «السخاريا» و«دمولوبينار» و«ازمير»، وجلاء آخر جندي يوناني عن الاراضي التركية. اما الاتحاد السوفياتي فقد عقد مصطفى كمال معه معاهدة صداقة وحياد عام ١٩٢٥، تم توقيعها في باريس بين الحكــومتــين التركية والسوفياتية. الا ان هموم «اينونو» ومتاعبه بدأت تكبر وتتعاظم بعد مرور اقل من سنة على تسلمه الحكم، اذ لم يكد ينتصف عام ١٩٣٩ حتى بدأت غيوم حرب عالمية جديدة تتلبــد في سماء اوروبا، مع تصاعد النازية في المانيا والفاشية في ايطاليا، وبروز اطماع موسوليني وهتلر بكل صراحة ووضوح. فاذا بالأول يهاجم البانيا في ربيع عام ١٩٣٩ ويستولي عليها كلياً في الرابع والعشرين من شهر حزيران/ يونيو. أما الثاني فقد اجتاح

بولونيا في اول شهر ايلول/ سبتمبر من العام نفسه. الأمر الذي دفع بريطانيا وفرنسا الى اعلان الحرب على المانيا. وبعد ذلك بيومين، نشبت الحرب العالمية الثانية في الثالث من شهر ايلول/ سبتمبر عام ١٩٣٩.

حيال هذه التطورات الدولية الضخمة وما تنطوي عليه من مخاطر الهلاك والدمار لتركيا بسبب موقعها الاستراتيجي البالغ الدقة، لا سيما بالنسبة الى مضيقي البوسفور والدردنيل المسيطرين على مداخل البحر الاسود والبحر الأبيض المتوسط عبر بحري مرمرة وايجيه، ادرك «عصمت» ان عليه ان يتحرك بسرعة لانقاذ بلاده من التردي في هاوية هذه الحرب الكونية المروعة. وبعد تفكير عميق، وبالتعاون مع قيادة الجيش وكبار مستشاريه، قرر ابقاء تركيا على الحياد بين معسكري «الحلفاء» و«المحور»، حتى لا يتكرر الخطأ التاريخي المميت الذي ارتكبه زعماء «الاتحاد والترقي» بعد تسلمهم الحكم عام ١٩٠٨، عندما اقحموا تركيا دون اي مبرر قومي في آتون الحرب العالمية الأولى الى جانب المانيا، مما جر الهزيمة والاحتلال على بلادهم التي لم تنهض من كبوتها ولم تتحرر من الاجتياح البريطاني ـ الفرنسي ـ البلغاري ـ اليوناني ـ الايطالي الا عندما امتشق مصطفى كمال السلاح، وخاض مع جميع هؤلاء الغزاة حرب التحرير الوطنية.

كان اول ما قام به عصمت اينونو، بعد اتخاذه قرار تحييد تركيا، مسارعته الى عقد اتفاقية صداقة وتعاون مع بريطانيا في اوائل صيف عام ١٩٣٩، تتعهد فيها بريطانيا بالتشاور والتعاون مع تركيا في حال امتداد رقعة الحرب الى البحر الأبيض المتوسط، كما تتعهد ايضاً بالمحافظة على سلامة الدول البلقانية التي يشكل اجتياحها خطراً على سلامة تركيا.

وفي الرابع والعشرين من شهر حزيران/ يونيو عام ١٩٣٩، وقّعت

تركيا اتفاقية مماثلة مع فرنسا. وقد اعلن وزير خارجية تركيا في ذلك الحين السيد «شكري سراج اوغلو» امام الجمعية الوطنية التركية في جلسة عقدت بتاريخ ٩ تموز/ يوليو ١٩٣٩، ان غزو ايطاليا للاراضي الألبانية كان السبب الرئيسي الذي دفع تركيا الى الانضمام للحلف البريطاني ـ الفرنسي. الا ان المؤرخ «برنارد ليويس» يميل الى الاعتقاد بأن اينونو انما اقدم على هذه الخطوة لاعتقاده بأن بريطانيا وفرنسا سوف تربحان الحرب على المانيا، لذلك اراد ان يكون الى جانب الفريق الرابح عندما تنتهي هذه الحرب.

وقد استشاط هتلر غيظاً عندما علم بهذا التحالف التركي ـ البريطاني ـ الفرنسي فهدد تركيا بأوخم العواقب. الا ان اينونو لم يأبه لهذا التهديد لقناعته بأن ما قام به من شأنه ان يحفظ تركيا من المخاطر ويضمن حيادها في حرب لا مصلحة لها فيها من قريب أو بعيد. ولكن سرعان ما تبدل مجرى الاحداث وانقلبت الأمور رأساً على عقب عندما اجتاحت الجيوش الألمانية اوروبا وسقطت فرنسا تحت الاحتلال النازي في شهر حزيران/ يونيو من عام ١٩٤٠. وقد كان على تركيا. وفقاً للمادة الثانية من ميثاق التحالف التركي ـ البريطاني ـ الفرنسي، ان تشارك في الحرب ضدالمانيا بعد ان دخل الجيش الألماني العاصمة الفرنسية، الا انها لم تفعل. واعلن اينونو في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٠، ان تركيا ملتزمة بالحياد ولن تسمح لأحد باستخدام اراضيها لأغراض حربية. ومن اجل الحفاظ على هذا الحياد، سارع اينونو الى عقد اتفاقية تجارية مع المانيا في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٤٠ تبيع تركيا بموجبها الى المانيا منتوجاتها من القطن. وقد تمكن اينونو بهذه «اللعبة» من تهدئة ثورة هتلر وغضبه على تركيا وامسك بعصا التوازن الدولي من نصفها، وبالتالي جنّب تركيا مخاطر الحرب وويلاتها بإصراره على التزام الحياد بين «الحلفاء» و«المحور».

الا ان موقف عصمت اينـونـو اصبح حرجاً للغاية عندما دخلت ايـطاليـا الحـرب ضد اليونان في ٢٨ تشرين الاول/ اكتوبر من عام ١٩٤٠. فقد انتقل خطر الحرب الى حدود بلاده. ومع ذلك، بقي اينونو مصراً على حياد تركيا، وألقى في اول تشرين الثاني/ نوفمبر ـ اي بعد ثلاثة ايام من نشوب هذه الحرب ـ خطاباً أمام الجمعية الوطنية التركية جاء فيه:

«ان تركيا مهتمة غاية الاهتمام للحرب الدائرة في اليونان الواقعة ضمن منطقة السلامة التركية. ولكنها لن تخرج عن حيادها الذي اعلنته منذ بداية الحرب العالمية كي لا تستخدم اراضيها او مياهها او اجواؤها لأغراض حربية».

وهكـذا انقـذ اينونو تركيا، مرة اخرى، من الانجراف الى هاوية الحـرب. الا ان عصمت اينـونو لم يلعب لعبة الحياد بالمناورات الدبلومـاسيـة فقـط، بل اعتمـد ما يسمى باستراتيجية «الحياد المسلح». فأعلن حال التعبئـة العامة في صفوف القوات التركية، وفرض الاحكام العرفية في القطاع الأوروبي من تركيا، كما فرض حال التأهب القصوى في مناطق المضايق.

وتتالت الاحداث في اوروبا الشرقية في مطلع عام ١٩٤١. فقد بدأت الجيوش الألمانية تحتشد على ابواب البلقان وتتأهب للانقضاض على دوله الواحدة تلو الأخرى، فما كان من الجيش التركي الا ان حشد هو الآخر قواته في «تراقيا». وفي ١٧شباط/ فبراير ١٩٤١، اتفقت تركيـا مع بلغاريا على ان تحترم كل منهما سلامة اراضي الدولة الأخـرى، الا ان بلغـاريا لم تحترم هذا الاتفاق، واعلنت انضمامها الى «المحور» في اول شـهر آذار/ مارس مفسحة المجال امام الجيوش الألمانية لدخول اراضيها، فعم القلق الشعب التركي لاقتـراب الجيـوش الألمـانية من حدوده. وفي السادس من شـهر نيسـان/ ابريل من ذلك العام، احتلت المانيا كلاً من يوغوسلافيا واليـونـان، فما كان من تركيا الا ان اكدت حيادها مرة اخرى،

وفرضت الاحكام العرفية من جديد في الأماكن المهددة من تخومها. وفي الثامن عشر من شهر حزيران/ يونيو ١٩٤١ عقدت معاهدة صداقة مع المانيا، تعهدت فيها هذه الأخيرة باحترام سلامة الأراضي التركية وعدم اللجوء الى اي اعمال أو تدابير عسكرية تسيء الى مصالح الشعب التركي. كما اتفق الطرفان، اضافة الى ذلك، على تعزيز وتوسيع علاقاتهما الاقتصادية.

وهكذا، كما يقول باسيل دقاق في كتابه «تركيا بين جبارين»:

«اجاد الأتراك اغتنام الفرص وتقلبوا حسب تقلب السياسة والحرب فسلكوا سبيلاً لا اثر فيها للعواطف، واتبعوا سياسة واقعية سداها مصلحتهم ولحمتها فائدتهم وهي، بعد، السياسة المثلى والسلوك الجدير بأن يحتذى».

وحدث في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٤١ ما بدل وجهة الحرب ودفعها الى منعطف جديد. فقد اجتاحت الجيوش الهتلرية الاتحاد السوفياتي، ودخلت الحرب العالمية الثانية طوراً جديداً حاسماً. وهز الحدث المسؤولين الأتراك هزة عنيفة: فالاتحاد السوفياتي هو جار تركيا الكبير وعدوها التقليدي الأكبر. كما شعروا بأن ستالين لن يتورع عن احتلال المضايق. اذا لزم الأمر، من اجل درء خطر الاجتياح عن المدن والقرى السوفياتية. فما كان من ونستون تشرشل، وربما بطلب ملح من عصمت اينونو أو بضغط من ثيودور روزفلت، الا ان دعا الاتحاد السوفياتي الى توقيع معاهدة مع بريطانيا تتعهد فيها موسكو باحترام حياد تركيا وسلامة اراضيها. ووقعت المعاهدة في لندن بتاريخ ١٠ آب/ اغسطس ١٩٤١. وقد جاء في هذه المعاهدة ما يلي:

«ان الحكومتين البريطانية والسوفياتية تتعهدان باحترام سلامة اراضي الجمهورية التركية وحدودها الراهنة. ومع تقديرهما لرغبة الحكومة التركية في اجتناب دخول الحرب، فإنهما تعلنان استعدادهما

لمساعدة تركيا ومؤازرتها في حال اعتداء دولة أوروبية [المقصود المانيا طبعاً] عليها».

ويظهر ان الحلفاء لم يرغبوا بترك القلق التركي من الحرب الألمانية ـ السوفياتية يمر دون ان يحاولوا استغلاله لجر تركيا الى جانبهم، او الى ما سمي آنذاك (التحالف الكبير La Grande Al-liance) اي التحالف الاميركي ـ السوفياتي ـ البريطاني ـ الفرنسي. فإذا بالرئيس روزفلت يعلن في ٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤١ ان برنامج الولايات المتحدة الأميركية للمساعدات الخارجية (LEASE-LEND AID) سوف يشمل تركيا ايضاً.

وفي ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢، وصل تشرشل فجأة الى «أضنة»، حيث اجتمع بعصمت اينونو في محاولة لاقناعه بانضمام تركيا الى الحلفاء واعلان الحرب على المانيا. وقد أسرّ لي احد الدبلوماسيين الأتراك (وهو الذي تولى الترجمة) ان رئيس الحكومة البريطانية، قد عرض في هذا الاجتماع على الرئيس التركي ان يتعهد الحلفاء باقتطاع تراقيا الغربية من اليونان مع بعض الاراضي البلغارية، واعطائها بكاملها لتركيا إذا ما انضمت هذه الأخيرة اليهم في حربهم مع المانيا. ولكن اينونو رفض هذا العرض او هذه «المساومة» رفضاً قاطعاً، واصر على حياد تركيا من هذه الحرب. ويقول تشرشل في مذكراته، ان عصمت اينونو قد ابدى في «اجتماع أضنة» مخاوفه من ان يغتنم الاتحاد السوفياتي امكانية انتصاره على الجيوش الألمانية، فيضم دول اوروبا الشرقية الى دائرة نفوذه، وان عملية الضم هذه، في نظر اينونو، سوف تكون سهلة على ستالين نظراً لانتشار العرق السلافي في هذه الدول. ولكنني طمأنته ـ يستطرد تشرشل ـ الى ان هذه المخاوف لا مبرر لها، لأن «روسيا ستالين» هي اليوم غير «روسيا القيصر»، وانه لا يمكن للاتحاد السوفياتي ان تكون عنده مطامح توسعية، لأن طبيعة النظام الاشتراكي تناقض الاستعمار والسيطرة. وانه على

كل حال، اذا ما قام الاتحاد السوفياتي بمثل هذه المغامرة، فإن الحلفاء سوف يمنعونه بالقوة من جعلها امراً واقعاً. وقد اثبتت الأيام فيما بعد ان اينونو كان ابعد نظراً من تشرشل، اذ استولى ستالين على اوروبا الشرقية وشدها الى عجَلة الكرملين...

وقد ظهرت آثار زيارة تشرشل لأضنة في الخطاب الذي ألقاه عصمت اينونو في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٣ امام الجمعية الوطنية التركية والذي جاء فيه:

«ان تركيا ليست متأكدة بعد من انها سوف تنجو من الكارثة العالمية، الا انها سوف تمضي في جهودها لاجتناب ويلات الحرب. وتركيا لا تضمر عداء لأحد، فهي تريد ان تعيش بسلام وتحافظ على كيانها وعلى سلامة اراضيها وعلى حقوقها ومصالحها المشروعة».

ويظهر ان تشرشل لم يتقبل فشل محاولته مع اينونو في «لقاء أضنة»، فإذا به يستعين بالرئيس روزفلت لمساعدته في «تليين» عناد اينونو. ففي اوائل شهر كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٤٣، قدم الاثنان الى القاهرة وطلبا من عصمت اينونو موافاتهما اليها للتفاوض حول حياد تركيا. فذهب اينونو الى العاصمة المصرية حيث عقد اجتماع ثلاثي استمر ثلاثة ايام، لم يتمكن خلاله لا تشرشل ولا روزفلت من اقناع اينونو بزحزحة تركيا عن موقف الحياد الذي التزمته منذ بداية الحرب.

وفي اوائل عام ١٩٤٤ بدأ ميزان القوى يميل لمصلحة الحلفاء، وشعر اينونو بأن الهزيمة لاحقة بألمانيا لا محالة. فقد غزت جيوش الحلفاء ايطاليا ثم سواحل فرنسا في «النورماندي»، كما ان الجيش الأحمر السوفياتي انقض بدوره على اوروبا من الشرق. امام هذا التحول الظاهر في ميزان القوى، بدأ «الداهية التركي» يميل الى التعاون مع الحلفاء، كما ان هؤلاء بدورهم بدأوا يمارسون ضغطاً متزايداً على تركيا كي تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا. وقد

علم السفير الألماني في انقرة «فون بابن» بهذه المحاولات التي كانت تجري بواسطة السفيرين البريطاني والفرنسي، فطلب مقابلة عاجلة مع اينونو وحذره بشدة من الاقدام على هذه الخطوة، ولكن الرئيس التركي كان قد اتخذ قراره بقطع هذه العلاقات. وفي ٢ آب/ اغسطس ١٩٤٤، عقدت الجمعية الوطنية التركية جلسة استثنائية صادقت فيها بالاجماع على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الرايخ الألماني بناء لاقتراح الحكومة. وفي ٤ آب/ اغسطس، غادر «فون بابن» انقرة عائداً الى برلين.

لم تحرك المانيا ساكناً بسبب هذه الخطوة التركية كما لم تحتج عليها، فقد كانت تقترب من الهزيمة النهائية بخطى حثيثة. وفي ٢٠ شباط/ فبراير من عام ١٩٤٥، سلم السفير البريطاني في انقرة مذكرة الى وزارة الخارجية التركية يعلمها فيها انه على تركيا، إذا كانت راغبة في دخول منظمة الأمم المتحدة وحضور مؤتمر سان فرنسيسكو، ان تعلن الحرب على دول المحور قبل ٣١ آذار/مارس ١٩٤٥. وبعد يومين من تسليم هذه المذكرة (اي في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٥)، قررت الجمعية الوطنية التركية اعلان الحرب على المانيا واليابان. وهكذا، نفذ «عصمت» مبدءاً اساسياً من مبادىء اتاتورك: «الحفاظ على سلامة الوطن»، ووقف بإصرار وعناد امام جميع التهديدات والاغراءات الدولية لإخراج تركيا عن حيادها، فجنّب بلاده كوارث الحرب وويلاتها، وجعلها، في النهاية، تربح حرباً لم تشارك فيها بأي معركة!

٣

انتهاء الحرب وولادة الديموقراطية

اذا كان «عصمت اينونو» قد تمكن من تحييد تركيا ودفع كوارث الحرب العالمية الثانية واهوالها عنها من الناحيـة العسكرية والقتالية، الا انه لم يتمكن من تجنيبها الازمـات الاقتصادية والمالية والمعيشية السيئة التي جرتها هذه الحرب على جميع دول العالم المشاركة فيها والمحايدة. فقد ارتفعت اسعـار السلع الاستهـلاكيـة ارتفـاعاً جنونياً لندرتها من جهة، ولتوقف التجارة الدولية من جهة اخرى، اضافة الى اغتنام كبار التجار هذه الفرصة الذهبية، ولجوئهم الى احتكار وتخزين المواد الاستهلاكية لا سيما الغذائية منها. فنتج عن ذلك هبوط مريع في القيمـة الشرائيـة للعملة (Inflation) ، الأمر الذي دفع بالحكومة التركية الى التدخل في الحياة الاقتصادية للبلاد، واحياناً بالعنف، لتـأمين المواد الغذائية للمواطنين. فصدر في ١٨ كانون الثاني/ يناير من عام ١٩٤٠ «قانون الدفاع الوطني»، الذي اعطى الدولة سلطات استثنائية واسعة لتحطيم جشع المحتكرين، وضبط وضع البلاد الصناعي والتجاري والزراعي، الا ان هذا التدبير قد ادى الى ازدهـار عمليات التهريب والتهرب من دفع الضرائب، فكانت النتيجة ان أثرى كبار التجار في المدن ثراء فاحشاً، ومعظمهم من اليهـود والأرمن واليـونـانيين، كما تضخمت ثروات كبار ملاكي الأراضي في الأرياف بشكل تجاوز كل حد معقول ومقبول.

ومع انتهاء الحرب ودخول تركيا في عضوية الأمم المتحدة، بدأت رياح التذمر والسخط تعم ارجاء البلاد بسبب الوضع المعيشي السيىء، لا سيما في اوساط فقراء الفلاحين والعمال والحرفيين والبورجوازية الصغيرة والمتوسطة، التي اخذت تشعر بضرورة تغيير بنية النظام السياسية والاقتصادية، مع اعتراف الجميع بفضل «اينونو» على البلاد وتجنيبها ويلات الحرب نتيجة التزامه بسياسة الحياد وممارسته لها بدبلوماسية ودهاء فائقين. لذلك، لم يعارض احد في اعادة انتخابه لرئاسة الجمهورية في ٥ آب/ اغسطس ١٩٤٦. الا ان الشعور بضرورة التغيير ظل ينمو ويتعاظم في اوساط الجماهير التركية على مختلف ميولها واهوائها، الى ان تحسس بعض زعماء حزب الشعب الجمهوري، ممن كانوا يؤلفون كتلة يمينية راديكالية داخل الحزب، احاسيس وهواجس هذه الجماهير، فأخذوا يهاجمون سياسة الحزب المتزمتة، وتدخل الدولة المستمر في كل شاردة وواردة من شؤون الناس والمؤسسات الخاصة.

وكان على رأس هذه الكتلة «جلال بايار»، نائب ازمير، الذي شغل منصب رئيس الوزراء في عهد اتاتورك (من ٩٣٧ الى ١٩٣٩)، اضافة الى انه كان اكبر رجل اقتصاد ومال في تلك الحقبة ورئيساً لعدة مجالس ادارة في كبريات الشركات والمصارف. و«عدنان مندريس»، نائب آيدين، وهو محام مشهور وخطيب مرموق ومن كبار ملاكي الاراضي ومزارع القطن في ضواحي ازمير. والبروفسور «فؤاد كوبرولو»، نائب كارس، وهو مؤرخ معروف ومن اكبرمثقفي تركيا في عصره، اضافة الى انه سليل اعرق عائلة تركية بعد الأسرة المالكة العثمانية. فقد انجبت اسرته اكثر من اربعة او خمسة «صدر اعظم»، وهؤلاء هم الذين وسعوا الفتوحات العثمانية في الغرب، وقادوا جيوش السلاطين حتى اسوار فيينا. و«رفيق كورالتان»، نائب «ايتيل»، وهو قاض ومحام مرموق ايضاً. وكان

هؤلاء جميعاً من الاعضاء البارزين في حزب الشعب الجمهوري باستثناء «فؤاد كوبرولو»، الذي انضم اليهم من خارج الحزب. الا ان انتقادات زعماء «كتلة الأربعة» ومطالباتهم المستمرة بتغيير سياسة الحزب وجعلها اكثر انفتاحاً وليبيرالية، لم تعط اي نتيجة. فقد وقف معظم نواب الحزب وكبار اعضائه في وجههم، واتهموهم بالديماغوجية والانحراف وتخريب الحزب وشق صفوفه. فما كان من «الأربعة» الا ان بدأوا يفكرون جدياً بتأليف حزب جديد، يقوم على المزيد من الحريات الديموقراطية، ويعتمد النظام الليبيرالي في الحياة الاقتصادية، ويضمن حرية العمل والانتاج في القطاع الخاص.

وجاءتهم الفرصة الذهبية لطرح افكارهم علانية على الشعب، عندما اعلن عصمت اينونو في ١٩ أيار/مايو ١٩٤٥، بمناسبة حفل اقيم في انقرة، انه سيوزع الأراضي والملكيات الزراعية الكبيرة على الفلاحين الفقراء، كما انه سيعمل على تعزيز الحياة الديموقراطية في البلاد. فما كان من «الأربعة» الا ان تقدموا بعدة مقترحات اصلاحية لـ «وضع وعود اينونو موضع التنفيذ»، فلقيت مقترحاتهم تأييداً وترحيباً واسعين في بعض قواعد الحزب، ولكن اكثرية نوابه بقيت واقفة في وجههم. الا انهم لم ييأسوا ولم يتراجعوا، بل ظلوا ماضين في محاولاتهم لاقناع من يمكن اقناعه من نواب الحزب بالانضمام اليهم. وما ان عقد المؤتمر العام للحزب في اواخر عام ١٩٤٥، حتى طرح بايار ومندريس وكورالتان افكارهم الاصلاحية فرفضت من اكثرية الاعضاء، فما كان منهم الا ان اعلنوا استقالتهم من حزب الشعب الجمهوري. وفي السابع من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦، اعلنوا في مؤتمر صحفي تأليفهم لحزب جديد أسموه «الحزب الديموقراطي».

ما ان اعلنت ولادة هذا الحزب الجديد، حتى بدأ الناس يتهافتون للانضمام اليه بأعداد متزايدة كل يوم وبحماس كبير، لأنه كان

يمثل في نظرهم الاستجابة للرغبة الشعبية العارمة في التغيير. وبما انــه كان من المقرر ان تجري الانتخابات النيابية في عام ١٩٤٧ بانتهــاء ولايــة النــواب الحــاليين، فقد قرر زعماء حزب الشعب الجمهوري تقديم موعد هذه الانتخابات وإجراءها في ٢١ تموز/ يوليــو ١٩٤٦، قبل ان يتعاظم نفوذ الحزب الديموقراطي الجديد ويستفحل خطره.

لم يعتــرض الحــزب الديمــوقراطي على هذه «اللعبة» التي ادرك أبعــادهــا ومراميها والنيات السيئة الكامنة وراءها، فقرر خوض المعركة الانتخابية، رغم معرفته المسبقة بأنه لن يربحها، لأنه وجد فيها فرصة لإثبات وجوده. وقد اسفرت هذه الانتخابات عن فوز ٦١ نائبــاً عن الحــزب الديموقراطي مقابل فوز ٤٠٤ نواب عن حزب الشعب الجمهوري.

صحيح ان حزب الشعب الجمهوري قد ربح الانتخابات وبقي هو الحزب المسيطر على «الجمعية الوطنية التركية»، الا ان الصحيح ايضاً ان الحزب الديموقراطي قد اثبت من خلال الواحد وستين مقعداً التي ربحهاانه اصبح «الحزب الثاني» في تركيا، وبالتالي، فقــد قضى على هيمنة الحزب الواحد الذي حكم البلاد منذ قيام الجمهورية الأولى عام ١٩٢٤.

وفي آب/ اغســطس ١٩٤٦ تألفت حكومة جديدة برئاسة «رجب بيكــر»، الذي كان يمثــل الجنــاح المتــطرف في حزب الشعب الجمهــوري. فحــاول، عن طريق اصــدار قوانــين قمعيــة ضد الصحافة، ان يلجم تصاعد شعبية الحزب الديموقراطي، وان يمنع نشر خطب زعمــائــه ونوابه في الصحف اثناء مناقشات الجمعية الوطنيــة. الا ان محــاولاته باءت جميعها بالفشل. لذلك، لم تأبه الصحــافــة لهــذه الاجــراءات القمعيــة وظلت تنشر، رغم المنــع الحكــومي، بيــانــات الحــزب الديمــوقــراطي وتصريحات زعمائه

وخطبهم. واكثر من ذلك، فإن هذه القوانين القمعية قد دفعت الناس اكثر فأكثر نحو الحزب الديموقراطي، كما دفعت عدداً لا بأس به من نواب الحزب الجمهوري الى الاستقالة من هذا الحزب والانضمام الى الحزب الديموقراطي.

أزاء تصرفات رئيس الحكومة المتصلبة ومحاولته بجميع الوسائل تحطيم الحزب الديموقراطي، اصبح جو المناقشات في الجمعية الوطنية مشحوناً بصورة مستمرة بالتوتر والتشنج بين انصار الحكومة «الجمهوريين» والمعارضين «الديموقراطيين». فلم تخلُ جلسة من الجلسات من المهاترات والمشادات وتبادل الاتهامات القاسية الجارحة، حتى انه كثيراً ما وقعت اشتباكات بالأيدي بين النواب من كلا الحزبين. الأمر الذي جعل الجمعية الوطنية تعيش اجواء لا تطاق من الاضطراب والفوضى، حالت دون اقرار القوانين والمشاريع الحيوية التي تحتاج اليها البلاد حاجة ملحة...

واخيراً تدخل الرئيس اينونو شخصياً، فجمع زعماء الحكومة والمعارضة في عدة جلسات متوالية من اجل حملهم على ان يظل الحوار بينهم في اطار الأنظمة البرلمانية الديموقراطية. كما افهم الجميع بأن رئاسة الجمهورية، وان كان الذي يشغلها حالياً (اينونو نفسه) هو زعيم حزب الشعب الجمهوري، الا انها كمركز رئاسي فهي فوق التحزب والاحزاب. وقد سلم الطرفان بوجهة نظر اينونو لما له من احترام كبير لدى زعماء الحكومة والمعارضة على السواء. الا ان هذا الاتفاق لم يدم طويلاً، اذ ما لبثت حكومة «رجب بيكر» ان استقالت تحت ضغط المعارضة المتزايد، وانضمام ٤٧ نائباً جديداً من حزب الشعب الجمهوري الى الحزب الديموقراطي. وخلفتها حكومة مؤقتة حكمت البلاد لغاية ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩.

في هذه الأثناء تعرض الحزب الديموقراطي نفسه لهزة عميقة. فقد

اتهم بعض النواب الديموقراطيين، من غلاة اليمين، قيادة الحزب بأنها تتساهل مع الحكومة وتهادنها في امور كثيرة. وما كان منهم - وعددهم ثلاثون نائباً - الا ان ألفوا حزباً جديداً اسموه «الحزب الوطني»، واخذوا يركزون دعاياتهم على المطالبة بالحريات الدينية. كما نجحوا في اقناع الماريشال «فوزي شاقماق»، القائد السابق للجيش - وكان قد احيل على التقاعد لبلوغه السن القانونية - بترؤس هذا الحزب، وذلك في محاولة منهم لإضفاء هالة من الاحترام والمهابة على حزبهم نظراً لكون «الماريشال» رفيقاً لأتاتورك في السلاح.

أصيب الحزب الديموقراطي بنكسة كبيرة نتيجة هذا الانقسام في صفوفه وخسارته ثلاثين نائباً، الا ان نفوذه في الأوساط الشعبية ظل ينمو ويتعاظم باستمرار. وفي ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩، تألفت حكومة جديدة برئاسة «شمس الدين غونالتاي»،الذي اعلن في اول خطاب له امام الجمعية الوطنية في جلسة الثقة ان:

> «على تركيا ان تتخذ من الانظمة الديموقراطية الغربية نموذجاً لها... وان حرية المعتقد السياسي مقدسة».

فما كان من نواب الحزب الديموقراطي الا ان تمسكوا بهذه الفقرة من الخطاب للمطالبة بالمزيد من الحريات الديموقراطية ووضع قانون انتخابي جديد. وبعد مناقشات عاصفة امتدت حتى نهاية العام، وافقت الجمعية الوطنية في ١٥ شباط/فبراير ١٩٥٠ على وضع قانون انتخابي جديد بموافقة اكثرية نواب الحزبين: الجمهوري والديموقراطي.

ما ان صدر القانون الانتخابي الجديد، حتى بدأت الحملات الانتخابية في جو من الحرية والديموقراطية لا مثيل له في تاريخ تركيا الحديث. فقد ابيحت حرية عقد الاجتماعات والمهرجانات الانتخابية ونشر خطب مرشحي المعارضة. واكثر من ذلك، فقد سمح لزعماء المعارضة بشرح برامجهم ومبادىء حزبهم عبر

الاذاعـة الرسمية على قدم المساواة مع مرشحي الحزب الحاكم، وبينما شدد زعماء حزب الشعب الجمهوري في حملاتهم الانتخابية على ضرورة تنفيـذ الاصلاح الزراعي واعطاء المزيد من الحرية للقطاع الخـاص، مع الوعد بالمزيد من الحريات الديموقراطية، انبـرى زعمـاء الحـزب الديموقراطي الى تسفيه هذه الشعارات، متهمـين حزب الشعب الجمهوري بأنه يتخذ منها ستاراً للدعاية الانتخابية فقط، وان تاريخ هذا الحزب في الحكم يثبت عكس ما يدعيه... اما الحزب الوطني فقد دعا علناً وصراحة الى إلغاء علمنة الدولة «وإحياء الاسلام»...



٤

انتخابات ١٩٥٠...
والمفاجأة الكبرى

جرت الانتخابات النيابية الجديدة في الرابع عشر من شهر ايار/مايو ١٩٥٠ وسط جو حماسي لم تعرفه تركيا منذ وفاة اتاتورك. فأسفرت نتائجها عن فوز ساحق للحزب الديموقراطي لم يفاجىء الشعب التركي فحسب، بل فاجأ الرأي العام الدولي ايضاً الذي كان يتتبع اخبار هذه الانتخابات باهتمام كبير، وبصورة خاصة الرأي العام الأوروبي الذي اصيب بالذهول من فرط الدهشة. فقد حصل الحزب الديموقراطي على ٤٠٣ مقاعد من أصل ٤٨٢ مقعداً، بينما لم يحصل حزب الشعب الجمهوري الا على ٦٩ مقعداً، اما الحزب الوطني فحصل على مقعد واحد فقط، وفاز المستقلون بتسعة مقاعد. وهكذا مني حزب الشعب الجمهوري بهزيمة منكرة، وفقد هيمنته على الحكم التي استمرت سبعة وعشرين عاماً متواصلة!

ان فوز الحزب الديموقراطي في انتخابات عام ١٩٥٠ يمكن اعتباره اهم منعطف في تاريخ تركيا الحديث، بعد سقوط السلطنة وقيام النظام الجمهوري على يدي أتاتورك، كما انه يشكل بداية التحول الكبير في مسيرة الحياة الديموقراطية التي واصلتها تركيا فيما بعد، رغم بعض النكسات التي كان يصححها الجيش بين الحين والآخر، كلما حاول احد الاحزاب الاستئثار بالحكم واستغلاله لمصلحة انصاره ومحازبيه.

اما هزيمة حزب الشعب الجمهوري الذي جرت الانتخابات وزعماؤه في مقاعد الحكم، فلم يكن اول حدث من نوعه في تركيا فحسب، بل في منطقة الشرق الأوسط بأسرها. فهذه المنطقة لم تعرف في تاريخها القديم والحديث هذا النوع من الممارسة الديموقراطية السليمة.

وقد جاء هذا الحدث تحقيقاً لحلم أتاتورك القديم، في ان تصبح تركيا ذات يوم دولة ديموقراطية من الطراز الاوروبي عندما ينضج شعبها بما فيه الكفاية، ويصبح قادراً على ممارسة الديموقراطية في حياته السياسية، وادراك حقيقة ابعادها ومراميها. ذلك ان اتاتورك نفسه كان قد قام بتجربة النظام الديموقراطي عندما كان في رئاسة الدولة، فحرض بعض اعضاء حزبه على انشاء حزب معارض يقف في وجه الحكومة وينتقد سياستها وتصرفاتها، حتى لا يركب الغرور رؤوس الوزراء فيرتكبون التجاوزات، او تأخذهم نشوة الحكم فيخلدون الى الكسل والاهمال. الا ان التجربة فشلت فشلاً ذريعاً، وتحولت هذه «المعارضة الأتاتوركية للحكم الاتاتوركي» الى نوع من الديماغوجية والفوضى. فأدرك «الغازي» ان الشعب التركي غير مؤهل بعد لفهم المعنى العميق للحكم الديموقراطي، وبالتالي لممارسته على وجهه الصحيح، فما كان منه الا ان حل هذا الحزب «المعارض» وألقى ببعض سياسييه الانتهازيين في السجن!

بعد اعلان نتائج الانتخابات، كان طبيعياً ودستورياً ان ينتقل الحكم الى الحزب الديموقراطي. فاستقال عصمت اينونومن رئاسة الجمهورية، رغم طلب زعماء الحزب الديموقراطي منه واصرارهم عليه بأن يبقى في سدة الرئاسة، احتراماً منهم لشخصه ولماضيه، واعترافاً بفضله في اضفاء هذا الجو الديموقراطي المثالي على الانتخابات، التي اتاحت للديموقراطيين هذا الفوز الباهر الذي اوصلهم الى الحكم. ولكن اينونو اصر، بعناده المعروف وأنفته المعهودة، على الاستقالة من رئاسة الدولة. عندها التأمت الجمعية

الوطنية وانتخبت «جلال بايار» رئيساً للجمهورية، الذي كلف بدوره عدنان مندريس تأليف حكومة جديدة. وهنا لا بد من التساؤل عن العوامل والأسباب التي جعلت الحزب الديموقراطي يربح الانتخابات بهذا الشكل الصاعق!

هنالك اسباب كثيرة اجتهد المراقبون والمعلقون السياسيون في ذلك الوقت بتعدادها وتفنيدها. ولكن يبدو لي ان اهم هذه الاسباب ما يلي:

١ ـ الحالة الاقتصادية السيئة التي كانت تتخبط فيها تركيا عندما جرت الانتخابات، والناتجة عن سنوات الحرب رغم موقف الحياد الذي التزم به الرئيس اينونو. ذلك ان الأزمة الاقتصادية قد عمت دول العالم بأسرها، المحاربة منها والمحايدة. لذلك، وجد الناخبون الأتراك انفسهم عشية الانتخابات في حال «اختناق» على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية، فأخذوا ينشدون «التغيير» بأي ثمن. من هنا اندفاعهم بالتصويت للحزب الديموقراطي لأنه «شيء آخر»! لا سيما وان هذا الحزب قد رفع منذ تأسيسه شعار الحد من تدخل الدولة في شؤون القطاع الخاص.

٢ ـ ان بقاء حزب الشعب الجمهوري في الحكم طيلة ٢٧ سنة امر مثير للملل والتبرم، مهما كان زعماء هذا الحزب وساسته مخلصين وصادقين في اتجاهاتهم الوطنية والقومية.

٣ ـ توق المواطن التركي الى المزيد من الحريات الديموقراطية التي حجبها عنه نظام الحزب الواحد. فالرئيس اينونو كان يعتقد ان نظام الحزب الواحد هو نظام ابدي سرمدي، وان هذا مبدأ اساسي من مبادىء اتاتورك، بينما العكس هو الصحيح. فأتاتورك لم يفرض نظام الحزب الواحد الا لأنه لمس، من خلال تجربته التي سبق ذكرها، ان الشعب التركي غير مؤهل بعد

لممارسة النظام الديموقراطي الغربي وما يستتبعه من تعدد الاحزاب. وكانت اكبر أمنية عنده ان يجعل من تركيا دولة ديموقراطية على الطراز الاوروبي.

٤ ـ خروج الحلفاء منتصرين من الحرب كان له تأثير كبير على المثقفين الأتراك، لاسيما الشبان منهم، الذين اعطوا اصواتهم بكثافة للحزب الديموقراطي، آملين في ان يقيموا في بلادهم نظاماً ديموقراطياً مشابهاً للأنظمة القائمة في دول الحلفاء.

٥ ـ كان الحزب الجمهوري قد صادق في ١١ حزيران/يونيو ١٩٤٥ على قانون للاصلاح الزراعي، يقضي بتوزيع بعض املاك الاقطاعيين الكبار على الفلاحين الفقراء، مما اثار خوف الاقطاعيين من نواب الحزب الجمهوري وبالتالي سخطهم عليه.الا ان هذا القانون لم ينفذ، الأمر الذي اثار حفيظة الفلاحين عليه ايضاً. لذلك، صوّت كبار الاقطاعيين وفقراء الفلاحين معاً ضد الحزب الجمهوري.

٦ ـ مساندة رجال الدين في المدن والقرى للحزب الديموقراطي، لأنهم اعتقدوا بأن تساهل هذا الحزب في الأمور الدينية سوف يعزز نفوذهم في المستقبل كما كان الأمر في عهد السلطنة. لذلك، حضوا الناخبين الذين يتأثرون بهم على التصويت للحزب الديموقراطي محاولين اقناعهم بأنه «حزب اسلامي»...

٧ ـ كما ان البورجوازية المتوسطة اعطت هي الاخرى اصواتها للحزب الديموقراطي، اذ ان معظم افراد هذه الطبقة هم من اصحاب المؤسسات الصناعية والتجارية الصغيرة. وكانت هذه الطبقة قد تكونت ونمت خلال سنوات الحرب، الا ان حزب الشعب الجمهوري كان يمنعها من ان تنمو وتتطور الى طبقة رأسمالية. فلما اطلق الحزب الديموقراطي شعار الحد من تدخل الدولة في شؤون القطاع الخاص، وجدت هذه الطبقة ان

الحزب الديموقراطي يمثل اهدافها وطموحاتها فصبت اصواتها عليه.

٨ ـ أما «الاقليات» من اليونانيين والأرمن واليهود فقد صوتوا هم ايضاً الى جانب الحزب الديموقراطي، لأنهم كانوا في معظمهم تجاراً وحرفيين وصيارفة.

٩ ـ كون جلال بايار ـ رئيس الحزب الديموقراطي ـ من كبار رجال المال والأعمال والمصارف، جعل الطبقة الرأسمالية تثق بهذا الحزب وتطمئن الى مستقبلها، لذلك صوت افراد هذه الطبقة لمصلحة الحزب الديموقراطي ايضاً.

١٠ ـ ومع ان الحكومة التي اشرفت على الأنتخابات كانت بمجموعها من اعضاء حزب الشعب الجمهوري، الا ان معظم موظفي الدولة صوتوا الى جانب الحزب الديموقراطي، لأن رواتبهم الضئيلة لم تعد تتناسب مع متطلبات حياة ما بعد الحرب وارتفاع اسعار المواد الغذائية بشكل جنوني، آملين بأن الحزب الديموقراطي سوف يسوي وضعهم اذا ما ربح الانتخابات.

١١ ـ واخيراً احترام اينونو للعبة الديموقراطية، فلم يتدخل لا هو ولا حزبه ولا حكومته لافساد هذه الانتخابات، او لممارسة الضغط والارهاب على الناخبين من مركز السلطة كما يجري عادة في الدول الشرق ـ اوسطية. حتى ان اينونو نفسه، وهو رئيس الجمهورية، اصطحب معه احد مرشحي الحزب الديموقراطي الى بلدة اقيم فيها مهرجان انتخابي للحزب الجمهوري، وطلب من الجماهير المحتشدة ان تستمع بانضباط وهدوء الى خطاب مرشح الحزب الديموقراطي.

وقد اجمع المراقبون والدوائر السياسية في مختلف انحاء اوروبا في

ذلك الحين، على ان انتصار الحزب الديموقراطي في هذه الانتخابات يعتبر ثورة بيضاء في تاريخ تركيا السياسي وتطورها الديموقراطي السليم. الا ان بعض السياسيين الاوروبيين اعتبروا ان عامل الدين كان العامل الأهم في فوز الحزب الديموقراطي في هذه الانتخابات فراحوا يندبون «الاتاتوركية» و«الكمالية»، ويلوحون بخطر عودة صرخات «الجهاد» وصيحات «الله اكبر» على قرع الطبول والزحف من جديد على اسوار فيينا!

ولكن من اجل فهم المسألة الدينية في تركيا علينا ان نعود قليلاً الى الوراء لنرى كيف تطورت هذه المسألة، وكيف تمت معالجتها في عهد أتاتورك ومن بعده في عهد عصمت اينونو، وبالتالي، كيفية معاطاة الحزب الديموقراطي معها في انتخابات عام ١٩٥٠، وفي السنوات العشر التي تلتها من تربعه على الحكم.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٥

المسألة الدينية

عندما انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة الامبراطورية العثمانية، وتوقيع معاهدتي «مودروس» و«سيفر» اللتين ارغمت تركيا بموجبهما على القاء سلاحها وتسليم مقدراتها للحلفاء، وما تبع ذلك من احتلال بريطاني ـ فرنسي ـ يوناني لمدنها وقراها، لم يرتفع من بين انقاض الامبراطورية المهزومة سوى صوت مصطفى كمال، قائد الجيش السابع، ليصرخ في وجه «الباب العالي» و«الحلفاء الغزاة»: كلا لمعاهدتي الاستسلام والذل، كلا للاحتلال الاجنبي المغتصب للسيادة والأرض! ثم ما لبثت هذه الصرخة المدوية ان تحولت الى حرب تحرير وطنية قادها مصطفى كمال في سهول الأناضول وهضابه، وروى كل شبر من ارضه بدماء المقاتلين الابطال من جنوده النظاميين، ومن الفلاحين الثوار الذين امتشقوا السلاح الى جانبه ولبوا نداءه من أجل تحرير تراب الوطن كافة. ولم يجد السلطان «وحيد الدين»، الملقب بـ (محمد السادس) والذي اصبح يعيش في قصره باسطنبول تحت حماية الحراب البريطانية، ما يقاوم به مصطفى كمال سوى اشهار سلاح الدين في وجهه واتهامه وانصاره بالكفر والزندقة. فاستصدر من «شيخ الاسلام» في ذلك الوقت «درزاده عبد الله»، فتوى توجب على «المؤمنين» محاربة «الكماليين»، وتحلل سفك دم زعيمهم «الجنرال مصطفى كمال

باشا»، مع وعد سلطاني بمبلغ كبير من المال مكافأة لمن يأتي برأسه الى «قصر يلدز».

وقد شن السلطان واعوانه وحماته من البريطانيين هذه «الحرب المقدسة» على مصطفى كمال لا لأنه كافر أو ملحد، بل لأنه رفض الخضوع لمعاهدتي «مودروس» و«سيفر»، وطالب بجلاء جميع القوات الاجنبية المحتلة عن اراضي الوطن، دون ان يتعرض في ذلك الوقت لقضية الدين. بل بالعكس، فقد كان يوجه دائماً نداءاته الى الشعب بادئاً اياها بعبارات: «الى ابناء وطننا المسلمين...» و«يا أبناء تركيا الاسلامية...» الى آخر هذه العبارات التي تثير حماس الثوار، لاسيما الأناضوليين منهم، وتدفعهم اكثر فأكثر لخوض المعارك وطرد قوات الاحتلال الاجنبي.

ومما كان يثير حفيظة مصطفى كمال وسخطه ودهشته احياناً، هو قبول السلطان «وحيد الدين» باحتلال البريطانيين للعاصمة اسطنبول، واحتلال الفرنسيين والايطاليين واليونانيين والبلغار لأجزاء اخرى من البلاد، بينما كان هذا «السلطان ـ الخليفة» نفسه وكذلك «السلاطين ـ الخلفاء» من اجداده فيما مضى، يقفون بحدة وعنف في وجه كل تطور حضاري اوروبي، ويجهدون كل الجهد لمنع هذا التطور من التسرب الى أمبراطوريتهم. حتى انهم كانوا يأمرون جنودهم وشرطتهم السرية بحرق اي كتاب اوروبي يجدونه في منزل اي مواطن تركي، وسوق هذا المواطن الى السجن بتهمة الكفر والالحاد والخروج على تعاليم الاسلام! من هنا كان السؤال الكبير الذي طرحه مصطفى كمال على نفسه اولاً وعلى شعبه فيما بعد: كيف تقبل تركيا الغرب كاحتلال وترفضه كحضارة؟! ان ما يجب على تركيا ان تفعله هو العكس تماماً: ان تقبل الغرب كحضارة وترفضه كاحتلال! لذلك، وضع مصطفى كمال نصب عينيه هدفاً واضحاً لكفاحه الوطني، يقوم على تطهير البلاد من الاحتلال الأوروبي اولاً، وبعد ذلك اقامة نظام جمهوري

يأخذ من اوروبا المتحضرة قدوة لارساء قواعد الحكم على اسس علمانية.

والنظام العلماني، كما فرضه اتاتورك، لا يعني النظام اللاديني. فهو لم يكن يهدف الى الغاء الاسلام، بل كان هدفه انهاء تسلط رجال الدين على امور الدولة، وتدخلهم في حياة الناس الاجتماعية والثقافية والمعيشية بصورة عامة، وحصر الدين ضمن نطاق الايمان والعبادة. لذلك، ما ان تسلم زمام الحكم حتى بدأ بقمع المظاهر الدينية المتخلفة التي لا علاقة لها بجوهر الدين، والتي لم تكن سوى عادات وتقاليد موروثة منذ مئات السنين، ومنها هذه الطرق الصوفية التي لا حصر لها، والتي كانت منتشرة بشكل رهيب في انحاء تركيا كافة لا سيما في اوساط الفلاحين: من «البكتاشية» الى «النقشبندية» الى «المولوية» فالقادرية فالشاذلية... الخ، وكلها تقوم على الخرافات والأساطير والمبالغات فيما يستطيع ان يقوم به ائمة هذه الطرق ومشايخها من خوارق ومعجزات! والأغرب من ذلك ان هذه الطرق الصوفية لم تكن منتشرة بين الفلاحين والناس البسطاء فحسب، بل تعدتهم الى اوساط المثقفين واصحاب المراكز العالية في الدولة، حتى ان السلطان عبد الحميد نفسه كان من اتباع الطريقة الشاذلية. لذلك، كان من الطبيعي ان يقف «مشايخ» هذه الطرق واتباعهم ومريدوهم في وجه علمنة الدولة، وان يثابروا على وعظ الناس بأن التبرك والتمسح بقبور «الأولياء الصالحين» يجلب لهم السعادة والرفاهية، وان التقدم الحضاري والتكنولوجي عمل من رجس الشيطان! فكان من الطبيعي ان يتصدى اتاتورك لهذه المنابر الرجعية، وان يشن حملة شعواء لا هوادة فيها على ائمة هذه الطرق ودعاتها. فأغلق بالقوة والعنف جميع زواياها و«تكاياها»، ووضع قوانين صارمة لمعاقبة الذين يمارسون شعائرها في الخفية وفي العلانية. وفي ٣٠ آب/اغسطس ١٩٢٥، القى خطاباً في مدينة «كاستا مونو»، حيث تنتشر «الطريقة المولوية» تعرض فيه

للطرق الصوفية واباطيلها، فخاطب الجماهير المحتشدة قائلاً:

«ان طلب العون والمساعدة من قبور الأموات هو صفعة للمجتمع الانساني المتحضر. واني اتساءل ماذا عسى ان يكون هدف رجال الدين سوى جعل حياة اتباعهم افضل مما هي عليه روحياً ومادياً؟ فإذا كان هذا هو هدفهم، فإنني ارفض حتى مجرد التصور بأنه ما زال في تركيا ـ بعد كل هذا الجهاد الطويل للقضاء على الجهل والتخلف، ورغم قطع العلم والحضارة والمدنية كل هذه الأشواط الكبيرة ـ اناس ما زالوا يلتمسون تحسين اوضاعهم المعيشية من خلال مشايخ الطرق واساليب الشعوذة. يجب ان تعلموا ايها السادة انتم وافراد اسركم، وعلى الأمة التركية بأسرها ان تعلم، ان الجمهورية التركية العلمانية لا يمكن ان تكون بعد اليوم ارضاً خصبة للمشايخ والدراويش واتباعهم من اصحاب «الطريقة»... واذا كان هنالك من «طريقة» حقيقية فهي طريقة الحضارة المبنية على العلم. وعلى من يريد ان يكون انساناً ان يأخذ بما تقدمه له هذه الحضارة وان يتفاعل معها. وعلى مشايخ الطرق ان يفهموا هذا الكلام بوضوح، وبالتالي، ان يغلقوا زواياهم وتكاياهم عن طيبة خاطر، والى الأبد، قبل ان ادمرها فوق رؤوسهم»!

وما ان عاد اتاتورك من «كاستا مونو» الى انقرة، حتى اصدر سلسلة من القوانين والقرارات اغلق بموجبها جميع «التكايا»، وحل جميع الطرق الصوفية في البلاد ومنعها من ممارسة شعائرها تحت طائلة العقوبة الصارمة. كما تنبه أتاتورك الى خطر آخر ـ غير خطر الطرق الصوفية ـ وهو خطر رجال الدين الشرعيين الذين كانوا يقومون بممارسات سرية لعرقلة سير الدولة وتطورها العلماني، بحجة ان العلمنة مناقضة للشريعة. فأدخل في قانون العقوبات المادة (١٦٣) التي تنص على ما يلي:

«ان الذين يحرضون الشعب على القيام بأعمال مخلة بأمن الدولة متسترين بلباس رجال الدين، او يدفعونهم الى عصيان القوانين والأنظمة العلمانية بحجة ان نظام العلمنة يسيء الى المقدسات الدينية، يعاقبون وفقاً للقوانين المرعية».

كما نصت المواد ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٥٩ على معاقبة جميع الوعاظ في المساجد وسائر رجال الدين الذين يحولون دون تطبيق قوانين الدولة وانظمتها، او يحرضون الناس على عدم اطاعة هذه القوانين والأنظمة. كما يعاقب كل من يقيم احتفالاً دينياً خارج الأماكن المخصصة للعبادة.

وفي عام ١٩٢٤ اصدر اتاتورك «قانون الاصلاح الديني»، الذي ألغى بموجبه منصب «شيخ الاسلام»... كما الغى جميع المؤسسات والادارات التابعة له، وأحلّ محلها رئاسة الشؤون الدينية وجعلها تابعة لرئاسة الحكومة. وهكذا اصبحت جميع امور الشؤون الدينية خاضعة مباشرة لرقابة الدولة. هكذا كان الوضع بالنسبة الى المسألة الدينية في عهد اتاتورك وحتى وفاته عام ١٩٣٨. فما الذي حدث بعد وفاته؟

الواقع ان خليفة اتاتورك، الرئيس عصمت اينونو، لم يكن اقل حرصاً من سلفه في محاربة الاتجاهات الدينية المتطرفة التي تصدت لمبدأ العلمنة. فـ «الرجل الثاني» ظل اميناً للمبادىء الأتاتوركية الأساسية، ولم يحد او يسمح لأحد بالحياد عنها. ولكن الناس كانوا اكثر جرأة على «عصمت» منهم على اتاتورك. فعصمت محترم (Respectable). اما اتاتورك فمخيف (Redouta-ble).

لذلك، ما ان توفي اتاتورك حتى بدأ رجال الدين وبعض المثقفين المتعاطفين معهم، يقومون بنشاطات سرية لإحياء الفكر الديني ونشره من جديد. فأخذوا يصدرون نشرات ومطبوعات دينية سرية يهاجمون فيها العلمنة المرادفة في نظرهم للكفر والالحاد. وفي عام ١٩٤١ طبعوا ونشروا «الانسيكلوبيديا التركية الاسلامية». ثم ما لبث بعض نواب الأقاليم ان اخذوا يطالبون بتعليم الدين في المدارس الرسمية بضغط من ناخبيهم الفلاحين، مما اضطر الجمعية الوطنية الى مناقشة هذا الموضوع في ٢٤ كانون

الاول/ديسمبر ١٩٤٦. وكانت المفاجأة الكبرى ان بعض نواب حزب الشعب الجمهوري نفسه، حزب اينونو، خطبوا مطالبين بحرية التعليم الديني. الا ان رئيس الحكومة عارض هذا المطلب بشدة واصرار، بحجة انه مناهض للأتاتوركية. وبعد مناقشات حامية امتدت زهاء عامين، تم التوصل في اوائل عام ١٩٤٩ الى حل وسط، يسمح بالتعليم الديني في المدارس بمعدل ساعتين في الاسبوع فقط وللطلاب الذين يرغب اهلهم في ذلك.

كان هذا هو الوضع بالنسبة الى المسألة الدينية عندما تسلم الحزب الديموقراطي الحكم عام ١٩٥٠. فما الذي حصل بعد هذا التاريخ حتى اصيبت اوروبا بالهلع والخوف بسبب انتصار هذا الحزب في انتخابات ربيع ذلك العام، واعتبارها هذا الفوز نذيراً بعودة تركيا الى ايام الخلافة و«مشيخة الاسلام»؟!

قبل كل شيء يجب ان يكون واضحاً ان زعماء الحزب الديموقراطي لم يكن ليخطر ببال احد منهم، عندما اسسوا حزبهم عام ١٩٤٦، ان تكون اهداف ومبادىء هذا الحزب مناهضة للأتاتوركية أو متعارضة مع مبادئها الاساسية. فرئيس الحزب نفسه، جلال بايار، كان رئيساً للحكومة في عهد اتاتورك من عام ١٩٣٧ الى عام ١٩٣٩، اي انه كان حائزاً على رضى اتاتورك وثقته، اضافة الى انه خاض مع اتاتورك بعض معارك حرب التحرير الوطنية. فكان من غير المعقول ان يكون هذا الحزب مناهضاً للأتاتوركية لا سيما للمبدأين الأساسيين منها: النظام الجمهوري والعلمنة. كل ما في الأمر ان الديموقراطيين رفعوا في انتخابات ١٩٥٠ شعار المطالبة بالحريات الديموقراطية، ومن الطبيعي أن تشمل الحريات الديموقراطية حرية المعتقد الديني وممارسة شعائره. فالأتاتوركية ليست ضد الدين كمعتقد روحي، ولكنها ضده كوسيلة للهيمنة على سياسة الدولة وشؤونها. وقد لاقى هذا الشعار الجديد الذي نادى به الحزب الديموقراطي تجاوباً كبيراً في اوساط الفلاحين، الذين

يشكلون سبعين بالمئة من مجموع الناخبين، فأعطوا اصواتهم لمرشحي هذا الحزب. من هنا، يمكن القول ان الحزب الديموقراطي لم يتنكر للأتاتوركية بل «اجتهد فيها»، بدليل ان زعماء هذا الحزب، وبصورة خاصة عدنان مندريس، قد وقفوا بحزم طيلة وجودهم في الحكم ضد المحاولات الرامية الى الغاء علمنة الدولة...



٦

الحزب الديموقراطي في الحكم

اذا عدنا الى تلك الحقبة التي تسلم فيها الحزب الديموقراطي مسؤولية قيادة البلاد وتصريف شؤونها (من ١٩٥٠ الى ١٩٦٠)، لوجدنا ان جميع التهم التي وجهها اليه خصومه في الداخل والخارج كانت تصب كلها في خانة واحدة: الخروج على الاتاتوركية والتنكر لمبادئها وتعاليمها. فما هي «الأتاتوركية»؟! لقد لخص اتاتورك نفسه مبادئه في الشعار الذي وضعه لحزبه ـ حزب الشعب الجمهوري ـ والذي يتمثل في صورة شمس تنبعث منها ستة شعع ترمز الى المبادىء الثابتة والدائمة للحكم. وهذه المبادىء الستة هي التالية:

اولاً: النظام الجمهوري هو النظام النهائي لتركيا (اي لا عودة الى حكم السلطنة والخلافة).

ثانياً: الشعب التركي يشكل امة واحدة قائمة بذاتها وذات قومية متميزة. وهذا يعني ان تركيا هي صاحبة السيادة المطلقة على اراضيها كافة الواقعة ضمن حدودها الجغرافية الراهنة المعترف بها دولياً.

ثالثاً: تركيا دولة علمانية. اي ان امور الدين فيها منفصلة عن امور الدولة، وبالتالي، فغير مسموح لرجال الدين بالتدخل في شؤون الحكم والادارة والأمور العامة.

رابعاً: النظام الجمهوري العلماني في تركيا نظام شعبي (Populiste) ، اي انـه يقـوم على التمثيـل النيـابي الديموقراطي بمفهومه الاوروبي: «حكم الشعب من الشعب وللشعب». كما يعني هذا المبدأ ايضاً ان جميع المواطنين متساوون امام القانون.

خامساً: النظام الاقتصادي للدولة هو نظام الحرية المراقبة (Etatisme) . وهـذا يعني ان للدولة الحق في مراقبـة نشاطات القطاع الخاص، والتدخل بالقوة اذا لزم الأمر لوقف هذه النشاطات اذا كانت ضارة بالمصلحة العامة.

سادساً: طبيعة النظام طبيعة ثورية (Revolutionniste) ، اي ان هذا النـظام يجب ان يكـون نظاماً متطوراً باستمرار تبعاً لتطور مشـاكـل الحياة، حتى يتم القضاء نهائياً على الجهل والتخلف. فمـاذا فعـل الحـزب الديمـوقـراطي بهـذه المبادىء الأتاتوركية الأساسية خلال عشر سنوات من اضطلاعه بمسؤولية الحكم؟

لقد التزم الحزب الديموقراطي بجميع هذه المبادىء ما عدا اثنين منها، «اجتهد» فيهما ولم يتنكر لهما. عنيت بذلك: مبدأ العلمنة ومبدأ (الدولنة Etatisme)، اذا جاز التعبير. ولا يمكن فهم عهد مندريس دون القاء ضوء على هذين المبدأين.

■ أولاً: العلمنة (Laïcisme)

اتهم الحزب الديموقراطي انه سعى خلال السنوات العشر التي قضاها في الحكم الى «أسلمة النظام»، وبالتالي، الخروج على مبدأ العلمانية الذي كرسه اتاتورك. الا ان هذا الاتهام فيه الكثير من التجني، فلا الحزب الديموقراطي ولا زعيمه عدنان مندريس ارادا القضـاء على النـظام العلماني للدولة. كل ما في الأمر ان زعماء الحزب الديموقراطي، وجدوا ان العامل الحاسم والأهم في فوزهم هذا الفـوز السـاحق في انتخـابـات عام ١٩٥٠، انمـا يعود الى

الفلاحين الذين اعطوهم اصواتهم بكثافة مذهلة. وبما ان هؤلاء الفلاحين شديدو التدين فكان لا بد من ارضائهم، وبالتالي التساهل معهم في اقامة شعائرهم الدينية بالطريقة التي تعجبهم. فسمح مندريس لهم برفع الأذان باللغة العربية، وكذلك اقامة الصلاة داخل المساجد باللغة العربية ايضاً، وبناء المساجد في قراهم وبث القرآن من الاذاعة الرسمية بمعدل ثلاث مرات في الاسبوع، الى ما هنالك من الشعائر الدينية الأخرى، التي اعتبر مندريس انها تشكل مظهراً من مظاهر الحريات الديموقراطية التي نادى بها الحزب الديموقراطي منذ نشوئه عام ١٩٤٦، والتي لا تمس من قريب او بعيد مبدأ العلمنة او جوهره كما فهمه واراده اتاتورك. اضافة الى ذلك، فقد وجد مندريس ان الافكار والمبادىء الشيوعية قد بدأت تتسرب الى تركيا وتنتشر في مختلف ارجائها، لا سيما في المدن، في أعقاب الحرب العالمية الثانية وخروج الاتحادالسوفياتي منتصراً من هذه الحرب. فاعتقد ان الايديولوجية الدينية الاسلامية يمكنها ان تقف حاجزاً في وجه الايديولوجية الشيوعية الالحادية. فراح يطري محاسن الاسلام وفضائله، دون ان يسمح للمتطرفين الدينيين من نواب الحزب الوطني (الذي اصبح فيما بعد حزب الفلاحين الجمهوري) او من نواب حزبه هو بالتطاول على مبدأ علمانية الدولة أو المطالبة بإلغائه. وقد استغل السياسيون الاوروبيون تساهل مندريس في هذه الأمور، فشنوا عليه الحملات الشعواء واتهموه بالتعصب الديني، وطالبوا دولهم وحكوماتهم بفرض حصار اقتصادي وسياسي على تركيا، لأنها اصبحت تشكل «خطراً حضارياً» على اوروبا!

والغريب في الأمر ان اوروبا نفسها هذه، التي وجدت في «الظاهرة الدينية» الجديدة في تركيا خطراً يهدد حضارتها وثقافتها، هي نفسها اوروبا التي هللت لمندريس وصفقت له واعتبرته بطلاً من ابطال «الحرية»، عندما ادخل تركيا في عضوية الحلف الأطلسي

عام ١٩٥٢ وفي عضوية حلف بغداد (حلف المعاهدة المركزية فيما بعد) عام ١٩٥٥!

■ ثانياً: الدولنة (Etatisme)

هذا المبدأ الخامس من مبادىء اتاتورك يعني ـ كما ذكرنا سابقاً ـ ان للدولة الحق بالتدخل في شؤون القطاع الخاص اذا ما وجدت ضرورة لذلك. فهي تتدخل مثلاً من اجل حماية نفسها من نفوذ كبار الرأسماليين والاقطاعيين، وتدخلهم في شؤون الحكم وتأثيرهم عليه. ولكي نفهم تصرفات الحزب الديموقراطي في الحكم في مجالات الحياة الاقتصادية، علينا ان نفهم وضع تركيا الاقتصادي قبل وصول هذا الحزب الى الحكم عام ١٩٥٠.

من المعروف ان الأتراك في عهد السلطنة والخلافة لم يكونوا ليهتموا بالتجارة والصناعة والحرف المهنية ووسائل النقل وما الى ذلك... اذ انهم كانوا يحتقرون هذه المهن ويعتبرونها غير لائقة بهم كشعب «فاتح». لذلك، احتفظوا بما كانوا يسمونه «المهن الشريفة»: اي الجندية والوظائف الحكومية، اما الفلاحون منهم فكانوا منصرفين الى تربية قطعان الماشية. لذلك، بقيت الحرف والمهن الحرة وقفاً على اليهود والأرمن واليونانيين وسائر الأقليات المنتشرة في مختلف ارجاء الامبراطورية العثمانية، هذا اضافة الى ان «نظام الامتيازات» في اواخر عهود السلطنة قد وضع اقتصاد تركيا وجميع مرافقها الحيوية تحت اشراف وادارة الدول والشركات الأوروبية من: مناجم الفحم الى سكك الحديد الى وسائل النقل البحري الى شركات المياه والغاز والكهرباء وسواها وسواها...

وقد ورث اتاتورك هذا الوضع الاقتصادي المنهار والمخزي من هذه الامبراطورية المهلهلة، التي اطلق عليها الاوروبيون في اواخر ايامها لقب «الرجل المريض»، فكان عليه ان يبدأ من الصفر لترميم الاقتصاد التركي. ومن اجل الوصول الى ذلك، كان عليه ان يفي

اولاً ديـون الأمبراطورية، اذ ان «الامتيازات» قد أعطيت للدول الاوروبيـة بسبب ديـون السلاطين، فما كان منه الا ان طلب في مفاوضات لوزان عام ١٩٢٢ توزيع ديون الامبراطورية العثمانية على جميع الدول التي كانت تتألف منها هذه الامبراطورية، فوافقت الدول الحليفة على هذا الطلب؛ وبذلك تمكن أتاتورك من تخفيض ديون تركيا تخفيضاً كبيراً، وسدد هذه الديون بسرعة فائقة وبأمانة كلية من بيع الفحم التركي للدول الدائنة. وما ان تم تسديد هذه الديـون، حتى استـرد اتـاتـورك جميع الشركات الأجنبية ذات الامتياز العاملة في الاراضي التركية، وجعلها شركات تركية خالصة.

وانصرف اتاتورك بعد ذلك الى خوض معركة البناء الاقتصادي في الحقلين: الزراعي والصناعي. فأسس البنك الزراعي (ZIRAAT BANKASI)، من اجل اعطاء قروض طويلة الأجل للفلاحين وبفوائد رمزية، كي يساعدهم على استثمار اراضيهم. كما اسس بنك العمل (IS BANKASI) ، لتشجيـع الصنـاعـة والاشراف على الشركـات والمؤسسات المستردة من الدول الاوروبية.

وبما ان معظم الأرمن واليهود واليونانيين كانوا قد غادروا تركيا اثنـاء الثـورة الكمالية وبعد وصول اتاتورك الى الحكم، فقد وجد اتاتورك ان ابناء شعبه غير قادرين على القيام بالأعمال التي كان يقوم بها هؤلاء، وانه لا بد من ان تقوم الدولة بهذه الأعمال. فأنشأ الـ (سـومر بنك Sümer Bank) عام ١٩٣٣، الذي كانت مهمته تمويل صناعات النسيج والمعادن والزجاج، اضافة الى الصناعات الكيميـائية. وفي عام ١٩٣٥ اسس (البنك الحثي ETI BANK)، الذي كانت مهمته الاشراف على استثمار المناجم: كالفحم والكروم والنحاس والمانيزيوم والكبريت...الخ، كما اهتم (ETI BANK) فيما بعد بالصناعات الغذائية. وبما ان جميع هذه البنوك والمصارف الكبـيرة هي مؤسسـات حكـوميـة، فقد كثرت وكبرت المؤسسات الخاصة التابعة للدولة، ولم يعد بإمكان القطاع الخاص الا ان

ينشيء صناعات هامشية صغيرة لا تتعاطاها مؤسسات الدولة الضخمة.

هكذا كان وضع تركيا الاقتصادي في حياة اتاتورك، وهكذا بقي طيلة عهد خليفته عصمت اينونو، الذي جعل من مبدأ تدخل الدولة في شؤون القطاع الخاص وإشرافها عليه «سنة اتاتوركية» غير قابلة للتحوير أو التبديل، فراح يضيق الخناق على الشركات والمؤسسات الخاصة التي قامت بعد وفاة اتاتورك، ويخضعها لقوانين وانظمة ضرائبية صارمة طيلة فترة حكمه من عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٤٩.
فما الذي حصل في عهد مندريس؟

عندما اعلن الحزب الديموقراطي عن ولادته عام ١٩٤٦، كان اول شعار نادى به: عدم تدخل الدولة في شؤون القطاع الخاص. وحجته في ذلك ان هذا التدخل اذا كان له ما يبرره بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠، من اجل اعادة الحياة الى تركيا بعد ان دمرتها الحرب العالمية الأولى والحرب الأهلية التي تلتها (الثورة الكمالية)، فإنه لم يعد من الجائز في عام ١٩٤٦ ان يستمر هذا التدخل. وعلى تركيا من الآن وصاعداً ان تعتمد سياسة الاقتصاد الحر (Liberalisme).

واذا ما القينا نظرة شاملة على سياسة تركيا الاقتصادية في عهد مندريس، لوجدناها تتمحور حول نقطتين: تحسين اوضاع الفلاحين في القرى، وتشجيع الرأسمال الخاص في القطاع الصناعي.

بالنسبة الى النقطة الأولى، فقد أدخل مندريس التكنولوجيا الزراعية الى الأرياف، فأرسل الجرارات والتراكتورات والحصادات الى الفلاحين، كما وزع عليهم الأسمدة الكيميائية وارسل اليهم مرشدين زراعيين من اصحاب الاختصاص. وبما ان الأناضول في معظمه مناطق قاحلة تعتمد في اعمال الري على الأمطار الموسمية،

فقد انشأ مندريس العديد من السدود الكبيرة بمعدل سد في كل منطقة تقريباً. اما المهندس الذي وضع تصاميم هذه السدود واشرف على تنفيذها فهو السيد سليمان ديميريل، رئيس حزب العدالة، والذي تولى رئاسة الحكومة عدة مرات بعد انقلاب ١٩٦٠. وكان يشغل في عهد مندريس منصب مدير عام وزارة الزراعة. وما ان مضت بضع سنوات على سياسة مندريس الزراعية حتى اخذت تركيا تصدر الى الدول الاوروبية والى دول الشرق الأوسط: القمح والبندق والتين المجفف والعنب والقطن والشاي ومختلف انواع الخضار والفواكه. الا ان القطن كان اهم هذه الصادرات، فهو يزرع في مساحات شاسعة من أضنة وازمير وضواحيها. وانشأ مندريس العديد من الاهراءات لتخزين الحبوب، وتغطية حاجة البلاد منها في سنوات الجفاف والقحط. كما ربط جميع القرى بشبكات طرق معبدة كي يسهل على الفلاحين نقل محاصيلهم الزراعية الى المدن.

اما بالنسبة الى النقطة الثانية، فقد انشأ مندريس العديد من المعامل والمصانع لاسيما في ازمير واسطنبول كـ: معامل النسيج ومعامل عصير الفواكه ومعامل الاسمنت ولوازم البناء ومصانع الأحذية ودباغة الجلود ومعامل الصابون والأدوية والأسمدة الكيميائية، وغير ذلك مما يصعب حصره. وجميع هذه المعامل والمصانع انشئت برساميل خاصة من كبار المتمولين او من الشركات التجارية والصناعية المساهمة. وقد ازدهر الاقتصاد التركي في عهد مندريس ازدهاراً كبيراً حتى سمي عهده بالعهد الذهبي. ولطالما ردد مندريس بأنه سوف يخلق مليونيراً في كل حي من أحياء المدن التركية.

فإذا كان هذا هو عهد مندريس، وهو «عهد ذهبي» ـ كما يقول انصاره واتباعه حتى اليوم ـ فأين هي اخطاؤه حتى استحق هذا

العقاب الصارم على ايدي ضباط الجيش، الذين ازاحوه عن الحكم في السابع والعشرين من شهر أيار/مايو عام ١٩٦٠ واحكموا حبل المشنقة حول عنقه؟!

٧

اخطاء مندريس

وجهت الى منـدريس تهم عديدة بعضـها صحيح وبعضـها فيه الكثير من التجني. واهم هذه التهم ما يلي:

اولاً: اهتمامه بإرضـاء مشاعر الفلاحين الدينية ادى الى بروز تيار ديني جارف كاد يطيح بالاتاتوركية من اساسها. فقد وجد مندريس نفسه مضطراً، في كل مرة يتساهل فيها بممارسة بعض الشعائر الدينيـة. الى اعطاء المزيد من التساهل رغم تصريحاته المتكررة بالتزام نظام العلمانية وعدم قبوله بإلغائه او استبداله بنظام آخر. فقد كان دائماً يردد:

«لا رجوع عن فصل الدين عن الدولة. الا ان تركيا بلد اسلامي وستبقى كذلك».

وكان مندريس يعني بهذا القول ان العقيدة الروحية للأتراك هي العقيدة الاسلامية، ولكن هذه العقيدة لا علاقة لها بنظام الحكم وقوانينه الوضعية. اي ان الاسلام بالنسبة الى الشعب التركي، في نظر مندريس، هو كالمسيحية بالنسبة الى الشعوب الأوروبية. فكما ان الدول الاوروبية هي دول مسيحية من حيث المعتقد الديني، مع ان انظمة الحكم فيها علمانية، كذلك، فإن الدين الاسلامي هو دين الشعب التركي مع ابقاء نظام الحكم علمانياً. الا ان هذا المفهوم للدين وللعلمنة اذا كان من السهل على الأتراك المثقفين ادراكه،

فإن فهمه كان صعباً جداً على الفلاحين الذين وجدوا في التساهلات الدينيــة التي منحهم ايــاهــا منــدريس، مؤشراً بالعودة الى عهد الخــلافــة، الأمر الذي افسح المجال امام عودة الطرق الصوفية وممارسة طقوسها علناً. وهذا ما كان اتاتورك قد منعه منعاً باتاً، ووضع العقوبات الجزائية بحق كل من ينشر الدعوة لمبادىء هذه الطرق وممــارســة شعائرها. ولم يقف الأمر عند عودة الصوفية القديمة الى ممارسة نشاطها السابق، بل ظهرت طرق جديدة اخطر وادهى لا سيما «الطريقة النورسوية» التي اسسها الشيخ سعيد النورسي، وقد تبين فيما بعد ان هذه الطريقة لم تكن سوى حركة عنصرية انفصالية. كما تجرأ الكثيرون من ائمة المساجد في القرى الانــاضــولية على مهاجمة نظام العلمنة والمطالبة بإلغائه واعلان الاسلام ديناً رسمياً للدولة والحكم بموجب تعاليم «الشريعة»... فكان وضع مندريس كوضع من اخرج المارد من عنق الزجاجة ولم يعد بإمكانه ارجاعه اليها!

ثانيــاً: اعتمــاد منــدريس النظام الليبيرالي في القطاعين الزراعي والصناعي ادى الى فوضى اقتصادية ومالية، ما لبثت ان تحولت الى نقمة على حكمه وعلى سياسة الحزب الديموقراطي ككل. ففي الحقل الزراعي، كان المستفيــد الأول من الاصــلاحــات الزراعية كبار ملاكي الأراضي (الأغــوات) والفــلاحــين من اصحــاب الملكيــات الزراعية المتوسطة. اما الفلاحون الفقراء فقد بقوا على ما كانوا عليــه قبــل عام ١٩٥٠، لعجزهم عن شراء الأسمدة ودفع اجور الجرارات الزراعية واجور نقل محاصيلهم الى المدن وما الى ذلك...

كما ان اعطاء الحرية الكاملة للقطاع الخاص في الميدان الصناعي، أدى الى نشوء عصبة من كبار رجال الأعمال الذين سيطروا على مقــدرات البــلاد الصناعية والمالية والتفوا حول مراكز النفوذ في الحزب الديموقراطي، فعقدوا مع زعماء هذا الحزب صفقات كبيرة مخالفة للأنظمة والقوانين المرعية، اضافة الى ذلك، فإن هذا التطور

الصناعي السريع قد اوقع تركيا في حالة تضخم نقدي (Inflation) مأساوية. ففي عام ١٩٥٧، اصبحت الخزينة التركية خالية الوفاض من النقد النادر الأجنبي، ولم يعد بإمكان الدولة ان تفي ديونها الخارجية التي بلغت عام ١٩٦٠ حوالى ملياري دولار. كما ان هذا التضخم النقدي قد ادى الى ارتفاع اسعارالسلع الاستهلاكية بشكل جنوني، مما تسبب في كارثة اجتماعية بالنسبة الى الفئات الشعبية ذات الدخل المحدود، وعلى رأسها العمال والموظفون والعسكريون.

ثالثاً: اما الخطأ الثالث المميت الذي وقع فيه مندريس ودفع حياته ثمناً له، فهو تضييقه على الحريات السياسية العامة. فقد اعتقد، بعد فوزه هذا الفوز الباهر في انتخابات عام ١٩٥٠، انه قد اصبح «معبود الجماهير» وسيد تركيا المطلق، وبعبارة اخرى اعتقد انه قداصبح «اتاتورك الثاني»، وبالتالي، فهو حر في ان يصنع ما يشاء وان يحكم بما يشاء وكيف يشاء... وبدأ صدره يضيق بالانتقادات الموجهة اليه والى حزبه، فأصدر منذ عام ١٩٥٣ عدة قوانين وانظمة تقيد الحريات الصحفية وتضيق الخناق على الاحزاب المعارضة، ولم يسلم من هذه القوانين الجائرة حتى اساتذة الجامعات الذين حظر عليهم الاشتغال بالسياسة. وجاءت ضربته القاضية للحياة الديموقراطية عندما استصدر من الجمعية الوطنية ـ التي يملك حزبه اكثرية مقاعدها ـ قانوناً يجيز للحكومة مصادرة معظم مكاتب ومؤسسات حزب الشعب الجمهوري، بحجة ان هذا الحزب قد دفع ثمن هذه المكاتب والمؤسسات من اموال الخزينة عندما كان مسيطراً على مقدرات الحكم في ظل نظام الحزب الواحد (من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٩).

وفي عام ١٩٥٤، انتزع مندريس من الجمعية الوطنية، وبالطريقة نفسها، قانوناً يعطي الحكومة الحق في صرف موظفي الدولة من الخدمة، دون ان يكون لهؤلاء الموظفين الحق في الاعتراض امام اي

محكمة او مرجع قانوني. وكان واضحاً ان مندريس قد اراد بهذا القـانـون تطهـير الادارة من جميع الموظفين غير الموالين لحزبه، واستبدالهم بموظفين آخرين من انصار هذا الحزب ومن انصاره هو شخصيـاً. وامعـانـاً منـه في التحـدي والنكاية والانتقام من خصـومـه، منـع منـدريس احزاب المعارضة من حق استخدام الاذاعة الرسمية في الحملات الانتخابية وجعلها وقفاً على حزبه هو فقـط! كمـا صدر في عام ١٩٥٤ ايضاً قانون يمنع الصحف من التعرض لحياة المسؤولين الخاصة، أو نشر أي أخبار كاذبة عنهم تحت طائلة العقوبة. وقد دخل عدد كبير من الصحافيين السجن بعد صدور هذا القانون.

وفي عام ١٩٥٥ رفعت الحصـانـة عن النائب الجمهوري «قاسم غولك»، نائب أضنـة وامـين عام حزب الشعب الجمهوري وابن شقيق الحاكم الاداري لجبل لبنان عام ١٩١٧ «علي منيف بك»، لأنه هاجم الحكومة في احدى خطبه امام الجمعية الوطنية وزج به في السجن. كما سجن في هذا العام ايضاً الصحفي الكبير «متين توكير»، صهر الرئيس اينونو. ثم اغلقت جريدة «اولوس» لسان حال حزب الشعب الجمهوري، بحجة انها خالفت قانون الصحافة.

وفي عام ١٩٥٦ صدر قانون جديد يضيق الخناق اكثر فأكثر على الحريات الصحفية، اذ نص هذا القانون على معاقبة «كل ما من شأنه ان يزعزع الثقة بالحكم او يحط من كرامة الحكومة». كما منعت في هذا العام ايضاً الاجتماعات والمهرجانات الحزبية الا في فترة الخمسة واربعين يوماً التي تسبق الانتخابات النيابية العامة. واعطي البوليس حق اطلاق النار على كل تجمع او مهرجان حزبي غير مرخص بعقده من وزارة الداخلية.

كل هذه الأمور والاخطاء عجلت في قيام انقلاب السابع والعشرين من ايار/مايو ١٩٦٠. الا انه قبل وقوع الانقلاب، كانت تركيا قد شهـدت اجـواء توتـرات سياسية خطيرة وتسارعت على مسرحها

احداث جسام، جعلت شبح الانقلاب العسكري يخيم فوق البلاد كل يوم اكثر من الذي سبقه. وكان واضحاً لكل مواطن تركي او مراقب اجنبي في ذلك الوقت، ان «شيئاً ما» سيحدث في تركيا. الا ان مندريس لم يأبه لكل هذه الأمور، واعتقد ان اي تراجع منه يمس «هيبته الشخصية» ـ وكان شديد الاعتداد بنفسه ـ فمضى في تحدياته حتى النهاية، مما دفع نواب حزب الشعب الجمهوري المعارض الى تقديم لائحة اتهام ضد الحزب الديموقراطي وحكومته امام الجمعية الوطنية في شهر شباط/ فبراير من عام ١٩٦٠، تضمنت احد عشر اتهاماً تدور كلها حول الفساد والرشوة واستغلال النفوذ وكبت الحريات، ومن بينها اتهام لأحد الوزراء بعقد صفقة ربح فيها ٧٥٠٠٠٠ دولار! الا ان نواب الحزب الديموقراطي صوتوا ضد طرح الثقة بالحكومة على اساس هذه الاتهامات التي سارعت الصحف الى نشرها، مما سبب احراجاً كبيراً لمندريس الذي لمس بعد هذه «العاصفة» ان وضعه في الحكم قد اصبح حرجاً. فقرر القيام بجولة في جميع انحاء البلاد، والقى خطباً حماسية امام الحشود الجماهيرية مدافعاً فيها عن شخصه وعن سياسة حكومته. فما كان من عصمت اينونو ـ زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض ـ الا ان قام هو الآخر بجولة مماثلة.

وفي الثاني من شهر نيسان/ ابريل ١٩٦٠، قام اينونو، ومعه عدد من نواب حزبه، برحلة في القطار الى مدينة «قيصري»، وما ان وصل القطار الى المحطة حتى صعد «الوالي» الى مقصورة اينونو وابلغه ان لديه اوامر تقضي بمنعه من زيارة المدينة، كما حذره بأنه اذا ما تحدى هذه الأوامر وغادر القطار فإن الجماهير سوف ترشقه بالحجارة. ولكن اينونو رفض هذا التهديد، كما رفض العودة الى انقرة، وبقي ملازماً مقصورته في القطار، فما كان من انصاره ومن بعض ضباط الجيش الا ان صعدوا الى مقصورته وتضامنوا معه، عندها نزل اينونو من القطار وشق طريقه وسط الجموع الصاخبة،

فإذا بالجنود والضباط المصطفين لمنعه من زيارة المدينة يأخذون له التحيــة العسكـريــة كما لو انه ما زال «جنرالاً» فعلياً او رئيساً للجمهـورية. وقد ترك هذا الحادث اثراً كبيراً في صفوف الجيش الذي يكن احتراماً كبيراً لاينونو ويعتبره رفيق سلاح لأتاتورك، فإذا بثــلاثة ضباط وأحدهم برتبة «كولونيل»، يقدمون استقالتهم من الجيش احتجاجاً على حادثة «قيصري». فما كان من مندريس الا ان أمــر بإلقــاء القبض عليهم وتوقيفهم، فاستشاط رئيس اركان الجيش، الجنرال جمال غورسل، غضباً لهذه الاهانة، وطلب من مندريس اخلاء سبيل الضباط الثلاثة فوراً، ولكن مندريس رفض طلبه، عندها طلب غورسل اعفاءه من منصبه وغادر انقرة الى ازمير حيث لزم منزله فيها. بعد هذا الحادث اخذت ايام مندريس تقترب بخطى حثيثة من نهايتها: لقد اصبح الجيش التركي خصماً له. والاتراك يدركون جيداً ماذا يعني وقوف الجيش في وجه الحكم!

ثم تبع هذا الحادث حادث آخر لا يقل اهمية وخطورة عنه. فقد تقــدم نائبــان من الحــزب الديمــوقراطي، وبإيعاز من مندريس، باقتــراح امــام الجمعية الوطنية يرمي الى تأليف لجنة للبحث في نشاطات حزب الشعب الجمهوري «وجرائمه»، فما كان من عصمت اينــونو الا ان وقف والقى خطاباً عنيفاً هاجم فيه هذا الاقتراح ونعتــه بأنــه «دكتــاتــوري» و«لادستوري»، كما انه يشكل خرقاً للديموقراطية وحقوق الانسان. فحصل هياج وصخب كبيرين في القاعة، ووقف احد نواب الحزب الديموقراطي المدعو «صامت آغا اوغلو»، فهــاجم اينــونو هجوماً عنيفاً معدداً «جرائمه» منذ حرب الاستقلال حتى نزوله عن كرسي رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٠... عندها وقف اينونو وخاطب مندريس ووزراءه ونواب حزبه قائلاً لهم بلهجة كلها تحذير وشفقة في الوقت نفسه:

«اذا استمريتم بالسير في هذه الطريق فحتى انا سأكون عاجزاً عن انقاذكم»!

وما ان تلفظ اينونو بهذا التحذير، حتى علا الصراخ والصخب في صفوف الوزراء ونواب الحزب الديموقراطي، فقد كان واضحاً ان اينـونـو ينذر بانقلاب عسكري. وغادر «الثعلب العجوز» القاعة وتبعه جميع نواب حزبه، فما كان من نواب الحزب الديموقراطي الا ان اتخذوا قراراً بمنع اينونو من حضور جلسات الجمعية الوطنية. وكـانت هذه الشرارة الأولى التي اخـرجت الجيش من ثكناته في السـابـع والعشرين من شـهر ايار/ مايو ١٩٦٠ والاستيلاء على الحكم، نظراً للاحتـرام الكبـير الذي يكنه العسكريون لعصمت اينونو ولماضيه المجيد في حرب التحرير الوطنية.

ثم توالت اخـطاء مندريس برعونة يصعب تصديقها بالنسبة الى رجل دولة فذ مثله، اذ واصلت «لجنة التحقيق البرلمانية» مناقشاتها التي نتج عنها توقيف عدد من نواب حزب الشعب الجمهوري ومن كبار اساتذة الجامعات المنتمين الى صفوفه او المتعاطفين معه. كما اوقف عدد كبير من الصحفيين وعطلت صحفهم، اضافة الى ذلك، سمـح مندريس بمراقبة الرسائل والخطوط الهاتفية، اي انه بدأ يتجه نحو الحكم البوليسي القمعي، ثم جاءت الطامة الكبرى عندما سرت الإشاعات بأن عدداً من ضباط الجيش قد اوقفوا وضربوا. فما كان من طلاب المدرسة الحربية الا ان قاموا بتظاهرة في ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٠ (قبل ستة ايام من الانقلاب) مشى فيها نحو الف طالب باتجاه القصر الجمهوري. كما سار معهم في هذه التظاهرة اسـاتـذتهم وقـادتهم من الضبـاط، اضافة الى اعداد كبيرة من المـدنيـين. فافترشوا حدائق القصر الجمهوري واخذوا ينشدون الأناشيد العسكرية، ولم يعودوا الى ثكناتهم الا بعد ان اسمعوا صوتهم عالياً لرئيس الجمهورية، جلال بايار، وافهموه بأن الجيش والشعب لم يعد بإمكانهما تحمل هذا النوع من الحكم!



٨

الانقلاب

بعد تظاهرة طلاب الكلية العسكرية وطرد عصمت اينونو من الجمعية الوطنية، لم يعد هنالك مجال للشك بأن الانقلاب العسكري اصبح وشيكاً، وان مندريس وحزبه ووزراءه سيدفعون الثمن باهظاً، وباهظاً جداً...

وبالفعل، ما ان اقتربت ساعة الصفر من ليلة السابع والعشرين من شهر ايار/ مايو ١٩٦٠، حتى انطلقت بعض قوات الجيش بدباباتها ومصفحاتها باتجاه دار الاذاعة وسائر المباني والمؤسسات الحكومية فاحتلتها، بينما توجه بعضها الآخر نحو مقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديموقراطي البارزين، فاعتقلوا الجميع وعلى رأسهم رئيس الجمهورية جلال بايار، ورئيس الحكومة عدنان مندريس، ورئيس الجمعية الوطنية رفيق كورالتان، وجميع الوزراء وحوالى ثلاثمائة نائب ديموقراطي، كما اعتقل قائد الجيش «الجنرال اردلهون» وعدد كبير من كبار الضباط في الجيش والبوليس. اما النواب الباقون الذين افلتوا من الاعتقال، فقد وجه الجيش اليهم انذاراً بوضع انفسهم تحت حمايته من اجل المحافظة على سلامتهم. واتسع نطاق الاعتقالات بعد ذلك حتى شمل العديد من كبار التجار ورجال الأعمال ممن كانت لهم صلة بمندريس ووزرائه، كما شمل بعض ولاة المدن والأقاليم حتى اصبح عدد المعتقلين ٥٩٢ شخصاً.

كان اول ما فعله الانقلابيون في اليوم السابق للانقلاب استدعاء الجنرال جمال غورسل، رئيس الأركان السابق، من منزله في ازمير على متن طائرة عسكرية نقلته الى انقرة لتزعم حركة الانقلاب. وما ان نجح الانقلاب، الذي لم تستغرق عملياته اكثر من اربع ساعات، حتى اذاع قادته بلاغاً عسكرياً في اول نشرة اخبار صباحية، تلاه امين عام مجلس قيادة الثورة الكولونيل «ألب ارسلان توركش» بادئاً كلامه:

«انتبهوا... انتبهوا... بلاغ صادر عن قيادة مجلس الثورة للقوات التركية المسلحة».

ثم تلا توركش نص البلاغ الموجه الى «الأمة التركية»، والذي جاء فيه ان ضباط مجلس قيادة الثورة قاموا بانقلاب عسكري فجر اليوم من اجل وضع حد للتطاحن الحزبي الأرعن، الذي هوى بالبلاد الى الدرك الأسفل من الشقاق والفوضى، ومزق وحدة الشعب التركي وداس كرامة الشرفاء من ابنائه. وان هدف الانقلاب هو تصحيح مجرى الحياة الديموقراطية في البلاد، مع الوعد بإجراء انتخابات نيابية عامة حرة ونزيهة في اقرب وقت ممكن، وتسليم الحكم الى الحزب السياسي الذي يفوز بأغلبية المقاعد. كما اعلن توركش ان مجلس قيادة الثورة يحترم جميع المعاهدات والمواثيق الدولية التي ترتبط بها تركيا: من معاهدة الحلف الاطلسي، الى معاهدة حلف «السانتو» (حلف بغداد سابقاً)، الى ميثاق الأمم المتحدة... كما اعلن البلاغ ان مجلس قيادة الثورة يتعهد بالمحافظة على المبادىء الأتاتوركية وحمايتها من عبث العابثين بها، وان شعار الانقلاب هو الشعار نفسه الذي رفعه أتاتورك: «سلم في الداخل وسلم في الخارج». ولكن من هم «الانقلابيون»؟

انهم جميعاً (باستثناء امين عام مجلس قيادة الثورة الكولونيل ألب ارسلان توركش الذي الف فيما بعد حزباً سياسياً يمينياً متطرفاً) عسكريون محترفون ممن تربوا تربية اتاتوركية خالصة، قوامها

«ابعاد الجيش عن السياسة وابعاد السياسة عن الجيش». كما انهم جميعاً متخرجون من «الاكاديمية التركية العسكرية»، وقد امضى بعضهم دورات عسكرية تدريبية في الخارج لا سيما اوروبا والولايات المتحدة الأميركية، كما ان احدهم، الجنرال «جمال مادان اوغلو»، هو الذي قاد الفرقة التركية في الحرب الكورية. اما عددهم فكان ٣٨ ضابطاً: خمسة منهم برتبة «جنرال»، و ١٥ برتبة «كولونيل»، و ١٢ برتبة «مقدم»، و٦برتبة «نقيب». وفيما يلي جدول باسمائهم ورتبهم واماكن وتواريخ ولادتهم:

الاسم	الرتبة	تاريخ ومكان الولادة
جمال غورسل	جنرال	١٨٩٥ ارزروم
فخري اوزديليك	جنرال	١٨٩٨ بورصا
جمال مادان اوغلو	جنرال	١٩٠٧ اوشاك
عرفان باستوغ	جنرال	١٩٠٨ فان
صدقي اولاي	جنرال	١٩٠٧ ازمير
اكرم اكونير	كولونيل	١٩١٦ توكات
مجيب أتكلي	كولونيل	١٩١٩ ارزروم
عثمان كوكسال	كولونيل	١٩١٦ سالونيك
فكرت كوتياك	كولونيل	١٩١٥ انقرة
سامي كوتشوك	كولونيل	١٩١٦ دراما (في مقدونيا)
حيدر تونشكانات	كولونيل	١٩٢١ بانديرما
ألب ارسلان توركش	كولونيل	١٩١٧ قبرص
مظفر يوردا كولير	كولونيل	١٩١٥ اسطنبول
فاضل اكويونلو	كولونيل	١٩١٤ يوزغاات
رفعت اكسوي اوغلو	كولونيل	١٩٢١ اسطنبول
اورهان كابي باي	كولونيل	١٩١٨ اسطنبول
مصطفى كابلان	كولونيل	١٩٢٣ دراما
صبحي كارامان	كولونيل	١٩٢٢ غوموسان
سيزاي اوكان	كولونيل	١٩١٧ اسطنبول
احمد يلديز	كولونيل	١٩٢١ ريزي (البحر الأسود)

امان الله الشلبي	مقدم	١٩٢٦ يلوفا
اورهان اركنلي	مقدم	١٩٢٤ كيرشهير
وهبي أرسو	مقدم	١٩١٨ أرزنجان
صبحي غورسويتراك	مقدم	١٩٢٥ أنقرة
قدري كابلان	مقدم	١٩٢٢ اسطنبول
مظفر كاران	مقدم	١٩١٧ اسطنبول
منير كوسي اوغلو	مقدم	١٩٢٣ سخاريا
محمد اوزغونيشي	مقدم	١٩٢١ قيصري
صلاح الدين اوزغور	مقدم	١٩٢٥ اسطنبول
شكران اوزكايا	مقدم	١٩٢٥ انطاكيا
شفيق سويويوس	مقدم	١٩٢٤ سيواس
دونداري تاسر	مقدم	١٩٢٥ غازي عينتاب
رفعت بايكال	نقيب	١٩٢٦ ازمير
احمد آر	نقيب	١٩٢٧ مانيزا
نعمان إسين	نقيب	١٩٢٩ جاناه قلعة
كامل قروي اوغلو	نقيب	١٩٢٧ انطاليا
مظفر اوزداغ	نقيب	١٩٣٣ قيصري
عرفان سوللازير	نقيب	١٩٢٥ باليك شهير

من استعراض اماكن وتواريخ ولادة هؤلاء الضباط، يتبين ان معظمهم من ابناء القرى والمدن الأناضولية، وان اكبرهم سناً، زعيم الانقلاب الجنرال جمال غورسل، كان في الخامسة والستين من عمره يوم وقوع الانقلاب، اما اصغرهم سناً فكان النقيب «مظفر اوزداغ»: ٢٧ سنة! الا ان البارزين بينهم كانوا ثلاثة وهم:

■ ١ ـ الجنرال جمال غورسل

سبق وذكرنا ان «الانقلابيين» قبل تنفيذ انقلابهم، كانوا قد استقدموه بطائرة عسكرية خاصة من منزله في ازمير ليكون زعيماً للانقلاب، وذلك لسببين:

اولاً: لأنــه كان اعــلاهـم رتبــة، وبالتالي، فإن تأثيره على وحدات الجيش سيكون اكبر من تأثيرهم.

ثانيــاً: لأن استقالته من قيادة اركان الجيش على اثر خلافه مع منـدريس بسبب حادثــة «قيصري»، قد اكسبته شعبية كبيرة في اوســاط الضباط الذين اصبحوا يعتبرونه رمزاً لكرامتهم وشرفهم العسكري، اضافة الى العطف الشعبي الكبير الذي حظي به بعد هذه الحادثة، لا سيما بين انصار حزب الشعب الجمهوري.

اما ماضيه فقد كان ماضياً ناصعاً. فوالده كان ضابطاً في الجيش، لذلك، يمكن القول انه قد تربى في جو عسكري منذ صغره. وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى، حارب تحت قيادة «انور باشا» (زعيم انقــلاب ١٩٠٨) في جبهة القفقاس. كما حارب في فلسطين تحت قيــادة «جمــال باشا»، قائد الجيش الرابع، واسره البريطانيون. وعندما اعلن مصطفى كمال حرب التحرير الوطنية في الأناضول بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، قاتل جمال غورسل تحت قيادته في ارزروم وســائــر منــاطق الأنــاضــول الشرقية. وبعد استيلاء مصــطفى كمال على انقرة واعلانها عاصمة للجمهورية التركية، قاتل غورسل ايضاً تحت قيادة «عصمت» في معركة اينونو الشهيرة ضد اليونانيين.

■ ٢ ـ الجنرال جمال مدان اوغلو

عسكري محترف عرف بكرهه للسياسة والسياسيين. قاد الجناح المعتدل داخل مجلس قيادة الثورة. وهو الذي كان وراء طرد «كتلة الأربعــة عشر» من «لجنــة الوحــدة القومية»، وهي كتلة الضباط المتطرفين الذين وقفوا ضد اعادة تسليم الحكم للمدنيين. وعندما انشىء مجلس شيوخ اثر اول انتخابات عامة جرت بعد الانقلاب، وتعيين جميع اعضاء مجلس قيادة الثورة اعضاء مدى الحياة في هذا المجلس، رفض المنصب وفضل البقاء في الخدمة العسكرية.

وهو ابن بقال صغير «دكنجي» في قرية «اوشاك» جنوب غرب تركيا. وعندما وقع الانقلاب كان رئيساً للشعبة «اللوجستية» في انقرة، وهو مشهور بشجاعته وانضباطه العسكري.

■ ٣ - الكولونيل ألب ارسلان توركش

زعيم الجناح المتطرف في مجلس قيادة الثورة ورئيس «كتلة الأربعة عشر» في «لجنة الوحدة القومية». ذو طموح سياسي واسع، وقد ألف، بعد طرده من لجنة الوحدة القومية، حزباً سياسياً يمينياً متطرفاً يدعو الى «الطورانية»، اي تجميع جميع الأتراك، بمن فيهم اتراك تراقيا وقبرص والاتحاد السوفياتي وايران والعراق، في دولة تركية موحدة. وقد اطلق على حزبه اسم «حزب العمل القومي».

ولد في قبرص عام ١٩١٧ وترعرع فيها الى ان تمكن من اقناع عائلته بالانتقال الى تركيا في عام ١٩٣٢. وقد صرح مرة لجريدة «جمهوريت» التي تصدر في انقرة بأن له هوايتان: الجيش والمطالعة. وانه يصرف كل ليلة ما بين اربع وخمس ساعات في مطالعة تاريخ تركيا القديم والحديث، اضافة الى الشعر والفلسفة وعلم الاجتماع. وقد تخرج من الكلية الحربية برتبة ملازم عام ١٩٣٨. وفي عام ١٩٤٤ نشر بعض قصائده مما سبب توقيفه بحجة ان هذه القصائد ذات نزعة طورانية، الا ان المحكمة العسكرية برأته من هذه التهمة وعاد الى منصبه العسكري. ولكنه منذ ذلك الحين اصبح موضع حذر وشبهة من رؤسائه.

عين ملحقاً عسكرياً في واشنطن من ١٩٥٧ الى ١٩٥٨. يتكلم الانكليزية بطلاقة شأن جميع القبارصة. وقبل وقوع الانقلاب كان قد ألحق بقيادة القوات البرية للحلف الأطلسي في انقرة. وهو من اهم المخططين للانقلاب وهو الذي اذاع بلاغ الانقلاب من راديو انقرة، اضافة الى انه كان المستشار الخاص لغورسل في مجلس

قيـادة الثـورة، فكان يرى دائماً وراءه كلما عقد غورسل مؤتمراً صحفياً او قابل مسؤولين اجانب، حتى خيل للكثيرين انه هوزعيم الانقلاب الحقيقي.



The "Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)" line at top is boilerplate.

٩

العسكر في الحكم...

ما ان تسلم «العسكر» زمام الأمور حتى ألفوا لجنة الوحدة القومية (Nuc) لإدارة شؤون البلاد، وهي تضم الضباط الثمانية والثلاثين الذين نفذوا عملية الانقلاب. كما انتخبوا الجنرال جمال غورسل، رئيساً لهذه اللجنة ورئيساً مؤقتاً للجمهورية وللحكومة التي تألفت من عسكريين ومدنيين، «تقنوقراط» في غالبيتهم، وقد احتفظ الجنرال غورسل لنفسه في هذه الحكومة بوزارة الدفاع. الا ان هذه الحكومة لم تعمر طويلاً، فاستقالت في ٣١ آب/ اغسطس ١٩٦٠ واعقبتها حكومة اخرى على شاكلتها، برئاسة غورسل ايضاً، استمرت حتى ١٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦١، عندما حلت «لجنة الوحدة القومية» نفسها واجرت اول انتخابات نيابية عامة بعد الانقلاب من اجل اعادة الحكم الى المدنيين. فماذا فعل الانقلابيون طيلة وجودهم في الحكم من ٢٧ ايار/ مايو ١٩٦٠ لغاية ١٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦١؟ لقد قاموا بأعمال كثيرة اهمها اجراء تطهير واسع في صفوف الجيش، فأقالوا خمسة آلاف ضابط من رتبة «جنرال» الى رتبة «مقدم»، بحجة «تنظيف» الجيش من العناصر الفاسدة والعاجزة، واعطائه زخماً جديداً ودماً جديداً، وبالفعل اعطوا ترقيات استثنائية للضباط الشباب الذين حلوا محل الضباط القدامى المقالين. كما اجروا تطهيراً آخر في صفوف اساتذة الجامعات، فأقالوا ١٤٧ استاذاً في مختلف الكليات، لاسيما كليات الحقوق

والعلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكليات التاريخ والآداب، بداعي ان هؤلاء الاساتذة هم اما يمينيون من انصار الحكم السابق، واما يساريون وشيوعيون يزرعون الفتن والفوضى في صفوف الطلاب. ثم اجروا تطهيراً آخر في صفوف كبار موظفي الادارة والقضاء للأسباب نفسها...

وبينما كانت «الثورة» تمر بكل هذه المراحل، نشأ تكتل خطير داخل صفوف قادتها اطلق عليه فيما بعد اسم «تكتل الأربعة عشر»، بقيادة امين عام مجلس قيادة الثورة الكولونيل «ألب ارسلان توركش». وكانت وجهة نظر ضباط هذا التكتل ان عصمت اينونو قد اخطأ في تسليمه الحكم الى الحزب الديموقراطي اثر انتخابات عام ١٩٥٠. كما طالبوا بأن يبقى «الانقلابيون» في الحكم لمدة اربع سنوات على الاقل، دونما حاجة الى اجراء انتخابات نيابية وتسليم الحكم للمدنيين من جديد. وعندما قدمت «كتلة الأربعة عشر» اقتراحاً خطياً بهذا الخصوص امام «لجنة الوحدة القومية» في جلسة عقدت خصيصاً لهذه الغاية، سقط الاقتراح بأغلبية صوت واحد، اذ صوت بالموافقة عليه ثمانية عشر ضابطاً، بينما عارضه تسعة عشر آخرون، وامتنع ضابط واحد عن التصويت.

وقد ألقى الجنرال غورسل بثقله في المناقشات الحادة التي دارت حول هذا الموضوع لمنع الحكم الدكتاتوري، مذكراً توركش وانصاره بالقسم الذي كانوا قد ادوه امامه في الاجتماع الذي عقده ضباط الانقلاب في مكتبه بوزارة الدفاع بتاريخ ٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٠، والذي تعهدوا فيه بتسليم الحكم الى المدنيين بعد اجراء انتخابات نيابية في اقرب فرصة ممكنة، الا ان «كتلة الأربعة عشر» بقيت مصرة على موقفها. عندها اتخذ غورسل قراراً بطرد هؤلاء الضباط من لجنة الوحدة القومية، وتعيينهم ملحقين عسكريين لدى السفارات التركية في الخارج. كما اتخذ قراراً آخر بحل لجنة الوحدة القومية القديمة وتأليف لجنة جديدة بدلاً عنها.

كان اول ما قامت به اللجنـة الجديدة للوحدة القومية، استدعاء فريق من اسـاتـذة القـانون في جامعة اسطنبول من اجل وضـع دستور جديد للبلاد ونظام انتخابي جديد. وبعد ان فرغ هؤلاء من انجاز مهمتهم، عرض الدستور والقانون الانتخابي للمناقشة امام جمـعـيـة تأسـيسيـة تألفت من ٤٨ ممثـلاً عن حزب الشعب الجمهوري، و ٢٥ ممثلاً عن حزب الفلاحين الجمهوري، وممثلين آخرين عن اساتذة الجامعات والنقابات والمهن الحرة. وفي شهر تمـوز/ يوليـو من عام ١٩٦٠، طرح الدستور وقانون الانتخاب الجديدين على الاستفتاء الشعبي فحظيا بموافقة نسبية، فبينما صوت بالمـوافقـة عليهمـا، وبحمـاس كبير، انصار حزب الشعب الجمهـوري، صوت بعـدم المـوافقة او تحفظ بالتصويت انصار الحزب الديموقراطي المنحل. وكان ابرز ما في الدستور الجديد انه جعـل من تركيـا «دولة علمـانيـة ديمـوقراطية» (بدلاً من النص الدستوري القديم الذي حدد هوية الحكم بأنه جمهوري علماني). وتتألف الجمعية الوطنية فيها من ٤٥٠ نائباً، والى جانبها مجلس شيوخ يتألف من ١٥٠ عضواً منتخباً، و ١٥ عضواً يعينهم رئيس الجمهـوريـة، اضافة الى اعضاء لجنة الوحدة القومية الجديدة الذين اصبحوا شيوخاً مدى الحياة (Senateurs à vie) .

وقد اعترف الدستور الجديد بحق الملكية العقارية الخاصة شرط الا تضر بالمصلحـة العامة. وكان المقصود بهذه الفقرة، بصورة غير مباشرة، حق الدولة في مصادرة الملكيات العقارية الكبيرة وتوزيعها على فقـراء الفـلاحـين. كمـا اعطى الدستور الجديد للدولة حق مصادرة المؤسسات الصناعية الخاصة، إذا تعارض نشاطها مع مصالح العمال أو مع مصلحة الدولة. واعترف الدستور الجديد ايضـاً بحق الاضراب للعمال وجعل الضمان الاجتماعي الزامياً لجميع المستخدمين.

بعد اعلان نتيجة الاستفتاء التي جاءت ايجابية بأكثرية نسبية ـ

كما اسلفنا ـ اصبح محتماً على اللجنة الجديدة للوحدة القومية ان تجري انتخابات نيابية عامة من اجل اعادة تسليم الحكم للمدنيين. ولكن اجراء الانتخابات يستلزم اطلاق الحريات السياسية للاحزاب، لذلك صدر في وائل عام ١٩٦١ قانون رفع بموجبه الحظر عن النشاط السياسي. فما كان من «الجنرال غوموش بالا»، الذي سرحه الانقلابيون من الجيش عندما اجروا التطهير في صفوف القوات المسلحة، الا ان الف حزباً سياسياً جديداً اسماه «حزب العدالة»، في محاولة منه لإعادة الاعتبار الى جميع الضباط الذين سرحهم الانقلابيون بعد السابع والعشرين من شهر ايار/ مايو ١٩٦٠. اما اهداف هذا الحزب فهي نفسها اهداف الحزب الديموقراطي القديم، لذلك ما ان أعلن «غوموش بالا» ولادة هذا الحزب، حتى انضم اليه جميع انصار الحزب الديموقراطي وزعمائه السابقين الذين لم تطلهم يد العدالة، وفي طليعتهم النائب الديموقراطي السابق «سعد الدين بلغتش»، ورئيس الوزراء اللاحق سليمان ديميريل، الذي اطاح به وبحكومته الانقلاب العسكري الأخير في ١٢ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠ بقيادة الجنرال «كنعان إفرين».

ولكي يفهم زعماء «حزب العدالة» جماهير الشعب التركي، لا سيما الفلاحين، ان هذا الحزب الجديد ليس سوى امتداد للحزب الديموقراطي المنحل، فقد جعلوا شعار الحزب حصاناً ابيض ولفظه بالتركية (Demircrat) وهي لفظة مشابهة للفظة (Democrat) التي يستعملها الأتراك بلفظها اللاتيني؛ مما جعل الناخبين يدركون بداهة ان هذا الحزب الجديد ليس سوى عملية احياء للحزب الديموقراطي القديم! وقد كان مفروضاً ان تجري الانتخابات النيابية العامة بعد ايام قليلة من اعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور الجديد، الا ان قادة الانقلاب مددوا المهلة ريثما تكون قد صدرت أحكام محكمة «ياسي اضا» على زعماء العهد الديموقراطي

السابقين، الذين بقوا رهن الاعتقال والمحاكمة طيلة سنة واربعة اشهر تقريباً.

وفي ١٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٦١ صدرت الاحكام. فقضت بإعدام رئيس الجمهورية جلال بايار، ورئيس الحكومة عدنان مندريس، ووزير الخارجية فطين رشدي زورولو، ووزير المالية حسن بولاتكان بإجماع الأصوات. وقد نفذت هذه الاحكام بحقهم شنقاً باستثناء جلال بايار، الذي ابدلت عقوبة الاعدام بحقه بالسجن المؤبد بسبب تدخل الرئيس عصمت اينونو، الذي صحّ تحذيره لعدنان مندريس عندما قال له ولوزرائه في احدى جلسات الجمعية الوطنية: «اذا استمريتم هكذا فحتى انا سأكون عاجزاً عن انقاذكم». كما حكم بالاعدام ايضاً على احد عشر شخصاً آخرين، بينهم رئيس الجمعية الوطنية «رفيق كورالتان»، وقائد الجيش السابق «الجنرال اردلهون» ولكن بأكثرية الأصوات، ثم استبدل حكم الاعدام بحقهم بالسجن مدى الحياة. اما الباقون فقد حكم عليهم بمدد تتراوح بين السجن المؤبد والسجن لمدة عام او عامين، كما برئت ساحة ١٣٣ شخصاً.

ما ان صدرت احكام «ياسي اضا» واستراح الانقلابيون من هذا الهم الكبير، حتى اعلنوا للشعب عن اجراء انتخابات نيابية عامة في ١٥ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦١، ممهدين لها بعدة اجراءات ديموقراطية. فأطلقوا سراح عدد من المعتقلين السياسيين وممن حكم عليهم بمدد طفيفة في محاكمات «ياسي اضا». كما اطلقوا سراح جميع الصحفيين المعتقلين، وألغوا جميع الأنظمة والقوانين التي تحد من حرية الصحافة، اضافة الى عدة تدابير اخرى تكفل اجراء انتخابات نزيهة وديموقراطية، كحرية عقد المهرجانات الانتخابية، والصاق الرموز والشعارات والبيانات الانتخابية على جدران الشوارع، والسماح باستخدام الاذاعة الرسمية في الدعايات الانتخابية لجميع الاحزاب... الخ.



١٠

الجمهورية الثانية وعودة اينونو

اتفق معظم المراقبين السياسيين الأوروبيين المهتمين بتتبع التطورات السياسية في تركيا بعد انقلاب ٢٧ ايار/ مايو ١٩٦٠ على تسمية هذه المرحلة، والانتخابات النيابية العامة التي تلتها وما اسفرت عنه من عودة عصمت اينونو الى الحكم: «الجمهورية التركية الثانية»، لأن الوضع السياسي الجديد الذي جاءت به «الثورة»، قام على دستور جديد للحكم مختلف في بعض مواده عن دستور الجمهورية الأولى التي أسسها اتاتورك (مع المحافظة على المبادىء الأتاتوركية الرئيسية التي بقيت مهيمنة على روح الدستور الجديد)، مما تفرضه طبيعة المرحلة التاريخية الجديدة التي كانت تواجهها تركيا، والمستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها التطور الحضاري المتصاعد باستمرار.

اذاً، جرت الانتخابات النيابية العامة الجديدة في الخامس عشر من شهر تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦١ على اساس قانون الانتخاب الجديد الذي جرى عليه الاستفتاء العام جنباً الى جنب مع الدستور الجديد. كما اتخذت لجنة الوحدة القومية الثانية في الوقت نفسه، قراراً بحل نفسها كي لا يصوت الناخبون تحت وطأة الهيمنة العسكرية او الخوف منها. الا انه قبل المباشرة بعمليات الانتخاب، عقد اجتماع طاولة مستديرة بين ممثلين عن الجيش

وممثلين عن الاحزاب المشاركة في الانتخابات في ١٦ ايلول ١٩٦١، صدرت على اثره وثيقة يتعهد قادة الاحزاب السياسية فيها بما يلي:

١ ـ عدم احياء «ذهنية» الحزب الديموقراطي المنحل.
٢ ـ احترام مبادىء اتاتورك الأساسية احتراماً كلياً.
٣ ـ عدم اللجوء الى سياسة التفرقة بين فئات الشعب التركي الواحد واستغلال النفوذ في الحكم.
٤ ـ عدم التعرض لاحكام محكمة «ياسي اضا» في الحملات الانتخابية.
٥ ـ على اي حزب يفوز في الانتخابات ويتسلم مقاليد الحكم ان يعمل للمصلحة العامة وليس لمصلحة انصاره ومحازبيه.

٦ ـ على جميع الاحزاب السياسية ان تحارب المبادىء والدعوات المتطرفة من يمينية عرقية او يسارية اممية.

٧ ـ على الحكم والمعارضة ان يتصارعا ضمن الأطر والأساليب البرلمانية الديموقراطية.

الا ان الاحزاب لم تحترم هذه الوثيقة في حملاتها الانتخابية. فراح كل حزب يهاجم الحزب الآخر ببذاءة وعنف، وينعته بأقذع النعوت، ويكيل له التهم والشتائم التي نال زعماء كل حزب القسط الأكبر منها. وكان اكثر هذه الاحزاب تطرفاً «حزب العدالة»، الذي شن، خلافاً للبند الرابع من الوثيقة، حملات شعواء ضد احكام «ياسي اضا»، لا سيما حكم الاعدام الذي صدر بحق عدنان مندريس. فألقي القبض على بعض مرشحي هذا الحزب واودعوا السجن، ولم يخرجوا منه الا بعد اعلان فوزهم في الانتخابات وهم وراء القضبان.

اما نتائج الانتخابات فقد اسفرت عن فوز غير متوقع لحزب العدالة الناشىء حديثاً، اذ نال ١٥٨ مقعداً اي نسبة ٣٤,٧ من مجموع اصوات الناخبين، بينما نال حزب الشعب الجمهوري ١٧٣ مقعداً

اي نسبة ٣٦,٧. أما بقية المقاعد فقد توزعت كما يلي:

- حزب تركيا الجديدة: ٦٥ مقعداً.
- حزب الفلاحين الجمهوري: ٥٤ مقعداً.

وحيث ان اي حزب لم يفز بالأكثرية المطلقة من المقاعد، فقد كان واضحاً ان الحكومة المقبلة - اول حكومة مدنية بعد الانقلاب - ستكون حكومة ائتلافية. وبما ان التقاليد التركية البرلمانية تقضي بتكليف رئيس الحزب الحائز على اكثرية المقاعد - ولو كانت اكثرية نسبية - تأليف الحكومة، فقد كلف الرئيس عصمت اينونو تأليف الحكومة الجديدة. وبعد عدة مشاورات ومداولات مع مختلف الاحزاب والتكتلات السياسية، شكّل اينونو حكومة ائتلافية من حزبه (حزب الشعب الجمهوري) ومن حزب العدالة. وقد شاء اينونو ان يشرك حزب العدالة معه في الحكم حتى لا يحوله الى حزب معارض، آملاً بأن يصل بالبلاد الى نوع من الوحدة الوطنية، اذ كان بإمكانه ان يأتلف مع الحزبين الآخرين: حزب تركيا الجديدة وحزب الفلاحين الجمهوري، وان يضمن الثقة بأغلبية ٢٩٢ صوتاً.

وفي الخامس والعشرين من شهر تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦١، التأمت الجمعية الوطنية لأول مرة بعد الانتخابات النيابية العامة. وفي السابع والعشرين منه انتخبت الجنرال جمال غورسل، زعيم الانقلاب، اول رئيس للجمهورية الثانية الجديدة.

اما حكومة الرئيس اينونو فقد اخذت تتعثر منذ الأشهر الأولى لولادتها، لأن «تركيبتها» كانت غير منطقية على الاطلاق. فالجمع بين حزبين متناقضين في كل شيء: «الجمهوري» و«العدالة» كان كالجمع بين الماء والنار. وقد اتضح للرئيس اينونو ان حزب العدالة لم يقبل المشاركة في الحكم الا من اجل اعادة الاعتبار لحكومي «ياسي اضا»، واطلاق سراح من لا يزال منهم في السجن. وظلت مناقشات الجمعية الوطنية تدور كلها حول هذا الموضوع طيلة ستة

اشهر تقريباً دون التوصل الى اي نتيجة، ولم يتفق نواب الحزبين الا على امر واحد: زيادة تعويضات النواب!

واخيراً، وبعد ان لمس اينونو ان التعاون مع حزب العدالة اصبح مستحيلاً، لم يجد بداً من تقديم استقالة حكومته في شهر ايار/ مايو من عام ١٩٦٢. فعهد اليه الرئيس غورسل بتأليف حكومة جديدة. فألفها من نواب حزبه ومن نواب «حزب الفلاحين الجمهوري» - اي الحزب الوطني القديم الذي اسسه الماريشال فوزي شاقماق - والذي اتخذ هذه التسمية الجديدة بعد ان تزعمه «عثمان بولوكباشي». وهو مهندس زراعي، وخطيب كبير مفوه، وشخصية سياسية مرموقة. اما الحزب بحد ذاته فحزب يميني متطرف ذو نزعة دينية.

وما ان تألفت حكومة اينونو الثانية على هذا الشكل، حتى انتقل حزب العدالة الى المعارضة حاصراً نشاطه طيلة هذه الفترة بأمر واحد: اطلاق سراح محكومي «ياسي اضا»، واعادة الاعتبار الى من اعدم منهم وعلى رأسهم عدنان مندريس. واخيراً قرر عصمت اينونو، في محاولة منه لكبح جماح حزب العدالة، الافراج عن رئيس الجمهورية السابق جلال بايار، لأسباب صحية، الا ان هذه المبادرة لم تسعفه كثيراً. وظل نواب حزب العدالة يصرون على اطلاق سراح جميع المحكومين من الحزب الديموقراطي القديم. كما استفادوا من بادرة اينونو، التي اعتبروها مؤشر ضعف وتراجع، فراحوا يحرضون انصارهم على التظاهر في الشوارع، مما دفع حزب الشعب الجمهوري الى القيام بتظاهرات مضادة. فعمت الفوضى من جديد، وعاد التناحر الحزبي الأرعن الى اشده كما كان في الحقبة الماضية التي سبقت انقلاب السابع والعشرين من أيار/ مايو ١٩٦٠. في هذه الأثناء كان العسكريون يراقبون تصرفات الحزبين ونوابهما بحذر كبير وغضب كبير واحتقار كبير... فما كان من احدهم الكولونيل «طلعت أيديمير» الا ان اغتنم الفرصة، فقام

بعملية انقلاب جديدة في شهر ايار/ مايو من عام ١٩٦٣، وكان رئيساً للكلية الحربية في انقرة. ولكن انقلابه فشل بسبب تدخل سلاح الطيران، الذي راح يقصف دبابات ومصفحات «الانقلابيين الجدد» في شوارع انقرة. والقي القبض على «طلعت ايديمير» وحوكم واعدم في شهر تموز/ يوليو ١٩٦٤.

وبقي الحال على ما هو عليه من مشادات ومهاترات وشغب بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، الى ان جرت انتخابات نيابية جديدة في عام ١٩٦٥ (الانتخابات النيابية في تركيا تجري كل اربع سنوات). فجاءت النتيجة لمصلحة حزب العدالة الذي فاز باكثرية ٥٣٪ من الاصوات. ويعود السبب في ذلك الى ان عصمت اينونو لم يتمكن خلال وجوده في الحكم في المرتين الأولى والثانية من القيام بإصلاحات ملموسة وذات شأن، بسبب معارضة حزب العدالة له داخل الحكم في الحكومة الأولى وخارجها في الحكومة الثانية، فكان من الطبيعي ان تصب أغلبية الناخبين اصواتها في حزب العدالة. وما ان اعلنت النتائج حتى كلف رئيس الجمهورية ـ وفقاً للعرف البرلماني الديموقراطي ـ رئيس حزب العدالة السيد سليمان ديميريل تأليف الحكومة. فألف حكومة جميع اعضائها من نواب حزبه استمرت حتى اجراء الانتخابات النيابية الجديدة عام ١٩٦٩. في هذه الاثناء كان الرئيس جمال غورسل قد توفي عام ١٩٦٦، وانتخب رئيس اركان الجيش الجنرال جودت صوناي رئيساً جديداً للجمهورية. وقد اسفرت انتخابات ١٩٦٩ عن فوز حزب العدالة مجدداً، ولكن بأكثرية نسبية بلغت ٤٦٪ من اصوات الناخبين.



١١

عودة الفوضى
و... عودة العسكر

حملت انتخابات ١٩٦٩ سليمان ديميريل الى الحكم مرة اخرى باعتباره رئيس الأكثرية البرلمانية، فألف حكومة جديدة بالتفاهم مع بعض الاحزاب السياسية الصغيرة، وما كادت هذه الحكومة تبصر النور حتى عادت الفوضى من جديد وبشكل أشمل واكثر تفاقماً. فنشبت الاضطرابات العمالية في انقرة وازمير واسطنبول وأضنة وسواها من المدن التركية، مطالبة بزيادة الأجور وتخفيض اسعار السلع المعيشية. كما بدأ الفلاحون الفقراء يهجرون قراهم الأناضولية، ويتدفقون بأعداد كبيرة على المدن الرئيسية، ويبنون تحت جنح الظلام بيوتهم واكواخهم الصغيرة على املاك الغير أو على املاك الدولة. اما في المناطق التي ما زال الاقطاع مسيطراً فيها (الشرق والجنوب) فقد نشبت نزاعات حادة، واحياناً مسلحة، بين الفلاحين وكبار ملاكي الاراضي. واستولى الفلاحون على بعض المزارع واخذوا يستثمرونها لحسابهم. وفي شهر حزيران/ يونيو من عام ١٩٧٠، نشب اضراب واسع في اسطنبول ما لبث ان تحول الى تظاهرة عنيفة اضطر رجال البوليس الى قمعها بقوة السلاح. كما بدأت المعارك الطلابية بين اليسار واليمين في جامعات انقرة واسطنبول وازمير وديار بكر، فتشابك الطلاب بالأيدي وبالعصي وقذفوا بعضهم بالحجارة... ثم تطورت الأمور، فإذا بالبلاد كلها

تغرق في موجة من اعمال العنف والسلب والخطف والقتل، واتجهت تركيا نحو الفوضى العامة الشاملة، واصبح النظام كله في مهب الريح. عندها تحسس العسكريون، كعادتهم، خطورة الوضع، فوجهت قيادة الجيش في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١ تحذيراً شديد اللهجة الى ديميريل طالبة منه اعادة الهدوء والنظام الى البلاد، واجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية سريعة من اجل القضاء على أسباب التذمر والفوضى، والّا، فإن الجيش سيتسلم مقاليد الحكم من جديد، الا ان ديميريل، المعروف بعناده وصلابته وكثرة الاعتداد بنفسه، رفض هذا الانذار وفضل الاستقالة. فما كان من الجيش الا ان فرض الأحكام العرفية في جميع المدن التركية الكبرى، ووضع يده على السلطة ولكن بواسطة وزراء مدنيين من «التقنوقراط» استمروا في ادارة شؤون البلاد حتى شهر تشرين الاول/ اكتوبر من عام ١٩٧٣، عندما جرت انتخابات نيابية عامة جديدة بعد ان رفعت الاحكام العرفية. الا ان هذه الانتخابات لم تسفر عن فوز اي حزب بأكثرية المقاعد، وان كانت قد سجلت تفوقاً ملحوظاً لحزب الشعب الجمهوري. وكانت النتائج كما يلي:

حزب الشعب الجمهوري: ١٨٥ مقعداً.
حزب العدالة: ١٤٩ مقعداً.
حزب الخلاص الوطني: ٤٨ مقعداً.
الحزب الديموقراطي القديم: ٤٥ مقعداً.
حزب الثقة الجمهوري: ١٣ مقعداً.
حزب العمل القومي: ٣ مقاعد.
حزب الوحدة التركية: مقعد واحد.
مستقلون: ٦ مقاعد.

وهنا لا بد من وقفة قصيرة عند هذه النتائج والتعريف ببعض الاحزاب السياسية التي تقاسمتها.

■ ١ـ حزب الشعب الجمهوري

يعود السبب في احراز هذا الحزب اكثرية المقاعد في الانتخابات الجديدة الى عاملين:

العامل الأول: نشوب خلاف عميق داخل صفوف خصمه الرئيسي حزب العدالة، اذ حصل خلاف كبير بين قطبي الحزب: سليمان ديميريل وسعد الدين بلغتش، اضافة الى الفوضى التي عمت البلاد في ظل حكومة السيد ديميريل الأخيرة، مما جعل قسماً كبيراً من الناخبين يعتقد ان حزب العدالة غير مؤهل للحكم.

العامل الثاني: بروز قيادي شاب جديد في حزب الشعب الجمهوري هو السيد «بولنت اجفيت»، الذي تمكن من انتزاع زعامة الحزب من زعيمه التقليدي عصمت اينونو، واعطائه زخماً جديداً وطبعه بطابع اشتراكي معتدل.

■ ٢ـ حزب الخلاص الوطني

وهو حزب نشأ حديثاً، وزعيمه مهندس ميكانيكي متخرج من الجامعات الألمانية ويدعى «نجم الدين اربكان». وقد رفع هذا الحزب منذ ولادته شعارات دينية متطرفة، كالدعوة الى الغاء نظام العلمنة واعلان الاسلام ديناً رسمياً للدولة، واعادة تحويل كنيسة «ايا صوفيا» الى مسجد لتذكير الناس بأمجاد الامبراطورية العثمانية وسقوط القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح عام ١٤٥٣ (وكان اتاتورك قد حول هذه الكنيسة الى متحف)، الى غير ذلك من الشعارات الدينية المتطرفة التي لم يجرؤ اي حزب يميني من قبله على رفعها، بما في ذلك الحزب الديموقراطي القديم وحزب العدالة الذي قام على انقاضه فيما بعد. وقد لقيت شعارات هذا الحزب ودعوته الاسلامية الصريحة رواجاً كبيراً في صفوف الفلاحين، فأعطوه اصواتهم بكثافة فاجأت الجميع بمن فيهم قادة الحزب انفسهم!

■ ٣ـ الحزب الديموقراطي القديم

وهو حزب الرئيسين السابقين جلال بايار وعدنان مندريس. وقد عاد هذا الحزب الى تجميع صفوفه اثر خروج الرئيس بايار من السجن، وقام بعملية التجميع رئيسه «فروخ بوزبيلي» بتوجيه من الرئيس بايار نفسه. وما ان جاءت انتخابات عام ١٩٧٣، حتى خاض هذا الحزب المعركة الانتخابية معتمداً على اصوات ناخبيه السابقين الذين صوتوا له بحماس بالغ، لا سيما بعد ان اعلن ابن عدنان مندريس (موتلو مندريس) انضمامه الى هذا الحزب وترشيح نفسه عنه لمقعد «آيدين»، مسقط رأس والده. وقد كان لخوض الحزب الديموقراطي المعركة الانتخابية تأثير كبير على حزب العدالة، وربما كان هذا هو السبب المباشر لخسارة هذا الحزب بعض المقاعد النيابية، اذ ان الذين صوتوا للحزب الديموقراطي كانوا في الماضي يجيرون هذه الاصوات لحزب العدالة، باعتباره الوريث الشرعي للحزب الديموقراطي القديم.

■ ٤ـ حزب الثقة الجمهوري

تألف هذا الحزب نتيجة للانقسام الذي حصل في صفوف حزب الشعب الجمهوري، عندما رشح «بولنت اجفيت» نفسه لرئاسة الحزب ضد الرئيس عصمت اينونو وتغلب عليه. فما كان من بعض قادة هذا الحزب الا ان اعلنوا انسحابهم منه، والفوا حزباً جديداً برئاسة البروفسور «تورهان فيضي اوغلو»، عميد كلية العلوم السياسية في جامعة انقرة، وممثل تركيا في المجلس الاوروبي (CONSEIL DE L'EUROPE) ، اما نزعته فهي نزعة يمينية معتدلة، ويمكن اعتباره حزب المثقفين والبورجوازية الصغيرة.

■ ٥ـ حزب العمل القومي

وهو الحزب الذي الفه عضو مجلس قيادة الثورة السابق

و«مهندس» انقلاب ١٩٦٠ الكولونيل «ألب ارسلان توركش». وهو حزب يميني متطرف ذو نزعة طورانية.

ما ان اعلنت نتيجة الانتخابات، حتى تبين ان الحكومة الجديدة ستكون حكومة ائتلافية بسبب عدم فوز اي حزب بالأكثرية المطلقة للمقاعد. فكلف زعيم حزب الشعب الجمهوري بولنت اجفيت ـ باعتباره الحزب الذي يملك اكثرية المقاعد ـ تأليف الحكومة. فحاول بادىء الأمر تأليف حكومة من نواب حزبه فقط على امل ان تساندها بعض الاحزاب الاخرى من خارج الحكم، ولكن جهوده اخفقت وظلت البلاد مئة يوم من دون حكومة. واخيراً وجد «اجفيت» نفسه مرغماً على تشكيل حكومة ائتلافية، فألفها في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ بالاشتراك مع حزب السلامة الوطنية، الا ان هذا الائتلاف الغريب العجيب كان محتماً عليه الفشل: فحزب الشعب الجمهوري يتمسك بمبدأ علمانية الدولة، بينما حزب السلامة الوطنية يدعو الى الغاء العلمنة، لذلك لم تتمكن الحكومة الجديدة من البقاء في الحكم سوى تسعة اشهر، كانت مليئة بالمشادات والصراعات داخل مجلس الوزراء، وبالشتائم والسباب خارجه، الأمر الذي شل العمل الحكومي شللا تاماً، ووضع الحكم ككل في طريق مسدود. عندها شعر «اجفيت» باستحالة استمراره في الحكم، فقدم استقالة حكومته في ١٨ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٤.

وبقيت حكومة «اجفيت» مستقيلة طيلة ستة اشهر، كانت تكتفي خلالها بتصريف الأعمال العادية البسيطة، الى ان تألفت حكومة جديدة برئاسة زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل، الذي نجح، بعد جهود مضنية، بتأليف حكومة يمينية ائتلافية من حزبه وحزب السلامة الوطنية وحزب العمل القومي. الا ان هذه الحكومة لم تكن احسن حظاً من حكومة «اجفيت» التي سبقتها، اذ حاول كل من الاحزاب الثلاثة المؤتلفة «سحب الغطاء» الى جهته، مستغلاً فرصة وجوده في الحكم من اجل تقوية نفوذه الانتخابي. لذلك، بقيت

جلسات مجلس الوزراء تدور كل الوقت في حلقة مفرغة، بينما مشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية والحيوية تتعاظم وتتفاقم خارج الحكم، كما تدهورت حال الأمن بشكل مريع، لا سيما في صفوف الطلاب الذين بدأوا يحملون المسدسات في حقائب كتبهم، مما ادى الى سقوط مائتي قتيل في صفوف الطلاب فقط خلال العام الدراسي ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧.

ولما وجد ديميريل ان حكومته عاجزة عن مواجهة مشاكل البلاد برأي موحد، طلب من الجمعية الوطنية الموافقة على اجراء انتخابات نيابية جديدة قبل موعدها بأربعة اشهر، اي في شهر حزيران/ يونيو ١٩٧٧. وبعد جدل طويل، وافق حزب الشعب الجموري على اجراء هذه الانتخابات قبل موعدها القانوني.

١٢

نذير العاصفة...
والجمهورية الثالثة

جرت الانتخابات في الخامس من شهر ايار/ مايو ١٩٧٧ في جو مشحون بالتوتر والتشنج والتطاحن العنيف بين مختلف كتل واجنحة اليمين واليسار. فقد تحركت النقابات العمالية على نطاق واسع لمصلحة حزب الشعب الجمهوري، مسلّطة نقمتها على حزب العدالة بسبب ما سمي «مجزرة اسطنبول». وتفصيل هذه «المجزرة»، ان اتحاد النقابات العمالية اليسارية ديسك (Disk) دعا الى تجمع عمالي ضخم في ساحة «تقسيم» وسط مدينة اسطنبول بمناسبة الاحتفال بعيد العمال في اول ايار/ مايو، الا ان حكومة ديميريل رفضت الترخيص لهذا الاجتماع وحذرت الداعين اليه من الشغب. ولكن رئيس الاتحاد «كمال توركلير» تحدى قرار المنع، واقيم الاحتفال الذي ضم حوالى ١٥٠٠٠٠ شخص في الزمان والمكان المحددين له. وما ان وقف «توركلير» خطيباً حتى انهمر الرصاص من كل جانب، فسقط في بضع ثوان ٣٤ قتيلاً و ١٢٦ جريحاً. وقد اثار هذا الحادث ضجة واستنكاراً كبيرين في مختلف الاوساط الشعبية، فاتهم «اجفيت» الحكومة بأنها هي التي اعطت الأوامر لرجال البوليس بإطلاق النار على المتظاهرين، بينما تنصل ديميريل من هذه التهمة وألقاها على عاتق «الشيوعيين الماويين». وقد استغل حزب الشعب الجمهوري هذه الحادثة استغلالاً كبيراً في حملاته

الانتخـابيـة. كمـا تحمس لحـزب الشعب الجمهوري الاساتذة والطلاب اليساريون والشيوعيون، الذين لم يكن عندهم مرشحين من صفـوفهم فدعوا انصارهم الى اعطاء اصواتهم لهذا الحزب، الذي راح انصاره بدورهم يستغلون احتلال الجيش التركي لقسم كبير من جزيرة قبرص اثناء وجود اجفيت في الحكم عام ١٩٧٤، مصورين زعيم حزبهم بأنه «بطل وطني» حرر القبارصة الأتراك من تسلط الأكثـرية اليونانية في الجزيرة! مع ان قرار الانزال في قبـرص كان في حقيقتـه قرار قيـادة اركـان الجيش وليس قرار «اجفيت» ووزرائه...

لقد استعمل حزب الشعب الجمهوري كل اسلحته في هذه المعركة الانتخابية الضارية، بينما لم يكن في يد حزب العدالة من سلاح الدعاية الانتخابية سوى التلويح بالخطر الشيوعي على تركيا... وما ان انتهت الانتخابات حتى اسفرت عن تفوق ملحوظ ـ ولكن نسبي ـ لحزب الشعب الجمهوري. وتوزعت المقاعد كما يلي:

حزب الشعب الجمهوري: ٢١٣ مقعداً.
حزب العدالة: ١٨٩ مقعداً.
حزب السلامة الوطنية: ٢٤ مقعداً.
حزب العمل القومي: ١٦ مقعداً.
حزب الثقة الجمهوري: ٣ مقاعد.
الحزب الديموقراطي: مقعد واحد.
مستقلون: ٤ مقاعد.

وبما ان حزب الشعب الجمهوري حصل على اكثرية المقاعد، فقد كلف رئيسـه «بـولنت اجفيت» تأليف الحكـومة الجديدة. فألف حكومة من نواب حزبه فقط، آملاً الحصول على ثقة بعض نواب الاحـزاب الاخـرى والمستقلين دون اشراكهم في الحكم. الا ان حسـابات «اجفيت» كانت خاطئة، فإذا به يفشل بالحصول على

الثقة في الجلسة التي عقدتها الجمعية الوطنية لهذه الغاية في شهر تموز/ يوليو، مما اضطره الى تقديم استقالة حكومته الى رئيس الجمهورية، الذي كلف سليمان ديميريل بتأليف حكومة بديلة. وبعد مشاورات عديدة الف ديميريل حكومة ائتلافية كحكومته السابقة من حزبه وحزب السلامة الوطنية وحزب العمل القومي، الا ان هذه الحكومة لم تصمد طويلاً هي الأخرى. فقد عاد الوزراء الى «شد الغطاء» كل الى جهة حزبه، كما فعلوا في السابق، بينما كانت موجة العنف تتسع وتتفاقم في مختلف ارجاء البلاد، لا سيما حوادث الاغتيال في صفوف الطلاب. فقدم ديميريل استقالة حكومته في شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧. عندها كلف «اجفيت» مرة ثانية بتأليف حكومة جديدة، فألفها في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ بالاتفاق مع النواب المستقلين والحزب الديموقراطي وحزب الثقة الجمهوري. كما تمكن من استمالة عشرة نواب من حزب العدالة (معظمهم من الشرق) بتعيينهم وزراء دولة. وهكذا تمكن «اجفيت» من الحصول على ثقة النواب بأكثرية ٢٣١ صوتاً ضد ٢١٩ صوتاً للمعارضة.

وقد تعهد «اجفيت» في بيانه الوزاري امام الجمعية الوطنية، قبل التصويت على الثقة، بوقف موجة العنف في البلاد، ومكافحة البطالة والقضاء على اسبابها بعد ان استفحلت واستشرت بشكل مخيف في المدن والقرى، كما تعهد بحفظ الأمن داخل الجامعات وتمكين الطلاب من تحصيل دروسهم، ووضع حد لحالة التضخم النقدي التي باتت تنذر بكارثة اقتصادية رهيبة. ولكنه لم يتمكن من تحقيق وعد واحد من وعوده الكثيرة، فاتسعت النقمة ضده وضد حزبه فاستقال عشرة وزراء من اعضاء حكومته، مما زاد الأمر سوءاً وحرجاً. ولكن «اجفيت» بقي مصراً على البقاء في الحكم رغم كل هذه المصائب والضغوط، الى ان جرت الانتخابات الفرعية في شهر تشرين الاول/ اكتوبر من عام ١٩٧٩، فإذا بحزب الشعب

الجمهـوري يمنى بهزيمة فاضحة! فقد تفوق عليه حزب العدالة بخمسة مقاعد، عندها شعر «اجفيت» بأنه قد فقد ثقة ناخبيه فقدم استقالة حكومته. وعاد السيناريو من جديد بين «ثنائي الحكم». فكلف سليمان ديميريل بتأليف حكومة جديدة، وبعد حوار طويل مع حزبي السلامة الوطنية والعمل القومي استمر حوالى عشرين يوماً، الف ديميريل حكومة من نواب حزبه فقط مع وعد من الحزبين الآنفي الذكر بمنحه الثقة رغم عدم مشاركتهما في الحكم. وبالفعل حصل ديميريل على الثقة اللازمة من الجمعية الوطنية لحمل اعباء الحكم بمفرده، كي يضمن لنفسه حرية التحرك واتخاذ القرارات المهمـة لمجابهة مشاكل البلاد، وفي طليعتها مشكلة موجة العنف والارهاب بين اليسار واليمين، ومشكلة التضخم النقدي وارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية بشكل جنوني، الا انه لم يوفق لا في هذه ولا في تلك. فأعمال العنف ازدادت حدة حتى بلغ معدلها ثلاثين قتيلاً في اليوم. اما التضخم النقدي فقد ارتفع اضعافاً مضاعفة ولم يعد لليرة التركية سوى قيمة شرائية رمزية!

ومـا ان وصل وضع البلاد والحكم الى هذا الحد، حتى بدأ نذير العاصفة يلوح في الأفق. فإذا بالجيش يحرك دباباته ومصفحاته من جديد باتجاه المباني والمؤسسات الحكومية فجر الثاني عشر من شهـر ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠ بادئاً كتابة الفصل الأول من قيام «الجمهورية الثالثة»...

١٣

هوية «انقلاب الجنرالات»

اثـار الانقلاب العسكري الجديد تساؤلات كثيرة حول هوية «انقلاب الجنرالات»، وهل هو انقلاب داخـلي بحت سببـه الاوضـاع السياسية والأمنية والاقتصادية السيئة التي عانت منها تركيا في اواخر السبعينات، وبالتالي، هل هو انقـلاب من داخـل «المطبخ البيتي» على غرار الانقلابين اللذين سبقاه عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧١، ام هو انقلاب موحى به من الخارج؟!

اميل شخصياً الى الاعتقاد بأن دوافع هذا الانقلاب هي داخلية محضة لسببين رئيسيين:

اولاً: لأن الأتراك، بما عرف عنهم من صلابة قومية، يرفضون اي تدخـل اجنبي في شؤونهم الداخليـة. وهـذا مبدأ وطني اساسي اورثهم اياه اتاتورك.

ثانياً: لأن الأحداث السياسية والأمنية المريعة التي اجتاحت تركيا في السنوات الثلاث الأخيرة التي سبقت الانقلاب، قد جعلت من هذا الانقـلاب امراً حتمياً وضرورة ملحة لا تحتاج الى اي ايعاز خارجي. وهذا ما حمل احد كبار المراقبين السياسيين الاجانب في انقرة على القول في مجلس خاص، تعقيباً على وقوع الانقلاب: لو كانت الاحـداث المفجعـة التي اجتـاحت تركيـا ما بين ١٩٧٧

و ١٩٨٠ قد وقعت في اي بلد آخر مجاور، لكان هذا البلد قد شهد على الأقل عشرة انقلابات وليس انقلاباً واحداً.

اذاً ما دام الأمر كذلك، فلماذا تأخر «الجنرالات» في تنفيذ انقلابهم حتى هذا التاريخ؟!

اني وانا اطرح هذا السؤال على نفسي وعلى القارىء، تعود بي الذاكرة الى ذلك الحديث الذي جرى بيني وبين احد كبار الضباط الأتراك في حفلة العيد الوطني، التي اقامتها احدى السفارات العربية في «فندق انقرة الكبير» في صيف عام ١٩٧٦، وكانت الحرب اللبنانية على اشدها في ذلك الوقت، كما كانت جميع وسائل الاعلام التركية من اذاعة وصحف وتلفزيون تغطي اخبارها يوماً فيوماً، فقد قلت لمحدثي الضابط التركي الكبير في تلك الأمسية:

ـ ماذا تنتظرون لتقوموا بعمل ما ينقذ تركيا من هذه الفوضى المأساوية التي تتخبط فيها؟ والى متى سيظل الجيش التركي يقف موقف المتفرج على هذه المجازر التي يسقط فيها لا اقل من عشرين قتيلاً في اليوم؟! هل تنتظرون حتى تصبح الحالة في تركيا كما هي الآن في لبنان كي تتدخلوا لوقفها؟!

فما كان منه الا ان اجابني بلهجة رزينة حازمة لا يتقنها الا من تربى تربية عسكرية اتاتوركية خالصة:

ـ عليك ان تعلم اولاً ان هؤلاء الشباب الذين يغتالون بعضهم في الازقة والشوارع هم ابناؤنا شئنا ام ابينا، وسواء اكانوا يساريين ام يمينيين. وهم مدفوعون الى القيام بهذه الأعمال الطائشة بفعل الايديولوجيات الاجنبية المستوردة من الخارج لحساب زعمائهم وقادتهم الانتهازيين والوصوليين. ولكن كن على ثقة بأننا لن نترك الأمور تتفاعل الى حد يشكل خطراً حقيقياً على مصير الوطن. ان قضية تدخلنا لم تنضج بعد. ونحن قادرون على حسم الوضع منذ هذه اللحظة. ولكن تدخلنا الآن سوف يتسبب في اراقة الكثير من

الدمـاء. وهـذا امر لا نريده. اما عندما تحين اللحظة الحاسمة فسوف نضرب بقوة من اجل وضع حد لهذا التدهور واعادة الأمور الى نصابها دون ان نوقف المجازر بمجازر ابشع منها...

مرة اخـرى اعـود الى طرح السـؤال: لماذا تأخـر «الجنـرالات» بانقلابهم حتى الثاني عشر من ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠؟! وما هي هذه اللحظة الحاسمة التي اشار اليها محدثي الضابط التركي الكبير؟

يقـول مراسل صحيفتي «الاوبزرفر» و«الايكونوميست» في انقرة «كينيث ماكينـزي» ـ وهـو صحفي بريطاني قدير وصديقي منذ عام ١٩٧٥ ـ في كراس اصدره عن الانقلاب العسكري الأخير في تركيـا بعنوان «تركيا تحت حكم الجنرالات»، يقول هذا المراسل البريطاني ان فكرة الانقلاب بدأت تخامر العسكريين الأتراك منذ وقـوع احـداث «كـرامان ماراش» في اواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٧٨، والتي ذهب ضحيتها اكثر من مئة قتيل. ذلك ان هذه المجزرة قد اتخذت طابعاً خطيراً يشكل تهديداً مباشراً لوحدة الأمة التركية ارضاً وشعباً، اذ اشتركت فيها فئات طائفية وعرقية وقومية يمينية ويسارية اشتراكية. ولكن العسكريين وجدوا ان القيام بعملية انقلاب في هذا الوقت بالذات لا تخلو من المجازفة، لأن رئيس حزب الشعب الجمهوري ورئيس الحكومة في ذلك الوقت السيـد «بولنت اجفيت» كان لا يزال يتمتع بثقة كبيرة في اوساط ناخبيـه ومحـازبيه، كما انه كان يتمتع بنفوذ كبير لدى الاحزاب الاشتـراكية الديموقراطية في اوروبا، لذلك، اكتفوا بالضغط عليه لإعـلان الاحكام العرفية في ١٣ ولاية من اصل ٦٧ ولاية تتألف منها تركيا. وقد شملت الاحكام العرفية، فيما شملت، ولايات انقرة واسطنبول «وكرامان ماراش» وسواها من المناطق الحساسة. ولكن مع تفـاقم الاحـداث فيما بعد، وازدياد تساقط الضحايا باعداد

مريعة هائلة كل يوم (٢٠ قتيلاً كل ٢٤ ساعة)، وضع العسكريون خطتهم الأولى للقيام بانقلاب في اواسط عام ١٩٧٩. ولكن هذه الخطة اصطدمت بثلاث عقبات:

اولاً: ان الاطاحة بأجفيت سوف تضع الجيش في مواجهة النقابات العمالية المتضامنة معه.

ثانياً: كان اجفيت قد دخل في مفاوضات جدية مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض ومساعدات مالية يسد بها عجز الخزينة التركية. فكان من شأن اي انقلاب عسكري في تلك الفترة ان يقطع هذه المفاوضات ويربك صندوق النقد الدولي، ويجعله يتخوف من اعطاء قروض لتركيا بحجة انها دولة غير مستقرة... الأمر الذي سيظهر «الانقلابيين» أمام الرأي العام بأنهم غير وطنيين!

ثالثاً: ان قسماً كبيراً من الضباط كانوا لا يزالون يأملون في ان تتم مصالحة بين رئيس حزب الشعب الجمهوري الحاكم «بولنت اجفيت»، ورئيس حزب العدالة المعارض سليمان ديميريل، وبالتالي، كانوا يأملون، بعد هذه المصالحة، بقيام حكومة «وحدة وطنية» تضع حداً للانقسام وتقضي على الفوضى المستشرية في طول البلاد وعرضها.

لهذه الأسباب جميعها صرف «الجنرالات» النظر عن فكرة الانقلاب، وفضلوا الانتظار الى ما بعد الانتخابات الفرعية في ١٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٩، وما ستسفر عنه نتائجها المنتظرة من تفاقم حدة الصراع بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، بحيث يصل الطرفان بالبلاد الى مأزق دستوري وفراغ في الحكم، وعندها تأتي عملية الانقلاب في محلها وكمخرج وحيد للقضاء على الأزمة... وبالفعل، ما ان انتهت الانتخابات الفرعية حتى اسفرت عن فوز حزب العدالة بالمقاعد النيابية الخمسة

الشاغرة. كما حصل هذا الحزب على ٣٣ مقعداً في مجلس الشيوخ من اصل ٥٠ مقعداً شاغراً.

تجاه هذا الفوز الساحق لحزب العدالة، شعر «اجفيت» بأن رصيده الشعبي قد اضمحل، او هو على وشك الاضمحلال، فقدم استقالة حكومته في ١٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٩. وقد اذهلت استقالة «اجفيت» بهذا الشكل المفاجىء العسكريين، الذين رأوا فيها بادرة تدل على ان النظام الديموقراطي ما زال سليماً في تركيا على صعيد الحكم. لذلك، اعطوا المدنيين فرصة لإثبات وجودهم في القضاء على موجة الارهاب والفوضى التي تغرق فيها البلاد، مع تصميمهم على تنفيذ الانقلاب اذا ما عادت الأمور الى مجراها السابق الأرعن والخطير...

وبعد بضعة اسابيع من استقالة حكومة «اجفيت»، تألفت «حكومة اقلية» جديدة برئاسة سليمان ديميريل جميع وزرائها من حزب العدالة، وبمساندة نواب حزب السلامة الوطنية وحزب العمل القومي من خارج الحكم. الا ان الجيش لم ينظر بعين الارتياح الى هذا الائتلاف، وحذر ديميريل من التساهل مع هذين الحزبين: الأول لأنه متطرف دينياً، والثاني لأنه متطرف عنصرياً، وبالتالي، فإنهما يشكلان معاً نقيضاً للمبادىء الأتاتوركية. ولكن ديميريل لم يكن باستطاعته ان يحكم دون مساندتهما، لأن حزب العدالة، الذي هو زعيمه، لا يملك الأكثرية البرلمانية الكافية للحصول على ثقة الجمعية الوطنية. لذلك استمر بالتعاون مع هذين الحزبين ولسان حاله: «مكره اخاك...».

اما «اجفيت» فقد راح هو وحزبه يضعون العراقيل تلو العراقيل في وجه حكومة ديميريل طيلة العشرة اشهر التي قضتها في الحكم، وينعتونها تارة بالفاشية وتارة بالدكتاتورية... كما ان اليساريين من جهتهم صعّدوا أعمالهم الارهابية بشكل خطير، فتصدى لهم

اليمينيون من حزب توركش بأعمال ارهابية مماثلة بل واشد عنفاً. وعادت تركيا من جديد الى دوامة الارهاب والعنف. وقد بذل الجيش كل ما في وسعه من اجل التوفيق بين «اجفيت» وديميريل لوقف اراقة الدماء وتأليف حكومة انقاذ وطني، الا ان جميع جهوده اخفقت وذهبت ادراج الرياح!

وفي التاسع من شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٩، توجه الجنرال كنعان افرين، رئيس الاركان، ومعه نائبه الجنرال حيدر سالتيك الى المنطقة الشرقية، للاشراف على مناورات لبعض قطعات الجيش المرابطة هناك على بعد حوالى الف كيلو متر من انقرة. فاغتنم بعض كبار الضباط الفرصة لمصارحتهما بأن الوقت قد حان لأن يقوم الجيش بعملية انقلاب، تضع حداً لهذه الفوضى الأمنية المستشرية في البلاد. الا ان «افرين» اقنعهم بأن الوقت لم يحن بعد للقيام بمثل هذا العمل، فحكومة ديميريل لم يمض عليها في الحكم سوى شهر واحد، وأي عملية انقلاب في الوقت الحاضر سوف تفسر في الداخل والخارج على انها مجرد رغبة عسكرية للتربع في الحكم، ولكن رغم صرف النظر عن عملية الانقلاب، فقد تقرر في هذا الاجتماع بين رئيس الاركان ونائبه من جهة، وبعض كبار ضباط المنطقة الشرقية من جهة أخرى، ان يوجه الجنرال افرين انذاراً خطياً الى جميع زعماء الاحزاب السياسية، يحذرهم فيه من خطر التمادي في نزاعاتهم ومهاتراتهم ودعوتهم الى التفاهم والتعاون من اجل وضع حد للارهاب والفوضى واعمال القتل والسلب، حرصاً على سلامة الوطن ووحدته وسلامة المواطنين وممتلكاتهم، والا فإن الجيش سوف يجد نفسه مرغماً على التدخل، كما اتفق ان يوجه هذا الانذار ويعلن عنه في مطلع رأس السنة الجديدة. وبالفعل وجه الانذار واعلن عنه في الوقت المحدد، وما ان اطلع الناس عليه من خلال الصحف الصادرة في ذلك اليوم، حتى اصيبوا بصدمة كهربائية ايقظتهم من غيبوبة الهلع والخوف واليأس التي اوقعهم

فيها الارهابيون والسياسيون طيلة خمس سنوات. فها هو الأمل الأخير المرتقب يشرق عليهم بعد ان كانوا قد يئسوا من اطلالته... ذلك ان الاحداث السابقة قد علمتهم ان الجيش عندما يوجه انذاراً للسياسيين فمعنى ذلك ان الانقلاب العسكري واقع لا محالة.

امـا ردة الفعل على هذا الانذار في اوساط السياسيين فقد كانت متفـاوتـة؛ فبينما اعتبر رئيس حزب الشعب الجمهوري «بولنت اجفيت» هذا الانذار تدخلاً من الجيش في السياسة وخروجاً على الأصـول الديموقراطية للحكم، وافق السيد ديميريل رئيس حزب العدالة على المبادىء الاساسية التي تضمنها الانذار وهي: وقف التنـاحـر الحـزبي وتـأليف حكـومة اتحاد وطني لوقف الارهاب والفـوضى. كمـا وافق على المقترحات الاصلاحية المرفقة به والتي بلغت ٦٠ بنداً، الا انه لم يكن يملك اكثرية برلمانية كافية لوضعها موضع التنفيذ. وعادت الأمور تسير في مسارها السابق، وكأن لا انذار هناك ولا من ينذرون: قتل واغتيال في وضح النهار، وسطو على المصارف والمتاجر والمنازل تحت جنح الليل، وخصومات ومهاترات واتهـامات تحت قبة الجمعية الوطنية وخارجها، وفوضى سياسية واجتماعية واخلاقية وامنية تلف البلاد من اقصاها الى اقصاها، وليس من يردع وليس من يرعوي وليس من يجرؤ على الصراخ بفم ملآن ليقـول للجميـع: كفى! كفى! الى ان شغـر مركـز رئـاسـة الجمهورية في السادس من شهر نيسان/ ابريل ١٩٨٠ بانتهاء ولايـة الرئيس فخري كوروتورك. فتولى منصب الرئاسة بالوكالة رئيس مجلس الشيـوخ ووزير الخارجية السابق السيد احسان صبري شاغلايا نغيل. ولم تتمكن الجمعية الوطنية طيلة خمسة اشهر من الاجتماعات من انتخاب رئيس جديد للجمهورية! الأمر الذي شكل سابقة خطيرة لا مثيل لها في تاريخ تركيا الحديث.

تجاه هذا المأزق الدستوري الجديد الذي اضاف الى نكبات البلاد نكبة جديدة، وجد بعض الضباط من رتبة «عقيد»، وممن يتولون

مهمات رئيسية حساسة في مختلف قطعات الجيش، ان الأمر لم يعد يحتمل. فقصدوا منزل نائب رئيس الاركان، الجنرال حيدر سالتيك، حيث الحوا عليه بضرورة وضع حد عاجل لهذه الفوضى عن طريق انقلاب عسكري. فوعدهم سالتيك بنقل وجهة نظرهم الى الجنرال افرين.

وفي صباح اليوم التالي، نقل الجنرال سالتيك الى رئيس الاركان ما دار في منزله الليلة الفائتة. فأطرق الجنرال افرين ملياً... واخيراً وافق على مبدأ الانقلاب، ودعا كبار معاونيه الى الاجتماع في منزله لبحث الأمر. وفي هذا الاجتماع، اتفق على مبدأ القيام بالانقلاب ولكن دون تحديد يوم معين لتنفيذه، اذ ان «افرين» كان لا يزال يأمل في ان يتوصل قادة الاحزاب السياسية الى التفاهم فيما بينهم، وبالتالي، يأمل في ان يتوصلوا الى تشكيل حكومة ائتلافية تضم جميع الاتجاهات وتنقذ البلاد بطريقة ديموقراطية. ولكن ما حصل كان عكس ما توقع «افرين» كلياً. فقد اتسعت شقة الخلاف بين السياسيين بشكل لا يسمح بأي مصالحة او توافق، اذ راح «اجفيت» يشن من الاذاعة والتلفزيون الحملات الهوجاء على ديميريل ويصفه بأنه «عيدي امين تركيا» و«هتلر المرحلة الراهنة»... الى ما هنالك من النعوت الجارحة والاستفزازية... اما ديميريل، فقد بدا من ناحيته عاجزاً كلياً عن ادارة شؤون الحكم والوقوف في وجه هذه الاحداث الضخمة التي تلف البلاد من اقصاها الى اقصاها. ففي شهر شباط/ فبراير ١٩٨٠، احتل عمال يساريون مصنعاً للقطن في ازمير واخذوا يديرونه لحسابهم الخاص. فما كان من «اجفيت» الا ان اصدر بياناً بتأييدهم محرضاً سواهم من العمال على الاستيلاء على معامل اخرى. وعندما ارسلت الحكومة عدداً كبيراً من رجال الأمن الى ازمير لقمع هذا العمل الديماغوجي، هاجمها «اجفيت» بضراوة ونعتها بالفاشية...

بعد حادثة ازمير وما تكشف عنها من نيات لايقاع تركيا في حرب صراع طبقي تتحول فيما بعد الى حرب اهلية شاملة، اجتمع احد عشر ضابطاً من كبار ضباط الجيش في اواخر شهر آذار/ مارس، ووضعوا الخطوط النهائية للانقلاب العسكري. ولكنهم اجلوا التنفيذ مرة اخرى ريثما يصبح الظرف مؤاتياً مئة بالمئة... ومنذ مطلع شهر حزيران/ يونيو بدا للمراقبين وكأن تركيا تتجه بسرعة مذهلة نحو حرب اهلية. فالصراع بين اليسار واليمين ازداد حدة عما كان عليه طيلة الاعوام الثلاث السابقة. وارتفع عدد الضحايا من ٧ أو ٨ اشخاص يومياً الى ١٢ ثم ١٥ ثم ٢٠ قتيلاً في اليوم. كما اغتيل البروفسور «نهاد اريم» في وضح النهار في اسطنبول، وهو سياسي مرموق ورئيس وزراء سابق (من ١٩٧١ الى ١٩٧٢)، واكبر حقوق تركي في القانون الدولي. كما قتل عدة سياسيين اقل منه شهرة، اضافة الى اغتيال ضابط كبير برتبة جنرال يدعى «ديميرباغ». اما الوالي الشيوعي في مدينة «فاتس» على البحر الاسود، فقد اعلن قيام «كومونة شيوعية» منفصلة عن الحكومة المركزية!

كما ان الأيام العشرة الأولى من شهر ايلول/ سبتمبر حبلت بأحداث جسام، جعلت ولادة الانقلاب المنتظر متوقعة بين يوم وآخر، بل بين ساعة واخرى. فقد اتفق «اجفيت» الاشتراكي مع رئيس حزب السلامة الوطنية «المتدين» نجم الدين اربكان، على الاطاحة بوزير خارجية ديميريل السيد خير الدين اركمان بحجة انه «عميل اميركي»، غير عابئين بالاحداث المريعة التي تئن تحتها البلاد، فكل همهما كان محصوراً في اسقاط ديميريل... وبالفعل قدما في الخامس من ايلول/ سبتمبر اقتراحاً بحجب الثقة عن وزير الخارجية وارغماه على الاستقالة. ثم اخذا يعدان العدة لاسقاط الوزراء الآخرين. اما ديميريل من جهته، فقد شعر بأنه اصبح هو وحكومته في مهب الريح، وانه عاجز كلياً عن فعل اي شيء لمجابهة

هذه العاصفة التي تهب على البلاد من داخل الجمعية الوطنية وخارجها...

امـام تلاحق الاحـداث بهـذا الشكل المريع، بدءاً بموجة القتل والاغتيال، ومروراً بفراغ منصب رئاسة الدولة، واستيلاء العمال على معامل القطن في ازمير، واغتيال البروفسور نهاد اريم، واخيراً لا آخـراً اعلان «كومونة فتسا»، والتآمر لإسقاط حكومة ديميريل بشتى الطرق والوسـائـل الخبيثـة التي جمعت بين «الملحـد» و«المؤمن» (اجفيت واربكان)، امام هذه المخاطر كلها الزاحفة على البلاد كجحافل النمل الأحمر، لم يعد بإمكان الجيش الانتظار اكثر مما انتظر. وراحت عقارب الزمن تدور باتجاه ساعة الصفر...

واقتـربت ساعة الصفر من دقتها الأخيرة عندما دعا زعيم حزب السـلامة الوطنية (الحزب اليميني الديني المتطرف) الى مهرجان شعبي كبير، يقام يوم السادس من شهر ايلول/ سبتمبر في مدينة قونيـة المحـافظة المتزمتة وعاصمة الطريقة الصوفية «المولوية». فاحتشـد في باحة المهرجان حوالى خمسين ألف مشاهد ومتظاهر قدموا من جميع انحاء البلاد، لا سيما المناطق الريفية منها. وبعد ان استمعوا الى خطب زعماء الحزب المثيرة التي دعوا فيها صراحة الى الغـاء نظام العلمنـة والعـودة الى حكم «الشريعـة»، جلسوا جميعهم على الارض عند عزف النشيد الوطني، للتدليل على عدائهم للنظام الجمهوري وللدستور وللقيمين عليه وللذين يحكمون باسمه!

هنا بلغ السيل الزبى... فقد كان بالامكان احتمال جميع المآسي التي تمر بها البلاد من سياسية واجتماعية وأمنية... اما ان يصل الأمر ببعض السياسيين الى المطالبة بتقويض النظام الجمهوري من اساسه، وتحدي كل ما قام به اتاتورك من جهود ومعارك طيلة ربـع قرن من اجـل اقامة هذا النظام، وتدعيمه بأحدث الشرائع والنظم الحضارية، فأمر لا يمكن احتماله، ولا يجوز احتماله دون

التفـريـط بمبادىء مؤسس الجمهورية التركية الذي هو في نظر الشعب التركي اكثر بكثير من قائد واقل بقليل من نبي! لذلك، ما ان تناهت اخبار مهرجان قونية الى سمع الجنرال افرين حتى دعا في اليوم التالي قادة الوحدات الأربعة (الأرضية والبحرية والجوية والدرك) الى اجتماع ليلي في منزله، الذي يقع على مقربة من القصر الجمهوري. كما دعي الى هذا الاجتماع ايضاً نائبه، الجنرال حيدر سالتيـك، الذي كان قد تسلم منـذ بضعة اسابيع قيادة الجيش الرابـع في ازمـير. وعقـد الاجتماع في الوقت المحدد ودام خمس ساعات، اتفق في نهايته على تنفيذ الانقلاب في الساعة الثانية عشرة من ليلة الخميس الواقع في الحادي عشر من شهر ايلول / سبتمبر ١٩٨٠.

وفي ٨ ايلول/ سبتمبر، ارسلت قيادة الجيش امراً سرياً الى جميع قادة القطعات الرئيسية طلبت منهم فيه ان يكونوا على الأهبـة، والا يبـرحـوا امـاكنهم مهمـا كـانت الاسبـاب... ومـا ان انـتصفت ليلة الحـادي عشر من ايلول/ سبتمبـر، حتى بدأت الدبـابات والمصفحات العسكرية تجوب شوارع المدن الرئيسية. فتم الاستيلاء اولاً على محطة الاذاعة والتلفزيون، واغلقت جميع المـطارات المـدنيـة والعسكـرية. كما تم الاتصال بمنازل زعماء الاحـزاب وانـذروا بحـزم حقـائبهم تمهيداً لنقلهم الى السجن، فامتثلوا جميعاً للأوامر باستثناء زعيم حزب العمل القومي «الب ارسلان توركش»، الذي تخفى في مكان سري لبعض الوقت ثم سلّم نفسـه. وبعـد بضـع ساعـات، توجه الجنود الى منزلي ديميريل واجفيت فاعتقلوهما ونقلوهما مع زوجتيهما الى فندق فخم في مدينة غاليبولي المواجهة لمضيق الدردنيل. اما اربكان وتوركش فقد نقلا الى مكان آخر في ضواحي ازمير. وحوالى الساعة الثانية عشرة من ظهـر اليوم التالي، كان الانقلاب قد نفذ بحذافيره وبدقة متناهية دون اراقة نقطة دم واحدة.

وكـان الجنـرال افـرين قد اعلن من الاذاعـة مع نشرة الاخبار الصبـاحيـة الأولى نبـأ الانقلاب، كما اعلن في الوقت نفسه حل مجلسي الشيوخ والنواب، ووقف العمل بالدستور، وفرض الاحكام العرفية في انحاء البلاد كافة، وتولي قادة الجيش الحكم بصورة موقتـة من اجـل تصحيـح الاوضـاع، وحـظر جميع النشاطات السياسية ابتداء من اذاعة البلاغ.

تنفس الأتـراك الصعـداء لدى سماعهم نبأ الانقلاب، وارتاحت اعصابهم التي ارهقها التشنج وهم يستمعون الى صوت الجنرال افرين الهادىء الرزين والحازم في الوقت نفسه. فالأمر الذي كانوا ينتظرونه منذ ثلاث سنوات قد حدث، واصبح بإمكانهم ان يسيروا في الشـوارع والازقـة ليـلاً وهم مطمئنـون على ارواحهم وارواح زوجاتهم واطفالهم، دون ان يروعهم شبح ارهابي يساري او يميني ينتظرهم عند اول منعطف ليخطف ارواحهم واموالهم. وبالفعل، ما كاد ينقضي على الانقلاب اقل من شهر واحد حتى اختفت الجريمة نهائياً من تركيا، بعد ان اصبح جميع رؤساء العصابات الارهابية وقادة فروعها في السجون. ولكن من هم الانقلابيون؟!

انهم في جملتهم عسكريون محترفون ومن كبار ضباط الجيش، وحتى الآن لم يعرف عددهم بالضبط كما لم تعرف اسماؤهم. الا ان البـارزين منهم هم قادة الوحـدات الأربعة، اضافة الى قائد الانقـلاب ورئيس الاركان الجنرال كنعان افرين ونائبه الجنرال حيدر سالتيك. والقادة الاربعة هم:

١ـ الجنرال نور الدين ارسين (٦٢ سنة)، قائد القوات البرية.
٢ـ الجنرال تحسين شاهين كايا (٥٥ سنة)، قائد السلاح الجوي.
٣ـ الاميرال نجاة تومير (٥٦ سنة)، قائد البحرية.
٤ـ الجنرال سادات سيلاسون (٦٥ سنة)، قائد الدرك.

وقد اصبح الجنرال افرين رئيساً للدولة. اما الجنرال حيدر سالتيك

فقد اصبح اميناً عاماً لمجلس الأمن القومي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي اهداف الانقلابيين؟ الجواب عن هذا السؤال يكمن في المؤتمر الصحفي الذي عقده الجنرال افرين في السادس عشر من ايلول/ سبتمبر (بعد الانقلاب بأربعة ايام)، والذي حضره حشد كبير من الصحفيين الأتراك والاجانب. فقد تحدث قائد الانقلاب الى هذا الحشد الصحفي بصراحة كلية وبساطة متناهية، موضحاً ان اهداف الانقلاب هي التالية:

١ـ المحافظة على الوحدة الوطنية.

٢ـ القضاء عل الفوضى والارهاب واعادة الطمأنينة الى نفوس المواطنين والمحافظة على ارواحهم وارزاقهم.

٣ـ اعادة الهيبة الى الحكم وحماية السلطة.

٤ـ تحقيق العدالة الاجتماعية واعادة اللحمة بين المواطنين ونشر التفاهم والسلام فيما بينهم.

٥ـ تدعيم النظام الجمهوري العلماني بتدابير تؤدي الى نشر العدالة الاجتماعية والمحافظة على حريات الأفراد وحقوقهم الانسانية الأساسية.

٦ـ العودة بالبلاد الى الحكم المدني الديموقراطي السليم بعد فترة معقولة، يكون قد تم خلالها تعديل بعض القوانين والانظمة.

فهل سيكون هذا الانقلاب آخر انقلاب عسكري في تركيا؟

هذا هو السؤال!؟...

فهرس عام

أ

ن

هـ

و

ي


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



ذئب الأناضول

يتناول هذا الكتاب السيرة الذاتية لمؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال اتاتورك منذ ولادته عام ١٨٨١ حتى وفاته عام ١٩٣٨ مروراً بجميع الحروب والمعارك التي خاضها خلال الحرب العالمية الأولى كقائد للجيش السابع ثم تزعمه للثورة الكمالية في الأناضول بعد هزيمة الامبراطورية العثمانية واقامة النظام الجمهوري العلماني الذي ما زال متجسداً بشخصه حتى اليوم.

وقد تمكن المؤلف من خلال اقامته الطويلة في تركيا من جمع معلومات دقيقة لم تتوفر قبلاً لكثير من الذين كتبوا او ارخوا سيرة حياة اتاتورك وهو اللقب الذي اكتسبه بعد انتخابه اول رئيس للجمهورية التركية.



1855130947